تحرير: ليو زيليج / ترجمة: د. محمد عبد الكريم أحمد

الصراع الطبقى فى أفريقيا

دراسات مترجمة



الصراع الطبقي في أفريقيا

المقاومة والصراع

الصراع الطبقي فى أفريقيا

المقاومة والصراع

تحرير: ليو زيليج

ترجمة: د. محمد عبد الكريم

الطبعةالأولى: 2016

رقم الإيداع: 14219/2015

الترقيم الدولي: 9789773192419

الغلاف: محمد السيد



60 شارع القصر العيني - 11451 - القاهرة

ت 27921943 - 27954529 فاكس 27947566

www.alarabipublishing.com.eg

Class Struggle and Resistance in Africa

By Leo Zeilig

First published in English in Haymarket Books

بطاقة فهرسة

زيليج،ليو

الصراع الطبقي فى أفريقيا ... المقاومة والصراع /.ليو زيليج؛ ترجمه د. محمد عبد الكريم احمد.

– القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016 - ص؛ سم. تدمك:9789773192419

1–الصراع الاجتماعى 2- العمل والعمال- أفريقيا

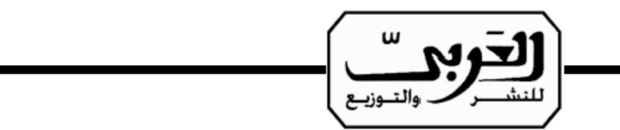
أ- أحمد، محمد عبد الكريم ب- العنوان 301,63

الصراع الطبقي في أفريقيا

المقاومة والصراع

تحرير: ليو زيليج

ترجمة: د. محمد عبد الكريم



تقديم

أ.د/ السيد علي أحمد فليفل[1]

بين يدي القارئ الكريم كتاب ذكي وواقعي يتناول دور عمال أفريقيا الحديث ويعـالج مـا غفـل عنه طويلاً المؤرخون باختلاف مدارسهم من تركيز عـلى التـاريخ الاجتماعـي- الاقتـصادي- الـسياسي الشامل للعمال. والذين تحملوا مسئولية الإنتاج على مدار تاريخهم ونالوا الفتات من العائد.

وقد حرر هذا الكتاب ليو زيليج الباحث بمركز البحوث السوسيولوجية بجوهانـسبرج والمحـاضر بجامعة الشيخ أنتا ديوب بداكار، وصاحب مؤلفات هامة عن الحركات الاحتجاجية في أفريقيا، ولـه مؤلـف معـروف في أوسـاط الأكـاديميين المتخصـصين في الدراسـات الإفريقيـة عـن الـزعيم بـاتريس لومومبا. وشاركت فيه آن ألكسندر المتخصصة في تـاريخ الـشرق الأوسـط وصـاحبة المؤلـف الـشهير ناصر: حياته وعصوره، وبيتر دوير وهو محاضر للاقتصاد في راسكين كوليدج بأكسفورد، ومايلز لارمر أستاذ التاريخ الدولي بجامعة شيفيلد، وغيرهم من الباحثين الجادين في الشئون الإفريقية.

ويتناول الكتاب قصة نضال الطبقـة العاملـة الإفريقيـة ومقاومتهـا في أفريقيـا. ويـدرس الفـصل الأول تجربــة الماركــسية في أفريقيــا منــذ الاســتقلال، ودور النــضال الطبقــي في تــشكيل التغــير السياسي للقارة. ويقدم ديفيد سـيدون في الفـصل الثـاني رؤيـة تاريخيـة للطبقـة العاملـة الإفريقيـة وتطور الرأسمالية في القارة، وخاصة في دول هامة مثل مصر وجنـوب أفريقيـا. كـما يتنـاول الفـصل الثالث الذي كتبتـه آن ألكـسندر وديـف رينتـون دور النـضال الـشعبي والطبقـة العاملـة في مـصر بالتركيز على ثلاثة محطات هامة, الثورة العرابية والتجربة الناصرية وما بعد الناصريـة. أمـا جـوسي فينيكا فتستعرض كيف ضربت الإضرابات العامة والاحتجاجات الجماهيرية نيجيريا من خلال عـرض أشبه بالتأريخ للوقائع مـع الإقـلال المتعمـد للتحليـل. وينظـر مـايلز لارمـر في أمـر الحركـة النقابيـة

---

(1) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر وعميد معهد البحوث والدراسات الإفريقية الأسبق.

الزامبية وكيف أنها كونت وقادت الحركة من أجـل ديمقراطيـة تعدديـة وانتـصار فريـدريك شـيلوبا كرئيس للبلاد دون الاستجابة الواضحة لمطالب العمال الكلية. ويتناول بيتر دوير في الفصل الـسادس التاريخ القريب لنضال العمال ضد الفصل العنصري ومآلات الحركة العمالية في جنوب أفريقيـا بعـد ماعرف بالتحول الديمقراطي. وفي الفصل السابع يتناول مونيارادزي جويساي، وهـو نقـابي زيمبـابوي بارز، التطورات الأخيرة في زيمبابوي. ويختتم الكتاب بفصل ختامي.

وقد جاءت اختيارات الكتاب لدور الحركات العمالية الإفريقية باختيارات نبيهة لعينات دراسية من الدول الإفريقية شملت الأقاليم المتعددة للقارة والتي يرجع اختيارها إلى ما لهذه الحركات مـن دور فاعل أكثر من غيرها. ويستطيع القارئ أن يستنتج من ذلك مـا يـشاء عـدم اختيـار مجتمعـات أخرى. فعينـات الدراسـة أكـدت أن المجتمـع الـذي تنـشط فيـه الحركـات العماليـة يكـون الإدراك التاريخي فيها عميقا. وتكـون مـدركات الـصراع الطبقـي بـذلك واضـحة عـلى نحـو يجعـل الحـراك التاريخي أنشط مما يجعل فعل القـوى الاسـتعمارية "الرأسـمالية أساسـاً" يواجـه بـرد فعـل عـمالي "وطني أيضاً" في إطار هذا الإدراك الطبقي الذي بات يجعل قضية العمال هي قضية الوطن.

وللكتاب مدى زمني ممتد منذ نشأة التكالب الاسـتعماري وحتـى العولمـة، يعنـي بامتـداد مـن الربع الأخير من القرن التاسع عـشر إلى بـدايات الربـع الأول مـن الألفيـة الجديـدة، مـرورا بـالقرن العشرين، والذي شهد نجاحا منقطع النظير سواء للحركات العماليـة في مواجهـة القـوى الرأسـمالية المستغلة أو للحركات الوطنية الإفريقية التي كان العمال يشكلون القلب الفاعـل فيهـا، بمـا في ذلـك الوصول إلى النتائج الكبرى في التاريخ الإفريقي والمتمثلة في نيل الحركة الوطنيـة الاسـتقلال الـوطني وتأسيس أول رابطة إفريقية جامعة (منظمة الوحدة الإفريقية) مرورا بخوض تجربة حربين عالميتين كانتا أشبه بالنار التي صهرت معادن الرجال من عمال أفريقيا الأحرار.

وبالكتاب ربط رائع بين كل من الحركة الاستعمارية ومقاومة المستعمر، لكن الربط الأروع كـان متعلقاً باستمرار الحركة العمالية في مقاومة التوجهات التـسلطية للـنظم الحاكمـة بعـد الاسـتقلال. وذلك انطلاقاً من رؤية صحيحة وهي أن مقاومة المستغل المستعمر لـيست مـبرراً لاسـتمرار الـنظم الوطنية في الاستغلال فالظلم هو الظلم مارسه حاكم أوروبي أم حاكم إفريقـي. وصـحيح أن العـمال صبروا طويلاً على النظم الوطنية وقدروا طويلا الآباء المؤسسين للاستقلال وتلاميذهم، وكان من غـير المنطقي أن يتم تنحية كل التطور المسجل في حقوق العمال مع حدوث هجمة الخصخصة في الدول الإفريقية حيـث لم يـتمكن العـمال مـن الحفـاظ عـلى حقـوقهم بـل وزاد الأمـر بحـدوث الارتبـاط

غير المقدس بين رأس المال الوطني ورأس المال الـذي تمثلـه الـشركات متعـددة الجنـسيات في عـودة جديدة للاستعمار والإمبريالية وإن بنمط اسـتعماري مختلـف. بمعنـى أصـح أقـل كلفـة للمـستعمر وأكثر إيلاما للعمال الأفارقة، وهو الأمر الذي كان محل نظر العديد من المفكرين والـزعماء الأفارقـة مثال فرانز فانون وكوامي نكروما.

والشيء اللافت أن الكتاب أولى مكانة مهمـة لمـصر حيـث تبـدو مـن أوائـل الـضحايا الإفريقيـة للاستعمار الأوروبي والتي على نهج اصطيادها جرى اصطياد بقية الضحايا الإفريقية.

وتبدو مصر أيضا واضحة جلية في النموذج الذي قدمته لنمو وتطور الحركة الوطنيـة وفي الـصلة بـين الحركـة الوطنية والحركة العمالية، ثم في قيادة المقاومة ضد الاستعمار ونقل هذه الفكرة إلى بقية الدول الإفريقية.

كما تعمق انحياز مصر الكامل للفكرة الوحدوية الإفريقية وللتحول الاشتراكي ولتبنـي فكـرة التنميـة المستقلة لأفريقيا بعيدا عن مراكز السيطرة الاقتصادية الغربية بصفة خاصة. وهو ما جعلها رائـداً قـادراً على تجميع الأصوات الإفريقية سواء في منظمـة الوحـدة الإفريقـة أم في حركـة الحيـاد الإيجـابي وعـدم الانحياز أم في حركة تضامن الشعوب الإفريقية ومن ثم علا صوت أفريقيا وأصبحت بالتـالي قـادرة عـلى البروز على الساحة الدولية بصوت شبه موحد في مجابهة عمليات الاستتباع والنهب المنظم.

على أن أفريقيا في نفس الوقت بحاجة إلى نظرة جامعة لقضية العولمة ومكانة القـارة الإفريقيـة فيها، وهذا لا يتأتى بدون أن يجلس الأفارقة معا لكي يضعوا لأنفسهم إطارا لمناقـشة مـسألة التبعيـة من ناحية ومسألة النهوض الاقتصادي وامتلاك نصيب عادل من الإنتاج الإفريقي والمنافسة سـواء في التجارة الدولية أو في المراكز المالية الإفريقية.

وعلى هذا فإن التحدي الذي يواجه الحركة العمالية في الدول الإفريقية في الوقت الراهن يكمـن في التشتت حسب الدول وأيـضا في التـشتت حـسب قـوى الجـذب الرأسـمالي الـدولي بحيـث بـات الجميع يكسبون على أرض أفريقيا ويبدو الأفارقة أكبر الخـاسرين عـلى أرضـهم. ومـن ثـم فالحركـة العمالية الإفريقية تبـدو مطالبـة بـأن تمـارس دورا في تنميـة الـوعي الطبقـي والـوطني في مواجهـة الكيانات الرأسمالية الإفريقية التي تستمرئ الاستتباع والاستقطاب وتجرد نفسها بالتالي مـن رابطـة حقيقية مع الحركات العمالية ومع الاستقلال الوطني.

هــذا الكتــاب ســياحة عقليــة وتاريخيــة واجتماعيــة متميــزة يهنــئ عليهــا المؤلفــون ويشكر معها المترجم د. محمد عبـد الكـريم أحمـد والـذي يعـد مـن رواد دراسـات تـاريخ الحركـة

العمالية في أفريقيا حيث قدم دراسته للدكتوراه بعنوان "الحركة العمالية الإفريقية ودورها في مواجهة السياسات العنصرية في جمهورية جنوب أفريقيا 1961-1994"والتي مثلت نقلة نوعية في دراسات التاريخ الاجتماعي العربي والإفريقي.

أ.د/ السيد علي أحمد فليفل

القاهرة 16 يونيو 2015

معهد البحوث والدراسات الإفريقية- جامعة القاهرة

الفصل الأول

الماركسية والطبقية والمقاومة في أفريقيا

ليو زيليج ، ديفيد سيدون

كانت أفكار الماركسية ذائعة بشكل كبير قرابة أربعين عاماً في أفريقيا. وهيمنت على كل نقاش فكري جاد عن القارة وسكنت عقول الساعين إلى الاستقلال. وكان من المعتقد فيه عدم إمكانية التخلص من فقر القارة وتخلفها إلا بتطبيق الاشتراكية، أو بصورة أكثر تحديداً تطبيق النموذج السوفيتي للتنمية الاقتصادية ورأسمالية الدولة. وكان التسرع الذي أعلن به قادة حركات التحرر الوطني إيمانهم بالاشتراكية العلمية، أو الإشادة بفضائل الاشتراكية الإفريقية، أو رؤية مستقبل الماركسية في حكومتي الصين وكوبا الجديدتين، كافياً لإرباك أكثر الناس تعقلاً. وكان تكاثر الماركسية (الماركسيات) ليؤدي حتماً بماركس إلى أن يعلن مجددا "كل ما أعرفه هو أنني لست ماركسياً"[1].على أية حال فإن تطبيق التحليل الماركسي على الحقائق الإفريقية في الفترات الأحدث أصبح نادراً، وكذلك الحال بالنسبة لادعاءات الحركات الشعبية أنها ماركسية أو حتى أنها متأثرة بهذا التقليد نظرياً أوعملياً.

ويؤكد هذا الكتاب على صلة الماركسية بأفريقيا الحديثة. ونؤكد أن النموذج السوفيتي للاشتراكية من أعلى (رأسمالية الدولة) ورأسمالية السوق الحرة، والتي استغلت مزاياها من قبل البنك الدولي ومعظم الحكومات، كانا مدمرين بنفس القدر لجموع سكان الدول الإفريقية. وعلى النقيض من ذلك، فإننا ندعوإلى عودة للماركسية الكلاسيكية بتحقيق الاشتراكية من أسفل، حيث ينظر للاشتراكية على أنها تحرر ذاتي للطبقة العاملة.

وفي كتاب يسعى لاستخدام المنهج الماركسي الكلاسيكي لتحليل الاقتصاد السياسي الإفريقي فإنه لأمر جوهري تناول أصول "الماركسية" ومآلاتها والنظر في مدى إمكان تطويع الحقائق الحالية للتحليل الماركسي[2]. لماذا كانت "الماركسية" مؤثرة للغاية في أفريقيا وما العوامل الدولية التي كانت تحجم انتشار هذه الأفكار؟ لماذا أصبحت "الماركسية" أقل تأثيرا؟ وما الذي يفسر على وجه الدقة تزايد وتيرة نضال الطبقة العاملة والمقاومة الشعبية؟

سيتتبع الفصل نقاط التحول الرئيسة حول القارة في الخمسين عاماً الأخيرة. ويمكن تمييز ثلاث فترات تقريباً. الأولى في الفترة 1945-1970 عندما تحققت الموجة الأولى من الاستقلال في أفريقيا وتعزيز التنمية التي تقودها الدولة، وغالباً من قبل نظم حكم تدعي بأنها اشتراكية. والثانية الفترة 1970-1985 والتي شهدت موجة ثانية من النضال التحرري من قبل حركات راديكالية كانت حاسمة في مسألة الاستقلال وفي تدهور نموذج الدولة الرأسمالية للتنمية في نفس الوقت. والثالثة هي الفترة منذ عام 1985 والمرتبطة بالانهيار السريع للاتحاد السوفيتي (المصدر الرئيس للماركسية الإفريقية) وسيطرة

الليبرالية الجديدة والعولمة التي جاءت بالتكيف الهيكلي وخصخصة الدولة في أفريقيا. وقد فشلت كل هذه المراحل، من التنمية بقيادة الدولة إلى الليبرالية الجديدة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في تحقيق التنمية الاقتصادية للغالبية العظمى من الأفارقة. وسيكون هذا الفشل ودور النزعة الستالينية فيه موضوع النقاشات الأولى من هذا الفصل. وسنتناول – لاحقاً في الفصل- قضية الطبقة العاملة والنضال الشعبي المعاصرين ومقدراتهم الثورية.

إذا كان الثوريون الروس نظروا إلى ثورة عام 1917 على أنها الجزء الأول من ثورة دائمة وعالمية من أجل الاشتراكية، فكيف تحولت فكرة "الاشتراكية في دولة واحدة"، أي تطوير اشتراكية (وطنية) مستقلة، إلى سبب وجود الحركة الشيوعية بالعالم الثالث؟ هل انهارت الثورة الروسية بسبب التدخل الخارجي والحرب الأهلية، أم أن صعود ستالين رَمَز لانتصار الثورة على هذه القوى؟ ومع تأكيد الكثير من الماركسيين على اختناق الثورة البلشفية بسبب فشل المحاولات المتعاقبة لنشر الثورة، فإن عزلة روسيا أصبحت، في نظر آخرين، قوة فريدة لصالح الثورة والحركة الاشتراكية الدولية. واعتبر الكثيرون في العالم الاستعماري أن عزلة الاتحاد السوفيتي، وقدرته على "الانفصال" عن النظام الرأسمالي أساس تطوره الصناعي. لكن هذا "الانفصال"، والذي فرض على الثورة الاشتراكية الروسية الناجحة في البداية، هو الذي أدى - على وجه الدقة - إلى ارتداده وإلى رأسمالية الدولة مع صعود ستالين[3].

واعتقد أغلب الماركسيين قبل 1917 بأن الكفاح من أجل الاشتراكية سيكون بقيادة الدول الرأسمالية المتقدمة. لكن ثورة القرن العشرين الأولى وقعت في روسيا القيصرية التي اعتبرت مياهاً خلفية راكدة ثقافياً واجتماعياً إذ إنها: دولة ذات طبقة عاملة صغيرة متركزة في مراكز صناعية قليلة، لكن الغالبية العظمى من سكانها فلاحون. وتحولت النزعة المحافظة للإمبراطورية القيصرية وتقاليدها إلى نضال وسعي دؤوب للقيام بثورة اشتراكية. إلا أن الطريقة الوحيدة التي يمكن للثورة أن تستمر من خلالها كانت عبر نضال عالمي من أجل لاشتراكية. ومن ثم فإنه كان يفترض أن روسيا ستكون إشارة البدء للثورة العالمية ومفجرتها. وكما أشار ماركس في عام 1848 فإن البورجوازيين، باعتبارهم الكتاب التاريخيين للتطور الرأسمالي، برهنوا على أنهم كانوا مترددين، وجبناء وضعفاء[4]. وإن كانوا قد فشلوا في تنظيم الثورات الأوروبية أو قيادتها في عام 1848 فكيف يحالفهم التوفيق في القرن العشرين؟ وأقنع ذلك ماركس وإنجلز بضرورة تحقق "الثورة الدائمة"- أي أنه يجب على بروليتاريا صغيرة وغير مجربة نسبياً، والذين كانوا دائما عنصراً راديكالياً وأكثر تصميماً في النضال الثوري، أن تقود النضال من أجل تحول اشتراكي حتى انتصاره في العالم أجمع. وسيكون ذلك على وجه خاص في العالم الاستعماري حيث لم تستطع البورجوازية الوطنية -إلا بالكاد- أن ترفع رأسها كقوة مستقلة تحت كاهل الدولة

الأم في أوروبا. ونظر الثوريون الروس للعزلة والاستقلال الوطني كمعضلة في العالم الحديث[5]. إن تطور الرأسمالية العالمية قد حدد سلفاً ثورة عالمية وأكد عليها. وكما أشار لينين مراراً "لقد بدأنا عملنا اعتماداً على ثورة عالمية واضحة[6]".

وكان ليو تروتسكي، وهو عضو بارز بالحكومة البلشفية، مسئولاً عن تطوير نظرية "الثورة الدائمة". وأدرك أن التغير الثوري قد لا يبدأ في الاقتصاديات المتقدمة لكن في أقاليم على أطراف مراكز الإنتاج الرأسمالي، بما في ذلك العالم الاستعماري. لكن انتصاره لا يمكن تأمينه إلا إن أصبحت الثورات "دائمة" وإن امتدت إلى الاقتصاديات المتقدمة. ويبرز توني كليف الجوانب الستة الرئيسة لنظرية الثورة الدائمة وهي:

1- إن بورجوازية تصل متأخرة إلى المشهد تختلف جذرياً عن سابقتها بقرن أو قرنين. إذ تكون غير قادرة على تقديم حل ديمقراطي وثوري متماسك للمشكلة التي فرضها الإقطاع والقمع الإمبريالي. كما تكون غير قادرة على القيام بتفكيك الإقطاع على نحو تام، وإنجاز استقلال وطني حقيقي، وديمقراطية سياسية. ولقد توقفت هذه البورجوازية عن كونها ثورية ... بل إنها قوة محافظة خالصة.

2- يقع الدور الثوري الحاسم على البروليتاريا، حتى لو كانت حديثة جداً وصغيرة عدداً.

3- سوف يقتفي الفلاحون، غير القادرين على العمل المستقل، خطوات المدن، وفي ضوء النقاط الخمس الأولى، فإنهم سيتبعون بالتأكيد قيادة البروليتاريا الصناعية.

4- حل متسق للمسألة الزراعية، وللمسألة الوطنية، وكسر القيود الاجتماعية والإمبريالية التي تعوق تقدم اقتصادي سريع، والانتقال بالضرورة فيما وراء قيود الملكية الخاصة البورجوازية. "إن الثورة الديمقراطية تتحول على الفور إلى ثورة اشتراكية، وتصبح بذلك ثورة دائمة".

5- إن اكتمال الثورة الاشتراكية "داخل الحدود الوطنية أمر غير وارد ... وهكذا تصبح الثورة الاشتراكية ثورة دائمة بمعنى أحدث وأكثر ذيوعاً للكلمة؛ ولا تحقق الاكتمال إلا بالانتصار النهائي للمجتمع الجديد فوق كوكبنا بأكمله".وتعتبر محاولة تحقيق "الاشتراكية في دولة واحدة" حلماً رجعياً وضيق الأفق.

6- ونتيجة لذلك ستؤدي الثورة في الدول (الأقل نمواً اقتصادياً) إلى هزات في الدول المتقدمة[7].

ولم تكن تلك النظرية السياسية مبهمة في عام 1917، لكنها كانت الحقيقة التي تثبت نفسها (واستراتيجية سياسية لا غنى عنها) في اقتصاد رأسمالي معولم. وفي الوقت الذي كان فيه معظم الثوريين الروس واضحين في أمرين: الأول أن الاشتراكية لا يمكن أن توجد برسوخ في دولة واحدة، حتى لو كانت دولة متقدمة صناعياً؛ والثاني أن الإمبريالية والثورة الاشتراكية لا يمكن أن يعيشا جنباً إلى جنب- أي أنه لابد أن تنتصر إحداهما.

وبُذلت عقب عام 1917 كافة الجهود الممكنة لخنق الثورة الروسية: فقد غزا أكثر من اثني عشر جيشاً أجنبياً البلاد بينما ساعد الحصار المنهك على تجويع الثورة. وبرغم ذلك تماسك البلاشفة منتظرين وآملين في الانتصار الثوري سواء في الشرق أو في الغرب، وهو انتصار سيؤدي في النهاية إلى كسر عزلتهم. لكن منيت الثورات التي اندلعت عقب الحرب العالمية الأولى بالهزيمة. ولم يكن ارتقاء ستالين للسلطة رمزاً للانتصار المجيد للثورة الروسية، بل رمز هزيمتها وعزلتها. وقد صدرت الأفكار التي نمت حول هذه الهزيمة –مثل الاشتراكية في بلد واحد، ونظرية الثورة على مرحلتين، والجبهة الشعبية -من الاتحاد السوفيتي باسم "الماركسية- اللينينية".

وعندما أعلن الحزب الشيوعي بزعامة ماوتسي دونج MaoZedong قيام جمهورية الصين الشعبية في عام 1949 فإنه بدا دليلاً إضافياً، إن كانت ثمة حاجة لأدلة إضافية، على أنه لا يمكن تحقيق التحرر الوطني والاشتراكية إلا بالفكاك من الإمبريالية الغربية[8]. كما أعطى ماو قبلة الحياة لجيل كان قد شب ناقداً للستالينية، وظهر مقدماً إجابة لمسألة الفلاحين التي تشوش على العالم الثالث. ووعدت الثورة الصينية بمساواة المدينة والريف وتفادت "الاستخراج القسري للفائض" الذي أدى إلى التحول الجماعي الإجباري للفلاحين في الاتحاد السوفيتي[9].كما ظهرت ضامنة لتحالف العامل والفلاح، حتى لو كان العمال قد تعبوا تماماً من الثورة وأصبح لا ينظر للمدن على أنها محور الحركة الثورية لكن كمركز للبورجوازية الصغيرة الموالية للإمبريالية.

وكانت الأحزاب التي أعلنت كونها شيوعية في الاتحاد السوفيتي والصين وأوروبا الشرقية وكوبا قد وصلت للسلطة في دول كانت بشكل كبير أطرافاً للرأسمالية وليست جزءاً من مشروع التوسع الاستعماري في أفريقيا. بل كانت هذه الدول أطرافاً للعالم واعتبرت مشاركة لبعض الحقائق الإفريقية المحددة مثل: اقتصاديات زراعية واسعة مع صناعات قائمة في المناطق الساحلية في الغالب وطبقة عاملة صغيرة وغير ذات خبرة نسبياً. وكانت دعوى

الكثيرين في ذلك الوقت أن المركز التنظيمي للثورة سيكونالريف وحركة حرب العصابات كما تجسد في الصين. وبحلول الستينيات كانت العبارة المنتشرة على الحوائط تقول: إن مسئولية التحول الماركسي كانت قد انتقلت من الطبقة العاملة الأوروبية، والتي تنازلت عن دورها في الجبهة الأمامية للاشتراكية الدولية – غالباً لأنها كان ينظر لها على أنها قد تضمنت في "نهب العالم الثالث"- إلى الحركات الشعبية والوطنية في العالم الثالث[10].

وكان ينظر في الغالب للطبقة العاملة من قبل الحكومات على أنها عنصر سلبي في أفضل الأحوال وطابور خامس رجعي في أسوأها. ولم يمنع ذلك الماويين من استخدام لغة التحول الدولي البروليتاري حتى عندما لا يكون هناك أحد أفراد الطبقة العاملة موجوداً. وشرح تشي جيفارا كيف أنه حيا رفاقاً في تلال شرق الكونغو بروح "التحول العالمي البروليتاري" والبدء في بناء "الجيش البروليتاري العالمي[11]". وكما في قصة "ملابس الإمبراطور الجديدة"، كان هناك عدد قليل جداً من الذين سمعت أصواتهم خلف الحشود يهتفون "إنه عارٍ، ليس هناكأحد من الطبقة العاملة حاضراً!". إن المخاوف بشأن وجود طبقة عاملة من عدمه، وهو السؤال الذي نقل الكثير من الأكاديميين إلى المنطقة الرمادية، قد ثارت ببساطة لأن الطبقة لم تكن "واضحة" في المثال "الثوري" الجديد.

ورغم ذلك فقد لعبت الطبقة العاملة دوراً رئيساً في النضال من أجل الاستقلال في الكثير من الدول الإفريقية (انظر الفصل الثاني). وفي عام 1945 شل أول إضراب عام في تاريخ نيجيريا الآلة الاستعمارية لمدة ستة أسابيع وأدى إلى فترة من "القومية العمالية" (انظر الفصل الرابع) طوال أواخر الأربعينيات. كما شجع هذا النضال الجماهيري مؤسسي الحركة الزيكيوية اليسارية Zikist Movement ، الذين دعوا إلى إضرابات وعمليات مقاطعة وهاجموا النيجيريين الذين تعاونوا مع الدولة الاستعمارية. وفي السنغال كان إضراب السكة الحديد الاستثنائي في عام 1947 عاملاً رئيساً في مولد الحركة الوطنية المناوئة للفرنسة[12].

وعلى نحو مشابه يوضح التحالف المضطربين النقابات الزامبية والمؤتمر الروديسي الشمالي Northern Rhodesian Congress كيف سبقت الحركة النقابية في أفريقيا النضال الوطني في أغلب الأحوال، ورفضت أن تكون تالية له. ولم تكن المشكلة وجود الطبقة العاملة الإفريقية أو نشاطها، لكنها كانت، على حد وصف فيمي أبوريسيد Femi Aborisade، تتمثل في "الافتقاد لقيادة عمالية ذات رؤية واستراتيجية".

لكن درس أكتوبر 1917 كان قد نسي بالأساس: فكرة أن طبقة عاملة صغيرة وصناعية يمكن أن تقود الثورة في حركة مرتبطة بالنضال العالمي من أجل الاشتراكية. وقد امتلكت الطبقة العاملة وحدها، حتى في دول يسود فيها الفلاحون عددياً، التنظيم والوعي الضرورين لثورة اشتراكية ناجحة. ورُفض جوهر الماركسية الكلاسيكية، ألا وهو الانعتاق الذاتي للطبقة العاملة والمقهورين، في "الماركسية- اللينينية" وفق التفسير اللينيني. وقد أصبحت النزعة الدولية، وهي قوام حياة البلشفية، مجرد شعار مستخدم في الدبلوماسية الدولية. وأصبحت الثورة الديموقراطية والوطنية، التي صنفت عام 1917 على أنها النضال من أجل الاشتراكية، الخطوة الأولى أو "المرحلة" المسبقة نحو الاشتراكية في العالم الثالث. وتمت طمأنة العالم أن الاشتراكية ستقتفي أثر النضال الوطني. وكان التحرر الوطني والاشتراكية، كما قيل، أكبر بكثير من أن تحتملهما حركة واحدة وقيل للناس إنهم لا يمكنهم السير ومضغ العلكة في نفس الوقت، على حد تعبير الرئيس الأمريكي جيرالد فورد Gerald Ford.

الطلاب والمثقفون: انحراف الثورة

ماذا حدث لنظرية تروتسكي عن الثورة الدائمة في أفريقيا؟ بالرغم مـن الـدور المحـوري لمقاومـة الطبقة العاملة في السنوات السابقة مباشرة على التخلص من الاستعمار، فإنها فشلت في قيادة هذه الحركات نحو "الثورة الدائمة". وظهر بحلـول أوائـل الـستينيات انتقـال الـدور الـذي أوكـل للطبقـة العاملة، على النقيض من النظرية، لمجموعة من قادة الفكر الراديكاليين. ولم يكن ذلك أمـراً عارضـاً. وفي غيـاب الـسياسة الثوريـة في القـارة – وهـي الـسياسة التـي أصيبت بالـشلل بـسبب الأحـزاب الشيوعية الستالينية المذهب- ومع عدم الخبرة النسبي للطبقة العاملة، كانت مجموعة من الطلاب والمثقفين قادرة على قيادة الحركات من أجل الاستقلال الوطني، وهـي العمليـة التـي وصـفها تـوني كليف Tony Cliff"بثورة دائمة منحرفة المسار". إن الدور الثوري للطبقة العاملة ليس دوراً مطلقـاً، ولا يكتمل بدون التدخل الهام للتنظيمات الثورية.وكان تضامن هؤلاء المثقفـين يتـسق مبـاشرة مـع الافتقار إلى تنظيم الطبقة العاملة وتماسكها في أفريقيا في عهد الاستعمار. ورأوا أنفسهم في ظل هـذا الفراغ محرري أفريقيا، وممثلي الأمة البازغة. وكما كتب كليف عن أهل الفكر:"إنهم مؤمنون عظـام بالكفاءة... ويأملون في الإصلاح من أعـلى، ولكـم يـودون أن يـسلموا العـالم الجديـد لـشعب ممـتن، مفضلين ذلك على رؤية النضال التحرري لشعب واعٍ بذاته ومشارك بحرية مـسفرا عـن عـالم جديـد في حد ذاته[13]". وقد ساعدت هذه العوامل على جعل نموذج الدولـة الرأسـمالية الـسوفيتي للتنميـة الاقتصادية هدفاً ملهماً للاشتراكيين الأفارقة.

لقد كان النجاح الاقتصادي لرأسمالية الدولة جذابا للغاية. ففي عام 1913 كان النظام القيـصري القديم قد أسهم بـ 6% فقط من "الدخول القوميـة" لكوكـب الأرض و3.3% مـن الإنتـاج الـصناعي العالمي.

وتحولـت هـذه الـصورة في غـضون عقـود قليلـة. وبحلـول الخمـسينيات كـان الاتحـاد السوفيتي واحداً من "القـوى العظمـى" القليلـة، وحتـى بعـد عقـدين مـن التـدهور، كـان الاتحاد السوفيتي في عام 1986 لا يـزال منتجـاً لــ 14.6% مـن النـاتج الـصناعي العـالمي[14]. وبـدا نجـاح الاقتـصاد الـسوفيتي مبرهنـاً عـلى أن التنميـة الـصناعية الوطنيـة سـوف تـلي الاستقلال. وبالنسبة لكوامي نكروما Kwame Nkrumah، الـذي أصبح أول رئـيس لغانـا، بدا السبوتنيك Sputnik (القمر الصناعي)، وهو الـصاروخ الـسوفيتي الـذي أطلـق في عـام

1957، رمزاً لإمكانية تجاوز الضعف والتخلف المهين في نظر المجموعة التي اعتبرت نفسها مستقبل أفريقيا.

إضافة إلى ذلك، فشلت الرأسمالية في نشر الثورة الصناعية في أنحاء العالم، ولم يتحقق سوى قدر ضئيل للغاية من التنمية الصناعية في أفريقيا خلال فترة الاستعمار. وكان محور الرأسمالية الصناعية لا يزال واقعاً في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وقد دعمت جاذبية التنمية التي تقودها الدولة هذه الحقيقة، التي تباكى عليها المندوبون في مؤتمر الوحدة الإفريقية في عام 1945،مع النظر للاتحاد السوفيتي على أنه واحة للتنمية الصناعية في عالم رأسمالي[15].

وهكذا لم يؤثر الاتحاد السوفيتي فحسب على الجغرافيا السياسية الإفريقية بعد الاستقلال، لكنه أثر أيضا في التكوين الإيديولوجي لمجموعة من الأفارقة في الأربعينيات والخمسينيات. وقد طور قادة المستقبل سياستهم في مجموعات الطلاب مثل: الاتحاد الطلابي الغرب إفريقي West African Student Union في لندن، والاتحاد الطلابي الإفريقي الأسود Black African Student Federation في باريس. حتى أن نكروما تباهى بقراءته جريدة الحزب الشيوعي البريطاني في مترو أنفاق لندن. وحققت هذه المجموعات هيمنة فكرية وتنظيمية معينة لم توازها هيمنة مماثلة في أفريقيا الاستعمارية[16].

ولم تكن الطبقة العاملة الإفريقية قادرة، بدون تنظيمها وقيادتها الثورية، على دفع النضال الوطني والديمقراطي للأمام نحو الثورة الاشتراكية، لكنهم واصلوا في غضون أشهر من إحلال العلم الوطني محل العلم الاستعماري النضال ضد طبقتهم الحاكمة "ذاتها". وأظهر نكروما نفس القدر من العداء نحو العمال المضربين الذي أظهره من سبقوه من الاستعماريين.

1945-1970: الإمبريالية، والاشتراكية، والحرب الباردة

بعد الحرب العالمية الثانية اعتبرت الاقتصاديات السائدة "للدول الاشتراكية" بمثابة الطريق الوحيد أمام دول العالم الثالث الراديكالية للتقدم. ومع كون النظريات الاقتصادية لكينز (الكينزية) Keynesianism في مقام العقيدة الاقتصادية الصحيحة في الغرب، فإن رأسمالية الدولة أصبحت مذهب الدول الإفريقية. وتصادف ذلك مع فترة من النمو الاقتصادي السريع والمدار من قبل الدولة على نطاق واسع في الغرب بعد الحرب. وقد أفسحت الحمائية Protectionism ورأسمالية الدولة في فترة ما بين الحربين الطريق أمام الانتشار الواسع للاعتقاد في أن دولة نشطة وتدخلية هي التي ستواصل توفير الظروف الضرورية لنمو اقتصادي سريع. كان "الازدهار المديد" الذي تلا الحرب راجعاً بشكل كبير للمنافسة العسكرية الحادة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، لكنه كان مبنياً على المقدمة الإيديولوجية للتداخل الاقتصادي في الاقتصاديات الوطنية[17]. وجاءت أفكار الاقتصادي جون ماينارد كينز J.Maynard Keyens لترمز للنجاح الاقتصادي للمرحلة. ولابد وأن أغلبها قد التقت مع نكروما عندما كتب:"يعتبر تدخل الحكومة في جميع الأمور المؤثرة في النمو الاقتصادي في الدول الأقل نموا مبدءًا مقبولاً في جميع الأحوال[18]".

وفي السنوات العشر الأولى من الاستقلال عبرت دول أفريقية، حتى تلك التي لم تكن "ماركسية" بشكل واضح، عن انحيازها للاشتراكية وإعجابها بتجربة الاتحاد السوفيتي. وتشمل القائمة الكثير من أشهر قادة أفريقيا المستقلة مثل: جمال عبد الناصر، نكروما، سيكو توري، يوليوس نيريري، وبن بيلا. كما كان العديد من القادة الأفارقة في طور تبني أفكار الماركسية والسعي لجعلها أكثر قابلية للتطبيق مع النظر لها كحقائق إفريقية. وهكذا رأى توم مبويا Tom Mboya في كينيا أن الاشتراكية كانت فكرة جوهرية للثقافة الإفريقية التقليدية. "إن الاشتراكية الإفريقية لها تاريخ يختلف تماماً عن الاشتراكية الأوروبية"، ورأى أنها نبعت منتقسيم المجتمع بين طبقة رأسمالية وبروليتاريا صناعية. وعلى أية حال "فإنه ليس هناك مثل هذا التقسيم في الطبقات في أفريقيا ... لذلك ليست هناك حاجة في أفريقيا للجدال بخصوص الإيديولوجيا أو تحديد أفعالكم وفق نظريات عقائدية[19]".

كان الطريق إلى الاستقلال في الجزائر نضالاً طويلاً وقاسياً. واستقلت الجزائر في عام 1962 بعد ثمانية أعوام من حرب خلفت أكثر من مليون قتيل وتمت بقسوة شديدة من قبل

الحكومة الفرنسية[20]. وكانت كينيا الاستعمارية في وضع مشابه للوضع في دول المستوطنين البيض من حيث خوض حرب ضد حركة الماو ماو Mau-Mau الشجاعة[21]. ومن ثم يقدم الانتقال السلمي بشكل كبير لغانا نحو الاستقلال مثالاً لعملية "تسليم" جربت على نطاق أوسع. ورغمإنشاء نكروما حزب المؤتمر الشعبي Convention People's Party (CPP)، وهو حزب جماهيري شعبي كان ثائراً من أجل التغير السياسي طوال الخمسينيات، فإنه سرعان ما تخلى عن الحركة عندما تم إنجاز الاستقلال. وفي تعبير عن مشاعر الكثير من القادة الجدد طمأن ليون مابا Leon M'ba، أول رئيس للجابون، الحكومة الفرنسية بأن "الجابون مستقلة، لكن فيما بين الجابون وفرنسا فإن شيئاً لم يتغير؛ وكل الأمور ستسير كما كان الحال في الماضي[22]".وقد لاحظت روث فيرست، الناشطة والكاتبة البارعة في شئون أفريقيا، أنه عقب سنوات عديدة من الاستقلال لم يكن القضاء على الاستعمار سوى مجرد "عملية مساومة مع النخب الإفريقية المتعاونة... فقد حمت الحكومة الاستعمارية السابقة خياراتها...وشغل ورثة الاستقلال أنفسهم "بأفرقة" الإدارة فحسب[23]".

لكن ما الذي كانت تمثله تجارب نظم الحكم هذه بالنسبة لعامة الأفارقة؟ كانت النتيجة أنه لم يوجد فارق بين ما كانت تسمى بالدول الاشتراكية والدول الرأسمالية في القارة بالنسبة لغالبية الأفارقة. وكان من المعتقد أن الدولة، اشتراكية كانت أم رأسمالية، يجب أن تقود المسيرة نحو التحول الصناعي في صالح الأمة. وفي واقع الأمر فقد استغل تنظيم الحكم الرأسمالية والاشتراكية نفس جهاز الدولة الغبي، سواء في حالة غانا تحت حكم نكروما أم الجابون في عهد مابا.

وبالنسبة لجيل نامي وراديكالي من الأفارقة أصبح ينظر للاستقلال، وبشكل متصاعد، على أنه لغز يميز بالكاد إمبريالية القوى الاستعمارية السابقة عما بعدها. ولم تجسد دولة ما ادعاءات الاستقلال الجوفاء أفضل من الكونغو البلجيكي السابق في ذلك الوقت. إذ بمجرد نيلها الاستقلال واجه رئيس الوزراء اليساري باتريس لومومبا Patrice Lumumba حركة انفصال وتمرد لإقليم كاتنجا الثري بالمعادن بقيادة مويس تشومبي Moise Tshombe وعودة القوات البلجيكية (بعد شهور من مغادرتها). ووصلت الأمم المتحدة، بدعوة من لومومبا، في محاولة للدفاع عن حدود البلاد في نفس العام. وفي عام 1961، بعد أن طلب لومومبا الدعم السوفيتي، تم إسقاطه ثم اغتياله من قبل تشومبي رئيس الدولة، والذي اتبع الخطط التي وضعتها له وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

وبنهاية العام كانت الولايات المتحدة قد ساعدت على منع إخلال الدولة الثرية بالمعادن بولائها وتم ترسيم خطوط المواجهة للحرب الباردة في أفريقيا[24].

واهتزت الكونغو لاحقاً في عام 1964 بسبب سلسلة من حركات التمرد بقيادة تحالف لومومبي يساري. وكان أحد هذه التمردات بقيادة لوران كابيلا ومدعوماً من تشي جيفارا الذي أمل في أنيسقط هذا الصراع "الإمبريالية الأمريكية" Yankee imperialism أو يضعفها. وزاد القلق الأمريكي بسبب الحركة اليسارية في زنجبار والتي أدت إلى وحدة تنجانيقا وزنجبار في نفس العام، كما أسهم في تدهور الأمور أن الحزب الإفريقي الشيرازي Afro-Shirazi Party كان مؤيداً قوياً للثورة الكوبية التي وقعت مؤخراً. وكان تخوف واشنطن من قرب تحول أفريقيا إلى النموذج "الكوبي" قائماً، لذلك دعمت وكالة الاستخبارات المركزية حكومة الكونغو وأيدتها وسلحتها في قتالها ضد التمرد. وجُند المنفيون الكوبيون لقيادة مهمات جوية ضد المتمردين واقترح الأمريكيون استخدام مرتزقة بيض من أفريقيا الجنوبية وتم تنظيمهم على يد العقيد مايك هور Mike Hoare وهو محارب قديم شارك في الحرب العالمية الثانية. وفي إحدى العمليات الأولى في عام 1964 كان يتم نقل جنود المظلات البلجيكيين جواً لأفريقيا باستخدام طائرات القوات الجوية الأمريكية من قاعدة بريطانية ومن قاعدة كونغولية فيما بعد. وتم الدعم الجوي باستخدام طائرات ب-26 التي قادها كوبيون منفيون سبق وأن تلقوا تدريباً من المخابرات المركزية الأمريكية. كما كان المرتزقة قوة دولية قائمة بذاتها، وشملت البريطانيين والفرنسيين والبلجيكيين والألمان والإيطاليين والجنوب أفارقة والروديسيين. وكانت الكونغو قد أصبحت ساحة معركة إمبريالية مكتظة بجيوش ومستشارين عنصريين[25].

وفي السنوات القليلة التالية أُسقط عدداً من القادة الاشتراكيين الأفارقة من الجيل الأولأو تم اغتيالهم. على سبيل المثال أُسقط بن بيلا في الجزائر في انقلاب قام به وزير دفاعه؛ وتم خلع نكروما، الذي تراجعت شعبيته على نحو متزايد، بينما كان في الخارج؛ وتم خطف المعارض المغربي بن بركة وأُغتيل في باريس. لكن ماذا كان إرثهم؟ إن تجربة غانا، المجسدة لهذه الفترة، قد أظهرت أمرين: الأول صعوبة التنمية الصناعية في عالم تهيمن عليه الإمبريالية الغربية، والثاني المظهر الكاذب للاشتراكية الإفريقية.

وكانت وسيلة محاولات غانا إلى التحول الصناعي تتمثل في سد أكوسومبو Akosombo على نهر فولتا. وكان من المأمول أن يوفر السد الطاقة اللازمة لتحويل الإمدادات المحلية من

البوكسيت إلى أكسيد الألومنيوم. وبدلاً من ذلك استوردت شركة كيزور Kaiser الأمريكية، التي كانت تدير أعمال الألومنيوم في غانا، البوكسيت نصف المعالج من جامايكا. وادعت أنه لا جدوى اقتصادية من استخدام موارد بوكسيت محلية تأتي من مسافة 2500 ميل (أي من غانا) عندما يمكنهم استيراده من جزيرة تبعد مائة ميل فقط! وكما أوضح روبرت بيل R. Biel "لقد اجتمعت الشركات الأربع الكبيرة التي هيمنت على صناعة الألومنيوم العالمية معاً بفضل التدخل الشخصي لرئيسي الولايات المتحدة نيكسون وكينيدي من أجل ضمان عدم وضع غانا لأساس استقلالها (أي تشييد سد أكوسومبو)[26]".

وكان الدرس الثاني للتجربة الغانية تلك الاشتراكية المبالغ فيها التي أعلنت الدولة قيامها عليها. فقد شهدت غانا فيما بين عامي 1949 و1951 فترة من الحراك الشعبي أدت إلى حكم ذاتي محدود. لكن صار هذا الحراك-منذ الاستقلال-في طي النسيان، وأصبح ما يعول عليه فعلاً "ممارسة السلطة وليس تعبئة الجماهير[27]". وكان نكروما معزولاً في الإدارة السياسية والدولة المركزية التي ورثها من الاستعمار. واختفى تأييده وتنامت معارضته في الوقت الذي وقع الانقلاب ضده في عام 1966. وكان التغير الاجتماعي بالنسبة لنظم حكم مثل غانا ومالي وموريتانيا وغينيا، التي اعتبرت في ذلك الوقت راديكالية، مستفزاً من قبل آلة دولة تحمل صورة قريبة من الدولة الاستعمارية التي ادعى الحكام الجدد أنهم انفصلوا عنها.

1970- 1985: "الماركسيون اللينينيون" الجدد والدولة

شهدت الفترة بين عامي 1970 و1985 العديد من التناقضات بالنسبة للراديكاليين الأفارقة. وكانت هناك مجموعة من الصراعات الجديدة في أفريقيا وأزمة اقتصادية آخذة في التعمق والتي وضعت نهاية لخرافة التنمية الاقتصادية السريعة الموجهة من الدولة. كما أنها ميزت نهاية الازدهار الطويل الذي كان قد امتد على نحو مضطرب وغير متوازن حول العالم منذ عام 1945. وبحلول أوائل السبعينيات انخفض الإنتاج الصناعي بالاقتصاديات المتقدمة بنسبة 10% تقريباً في عام واحد، بينما تهاوت عالميا بنسبة 13%[28]. وكان للتراجع الاقتصادي الناجم أثر كارثي على أفريقيا. خاصة اعتماد غالبية الاقتصاديات الإفريقية، التي كانت لا تزال عالقة في التبعية الاقتصادية، على تصدير سلعة أو اثنتين من السلع الأساسية. وعلى سبيل المثال تشكل ثلثي الصادرات من غانا وتشاد بحلول منتصف السبعينيات من القهوة والقطن على الترتيب، بينما عنى الانهيار في أسعار النحاس في عام 1977 بالنسبة لزامبيا، التي اعتمدت عليه في تحقيق نصف ناتجها المحلي الإجمالي، عدم الحصول على دخل من أهم مصادرها[29]. وعانت الأقاليم الهامشية بالفعل بالنسبة للرأسمالية العالمية من المزيد من التهميش ولم يقو الصرح الحمائي لرأسمالية الدولة الذي كان قيد التشييد في أفريقيا على مقاومة عنف هذه الانخفاضات.

وشكل النضال من أجل الاستقلال عن البرتغال، بالنسبة للبعض، نهضة للاشتراكية في أفريقيا[30]. وقد تضاعفت حركات الحرب غير النظامية في أفريقيا منذ نشوب الأزمة في الكونغو، وكان أكثر هذه الحركات فعالية القتال الذي تم بقيادة أميلكار كابرال Amilcar Cabral في غينيا الاستوائية، وهي دولة غرب إفريقية صغيرة. وكان أميلكار كابرال، كمفكر وناشط، رمزاً لجيل جديد من الاشتراكيين الأفارقة، وعمل على إضعاف معنويات الجيش البرتغالي وإذلاله. كما كان الجيش البرتغالي متورطاً في أنجولا وموزمبيق في مسعى بائس للغاية من قبله لإبقاء إمبراطورية البرتغال الإفريقية.

وقد دُشن النضال المسلح في غينيا بيساو عقب الإضراب الشهير لعمال الميناء في عام 1959. ففي 3 أغسطس هاجمت قوات الشرطة المضربين في رصيف البيدجيجوتي Pidjiguiti في العاصمة بيساو. وقُتل خمسون مضربا وجُرح أكثر من مائة. وأقنعت المذبحة كابرال بوجوب تعمق النضال من أجل التحرر في المناطق الريفية. وعقب المذبحة غادر كابرالغينيا بيساو إلى غينيا المجاورة حيث بدأ هناك تنظيم نضال سيتم منذ ذلك الوقت في الريف[31].

ورغم التزام القادة الجدد لحركات التحرر في الغالب "بالماركسية اللينينية" فـإنهم ظلـوا ناقـدين لتجربـة الـتخلص مـن الاسـتعمار. وقـد واجهـت كـل مـن مـبلا MPLA وفريليمـو FRELIMO في موزمبيق اجتياحات خارجية من جنوب أفريقيا وإثارة قلاقل داخلية من قبـل حركـات ممولـة مـن الولايات المتحدة. لكن ظلت هذه الحركات تؤكد على الارتفاع المفاجئ للراديكاليـة في القـارة. وقـد عجل بالثورة البرتغالية التي أعقبت انقلاباً عسكرياً في عام 1975 وألهمها النضال مـن أجـل التحـرر الوطني في أفريقيا.

كما بدت أوائل السبعينيات ومنتـصفها في أمـاكن أخـرى في أفريقيـا مميـزة لفـترة مـن التحـول السياسي. وقد حولت الإضرابات والاحتجاجات وحركات العصيان، والمظاهرات التي اجتاحت إثيوبيا في عام 1974 أديس أبابا إلى "حلقة نقاشية دائمة، وكان يتم مناقشة كل الأمورعن كثـب... وخرجـت أديس أبابا، المنتشية بحريتها التي نالتها للتـو، إلى الـشوارع مـرة أخـرى[32]". وانتـشر الاضـطراب مـن العاصمة إلى مدن الأقاليم، حيث تصاعدت المطالبة بفصل مسئولي الحكومة وكذا إسقاط الإمبراطور الخرف، هيلا سيلاسي.

وخُلع الإمبراطور في سبتمبر وأعلن (مجلس) الدرج the Derg عن نفسه مكوناً المجلـس الإداري العسكري الانتقالي Provisional Militar Administrative Council. ورغم عدم وجود معارضـة تذكر لخلع هيلا سيلاسي فقد أدينـت الحكومـة العـسكرية عـلى الفـور مـن قبـل النقابـات وحركـة احتجاج أكثر اتساعاً. وكانت هناك دعوات لقيام "حكومة شعبية"، ولخـروج مظـاهرات، وتهديـدات بإضراب عام. لكن تم القبض على قادة اتحاد النقابات الإثيوبيـة Confederation of Ethiopian Trade Unions وانتقلت الدرج، بقيادة منجستو هيلا ميريام Mengistu HaileMariam، سريعـاً لتمكين سلطتها، وقتلت ستين عضواً من الجيش الإمبراطوري وقامت بقمع المعارضة المدنية.

وفي غياب معارضة سياسية قوية استعادت مجموعة صغيرة وجيدة التنظيم، من داخل الجـيش، الشارع مرة أخرى من الطلبة والنقابات وفقراء مناطق الحضر. وغابت "الماركـسية- اللينينيـة" عـلى نحـو لافـت للانتبـاه عـن بيانـات الـدرج اللاحقـة، غـير أنهـا أصـبحت إيديولوجيـة الدولـة وبـدأت المساعدات العسكرية السوفيتية في الوصول إلى البلاد بحلول عام 1975. وتخـلى الاتحـاد الـسوفيتي الذي دعم جبهة التحرير الشعبية الإريترية عنها حينذاك ودعـم حـرب إثيوبيـا مـن أجـل "الـسيادة الوطنية" ضد الإريتريين، "ولم يكن ذلك "المسلك الذي توقعوه من أبي الاشتراكية[33]".

الإصلاح الاقتصادي، التقشف والاحتجاج الشعبي في السبعينيات والثمانينيات

إن بدا للبعض أن "الموجة الثانية" من التحول السياسي المتسارع قد تمت خلال النصف الثاني من السبعينيات وفي الثمانينيات، فإن جميع طرق التنمية الوطنية المستقلة التي تم تبنيها من قبل نظم الحكم الإفريقية القائمة كانت آخذة في التقلص بشكل متصاعد مع تعمق الأزمة الاقتصادية العالمية في هذه الفترة ذاتها. ورغم أن الأزمة الاقتصادية في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات كانت أزمة رأسمالية عالمية فإن الكثير من معاناة التكيف كان من نصيب الدول النامية، وخاصة تلك التي كانت تعتمد بقوة على الواردات البترولية وعلى الاقتراض من الغرب.

ومع المضي قدماً في عملية التكيف وإعادة الهيكلة العالمية المطلوبة لتسوية الأزمة الرأسمالية الدولية تحولت القروض إلى ديون تعذر ردها. ووجدت مزيد من الدول الإفريقية أن خياراتها مقيدة وأن الشروط المفروضة من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والحكومات الغربية، والبنوك الخاصة قد شكلت سياسات اقتصادياتها الكلية على نحو متزايد[34]. وبمرور الوقت انتخبت حكومتا السوق الحر لتاتشر وريجان، وتغيرت سياسة التنمية لتركز على السوق والقطاع الخاص. وأصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللاعبين المحوريين في هذه السياسة. وكما أورد البنك الدولي في ذلك الوقت فإن "أفريقيا تحتاج ليس مجرد حكومة- بل حكومة تركز جهودها بشكل أقل على التدخل المباشر وبشكل أكبر على تمكين الآخرين من أن يكونوا منتجين[35]".

وبالنسبة لغالبية الاقتصاديات الإفريقية فقد سبق "التكيف الهيكلي" إصلاحاً اقتصادياً ومؤسسياً أكثر صعوبة، مما أدى إلى درجات متفاوتة من التحرر الاقتصادي. وقد وقعت أعباء التحرر الاقتصادي والسياسات التقشفية التي رافقتها بشكل غير متكافئ على طبقات اجتماعية مختلفة. وشعر الفقراء والطبقة العاملة، على نحو خاص في المناطق الحضرية، بمعاناة التكيف بشكل أكثر حدة. لكنهم لم يكتفوا بالشعور السلبي بالمعاناة، باعتبارهم ضحايا الأزمة، بل إنهم ناضلوا بطرق متنوعة وقاوموا واحتجوا[36]. وانتشرت بشكل عام استراتيجيات معيشة متنوعة، بالنسبة للقطاعات الأكثر فقراً وهشاشة، وعلى أساس فردي وأسري. وكانت الشبكات الاجتماعية على نحو دائم جزءاً هاماً من الاقتصاد الحقيقي في أفريقيا، وتمت تعبئتها بشكل متصاعد لتقديم الأمن. لكن رد فعل الطبقة

العاملة والفقراء، على النقيض من رؤية الكثيرين من على اليسار، لم يكن دفاعيا واستعدادا للبقاء فحسب؛ بل إنه كان هجومياً أيضاً- أي هادفاً إلى مقاومة السياسات والاحتجاج ضدها وتغييرها، وإلى تحدي تلك المصالح التي تقمعهم وتستغلهم على نحو واضح. وشملت أهداف الاحتجاج الشعبي الهيئات المالية الدولية (وخاصة صندوق النقد الدولي)، والحكومات التي تبنت سياسات التقشف وممثلي الشركات الكبيرة (الأجنبية والمحلية) التي استفادت من التحرير الاقتصادي.

وكانت النضالات الشعبية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات في أنحاء القارة ضد سياسات التقشف لحكوماتهم قد أخرجت الناس للشوارع في المظاهرات، والمسيرات، والإضرابات، والأشكال الأخرى من العمل الاحتجاجي. وساعد ذلك في بناء مقاومتهم وغضبهم ضد الحكومات التي كانت قد أصدرت وطبقت قيوداً على الأجور وخفضاً في الموازنة. واستقت موجة الاحتجاج الشعبي التي اكتسحت أنحاء القارة الإفريقية -كما هو الحال في أنحاء العالم النامي ككل[37]- خلال أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات قوتها وفعاليتها من واقع كونها قائمة على ائتلافات واسعة، والتي كانت فيها الطبقة العاملة داعمة في أغلب الأحيان كقائدة لها. وقويت هذه النضالات الشعبية من خلال ارتباطها بالحركة النقابية والحركات العمالية وتحركات الطبقة العاملة، لكنها كانت في الغالب أوسع في تركيبها الطبقي الاجتماعي أيضا، شاملة البروليتاريا بطيئة الاستيعاب بمدن الأكواخ وعناصر البورجوازية الصغيرة الناشئة.

ونحن نرفض القول بتجاهل هذه النضالات الشعبية باعتبارها "دفاعية، وسريعة الزوال، وتخريبية،" أو أنها "شعبوية مضللة"، و"غير مستديمة"، و"يوتوبية[38]". وفي حين أنها كانت بالفعل تلقائية إلى حد كبير وموجهة بشكل أساسي نحو الإصلاحات الاقتصادية وإجراءات التقشف الجارية، إلا أنها احتوت أيضاً إمكانية أن تصبح حركات معارضة سياسية أكثر تآلفا ونظامية. واتخذت في بعض الحالات، في غضون أيام أو أسابيع، صورة معارضة سياسية وتحدي السياسات السلطوية، وقادت مباشرة في بعض الأحيان إلى إسقاط الحكومة. وفي معظم الحالات فإنها حددت مجدداً مجال الصراع الطبقي وقدمت الأساس لظهور الحركات السياسية في مرحلة متأخرة هادفة إلى تغيير الحكومات وليس مجرد تغيير سياساتها.

وشهدت دول شمال أفريقيا جميعاً باستثناء ليبيا موجات كبيرة من الاحتجاج الشعبي ضد سياسات الإصلاح والتحرير الاقتصادي لحكوماتها خلال العقد 1977-1987. وبدأت هذه الموجات في مصر في عام 1977 عندما أثار قرار الحكومة برفع أسعار الطعام والغاز كجزء من برنامج التقشف المالي والإصلاح الاقتصادي الذي تم وضعه برعاية صندوق النقد الدولي أعمال شغب ممتدة وعنيفة في المدن الرئيسة بالبلاد. كما انتشرت موجة الاحتجاج الشعبي في أربع دول –من إجمالي خمس- من دول المغرب العربي وهي المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس، وكذلك في السودان. وكان للاحتجاج الشعبي في جميع هذه الدول أثر سياسي؛ ففي جميع الحالات أسفر ذلك فعلياً عن تراجع سريع عن خفض الدعم؛ ووعي أكبر بالقيود السياسية أمام تكيف هيكلي وتحرير اقتصادي سريعين؛ وأسفر ذلك في بعض الحالات عن تغيرات سياسية ودرجة أكبر من الانفتاح السياسي؛ وأدى ذلك في السودان إلى تطور سريع لحركة معارضة الرئيس نميري انتهت بسقوط نظام حكمه. ومع استمرار الإصلاحات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء، خلال الثمانينيات، أدت الاحتجاجات الشعبية إلى الأمر نفسه، رغم أنها: أصبحت الآن أقل "تلقائية"، وأكثر تنظيماً وأكثر سياسية بشكل صريح.

الجيش والاقتصاديات الجديدة في الثمانينيات

اقتفت الكثير من الدول أثر مأساة غانا بعد سقوط نكروما في عام 1966؛ ووقعت انقلابات متعاقبة يعد كل منها ببداية جديدة وإعادة بناء وطني. وفي غضون 15 عاماً بعد الانقلاب الذي أقصى نكروما شهدت غانا ما لا يقل عن ثماني حكومات "انتقالية". ومع مجيء كل نظام وذهابه تدهور الوضع الاقتصادي لعامة الغانيين. وفي عام 1981 بعد موجة إضرابات شلت البلاد أعلنت الحكومة أنه في حالة القيام بتحرك آخر سيتم القبض على جميع المضربين. وساعدت حركة الإضراب على الدفع بسقوط إدارة ليمان Limann، لكن الجيش هو الذي استفاد من الاضطراب، وقاد الملازم الهارب جيري رولينجز Jerry Rawlings انقلاباً في 31 ديسمبر 1981. وأصبح رولينجز الأخير في طابور "المنقذين" العسكريين، ملزماً حكومته الأولى، التي حملت اسم مجلس الدفاع الوطني المؤقت الانتقالي Provisional National Defense Council بالقيام بتغيير جارف "وثوري". والتمس على الفور من مؤتمر النقابات في غانا Trades Union Congress in Ghana سحب مطالبه بخصوص الأجور.

ومثلت أول حكومة لرولينجز تناقضاً. ففي حين قدمت تعهدات شعبية للأمة ودعت الفقراء إلى الدفاع عن "الثورة"، فإن نظام الحكم تكيف مع مقتضيات الهيئات الدولية. وبعد سنوات عديدة سجن المناوئين اليساريين وبذلت محاولات لإخراس النقابات[39]. وفي نفس الوقت أصبح نظام الحكم عينة اختبار للتكيف الهيكلي. وأشرف رولينجز على إدخال برنامج الإنعاش الاقتصادي Economic Recovery Program ودعا إلى "التقشف والتضحية". وبدأت المرحلة الثانية في عام 1987، وتقديراً لإنجازات الحكومة خصصت المنظمات الدولية 557 مليون دولار لبرامج إضافية. وأصبح رولينجز الثوري محبوب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[40].

وكان رد فعل عمال الحضر في غانا تجاه برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق منذ بداية الثمانينيات من قبل نظام جيري رولينجز شبه العسكري محدوداً في البداية لكنه أصبح بالتدريج أكثر عنفاً. وفي عام 1984- 1985 أُعلن الاستغناء عن خمسة وعشرين ألف شخص، وتلاه إعلان الاستغناء عن 32 ألفاً آخر. وكان هناك مع بداية عام 1986 سخط عام بين الحركة النقابية الغانية المنظمة جيداً. لكن عندما اجتمع العمال في أكرا للاحتجاج على القبض على العديد من القادة النقابيين الذين علت أصواتهم بمعارضة فقدان الوظائف

تمت مواجهتهم بقوة شرطة تبلغ عشرة آلاف فرد تقريباً مزودين بعربات مسلحة من أجل السيطرة على الاحتجاج. ورغم نهب الطبقة العاملة من خلال الخصخصة والتكيف الهيكلي فإن مؤتمر النقابات في غانا تباهى بعضوية خمسمائة ألف عامل في سبع عشرة نقابة فرعية في أوائل التسعينيات[41].

واعترف رولينجز بتغير الإجماع الذي دعم فكرة التنمية التي تقودها الدولة. وكما كتب كريس هرمان Chris Harman فإن "البندول تأرجح من ناحية إلى نقيضها... ولم يكن بإمكان دولة إفريقية كسر الحلقة المفرغة من التخلف، والعوز، والفساد السياسي، والديكتاتورية[42]". وتطورت في ذلك الوقت تقريباً ظاهرة "النمور الآسيوية". وشهدت كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة ارتفاع معدلات نموهم بقوة. ونُظر لذلك على أنه توكيد إمكان تحقيق رأسمالية السوق الحر للتنمية الاقتصادية في العالم الثالث. وبينما تدهورت اقتصاديات الدول التي تتبنى الاشتراكية أو أيدت تدخل الدولة، كانت دول العالم الثالث الأخرى التي أظهرت انحيازاً اقتصادياً للنظام الرأسمالي تمر بنمو سريع.

ورأى بعض الكتاب أن التجربة الآسيوية دليل على القدرة المستمرة للرأسمالية في تحقيق التنمية[43].وفي الواقع كان توسع التصنيع والاستثمار يتركز على نحو متزايد في قلب الرأسمالية الغربية وعدد محدود من الدول الصناعية الجديدة. وقد انخفضت الصادرات الصناعية العالمية لأفقر 102 دولة من 7.9% إلى 1.4% في الثمانينيات، وليست تلك صورة رأسمالية ديناميكية وتوسعية. على أية حال فإن خرافة التنمية الصناعية السريعة أمر محوري في فكرة الدول الصناعية الجديدة- أي أنه إن لم توجد فإنه سيكون من الضروري استدعائها. وكما أوضح روبرت بيل R.Biel فإن "المناطق الكبيرة من الجنوب والتي لن تنظر أبدا لرأس المال المحوري إلا على أنه مستودع سلبي للمحاصيل النقدية أو المواد الخام، يمكن أن تتوافق مع النظام إن فتح أمامها جادة للتقدم بشكل واضح[44]". وبحثت الطبقة الحاكمة الإفريقية في كل مكان عن "النمور الإفريقية"؛ وتحدث الرئيس مبارك في مصر عن قيام "نمر على النيل"، بينما حلم رئيس السنغال عبد الله واد بتحول صناعي واسع ونمو التكنولوجيا المتقدمة في أفريقيا. وكلاهما يواصل الدعوة لتسريح الموظفين والتقشف، ورمي بذاءات في وجه فقر الجماهير واستعراضات واضحة للثروة من قبل الطبقة الحاكمة.

وعلى اليسار، عانت السياسة الثورية من الشلل بسبب الحرب الباردة، والرؤية الحمقاء والستالينية النزعة للاشتراكية والفكرة العامة والسخيفة بأنه ليس هناك "طبقة عاملة

حقيقية" في أفريقيا. وحيثما كان الاشتراكيون مضطرين إلى الاعتراف بوجود طبقة عاملة في القارة فإنهم عزلوها لأنها "متأفرقة" وعاجزة "عن تحقيق التضامن والتماسك الذي يمكن أن ينقلها نحو تمكين الحركات السياسية الاشتراكية[45]". واجتازت أفريقيا منذ نهاية الثمانينيات ثورة سياسية لوحظت بالكاد في الغرب، لكنها قاربت التغيرات التي أسقطت نظم حكم رأسمالية الدولة في أوروبا الشرقية. وكما ذكر رئيس الجابون عمر بونجو الذي طال وجوده في السلطة (والمتخوف قطعاً) فإن "الرياح من الشرق تهز أشجار جوز الهند[46]".

الرياح من الجنوب:

الاحتجاج الجماهيري والتحول السياسي في التسعينيات

كان الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له في أوروبا الشرقية خلال السبعينيات والثمانينيات متعرضاً لآثار ركود دولي. وكانت آثار المنافسة العسكرية مع الغرب والتدهور في أسعار السلع قد ساعد على شلل الشرق. وبحلول عام 1987 كانت الفودكا والبترول المصدر الأساسي للدخل القومي للاقتصاد. وعلى أية حال فإن الشرق والغرب واصلا تعلقهما بأهداب الحرب الباردة، واستنزفا أفريقيا حتى النخاع[47].

وبدأ رئيس أنجولا دوس سانتوس في عام 1985 بالانتقال بعيداً عن فشل التنمية بقيادة الدولة اعتماداً على النموذج السوفيتي. ولم يكن وحيداً في ذلك. وسرعان أن هرع القادة الذين كانوا يوالون في السابق التنمية بقيادة الدولة نحو الترحيب بالليبرالية الجديدة والسوق الحر. وكان الانتقال يسيراً: القادة الأفارقة الذين كانوا يكررون تعويذة "البروليتاريا الدولية" طيلة ثلاثين عاماً دعوا الآن لخصخصة الدولة و"المنافسة الدولية".

وكانت فكرة تشكيل الدول الإفريقية بطريقة ما عائقاً أمام السوق الحر والعولمة سخيفة في حد ذاتها، لكن لم يلتفت معظم المعلقين لذلك. بل إنهم سارعوا إلى إعلان إعتقاد جديد بالسوق بعد انهيار نظم حكم رأسمالية الدولة في أوروبا الشرقية. وكان أندري جندر فرانك Andre Gunder Frank نمطياً بقوله في ذلك الوقت إن هذه السياسات أسفرت عن "خطوات واسعة عديدة في الاتجاه الاقتصادي والسياسي" للعالم الثالث[48]. وبحلول منتصف الثمانينيات أدخلت نظم الحكم التي طالما احتفظت بلافتة "الماركسية اللينينية" المرفرفة برامج تعكس التكيف الهيكلي بقيادة صندوق النقد الدولي. وكانت برامج التكيف الهيكلي هي الشروط الملحقة بقروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وطلبت شروط القروض من الدول أن "تكيف" اقتصايادتها، وأن تخصخص الصناعات الوطنية، وأن تلغي الحواجز الجمركية، وأن "تنفتح أمام العالم الخارجي،"كاشفة اقتصادياتها للمنافسة الدولية والسوق الحر[49].

لكن الاحتجاجات التي ميزت بداية التسعينيات كانت شهادة بليغة على الخراب الذي جلبه التكيف الهيكلي والسوق الحر للقارة. وانتشرت موجة ثانية من الاحتجاج الشعبي، لكنها كانت أكثر سياسية بشكل واضح وذات أهداف وغايات أبعد مدى، في أنحاء القارة

كأنها إعصار سياسي. ومن عام 1989 تصاعدت الاحتجاجات السياسية بشكل ضخم في أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء. وكان هناك حوالي عشرين حالة مسجلة سنوياً من أحداث الاضطراب السياسي في الثمانينيات؛ ووقعت في عام 1991 قرابة 86 حركة احتجاج في ثلاثين دولة. وبحلول عام 1992 كانت العديد من الدول الإفريقية مجبرة على إدخال إصلاحات، وفي سنة 1993 أجرت أربع عشرة دولة انتخابات ديمقراطية، وهي الانتخابات التي كانت تعقد في الغالب للمرة الأولى خلال جيل. وفي فترة أربعة سنوات من بداية الاحتجاجات في عام 1990 اجتاحت 35 نظاماً حاكماً حركات الاحتجاج والإضرابات. وتركت السرعة التي تمت بها هذه التغيرات المعلقين مقطوعي الأنفاس: "مقارنة بالتجارب الأخيرة لبولندا والبرازيل فقد بدت انتقالات نظم الحكم الإفريقية متسارعة على نحو شديد الإثارة[50]". وكان لتأثير صندوق النقد الدولي والليبرالية الجديدة في الإقليم في نهاية هذه الفترة فائدة واحدة فحسب: أنه جمّع معاً وعلى نطاق غير مسبوق العمال والفلاحين الفقراء الذين حاربوا بحماسة وشجاعة فائقين ضد ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والقمع السياسي، وفي أحيان كثيرة من أجل تحول سياسي كامل.

وبدأت الحركة عام 1989 في دولة بنين بغرب أفريقيا. إذ تظاهر الطلبة ضد الحكومة في يناير مطالبين بالمنح المتأخرة المستحقة لهم وضمان العمل في القطاع العام بعد التخرج. واعتقدت الحكومة، التي هزتها الفضائح المالية، وهروب رأس المال، وتدهور ضرائب الدخل، أنه يمكنها الاستجابة كما اعتادت في السابق، أي من خلال قمع الاحتجاج. لكن الحركة نمت خلال العام لتشمل النقابات وفقراء الحضر. وفي محاولة للاستيلاء الاستباقي على الحركة أعلن الرئيس ماثيو كيريكو Mathieu Kerekou أن حزب بنين الثوري الشعبي People's Revolutionary Party of Bénin (PRPB) الحاكم قد تخلى عن "الماركسية اللينينية" وقَبِل إمكان إجراء انتخابات تعددية مستقبلاً. وأسس، في نمط اتبعته دول أخرى، مفوضية ستقوم في النهاية بعمل مؤتمر مصالحة وطنية ضمت حركة المعارضة، والنقابات، والطلبة والجمعيات الدينية.

وقام النقابيون، الذين شجعتهم الأحداث، بقيادة عمال البريد والمعلمين، بترك الاتحاد الوطني لنقابات عمال بنين National Federation of Workers'Unions of Benin (UNSTB) الذي تسيطر عليه الحكومة. وبنهاية العام أصبحت العاصمة كوتونو منتفضة بالمظاهرات الجماهيرية. وعندما حاول كيريكو التودد للمتظاهرين خلال أحد هذه الاحتجاجات واجه سخرية وتهديداً مما أجبره على الفرار. وفي فبراير 1990 أعلن المؤتمر

الوطني للقوى الفاعلة National Conference of Active Forces السيادة لنفسه وحل الجمعية الوطنية التابعة لكيريكو. وكان لا يزال مصمماً بعناد على قوله: "لن أستقيل، يجب أن يتم خلعي من منصبي" وبعد هزيمته في الانتخابات الرئاسية التي عقدت في العام التالي، طلب بتذلل العفو وأكد على "الرغبة العميقة والمخلصة والتي لا رجعة فيها في التغيير[51]".

وفي ساحل العاج، التي تأثرت بشدة بانخفاض الأسعار الدولية للكاكاو والقهوة، هدد اضطراب عنيف في الفترة من مارس- مايو 1990 برنامج التقشف المزمع من الحكومة وصدم نظام الحكم. وكان برنامج التقشف مصمماً لسد فجوة في الموازنة قدرها 236 مليون جنيه استرليني، وتم الاتفاق عليه في يوليو 1989 مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وأخرت ثلاثة أسابيع من الاحتجاجات والإضرابات في جميع القطاعات فرض إجراءات لخفض رواتب القطاع العام وزيادة الضرائب، بينما أججت احتجاجات الطلاب هذه الأحداث. وتم استدعاء الجيش من قبل فليكس هوفيه بوانيه Félix Houphouët- Boigny (أول رئيس لساحل العاج والذي تولى المنصب في الفترة 1960- 1993) للسيطرة على الاحتجاجات، ورفض الرئيس المطالب المتزايدة بقيام دولة تعددية حزبية. وتم فرض الاستقطاعات والضرائب مع خفض في الأسعار بهدف تخفيف ضربة خفض الرواتب.

لكن الاحتجاجات استمرت ورفضت الشركات التخفيضات المقترحة في الأسعار. وفي 23 مارس استخدم الجنود الغاز المسيل للدموع لتفريق أكثر من ألف شخص محتج في وسط أبيدجان تأييداً لمجموعة من النساء اللاتي قمن بالاحتجاج جلوساً في شارع أبيدجان الرئيس مما جعل المرور يتوقف. وصوت الأطباء لصالح إضراب غير محدد المدة وسحبوا غطاء الطوارئ احتجاجاً على إلقاء القبض على المتظاهرين بشكل جماعي. وثبت عدم فاعلية الحظر المفروض على المظاهرات في 26 مارس وفي أبريل تم تعليق إجراءات التقشف بعد احتجاج شعبي، وأجبر الضغط السياسي (من فرنسا كما من الداخل) الحكومة على مراجعة سياستها. وفي مايو بدأت الرتب الدنيا في الجيش سلسلة من المظاهرات التي بلغت ذروتها بسيطرتهم مؤقتاً على المطار الرئيس، لدعم مطالبهم بأجور وظروف أفضل.

وتحرك منجستو رئيس إثيوبيا، الذي ظهر غير قابل للهجوم عليه في عام 1987، بسرعة بعيداً عن الاتحاد السوفيتي بنفس الطريقة التي تحرك بها نحوه عام 1975. وتفكك جيشه البالغ نصف مليون فرد والأكبر عدداً في القارة، في مواجهة تحالف بين جبهة التحرير الشعبية الإريترية Eritrean People's Liberation Front (EPLF) وجبهة

التحرير الشعبية التيجرانيـة Tigray People's Liberation Front (TPLF) التـي أصـبح قائـدها ميليس زيناوي Meles Zinawi الرئيس الجديد لإثيوبيـا وتخـلى، اقتـداء بهـذا الـنهج، عـن تمـسكه بالاشتراكية (الألبانية) التي تبناها لسنوات، وتبنى الديمقراطية الليبرالية و"النظام العـالمي الجديـد". ونظمت الولايات المتحدة الانتقال في عـام 1991 وفي مـؤتمر للـسلام في لنـدن نـصح هرمـان كـوهن Herman Cohen مساعد وزيـر الخارجيـة الأمـريكي للـشئون الإفريقيـة جبهـة التحريـر الـشعبية التيجرانية باحتلال العاصمة أديس أبابا.

وإن كان الجزء المبكر من التسعينيات قد شهد عدداً من جهود الديكتاتوريين السابقين (مدنيين وعسكريين) من أجل الحفاظ على مواقعهم في الـسلطة بالتظـاهر بـأنهم ديمقراطيـون، فـإن الجـزء الثاني من العقد شهد تعميقاً وتوسعاًلا شـك فيـه للديمقراطيـة، رغـم أنـه لم يكـن بالـضرورة داخـل النطاقات الرسمية للسياسة الحزبية وعلى الأغلب في الفضاءات العامة للمدن الرئيسة. وكـان سـول Saul وليس Leys لا يزالان يتـساءلان في عـام 1999 "إلى أي مـدى يمكـن لهـذا المنـاخ مـن التحـول الديمقراطي أن يفتح أيضاً مجـالا أمـام المبـادرات الـشعبية التـي يمكـن أن يثبـت أنهـا أكـثر قابليـة للتحول[52]"؟ لكن شواهد السنوات الأخيرة القليلة الماضية شاخصة أمام الجميع.

وقد فرضت المظـاهرات الـشعبية والإضرابـات العامـة مـسار التحـول الـديمقراطي عـلى القـارة. وحاربت النقابات مع مجموعة من القوى الشعبية نظم الحكم المتشبثة بالسلطة في بوركينـا فاسـو وبوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسـطى وتـشاد وجـزر القمـر والكونغـو وسـاحل العـاج والجابون وغانا وغينيا وكينيـا وليـسوتو ومدغـشقر ومـالي وموريتانيـا ونيجيريـا وسـوازيلاند وزائـير. وحتى وإن لم تنعقد الانتخابات وتشبث رؤساء الدول بالسلطة، فإن النمط كـان مـشابها: النقابـات "لم تسع فحسب لحماية مصالح أعضائها المتعلقة بمكان العمـل لكنهـا بـادرت لتحقيـق إعـادة بنـاء النظام السياسي[53]". وأظهرت الحركة النقابية استقلالاً ونضالاً أكبر من أي وقت مضى في تاريخها.

ويجب أن نكـون واضـحين أن هـذه الموجـة مـن الحركـات الـسياسية في أفريقيـا خـلال التسعينيات قد أخذت أشكالاً متنوعة وجذبت عناصر اجتماعية متباينة، مما أتـاح الفرصـة في أحيان كثـيرة لظهـور هـواجس جـادة بـصدد مـدى تقـدميتهم بـين المعلقـين اليـساريين، وخاصة في مجالات يـستخدم فيهـا الـشعبويون الإيـديولوجيا الدينيـة للإسـلام أو المـسيحية لحشد التأييد. وبينما ظلت بعـض هـذه الحركـات الـسياسية مرتبطـة عـن كثـب بنـضالات

الطبقة العاملة، اتخذت حركات سياسية أخرى، وخاصة تلـك المتجـذرة في المنـاطق الريفيـة، أبعـاداً إثنية وقبلية ودينية في الصراع.

وكان التحول الكبير نحو الإسلام الراديكالي في التسعينيات قد شكل تطوراً في شـمال أفريقيـا لأن الفقراء اكتشفوا صوتاً موثوقاً فيه يمكنه التعبير عن تحررهم العميق من وهم "التنميـة" الرأسـمالية ونظم الحكم الفاسدة والسلطوية التي أشرفت عليها. وشغلت إمكانية أن تصبح الحركات الإسـلامية نفسها شكلاً متميزاً من النزعة السلطوية الشعبية بال المحللين اليساريين وأولئك الـذين ظلـوا عـلى اليسار العلماني في الدول التي حققت فيها الحركات الإسلامية أهم أرض لها (كما في مصر والجزائر).

معونات أم نهب إمبريالي؟

كانـت "النهـضة الإفريقيـة" التـي دشـنها نيلـسون مانـديلا بـصدد تحويـل القـارة في منتـصف التسعينيات. وكان هناك سبب وجيه لافتراض وقوع ولادة جديدة. فالحركات الجماهيرية كانت قـد أطاحت بنظم الحكم البغيضة والمزرية وهزمت جنوب أفريقيا السوداء في النهايـة العنـصرية. لكـن كان ذلك فجراً كاذباً آخر. إن لم يتم إسقاط جيل من القادة الأفارقة الذين قـضوا سـنوات يـدافعون عن "الماركسية اللينينية"، مثل ماثيو كيريكو، فإنهم تحولوا بسرعة إلى رضا واشنطن: وأصـبح واضـحاً بسرعة افتقاد الكثير من الحكومات المنتخبـة حـديثاً قبـول التعـرض للنقـد دون اللجـوء لإجـراءات الماضي السلطوية[54]".

وليس هناك مثال أفضل مـن جنـوب أفريقيـا منـذ نهايـة الفـصل العنـصري. فقـد أصـبح قـادة "حركات التحرر" الـذين اسـتخدموا لغـة الإشـتراكية لحـشد المقاومـة ضـد الفـصل العنـصري دعـاة مبشرين بالأسواق "المفتوحة" والاستثمار الأجنبي. وأكد الحزب الشيوعي الجنـوب إفريقـي، مقتفيـاً المنهج الستاليني، على أن التحول الاشتراكي لا يتأتى إلا بعد التحرر الوطني، أي نظرية المرحلتين. لكن اليوم فإن اللجنة المركزية للحزب مكونة من أعـضاء طبقـة كـسبت ثـروة لنفـسها في الوقـت الـذي كانت تؤكد فيه "باسم الأمة" على ضرورة "الصبر والخصخصة". وكانـت جنـوب أفريقيـا، مثـل بقيـة القارة، قد شلتها الفكرة الستالينية بأن المرحلـة الوطنيـة والديمقراطيـة للتحـرر كانـت متباينـة عـن النـضال مـن أجـل الاشـتراكية الدوليـة. وأصـبحت الاشـتراكية، كـما يجـب أن تكـون، منـسية عقـب "الاستقلال".

وليس هناك عذر "للتجربة" الجنوب إفريقية". إذ لسنوات كان من الواضـح أن حركـات التحـرر الوطني قد تحللت في قمع وفساد الدولة بمجرد "فوز" الأمة. وقـد تحطمـت الحركـات الجماهيريـة أينما وجدت، كما في إثيوبيا بعد عام 1974، أو في أنجولا، حيث قمعت الحركة الجماهيرية المستقلة والإضرابات ضد الشركات الأجنبية وحركـة "الـسلطة الـشعبية" لعـامي 1975-1976 بـشكل وحـشي باسم "المصلحة الوطنية" أو من أجل "الإنتاج الوطني."وتم هذا القمع في أغلـب الأحـوال بمـساعدة من "الاشـتراكيين" الكـوبيين الـذين صـمموا مـع الـروس عـلى الـسماح "بإعانـة" الـشفاء الاقتـصادي الأنجـولي. واسـتغلت نفـس الأسر الـسياسية في أنجـولا مناصـبهم للاسـتفادة مـن سياسـات التحريـر في التسعينيات. وقبل عام 1989 فإن هذه الدول ظلت مستعمرات جديدة مرتبطة بـشبكة مـن الـسيطرة

الإمبريالية "ثنائية القطب"، ومنذ ذلك الوقت فإنها كانت موضوعا لعملية مشابهة من الإخضاع/ الاسترقاق والتي يطلق عليها الآن "العولمة".

وترك الدمار الاقتصادي في التسعينيات الأفارقة يستهلكون 25% أقل مما كانوا يستهلكونه في الستينيات وينفقون على التعليم والخدمات الاجتماعية أقل من أي وقت مضى منذ الاستقلال. وفي نفس الوقت فإن التفاوتات الاقتصادية نمت بمعدل لا يمكن تصوره. وكان الدخل السنوي للولايات المتحدة عشرة آلاف بليون دولار غير أنها أسهمت بجزء من المائة من 1% للمساعدة في التنمية في أفريقيا جنوب الصحراء[55]. وكان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من دعاة لغز الليبرالية الجديدة. وبينما كانا يعدان "باستدامة الدين" و"أسواق أفريقيا الحرة" فإنهما أشرفا على السياسات التي أدت إلى موت الملايين الذين لم يمكنهم الوصول للرعاية الصحية والتغذية الأساسيين.

وكان قد قُدر أن عدد سكان أفريقيا في عام 2010 سيكون أقل من المفترض برقم قدره 71 مليون نسمة نتيجة للإيدز بسبب تدمير السياسات التي وضعها "المانحون" الدوليون للقدرة على محاربة المرض[56].

وبينما يبلغ متوسط الإنفاق على الصحة للفرد في أفريقيا سبعة دولارات سنويا، فإن ما تدفعه القارة كفائدة للديون الأجنبية وحدها يبلغ أربعة أضعاف الموازنة الكاملة للصحة والتعليم. وفي نفس الوقت فإن الدول الثماني الأكثر قوة في العالم G8 تسهم في المتوسط 0.19% من ثروتها الوطنية للعالم الثالث- وهو ما يقل عن نسبة 0.7% المثيرة للسخرية والتي وعدت بتقديمها هذه الدول أمام الأمم المتحدة منذ 30 عاماً خلت. باختصار استمرت أفريقيا مساهماً خالصاً في "تنمية" الرأسماليين الغربيين[57].

وكانت نتيجة انتشار تدهور الخدمات الصحية والبطالة المتفشية، والحرمان كارثية. ولا تجتمع الجماعات في الغالب إلا من خلال الاقتصاد غير الرسمي والتحويلات النقدية من الخارج. وتوقفت دول معينة كانت بالفعل هامشية للاقتصاد الدولي عن العمل أو تم "تجريمها" عندما كانت تواصل العمل. وتعتبر الحروب في دولتي سيراليون وليبيريا الغرب إفريقيتين أمراً مميزاً لهذا التفكك في أفريقيا[58]. وكما ذكر جان فرانسوا بيار Jean-Francios Bayart فإن "عملية التجريم أصبحت الميزة السائدة لشبه القارة والتي تنفجر في ظلها الدولة حرفياً نتيجة الآثار المجتمعة للأزمة الاقتصادية، والبرامج الليبرالية الجديدة للتكيف الهيكلي وفقدان شرعية المؤسسات السياسية[59]". وقد زلت الصومال منذ سقوط

سياد بري عام 1990 في جرم عدم وجود الدولة. وتدخلت القوى "الدولية"، كما في هـذه الأمثلـة، في محاولة لاستعادة السلطة الوطنية وإعـادة تنظـيم العمـل الإجرامـي الفوضـوي والتخريبـي للدولـة المنهارة[60].

لكن منظـري "الدولـة المجرَمـة" Criminalized State يتجهـون إلى التقليـل مـن مـدى تـورط الرأسمالية الدولية في تجريم الدولـة الإفريقيـة والاسـتفادة مـن ذلـك. لقـد سـاعد تـورط الـشركات الدولية في الكونغو على استمرار الحرب وبقـاء الـدول الإقليميـة نـشيطة في الـصراع. ووفقـاً لتقريـر للأمم المتحدة فإن الشركات الأجنبية "كانت جاهزة للعمل بغض النظر عن عناصر عدم القانونيـة... وقد أعدت الشركات المتعاملة في المعادن، والتي اعتبرتها اللجنة "محرك الصراع في الكونغـو"، المجـال لأنشطة التعدين غير القانونية في البلاد." وقد وقعـت شركتـا دي بـيرز De Beers وأميركـان ميـنرال فيلدز عقوداً مع زعيم المتمردين لوران كابيلا Laurent Kabila والتي قدرت بقيمة 3 بليـون دولار سنوياً عندما كان موبوتو لا يزال معترفاً به على نطاق واسع رئيساً للكونغو.

وبينما مول البنك الدولي أوغندا ورواندا وامتدحهما لكونهما مثالين جيدين للاستقرار والـشفافية الاقتصادية في القارة (ومنحهما إعفاء من الدين من خلال مبـادرة البلـدان الفقـيرة المثقلـة بالـديون Hipc)، فقد كان نجاحهما الاقتصادي قائماً على استغلال المعادن الكونغولية. وبدأتا تصدير كميـات كبيرة من الكولتان (المستخدم لصنع الهواتف المحمولة والبلايستيشنز)، والكوبالت، والذهب. ورغم الـدعوات الجوفـاء والمتظـاهرة بالإصـلاح للانفتـاح، ومواجهـة الفـساد والـشفافية في "الحوكمـة" الاقتصادية، فإن المانحين الغربيين لم يتساءلوا أبداً عن صادرات المعادن التي كانت تأتي بكل وضـوح من الكونغو. وزاد ميزان مـدفوعات روانـدا مـن 26.1 مليـون دولار في عـام 1997 إلى 51.5 مليـون دولار في عام 1999، وهي الفترة المطابقة لتدخلها في الحرب[61].

وكانت أنجولا تمر بعملية مشابهة. فقد منحت الشركات الدوليـة حصـصاً أو "مـساحات من الميـاه " مقابـل صـفقات أسـلحة[62]. وكانـت الـشبكة العالميـة للـصفقات غـير القانونيـة في إقلـيم صُـنِف مـؤخرا عـلى أنـه "كويـت أفريقيـا" ورطـت شركـات وسياسـيين دوليـين[63]. ونيجيريا مثال شهير آخر؛ وهي تحتل رقم 13 في قائمة أكبر منتجـي البـترول الخـام في العـالم وسادس أكبر مورد له للولايات المتحدة. وكانت الشركات المملوكة للغرب مع شركـة البـترول النيجيريـة الوطنيـة Nigerian National Petroleum Company (Nnpc) قـادرة عـلى

العمل بحصانة في الجنوب المنتج للبترول. ورغم كسب نيجيريا 275 بليـون دولار مـن البـترول منـذ منتصف السبعينيات، فإن العمر المتوقع في نيجيريـا انخفـض إلى 51 عامـاً، بيـنما يعـيش 34% مـن السكان في دلتا النيجر الغنية بالبترول في فقر مدقع. وأكـد الـبعض أن شـيفرون Chevron، عمـلاق البترول الأمريكي، كانت متورطة في قتل عشرات المحتجين. واعتبر استخدام الجيش الأمـريكي كجـيش خاص أمر لا يمكن تفاديه و"نتيجة مؤسفة" للقيام بأعمال في نيجيريا. وكما لاحـظ أكـاديمي نيجـيري فإنه ليس من قبيل المبالغة القول: "أن التجمعـات المنتجـة للبـترول مهـددة بالفنـاء بـسبب تلـوث البترول والفقر[64]".

كما يقع البترول في بؤرة تورط فرنسا المكشوف في أفريقيا منذ الاستقلال. وقد استخدمت شركـة إلف Elf، التي كونهـا شـارل ديجـول عـام 1965، كـذراع للدولـة الفرنـسية في التعامـل مـع الـدول الإفريقية حديثة الاستقلال. وكان يتم منح "حلويات" وصلت في بعض الأحيان إلى حـوالي 15 مليـون دولار باستمرار للقادة الأفارقة لضمان منح إلف عقود البترول. وتعمل إلـف غالبـاً كـسلطة صـاحبة سيادة داخل الدول الإفريقية، بينما أظهرت الحكومات الفرنسية عـدم اكـتراث صـادم -لكـن أمـين- للتباينات بين الدبلوماسـية والـسياسة والأعـمال[65]. وبيـنما كـان ثلاثـة أربـاع الاسـتثمار الخـارجي في الجابون يأتي من فرنسا كانت الجابون مسئولة عن أكثر من ثلثـي ربـح إلـف. وفي مقابـل التـضحية "بالاستقلال" كان لدى الأسرة السياسية الرئيسة في الجابون سبيل للحصول عـلى كميـات كبـيرة مـن الثروة، بينما كان بإمكان فرنسا استخدام الدولة لتنظيم "أفريقيا الفرنسية" Francafrique[66].

ويخفـي الغـرب باسـتمرار "التـدخل" الحـالي في أفريقيـا بمـصطلحات مـن قبيـل "الـسياسة الخارجية الأخلاقية"، و"المساعدات الإنسانية". إن الكارثـة التـي حلـت بالـصومال رمـز للملهـاة المأساوية "للتدخل الإنساني". وكانـت عمليـة اسـتعادة الأمـل Operationrestore Hope تـتم بالدليل العملي وفق النظام العـالمي الجديـد الـشفوق لجـورج هــ و. بـوش: وعنـدما غـادرت القوات الأمريكية عام 1993 ظلت قوة صغيرة للأمم المتحدة تحت القيـادة الأمريكيـة. وعنـدما أجبرت على الفرار عام 1995 كانت الصومال مجـرد أشـلاء: فقـد علـت شـعبية الجـنرال عيديـد بـسبب مقاومتـه للتـدخل الخـارجي؛ وقتـل عـدد غـير معلـوم مـن الـصوماليين (ربمـا عـدة آلاف) ودخلت البلاد في فوضى عارمة يمكن أن تستمر لسنوات. وكان الفشل اتهاماً واضحاً برياء الأمم المتحدة وعدم كفائتها. فقد بنت مدينة "محـصنة" للطـاقم العامـل هنـاك شـملت سـوقاً عامـة للتـسوق High Street ومركـز لتمـضية وقـت الفـراغ، ونظـام صرف صـحي بتكنولوجيـا

عالية، تم بناؤه بمبلغ 160 مليون دولار استقطعت من موازنة المعونات الـصومالية. وفي بلـد العمـر المتوقع بها 46 عاماً كانت الحقيقة الوحيدة المدهشة حقاً بخصوص هذا الاندفاع كيـف قتـل عـدد قليل من أفراد الأمم المتحدة[67].

كما تظهر المأساة في رواندا كيف أن التدخل الغربي "والتكيف الهيكلي" كانا مسئولين عما سـماه الكتاب "الهمجية الجديدة." وكان انتشارا مدمرا للأحداث في رواندا قد أشعله انهيار اتفـاق القهـوة الدولي International Coffee Agreement عام 1989، وهو الأمر الذي حرضـت عليـه واشـنطن، والتي عملت لصالح مستوردي القهوة الأمريكيين الذين كانوا قلقين من انخفاض الأسـعار. مـما أدى إلى غوص الاقتصاد الرواندي، والذي تمثل القهوة فيه سلعة التصدير الرئيسة، في أزمة اقتـصادية. وفي وضع الحرمان المطلق لم يكن من الصعوبة بمكان لنظام الحكم أن يحـشد سياسـة الكراهيـة الإثنيـة التي تمت تجربتها من قبل. وعندها في الفترة بين 1990 و1994 اشترى الـرئيس الروانـدي جوفينـال هابيريماناJuvenal Habyarimana، من خلال مخصصات أتاحها برنـامج التكيـف الهـيكلي، أسـلحة بقيمة 83 مليون دولار- وهي العمليات التي تمـت بمـساعدة بطـرس بطـرس غـالي وزيـر الخارجيـة المصري الذي سيصبح لاحقا الأمين العام للأمم المتحدة (والذي أقر بذلك مـؤخرا في حـديث صـحفي لكنه أنكر علمه حينذاك بوجهة استخدام هذه الأسلحة التي قامـت مـصر ببيعهـا). وفي أوائـل عـام 1992 عرفت القوى الغربيـة بخطـة القـضاء عـلى التوتـسي والهوتـو المعتـدلين المعارضـين لحكومـة هابياريمانا. وبينما سلح المجتمع الدولي ومول حكومـة الإبـادة في روانـدا فـإن واشـنطن "والـسوق" ضمنا أن انخفاضاً في أسعار القهوة قد ضبط حركة الإبادة[68].

خاتمة

إن كانت الكثير من التعليقات السطحية حول الاقتصاد السياسي الإفريقي في التسعينيات قد اهتمت دوما بالتراجعات التي لا ريب فيها في أقاليم عديدة، فإن هناك أيضاً أمثلة عديدة، كما أظهرنا، كان بها احتجاج شعبي ونضالات للحركة العاملة والتي تطورت إلى معارضة سياسية أكثر تنظيما وفعالية وكانت ذات نتائج سياسية هامة. ومهما يكن تشكك المرء إزاء المعنى الحقيقي للتحرك المفاجئ نحو التعددية الحزبية في أفريقيا، أو نتيجة الصعود الذي لا شك فيه للنضال الديمقراطي في التسعينيات، فإن الانفتاح السياسي الأكبر في معظم أفريقيا أمر مرحب به. إذ إنه يكون مجالاً إضافياً يمكن أن تتخذ في داخله الحركات الشعبية والطبقة العاملة شكلاً واضحاً وأن تمارس تأثيراً أكبر على اتجاه السياسات الحكومية، وينقل ذلك مجال الصراع الطبقي إلى مستوى أعلى.

ولأفريقيا تاريخ ثري لعمل الطبقة العاملة المستقل، كما أشرنا في هذا الفصل، وكما يصف باقي الكتاب بتفصيل أكبر. لكن ما هو مطلوب أيضاً أن تكون أحزاب الطبقة العاملة قادرة على توجيه هذه الثورة التلقائية وتنسيقها. ويجب أن تساعد هذه الأحزاب على جعل العمل النقابي أكثر نجاحاً، وأن تؤدي، في الوقت ذاته، إلى نمو الثقة في النشاط الذاتي للطبقة العاملة. وسيؤدي ذلك بدوره إلى دعم أكبر للأطراف التي تعلن مثل هذا العمل المستقل وتشجعه.

وفي عدد من الدول الإفريقية فإن مثل هذه الأحزاب في طور التكوين. وتنأى بنفسها عن كل من التجارب الخاصة بنموذج رأسمالية الدولة السوفيتي ورأسمالية السوق الحر للبنك الدولي والدول الغربية. إذ أفشلا أفريقيا على نحو كارثي في الخمسين عاماً الأخيرة. وعلى النقيض من ذلك فإننا نقترح الرؤية الكلاسيكية للماركسية كانعتاق ذاتي للطبقة العاملة.

ورأى فرانز فانون، الناشط والكاتب، طبيعة القوة السياسية في القارة أفضل من معاصريه؛ وأدرك كيف أن طبقة القادة الوطنيين آخذة في أن تكون "نوعا من طبقة صغيرة، جشعة وشرهة ... ولا يسعدها كثيراً سوى تلقي الأرباح التي تسلمها القوة الاستعمارية السابقة لها[69]". كما كان واضحاً بخصوص الإجابة: ولا يمكن للنضال العالمي من أجل الحرية الفوز في النهاية إلا في مجال العمل الثوري، بالتحالف مع العمال الأوروبيين بمجرد توقفهم عن لعبهم لعبة "الجمال النائم". وكما كتب ماركس عن الطبقة العاملة خلال الثورة "الديمقراطية الوطنية" في ألمانيا عام 1848: "يجب أن يكون هتافهم في المعركة: الثورة الدائمة[70]".

الهوامش

1- See Marx and Engels Internet Archive:
http://www.marxists.org/archive/marx/letters/index. htm

2- See Marxism in Our Time (London: Jonathan Cape, 1972).

3- See S.Amin, Delinking: Towards a Polycentric World (London: Zed Books, 1990).

4- See K.Marx, Revolution and Counter Revolution in Germany (Peking: Foreign Language Press, 1977).

5- See V.I. Lenin, 'Critical remarks on the national question', in Collected Works (Moscow: Progress Publishers, 1964).

6- L.Trotsky, The History of the Russian Revolution (London: Pluto Press, 1977), p. 1235.

7- T. Cliff, Deflected Permanent Revolution, (London: Bookmarks, 1990).

8- See Amin, Delinking.

9- Ibid., p. 135.

10- Ibid., p. 158.

11- E. Guevara, The African Dream (London: the Harvill Press, 2000), p. 2.

12- See Babacar Diop Buuba, 'Trade unions, political parties and the state', in M. C. Diop (ed.), Senegal: Essays in statecraft (Dakar: CODESRIA, 1993).

13- T. Cliff, Marxism at the Millennium (London: Bookmarks, 2000), p. 46. See also Cliff, Deflected Permanent Revolution, (London: Bookmarks, 1990).

14- E. Hobsbawm, Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914–1991 (London: Abacus, 1995).

15- H. Adi, The 1945 Pan-African Congress Revisited (London: New Beacon Books, 1995).

16- See M. Sherwood, Kwame Nkrumah: The Years Abroad, 1935–1947 (Accra: Freedom Publications, 1996).

17- See M. Kidron, Western Capitalism Since the War (London: Weidenfeld and Nicolson, 1968).

18- K. Nkrumah, Africa Must Unite (London: Panaf, 1963), p. 120.

19- T. Mboya, Freedom and After (London: André Deutsch, 1963), p. 167.

20- R. Badinter, Le Nouvel Observateur,Paris, 24 May 2001.

21- See F. Furedi, The Mau Mau War in Perspective (London: James Currey, 1990).

22- F. Fanon, The Wretched of the Earth (New York: Grove Press, 1963), p. 67.

23- R. First, The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup d'État (London: Penguin, 1970), pp. 57–8.

24- L. De Witte, The Assassination of Lumumba (London: Verso, 2001).

25- See S. Kelly, America's Tyrant: The CIA and Mobutu of Zaire (Washington, DC: American University Press, 1993) and M. Schatzburg, Mobutu or Chaos: The United States and Zaire, 1960–1990 (New York: University Press of America, 1991).

26- R. Biel, The New Imperialism: Crisis and Contradictions in North–South Relations (London: Zed Books, 2000), p. 91.

27- K. B. Hadjor, Nkrumah and Ghana: The dilemma of post-colonial power (London: Kegan Paul International, 1988), p. 23.

28- Hobsbawm, Age of Extremes, p. 405.

29- P. Marfleet, 'Globalisation and the Third World'International Socialism Journal 81 (1998), p. 104.

30- B. Davidson, Africa in Modern History: The Search for a New Society

(London: Penguin, 1978).

31- Joao Emilio Costa's interview, 'Since Pidjiguiti we never looked back', in O. Gjerstad and C. Saarrazin (eds), Sowing the First Harvest: National reconstruction in Guinea-Bissau (Oakland: Liberation Support Movement, 1978), pp. 35–7.

32- Lefort cited in D. Donham, Marxist Modern: An ethnographic history of the Ethiopian revolution (Oxford: James Currey, 1999), p. 17.

33- Lefort cited in ibid., p. 213.

34- J. Walton and D. Seddon, Free Markets and Food Riots: The Politics of Global Adjustment (Oxford: Blackwell, 1994).

35- Cited in R. Sandbrook, The Politics of Africa's Economic Recovery (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), p. 2.

36- Seddon and Walton, Free Markets and Food Riots.

37- Ibid

38- M. Mayakiso and P. Bond, Township Politics: Civic Struggles for a New South Africa (New York: Monthly Review Press, 1996), p. 52.

39- Ibid

40- P. Nugent, Big Men, Small Boys and Politics in Ghana (London: Pinter, 1995); see also D. Ray, Ghana: Politics, Economics and Society (London: Pinter, 1986).

41- See the Library of Congress: http://www.loc.gov.

42- C. Harman, 'Where is capitalism going?',International Socialism Journal 60 (1993), p. 79.

43- N. Harris, The End of the Third World: Newly industrializing countries and the Decline of an Ideology (London: Tauris, 1986).

44- Biel, The New Imperialism, p. 194.

45- Davidson: The Black Man's Burden: Africa and the Curse of the Nation-state (London: James Currey, 1992), pp. 232–33.

46- Cited in J. Wiseman, The New Struggle for Democracy in Africa (Aldershot: Avebury, 1996), p. 70.

47- See C. Harman, 'The storm breaks', International Socialism Journal 46 (1989).

48- Cited in Harman, 'Where is capitalism going?', p. 79.

49- See IMF, World Economic Outlook:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2001/01/index.htm.

50- M. Bratton, Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective (New York: Cambridge University Press, 1997), p.5.

51- Ibid., p. 2.

52- J. Saul and C. Leys, 'Sub-Saharan Africa in global capitalism', Monthly Review, July–August 1999, p. 26.

53- Wiseman, The New Struggle for Democracy in Africa, p. 49.

54- R. Abrahamsen, Disciplining Democracy: Development discourse and good governance in Africa (London: Zed Books, 2000), p.125.

55- See Africa Research Bulletin 37, no. 9.

56- A. D. Smith, The Independent (London, 26 June 2001).

57- M. Curtis, 'Just another false dawn for the poor', Guardian (London, 26 June 2001).

58- Paul Richards: Fighting for the Rain Forest: War, Youth and Resources in Sierra Leone (London: James Currey, 1996).

59- Jean-François Bayart, The Criminalization of the State in Africa (Oxford: James Currey, 1999), p. 19.

60- See J. Drysdale, Stoics without Pillows: A Way Forward for the Somalilands(London: HAAN, 2000).

61- See the reports in New African (June 2001).

62- T. Hodges, Angola: From Afro-Stalinism to Petro-diamond Capitalism (Oxford: James Currey, 2001).

63- See the report on 'Angolagate' in African Business (May 2001).

64- Cited in Oil Development in Nigeria: A Critical Investigation of Chevron Corporation's Performance in the Niger River Delta by the California Global Corporate Accountability Project, http://www.nautilus.org/cap.

65- Ibid

66- See F. X. Verschave, Noir Silence: Quiarretra la Francafrique?(Paris: Editionsdes Arènes, 2000) and La Francafrique: Le plus long scandale de la République(Paris: Stock, 1998).

67- S. Peterson, Me Against My Brother: At War in Somalia, Sudan and Rwanda (London: Routledge, 2000).

68- See the excellent book by Linda Melvern, A People Betrayed: The Role of the West in Rwanda's Genocide (London: Zed Books, 2000).

69- Fanon, The Wretched of the Earth, p. 174.

70- K. Marx and F. Engels, 'Address of the Central Committee to the Communist League' (London: March 1850). Full text available on the Marx and Engels Internet rchive:http://www.marxists.org/archive/marx/index.htm.

الفصل الثاني

نظرة عامة على الاحتجاج الشعبي والصراع الطبقي في أفريقيا

ديفيد سيدون

الإمبريالية والصراع الطبقي

تتوسع الرأسمالية وتتطور على المستوى العالمي في ظل الإمبريالية، وتخضع أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية والأشكال الاجتماعية المرتبطة بها لتلائم مطالبها، وضمان تحولها وإرساء اقتصاد سياسي عالمي[1]. وهذا التطور مشترك وغير متوازن تاريخياً، "وهناك علامات فارقة هامة توضع بين الشكل "الكلاسيكي" للرأسمالية التي تطورت في غرب أوروبا وأشكال الرأسمالية التي فرضت على المحيط المتخلف للاقتصاد العالمي[2]". وفي أفريقيا تتطلب أشكال الرأسمالية - التي توجد اليوم- الناتجة عن عملية تاريخية طويلة ومميزة التناول والتحليل الدقيقين. وتجب تنحية التصورات المسبقة التي تتسم بنزعة المركزية الأوروبية بخصوص ما "يجب أن يكون" طريق التطور الرأسمالي ومن ثم ما "يجب أن يكون" أشكالاً تقدمية من الصراع الطبقي في أفريقيا - والتي فسدت الأدبيات ذات الصلة بسببها- جانباً للنظر في التاريخ الحقيقي للتطور الرأسمالي والتكوين الطبقي في أفريقيا، وكلاهما كان نتيجة للنضال الشعبي وكذلك للتغيرات في الظروف المادية التي تمت فيها هذه الصراعات.

وبناء على ذلك فإن هذا الفصل يتناول النضال تاريخياً. ويظهر – من خلال رؤية عامة مكثفة - أن الاحتجاج الشعبي ونضال الطبقة العاملة شكلا الطرق العديدة للتطور الرأسمالي في أفريقيا من أقدم العصور إلى فترة ما بعد الاستقلال مباشرة[3]. ويركز على تعقيد وتناقضات التطور الرأسمالي في أفريقيا، ويؤكد على حقيقة أن الشعب الإفريقي قد صنع تاريخه، سواء للأفضل أو للأسوأ، وإن كان في ظل ظروف ليست من اختياره.

التدخل الرأسمالي المبكر

الرق وتجارة العبيد

يكون التناقض الجوهري أو الصراع الطبقي في النموذج الكلاسيكي للرأسمالية بين البورجوازيـة – الملاك الأفراد لوسائل الإنتاج، والذي يستخدمون عمالة أجيرة لتحقيق ربح- والبروليتاريا، وهم طبقة العمال "الأحرار" في التفاوض لبيع عملهم كسلعة في السوق. إلا أن العمال لم يكونوا "أحراراً" في ظل الرأسمالية بشكل كامل تاريخياً؛ بل إنهم كانوا دائماً مجبرين أو مقيدين بشكل ما. وتواجد الرق مـع الرأسمالية في أفريقيا لمدة ثلاثة قرون ونصف.

ووجد الرق في أفريقيا من أقدم العصور وارتبطت التجارة العابرة للصحراء في العـصور الوسـطى بالعبيد كارتباطها بالسلع الأخرى. وعلى أية حال فإن الرق كـان، حتـى بـدء التكالـب الأوروبي عـلى أفريقيا، جزءاً من عالم به تكوينات اجتماعية مميزة تخص ما قبل الرأسمالية؛ وأصبح غالبية من تـم الاتجار بهم عبيداً للحكام والنخب الحضرية في الإمبراطورية العثمانية. ورغم أنهـم عملـوا في بعـض الحالات مثل مصر كعمال في الزراعة والقطاعات الأخرى، فإنه لم يتم حتى القرن التاسع عشر الربط المباشر لتجارة عبر الصحراء مع مطالب الرأسمالية الـصناعية الأوروبيـة مـن خـلال عمـل العبيـد في مزارع إنتاج القطن في مصر والسودان. وعلى أية حال فإنه تـم منـذ القـرن الـسابع عـشر فـصاعداً، وقبل وقت طويل من تشغيل العمال من أجل الربح في أفريقيا نفسها، شحنهم إلى "العالم الجديـد" وخرجوا للعمل في ظل ظروف استرقاق لإنتاج المواد الخام لصالح الصناعات الرأسـمالية الـصاعدة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

ومـن المؤكـد ترعـرع أول "بروليتاريـا" للعـالم الثالـث في اقتـصادات المـزارع في البرازيـل وجزر الكاريبي والجنوب الأمريكي[4]". لكنها ولدت مـن جـيش العـمال الاحتيـاطي الـذي تكـون في أفريقيـا. وكـان يـصدر في ذروة تجـارة العبيـد، أي في أربعينيـات القـرن التاسـع عـشر، أكـثر من مائة ألف عبد سنوياً من أفريقيا؛ وطوال هذه القرون أُجبر حـوالي 20 مليـون رجـل وامـرأة على "الهجرة." وامتد أثر هذه التجارة إلى الداخل حيث تم تلبية الطلـب الأوروبي عـلى العـمال العبيد من قبل الحكام المحليين الذين شنوا حروباً ضد بعضهم البعض مـن أجـل تـوفير العبيـد للبيع. وكـما لاحـظ مـاركس "إن تحويـل أفريقيـا إلى جحـر للـصيد التجـاري للجلـود الـسوداء، ميز الفجر الكاذب لمرحلة التراكم الرأسمالي[5]". وقد استمر الرق لحـوالي ثلاثمائـة عـام جـزءًا مـن

تاريخ التطور الرأسمالي في أفريقيا؛ لأن الرق، بالرغم من تجريمه رسمياً في المستعمرات البريطانية والفرنسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحلول أشكال أخرى من العمل القسري والسيطرة محله خلال النصف الأول من القرن العشرين (طالع ما يلي)، واصل وجوده كملمح لا يتجزأ من الأبنية الطبقية الريفية حتى بعد الاستقلال في أجزاء كثيرة من أفريقيا[6]. ويمكن رؤية هذا الرق المتوافق تماماً مع الرأسمالية من واقع أنه يمكن أن يوجد اليوم، وخاصة في غرب أفريقيا- حيث تقدر الأمم المتحدة أن هناك مائتي ألف من الأطفال يتم الاتجار بهم والعمل كعمالة مستعبدة هناك وعلى وجه الخصوص في ساحل العاج والجابون في إنتاج المحاصيل النقدية للتصدير- وفي السودان.

وبينما نعرف شيئا عن أشكال المقاومة سواء "الخفية" أو المعلنة، الفردية والاجتماعية، التي مارسها العبيد في "العالم الجديد"، فإننا لا نزال نعرف القليل للغاية نسبيا عن تلك المقاومة التي تبنتها مبكراً شعوب غرب أفريقيا والساحل (وهو إقليم يمتد بعرض الصحراء الكبرى في أفريقيا من تشاد إلى السنغال) استجابة إما للرق المحلي أو لتجارة الرقيق الأوروبية (أو العربية)، بجانب الاختباء أو الفرار بعيداً. وأصبحنا نعرف المزيد بالنسبة للفترات المتأخرة عندما أصبح الرق متكاملاً بشكل أعمق داخل النظام الاستعماري: أن هناك بالتأكيد تمردات متقطعة للعبيد، لكن تم بشكل عام قمع أشكال النضال؛ إما من خلال الأشكال المتطرفة من القمع والعنف المستخدم من قبل الفئات المالكة للعبيد في المزارع والمشروعات الأخرى واسعة النطاق نسبياً، أو من خلال العلاقات الشخصية للغاية المتعلقة بالأشكال المحلية من الرق[7].

القسر والمقاومة

ارتبط الاستعمار في أفريقيا دائماً بالعنف[8]. وقد كانت هناك منذ البدايات المبكرة للغاية للتدخلات الأوروبية مقاومة واسعة ومطولة في أغلب الأحيان. وإن كانت هناك حاجة لتلبية مطالب رأس المال والإمبراطورية فإنه كان يجب قمع هذه المقاومة- وهو ما كان على نحو قاسٍ للغاية. وكان من أقدم جهود المقاومة الجماعية ما تمت في غرب أفريقيا[9]، حيث قدمت تجارة العبيد الأطلسية –في البداية- "نمط مفصل[10]" للرأسمالية ذات التكوينات الاجتماعية لما قبل الرأسمالية. لكن تمت مواجهة المقاومة في جميع أنحاء القارة لأن أفريقيا تعرضت لاختراقات غير متسقة من الإمبريالية والاستعمار الأوروبي.

وعادة ما كانت هذه المقاومة بقيادة الزعماء المحليين ورؤساء القبائل (حيثما وجدوا) أو من قبل دعاة وخطباء شعبويين أو ديماجوجيين (حيثما ظهروا)، حتى وإن كانوا أفارقة عاديين ممن حاربوا وقتلوا في مناوشات، ومعارك، وحروب لا تحصى ضد تدخل البرتغاليين والإسبان والفرنسيين والبلجيكيين والهولنديين والبريطانيين والألمان، والإيطاليين. وعمل القادة العسكريين المحليين و"المتمردين البدائيين[11]"في مجالات أكثر هامشية وعلى أساس شبه دائم؛ وكانت هناك هجمات متقطعة على التجار والإرساليات والمحطات العسكرية التابعة للإمبريالية الأوروبية. واستمر - حتى بعد "التهدئة" المبدئية للدول والمجتمعات الإفريقية- حدوث انتفاضات أو تمردات ضد الحكم الأوروبي. وعلى أية حال فقد ظهرإمكان تطور هذا الاحتجاج الشعبي إزاء التدخل الأوروبي المتنامي جلياً في الحركة العرابية في مصر في الفترة (1880-1882)[12]. واستمرت مقاومة الاستعمار الأوروبي في بعض أنحاء أفريقيا (على سبيل المثال في الصحراء) حتى ثلاثينيات القرن العشرين[13]. لكن مع رسوخ الحكم الاستعماري وتمكنه من البلاد تكيف الكثير من القادة المحليين مع الوضع على نحو متزايد، وتعاونوا على إخضاع أهلهم، وأصبحوا جزءًا من الجهاز الإداري الاستعماري وفصيلاً تابعاً للطبقة الاستعمارية الحاكمة الجديدة.

العمل الإجباري

صاحب الحكم الأوروبي المبكر في أفريقيا العنف والقسر على نطاق واسع، وغالباً من خلال الدولة أو القسر والاستغلال للعمالة "غير الحرة". وتم في بعض أجزاء أفريقيا مثل جنوب أفريقيا وأوغندا استيراد عمالة إلزامية من الإمبراطورية البريطانية في آسيا (الهند والملايو،... الخ) للعمل في المزارع وفي قطاعات أخرى (تم جلب حوالي أربعين ألف عامل إلى شرق أفريقيا من الهند في الفترة ما بين 1895 و1922)[14]. لكن إكراه العمالة المحلية كان أكثر انتشاراً إلى حد بعيد. وكان الافتقاد إلى التشريعات العمالية الشاملة أو التطبيق الفعال لمعاهدات العمل الدولية قد سمح بالاستخدام النظامي للعمل الإجباري في أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء حتى الحرب العالمية الثانية وما تلاه[15].

وفي الكونغو البلجيكي أصبح العمل الإجباري، الذي أدخل في تسعينيات القرن التاسع عشر، جزءًا لا يتجزأ من النظام الاستعماري. وفي عام 1923 صادقت المفوضية الدائمة لحماية الأهالي Permanent Commission For The Protection Of The Natives "كضرورة" على وجوب أن يقوم كل فرد من الذكور بالعمل إجبارياً لمدة 60 يوماً كحد أقصى، بالرغم من ذكرها حالات يجب على الأفارقة فيها "العمل لتسعين يوماً أو حتى 104 يوم[16]". ولم يلغ العمل الإجباري رسميا إلا في عام 1954[17]. واستخدم مصطلح تشيبالو Chibalo (أو تشيبارو Chibaro) بشكل شائع في وسط أفريقيا وجنوبها منذ أواخر القرن التاسع عشر فصاعداً لوصف مجموعة من الأشكال القمعية للعمال التي أدخلها الأوروبيون. واشترط البرتغاليون في موزمبيق قيام جميع الذكور البالغين ببذل التشيبالو لمدة ستة شهور في السنة. كما طبقت التشيبالو، والتي استخدمت بشكل عام لخدمة العمل الإجبارية في المزارع الاستعمارية الكبيرة في موزمبيق، على الزراعة الإجبارية لمحاصيل معينة من قبل صغار المنتجين في أراضيهم الخاصة. وكانت الظروف في المزارع في موزمبيق سيئة للغاية لدرجة أن الكثيرين فضلوا الهجرة إلى جنوب أفريقيا للعمل كعمالة بعقود في مناجم الذهب. وظل العمل الإجباري منتشراً في مستعمرات البرتغال الإفريقية حتى أوائل ستينيات القرن العشرين[18].

وجُند في أفريقيا الفرنسية خلال الفترة ما بين 1927 و1936 الآلاف إجبارياً للعمل في خط سكة حديد داكار- النيجر ولتحسين الملاحة في نهر النيجر؛ وارتبط ذلك بالخدمة لمدة ثلاثة أعوام، والعمل الشاق، والأجر المتدني. وفي عام 1935 وحده خضع 3.3 مليون نسمة لقضاء 28 مليون

يوم من العمل الإلزامي، ولم يتم دفع مقابل نقـدي سـوى مقابـل سـبعة ملايـين يـوم فقـط مـنهم؛ وهناك شكل آخر من العمل الإجباري، بدلاً من الخدمة العسكرية، وفر 12.5 مليـون عامـل سـنوياً. ورغم أن حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا قد حاولـت في عـام 1936 إنهـاء العمـل الإجبـاري، فـإن المزارعين والخشابين رفضوا الالتزام بذلك؛ وفي ساحل العاج أقيل الحاكم العسكري بالفعـل لمحاولتـه فرض هذه الإجراءات. ولم يتم إبطال الأساس القانوني للعمل الإلزامي حتى عام 1946.

وأُستخدمت في شرق ووسط أفريقيـا البريطانيـة أشـكالٌ متنوعـة مـن الإلـزام؛ إذ مهـد أصـحاب الأعمال الخاصة الطريق واتبعته الإدارة الاستعمارية. فقـد أدخلـت الإدارة في نيجيريـا نظـام العمـل الإجباري بنفـسها: وشـجعه الـسير فريـدريك لوجـاردFrederick Lugard مؤكـداً "في وسـط قبائـل بدائية يكون إجراء الإلزام من خلال زعمائهم القبليين للحصول على عمال لتشييد السكك الحديدية والأعمال الهامة الأخرى أمراً مبرراً[19]". وأنهـى ضـغط وزارة المـستعمرات قانونيـاً العمـل الإلزامـي في روديسيا الجنوبية في عام 1900[20]. ولم ينقطع الاسـتخدام الموسـع للعمـل الإلزامـي في الواقـع حتـى صدور مرسوم العمل الإجباري في عام 1933رغم الجهود المبكرة لتجـريم العمـل الإجبـاري في ناتـال وشرق أفريقيا البريطانية[21]،وظلت حينذاك استثناءات قائمة في ظل معاهدة العمل الإجباري الدولية (وأدخلت في الأصل بسبب الضغط من القوى الاستعمارية) في أنحاء أفريقيا الشرقية. وظل استخدام العمل الإجباري في الأشـغال العامـة، وعمـل حمـل الأمتعـة، والزراعـة حتـى عـام 1958 في نيجيريـا وجامبيا وكينيا وأوغندا وتنجانيقا وبيتشوانالاند[22].

وليس هناك سوى معلومات قليلة متـوفرة بخـصوص مقاومـة العمـل الإجبـاري، رغـم أنـه مـن المؤكد محاولة كثيرين تفادي تجنيدهم من البداية، وفرار الـبعض الآخـر[23]. وكـان العنـف المتطـرف للسلطات الاستعمارية البلجيكية إزاء السكان المحليين مرتبطاً بالتأكيد بقلقها من منـع العـمال مـن "الرحيل." وإن لم يصل ذلك العمل الإجباري إلى مبلغ العبودية، فقد كان شكلاً من العمـل القـسري الذي أتاح فرصاً قليلة للنضال المنظم. وبالتأكيد فإن جميع "الأشكال الخفية[24]"للمقاومـة الموثقـة في فترات متأخرة قد تمت بالفعل. على سبيل المثال حاولت الدولة في نياسالاند، وبلا جـدوى،عام 1903 غلق الحدود وتحجيم هجرة آلاف العمال إلى كاتنجا، أو روديسيا الـشمالية، أو موزمبيـق مـن أجـل ضمان استمرار توفر العمالة الرخيصة للمزارع المحليـة. ومـع هـذا فقـد كانـت المـزارع قـادرة عـلى التوسع نتيجة لهجرة أعداد كبـيرة (مـن 15 إلى 30 ألـف عامـل في الفـترة مـا بـين 1900 و1903 إلى مقاطعة واحدة)، فراراً من بطش وقسوة شركة نياسا Campanhia do Niassa في موزمبيق[25].

التكوين الطبقي والنضال الطبقي تحت الحكم الاستعماري

قيدت كل من مصالح الدولة الأم أو الاستعمار الاستيطاني وأعمال الدولة الاستعمارية على نحو خاص تطور العلاقات الطبقية الرأسمالية في أفريقيا. وكما أشار مبيكي، بخصوص جنوب أفريقيا، أنه "يجب أن نضع في الذهن أن الطبقة الرأسمالية لا ترى نفسها مجرد مستولية على الثروة. بل إن الطبقة الرأسمالية تحمل على عاتقها بقوة مهمة إدارة الدولة. كما أنها تأخذ لنفسها مهمة حكم بلادنا[26]". وقد ملك رأس المال الأوروبي مع جهاز الدولة الاستعمارية الأوروبية مقاليد الأمور. وكانت الدولة في معظم أنحاء أفريقيا (التي تخدم مصالح رأسمال الدولة الأم، حيث أصبح المستوطنون راسخين بأقدامهم بشكل أكبر، وكانت مصالح رأس مال المستوطنين المحليين) مهتمة بالإقدام على ردع أي تطور رأسمالي إفريقي وطني أو تطور طبقة عاملة.

وكانت طبقات ملاك الأراضي المحليين والبورجوازية الحضرية في بعض الدول الاستعمارية، وخاصة في شمال أفريقيا، قادرة على البقاء كقسم ثانوي من الطبقة الحاكمة، وتحويل أنفسهم في الحالة الأولى إلى مزارعين تجاريين وفي الحالة الثانية إلى رأسماليين تجاريين وحرفيين بشكل رئيس، ومنها إلى التحول التدريجي لأشكال متنوعة أكثر تطوراً من أنشطة التصنيعو"الكمبرادور". وعلى أية حال فإن ذلك لم يكن شائعاً في أماكن أخرى نسبياً، ربما باستثناء التجار في أجزاء من غرب أفريقيا. وبالنسبة للجانب الأكبر، ورغم جهود السلطات الاستعمارية لتقييد ظهور طبقة رأسمالية إفريقية أو بروليتاريا على حد السواء، فإن المطالب المتزايدة للدولة الاستعمارية لعائدات لدعم استثمارات البنية الأساسية وغيرها من الاستثمارات الرأسمالية يعنى خضوع السكان المحليين لمجموعة من الضرائب والجبايات. وألزم ذلك بدوره منتجي الريف إما بزيادة مبيعات إنتاج المزارع للسوق أو البحث عن عمالة أجيرة رخيصة. وكانت النتيجة الظهور التدريجي لطبقة صغار منتجي السلع الريفيين (والتي يشار لها في الغالب حتى من قبل محللي اليسار "بالفلاحين"). وطبقة أصغر، لكن أكثر أهمية بشكل متزايد، من العمال المهاجرين، العاملون في المزارع (على سبيل المثال في مصر والسودان وموزمبيق وتنجانيقا) أو في المدن وإن كان بأعداد أكبر بكثير في الحالة الأخيرة.

ورغم جهود توطين الجماهير في الأراضي الزراعية فقد تطورت في العديد من الدول الاستعمارية هجرة ريفية متزايدة ونظام متعلق بها لهجرة العمالة الداخلية، والتي ظهر منها طبقة عاملة إفريقية مميزة، كانت راسخة في البداية في الريف وأعيد إنتاجها هناك،

لكنها طورت على نحو متزايد هوية مختلفة عن تلك الطبقات التي لا زالت توجد في المناطق الريفية. كانت هذه الطبقة العاملة "الجديدة" أو الناشئة غير متجانسة للغاية في أغلب الأحيان، سواء "رأسياً" (على سبيل المثال الأصول الإثنية والقبلية) أو "أفقياً" (مثل ظروف العمل والأجر). وبالنسبة للبعض ممن على اليسار كان عدم التجانس والاختلاف الداخلي للطبقة العاملة الإفريقية (في أرستقراطية العمال، والبروليتاريا الدنيا، الخ) في الفترة الاستعمارية، وحتى في السنوات المبكرة من فترة ما بعد الاستعمار، قيداً هاماً على تطوير نضال طبقي "تقدمي"، عندما كان ذلك في الحقيقة خاصية ملموسة لأية طبقة عاملة ناشئة[27]. وعلى أية حال فإن ذلك فشل، كما سنرى، في منع تورطها في نضال طبقي واسع وطويل الأمد خلال الفترة الاستعمارية وما تلاها.

كما تطور في أفريقيا خلال نظام الحكم الاستعماري، وبدرجات تختلف على نحو كبير من حالة لأخرى، ما يطلق عليه عالم الاجتماع نيكوس بولانتزاس Nicos Poulantzas[28] بورجوازية صغيرة "جديدة" من صغار الموظفين وموظفي القطاع العام أي الكتبة والمدرسين والممرضات والجنود وصغار البيروقراطيين وما إلى ذلك. ورغم أن بعضاً من هؤلاء وظف من أجل إبقاء السيطرة في الأراضي الاستعمارية (الشرطة، والجنود، الخ)، فإنه كان من المعتاد للغاية أن تجد الحركات الوطنية التي لعبت دوراً هاماً في التكوين المبكر لدول أفريقيا فيما بعد الاستعمار وسط الراديكاليين والمثقفين صغار السن من مثل هذه الجذور الاجتماعية إلهامها وقياداتها. يجب أن يقر الذين سيرون تاريخ النضال الطبقي في أفريقيا وفقاً للتعريف الضيق للطبقة العاملة بالدور الهام (لكن المثير للخلاف في الغالب) الذي لعبته العناصر الراديكالية للبورجوازية الصغيرة "الجديدة" في النضالات الطبقية الجماهيرية، خلال الفترة الاستعمارية أو عقب الاستقلال مباشرة.

كان يتم التعبير عن النضال الطبقي خلال المرحلة الاستعمارية للتنمية الرأسمالية في أفريقيا في المصطلحات الإيديولوجية التي فسرت التفرقة بين السكان المحليين والأوروبيين، بالرغم من عملية التكوين الطبقي داخل المجتمع الاستعماري ككل وليس اقتصارها على المستوطنين أو المستعمرين البيض. إن إدراج الطبقية على الهوية الوطنية أمر مفهوم، في ضوء هيمنة الرأسمالية الغربية والسيطرة التي بذلها الأوروبيون مباشرة (كدول استيطانية) أو غير مباشرة (كما في غالبية الدول الاستعمارية) من خلال جهاز الدولة الاستعمارية. لكن النضال الطبقي، وخاصة من جانب العمال الأفارقة، كان منذ البداية حقيقة ذاتية كما كان حقيقة موضوعية؛ إن أولئك الذين ينكرون هذه الحقيقة لم يدرسوا تاريخ نضال العمال الأوائل.

نضال العمال الأوائل

كانت الدولة في بداية الفترة الاستعمارية هي صاحب العمل الرئيس؛ ووقعت أول تجربة للنضال الطبقي المنظم في أفريقيا جنوب الصحراء، سواء اتخذ شكل احتجاج شعبي أم عمل عمالي، بين عمال القطاع العام (لاسيما عمال الموانئ والسكك الحديدية). ووقع أحد أوائل الإضرابات في أفريقيا في سيراليون في عام 1874 في ميناء فريتاون[29]. وكان ذلك بعد عامين فحسب من تكون مؤتمر اتحاد العمال الدولي International Workingmen's Association في لاهاي، الذي مثل ذروة التراكم في تطور الدولية الأولى، واعتبر "النضال الاقتصادي" شرطاً مسبقاً ("الرافعة") لنضال الطبقة العاملة ضد السلطة السياسية لمستغليها[30]. وفي مصر وقعت أول حركة إضراب في أبريل 1882 بعد أكثر من عقد من الرضوخ لرأس المال الأوروبي وفي أعقاب ثورة عرابي الوطنية (1880-1882) مباشرة بين حمالي الفحم في بورسعيد والسويس على قناة السويس. وأعقب ذلك في يونيو هبة شعبية كبيرة في الإسكندرية بدأت عندما أطلق الجنود الأوروبيون النار على أحد الجموع، وخلفت الهبة الشعبية 250 قتيلاً مصرياً و50 قتيلاً أوروبياً بسبب الشغب الذي أعقبها. وقد أدى وقوع الإسكندرية "في قبضة دهماء" إلى تبرير احتلال البريطانيون للقاهرة في نهاية نفس العام[31].

وثمة إضراب مبكر آخر وقع في لاجوس في عام 1897. ففي أبريل قرر حاكم لاجوس خفض معدل أجور عمال القطاع العام وزيادة الإنتاجية من خلال تغيير بنية يوم العمل. وقد توقع مشكلة، لكنه كان واثقاً[32]. وشرع الحاكم متعمداً في إثارة إضراب، وكسره، ثم إملاء شروط جديدة للتشغيل. وفي يوليو كان هناك اضراب ردا على التضييق السابق على ممارسات العمل، وعندما تم البدء في إعادة بنية يوم العمل في أغسطس، كان جميع العاملين في القطاع العام قد شاركوا في إضراب بالفعل. وبعد ثلاثة أيام اضطر الحاكم إلى التراضي مع العمال. وكما يلاحظ هوبكنز فإنه "يجب اعتبار النتيجة انتصاراً للمضربين، الذين عادوا للعمل يوم الخميس، ونقلوا للحاكم رضاهم عن الترتيبات الجديدة[33]". ويمكن تفسير هذه الحادثة دون مبالغة كإشارة لبداية "ظهور طبقة عاملة نيجيرية[34]".

كان التطور المبكر لصناعة التعدين الروديسية قد توقف بسبب ثورة 1896-1897 –وهي حركة احتجاج مبكرة واسعة الانتشار- لكن كانت العمالة الأجيرة تعمل هناك منذ تسعينيات القرن التاسع عشر فصاعداً. وكانت ظروف العمل مروعة: وحتى عام 1910-1911 ذكرت لجنة الشئون الوطنية أن الأسر يمكنها بيع الحبوب أو الماشية لدفع الضرائب المستحقة عليهم تعويضاً عن العمل في المناجم. وفي الأيام الأولى كانت مقاومة العامل مشروطة بقوة بأشكال ثقافية سائدة وكذلك بعلاقات إنتاج حقيقية. وهكذا فإنه في حالة البونسور Bonsor، وهو أحد أول المناجم الكبيرة التي دخلت في الإنتاج (عام 1898)، انتشر أن المنجم كان "مسحوراً[35]". ولفترة شهرين لم يتقدم إفريقي واحد للعمل. مما أجبر الإدارة على التوجه للعمالة الأجنبية. وبذلت في أكتوبر 1900 محاولة لتجنيد خمسمائة عامل من الترانسكي، في جنوب أفريقيا، حيث كان الطلب على العمال قد تدنى خلال حرب البوير. ولم يتم تشغيل سوى 300 عامل وطلبوا أجوراً أعلى من العمال المحليين، واعتبر هؤلاء الوافدون الريفيون غير مقبولين؛ وتم توجيههم لمنجم آخر، حيث سببوا السخط بين العمال المحليين. وفي النهاية أنقذ البونسور من الإغلاق من خلال استقدام عمالة وافدة من شرق أفريقيا البرتغالية الذين لا يمكنهم أيضا بيع عملهم في جنوب أفريقيا.

وتم بالتدريج تبني أشكال أكثر تطوراً من مقاومة الاستغلال والقمع في أنحاء أفريقيا مع نمو أعداد الطبقة العاملة ووعيها الذاتي. وكانت هذه العملية أسرع في مناطق التعدين في وسط وجنوب أفريقيا، بالرغم من أنها كانت عملية هامة أيضاً في أجزاء من غرب أفريقيا (مثل نيجيريا) وشمال أفريقيا (مصر). ومع بداية القرن العشرين كانت جنوب أفريقيا اقتصاداً رأسمالياً صاعداً ذا أهمية كبيرة. وكان أحد نتائج ذلك طلبا كبيرا ومتناميا على العمال، والذي تمت تلبيته منذ مرحلة مبكرة من العمالة الوافدة، وغالبا من أقاليم أخرى في أفريقيا الجنوبية، وترسيخ بناء محدد للعلاقات الطبقية في الإقليم. وتطورت في أقاليم أخرى مثل "حزام النحاس" في زامبيا الحالية، وأفريقيا الناطقة بالفرنسية، والمغرب، هجرة عمالة من مسافات بعيدة عبر الحدود خلال العهد الاستعماري، وبشكل أكبر بعد الاستقلال، لتصبح ملمحاً مميزاً للرأسمالية الإفريقية. كان الوعي الطبقي للعمالة المهاجرة محسوساً منذ أقدم الفترات، وإن قلل منه باستمرار المحللون اليساريون.

الطليعة في أفريقيا الجنوبية

كانت قوة العمل السوداء في روديسيا الجنوبية قد نمت بالفعل بحلول عام 1906 لتصل إلى أكثر من 17 ألف عامل، وفي عام 1920 زاد عددها إلى 36 ألف عامل. وقد وثق فان أونسلن[36] التطور المبكر لوعي العمالة السوداء ونمو الطبقة العاملة السوداء في قطاع التعدين الفرعي في روديسيا الجنوبية في أول عقدين من القرن العشرين. وفي جنوب أفريقيا، حيث بدأ تشغيل عمال المناجم (السود والبيض) في القرن التاسع عشر، كان تركيز "العمالة الحرة" في الترانسفال في القرن العشرين أمراً ملحوظاً وأتاح الفرصة أمام نمو تنظيم العمال. وتلا إضرابكبير لعمال مناجم وتووترزراند عام 1907 صدور قانون منع النزاعات الصناعية في الترانسفال عام 1909، والذي هدف لتجريم الإضرابات. وفي عام 1913 أدى أحد أخطر النزاعات في تاريخ جنوب أفريقيا (حول الاعتراف بالنقابات) إلى نشر الإضرابات في جميع أنحاء الريف Reef (وهي مناطق تعدين الذهب حول جوهانسبرج). وأدى ذلك إلى تكوين مفوضية قضائية أوصت بالاعتراف بالاتحاد الوطني لعمال المناجم جنوب أفريقية من قبل كل من غرفة المناجم والحكومة. ورد البرلمان بصدور قانون التعويض وجماعات الشغب المستهدف لحظر الإضرابات في الخدمات العامة وجعل التجمع السلمي غير قانوني. وعلى أية حال فإن غرفة المناجم، وكذلك العديد من الشركات الخاصة وسلطات المحليات، قبلت مبدأ "Closed Shop"، أو تشغيل العمال المنضمين لنقابات وضمان بقائهم في هذه النقابات وإلا تم فصلهم من العمل، وارتفعت الأجور بشكل كبير. وفي الفترة ما بين 1915 و1918 زادت عضوية النقابات في جنوب أفريقيا (وغالبيتها بيضاء) من 10,538 إلى 77,819[37].

وشهدت نهاية الحرب العالمية الأولى مزيداً من الاضطرابات المرتبطة هذه المرة بالعمال الأفارقة السود. ففي عام 1919 كون كلمنس كادالي، وهو عامل وافد من نياسالاند، اتحاد العمال الصناعي والتجاري لأفريقيا، والذي أصبح مركز النضال الصناعي والسياسي الإفريقي (في اتحاد جنوب أفريقيا) طيلة العقد التالي. وقد جذب الاتحاد العمالي الأفارقة العاملين في وظائف كتابية وغير مرهقة بدنياً وحتى المتخصصين بجانب أولئك العمالة اليدوية. وكان كلمنس كادالي محل احتفاء مؤتمر النقابات البريطانية بوصفه ممثلاً لأكثر من مائة ألف عامل، وقدم اتحاد العمال طلباً للانضمام لمؤتمر النقابات الجنوب إفريقية (الأبيض). وفي عام 1919-1920 أدت سلسلة من الإضرابات إلى توقف الموانئ والسكك

الحديدية؛ وفي فبراير 1920، أضرب حوالي 40 ألـف عامـل إفريقـي بالمنـاجم. وفي أوائـل عـام 1922 أعلنت غرفة المناجم أنها ستشغل أعداداً أكـبر مـن العـمال الأفارقـة وسـتقلل أجـور عـمال المنـاجم البيض[38].

وفي غضون تسعة أيام اندلع اضراب عام؛ واستمر لثمانية أسـابيع وعنـد نهايتـه تحـول إلى تمـرد مسلح عرف باسم تمرد الراند. وقام المنشقون، بقيادة وطنيين بيض من الأفريكانريين أو المـستوطنين الهولنديين، المطرودين من اتحاد عمال المنـاجم وعـدد قليـل مـن الحـزب الـشيوعي، بغنـاء "العلـم الأحمر" وساروا في ظل لافتة مكتوب عليها: "يا عمال العالم اتحدوا وحاربوا من أجل جنوب أفريقيـا بيضاء". وسحقت الأقلية المكونة من النقابيين والنشطاء السياسيين اليساريين الذين أرادوا أن يكـون الإضراب نضالاً لجميع العمال في مواجهة غرفة المناجم من قبل أغلبية عمال المناجم البيض، وكانـت هناك صدامات خطيرة بين المضربين والعمال الأفارقة والهنود. وفي مسيرة جماهيرية في فبرايـر 1922 دعا المضربون البيض إلى انقلاب وطني-عـمالي وإعـلان جمهوريـة جنـوب أفريقيـا. ورفـضت قيـادة الحزب الوطني الاقتراح وفي منتصف مارس دعا رئيس الوزراء سمتس قوة جويـة ومدفعيـة للقـضاء على الإضراب مما أسفر عن قتل 230 عاملاً وإصابة المئات. وعلى أية حال فإنـه في عـام 1923 كـون الوطنيون (نسبة للحزب الوطني) تحالفاً مـع حـزب العـمال وفي انتخابـات 1924 اكتـسح التحـالف الوطني- العمالي منافسيه وتعهد "بمعارضة الهيمنة الرأسمالية والاحتكارية" وإدخال "سياسة عمالية متمدنة"- أي تلك التي تحمي العـمال البـيض. وبعـد عـام تـم تمريـر قـانون المنـاجم والأشـغال (أو المعروف بالحاجز اللوني)، الذي جعل الحق في العمل الماهر يتوقف على العرق واللون[39].

وأعقــب ذلــك تــشريع تثبيــت الأجــور،ورغم النمــو الاقتــصادي غــير المــسبوق شــهدت فـترة منتـصف- نهايـة العـشرينيات تـسريح آلاف العـمال الأفارقـة أو إجبـارهم عـلى أجـور متدنية للغاية. وحُث كادالي على مراجعة استراتيجية اتحاد العمال. وأراد اليـسار -مـدعوماً مـن الشيوعيين- المزيد من العمل الإيجابي؛ في حين أراد اليمين تنظـيماً "محترمـاً" وطـرد الـشيوعيين. وفي ديسمبر 1926 تم حظر عضوية الشيوعيين. وبدأ الحزب الـشيوعي حملـة جديـدة لتنظـيم العمال الأفارقة (وغيرهم من غير البيض)، وفي عام 1928 أسس اتحـاد النقابـات غـير الأوروبيـة. وفي أوائل عام 1928 خرج قسم ناتال الكبير عن اتحاد العمال المركزي وأعقب ذلـك مزيـد مـن

الانشقاقات؛ وبحلول عام 1930 تفكك اتحاد العمال. وكان عجزه عن تبني التزام حازم إما بخط متشدد أو معتدل سبب هام من أسباب انهياره.

ولم يطالب مؤتمر النقابات الجنوب إفريقية الحكومة بالاعتراف بالنقابات غير البيضاء إلا مع نهاية عقد الثلاثينيات. وفي عام 1942 افتتح المؤتمر السنوي الأول لمجلس النقابات غير الأوروبية، ومثل فيه 25 نقابة و35 ألف عامل. ورفض عرض الحكومة بتقديم "اعتراف إداري" محدود بقوة من قبل العمال "السود". وعلى أية حال فإن الحزب الوطني وصل للسلطة في عام 1948 وبدأ في إرساء الإطار المحدد عرقياً الذي علقت بداخله القضايا الطبقية خلال نصف القرن التالي.

نضال العمال في أفريقيا في فترة ما بين الحربين العالميتين

كان العمال في القطاعين العام والخاص في أماكن أخرى في أفريقيا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين مشاركين على نطاق واسع في العمل الصناعي وفي بعض الحالات في النضال السياسي الأوسع نطاقاً. وشارك العمال في مصر، حيث كانوا منظمون منذ فترة بعيدة، بقوة في الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الأولى وعجلوا بثورة 1919. وكان أول اتحاد للنقابات قد أسس في عام 1920، قبل عامين من استقلال مصر رسمياً. وطوال العشرين عاماً التي تلت ذلك طورت الطبقة العاملة المصرية درجة عالية نسبياً من الوعي الذاتي؛ وعلى أية حال فقد ظلت علاقتها مع حركة الوفد الوطنية، التي قادتها بالأساس طبقات البورجوازية وملاك الأراضي المصرية متأرجحة طوال هذه الفترة[40].

وفي أفريقيا جنوب الصحراء وقع أول إضراب موثق لعمال السكك الحديدية في ساحل العاج في يونيو 1918، عقب استبعاد العمال المهرة وغير المهرة من أرباح الحرب التي منحت للموظفين الأوروبيين والأفارقة "الدائمين" في الجهاز الإداري.

كما شارك عمال السكك الحديدية أيضاً في إضرابات سيراليون (1919و1926)، وفي نيجيريا (1921)، وبين عمال النيجر في غرب أفريقيا الفرنسية (1925). وشهد قطاع السكك الحديدية أكبر عدد من النزاعات المسجلة في نيجيريا في فترة ما بعد الحربين وكان مكان ولادة الحركة النقابية للعمالة اليدوية. وفي عام 1930 وقعت سلسلة من الاضطرابات بين عمال المناجم في ساحل الذهب وبين عمال الموانئ بباثرست Bathurst في جامبيا.

ونُظر للعمل الصناعي للعمال الأفارقة منذ البداية على أنه مساوٍ للتمرد أو الثورة. وكانت الاستجابة في الغالب عنيفة وقمعية بالغة على نحو شبه دائم. ووصف الحاكم إضراب السكك الحديدية في سيراليون في 1926، على سبيل المثال، على أنه "ثورة ضد الحكومة من قبل موظفيها". وتم استدعاء القوات وأطلق الرصاص على المضربين والمتظاهرين وسجن قادة الإضراب أو نفوا أو على الأقل تمت إقالتهم، وحظر أي أساس قبلي للقيام بالاضرابات. وفي كينيا أدى إضراب عام نظمته رابطة الكيكويو الشبان Young Kikuyu Association إلى مذبحة لحوالي 150 شخصاً. ووقعت في روديسيا الشمالية إضرابات كبيرة للعمال الأفارقة في حزام النحاس في 1935 و1940. ونتج أولها عن زيادة في الضريبة ونظم من خلال طائفة وجمعيات الرقص في بمبا Bemba؛ وارتبط الثاني بالمطالبة بأجر مساوٍ لأجر العمال البيض وحشد حوالي ثلاثة آلاف مضرب. وأخمدت القوات إضراب عام 1940 مخلفة ستين جريحا وسبعة عشر قتيلاً[41].

لقد كان نضال الطبقة العاملة يشكل على نحو واضح تهديداً سياسياً بشكل تام كما شكل تهديداً "اقتصادياً" في الكثير من الدول في أنحاء أفريقيا في هذه الفترة. وليس مفاجئا أن أكبر مقاومة لتنظيم العمال الأفارقة كانت قد وقعت في دول المستوطنين البيض، حيث كان لطبقة كبيرة من الرأسماليين الأفارقة مصلحة راسخة بشكل مباشر في استغلالهم (من أجل الربح) وقمعهم (لأسباب سياسية)، وحيث كان للطبقة العاملة البيضاء مخاوفها الخاصة بصدد القوة المتنامية لتنظيمات العمال السود. وكما يلاحظ ديفيز "على المدى القصير، في كل من الجزائر وتونس والمغرب وساحل العاج وكينيا وتنجانيقا وروديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية، كانت نخبة المستوطنين قادرة على تدمير كافة الجهود الرامية إلى نمو النقابات الإفريقية[42]". واستمرت في هذه الدول الاستعمارية أشكال القمع، التي اتسمت بها الفترة الاستعمارية الأولى في أماكن أخرى في أفريقيا، في الغالب حتى الثلاثينيات أو ما بعدها أحياناً. وظلت سارية في جنوب أفريقيا حتى تسعينيات القرن العشرين.

تطور النقابات

لقد كانت جميع هذه الأعمال منظمة ومدعومة فعلياً من قبل مجموعات عمال غير نقابيين وفي بعض الحالات من قبل ارتباطات قبلية، لكنها ارتبطت على نحو أكثر شيوعاً بعمال من إثنيات مختلفة. ووفقا لجيفريز فإن عمال سكك حديد وميناء سيكوندي-تاكورادي كانوا عمال ساحل الذهب الوحيدون بأجر الذين أسسوا تنظيماً نقابياً متيناً قبل الحرب العالمية الثانية[43]. ويمكن أن يكون قد وجد تنظيم لعمال السكك الحديدية في تنزانيا منذ عام 1929[44]، وبشكل عام لم تقم الحركة النقابية، خارج مصر وجنوب أفريقيا، إلا منذ ثلاثينيات القرن العشرين فصاعداً.

وقد ميز التطور التدريجي للتشريع العمالي وظهور النقابات في الثلاثينيات والأربعينيات في أنحاء القارة مرحلة هامة في تاريخ النضال الطبقي في أفريقيا. ولم تدخل مثل هذه التشريعات العمالية الفعالة في الأقاليم البريطانية إلا قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية وعقب اندلاع الاضطرابات العمالية في أجزاء عديدة من الإمبراطورية (بما فيها روديسيا الشمالية)[45]. وكانت الحاجة لتجنيد العمالة (والجنود) دعماً للمجهود الحربي قد سهلت هذا التقدم بشكل أعمق. وكان قانون التنمية والرفاهية الاستعمارية Colonial Development And Welfare Act قد مرر في عام 1940 ونص على أنه "لن يتلقى أي إقليم مساعدات وفقا لهذا القانون حتى يقوم بتفعيل التشريعات الحامية لحقوق النقابات، ويتم تنفيذ الأعمال التي من المقرر استخدام المساعدات لأجلها وفق تعاقد يتضمن بنداً لأجور عادلة ويحظر تشغيل الأطفال دون الرابعة عشرة[46]".

وظل التزام المستعمرات بتطبيق الاجراءات التي تصورتها المملكة المتحدة محدوداً بشكل صارم. وفي أوغندا تمت إقالة أحد المسئولين الاستعماريين لأنه "عمل بشكل يتعارض مع السياسة الرسمية" من خلال نصح النقابات بخصوص تكتيكات التفاوض، وأُخبر المستشار النقابي لكينيا جيمس باتريك أن "الوقت لم يحن بعد" لإنشاء حركة نقابية في كينيا؛ وعليه أن يرجع مرة أخرى (لفعل ذلك) بعد عشرين عاما أو ما إلى ذلك[47]. ورغم تسجيل نقابة عمال شرق أفريقيا واتحاد العمال الأفارقة في عامي 1937 و1947 على التوالي فإنه تم حظرهما لاحقاً لأنهما ساعدا على تنظيم إضراب في ممباسا. وفي نفس الوقت أقام اتحاد عمال السكك الحديدية الأفارقة Railway African Staff Union، الذي تكون عام 1940، فروعاً في جميع أنحاء البلاد خلال الحرب ولعب دوراً هاماً في

الوساطة خلال إضراب تحذيري في ممباسا عام 1945[48]. وبحلول عام 1945 كانت رابطة السكك الحديدية الإفريقية Railway African Association التنظيم العمالي الأكثر قوة في الإقليم، وبها حوالي 17 ألف عضو أو ما قارب ذلك من رجال السكك الحديدية. ولعب عمال السكك الحديدية في تنجانيقا دوراً هاماً في الإضراب العام الذي وقع عام 1947 وفي صياغة مطالب سياسية عامة خلال الإضراب[49]. ورُفض تسجيل مؤتمر النقابات الشرق إفريقية East African Tuc، المؤسس في عام 1949، وأدخلت اجراءات عديدة لمنح الحكومة سلطات أقوى في مواجهة النقابات والعمال. وكان أحد الاجراءات التي أدخلت مرسوم الترحيل Deportation Ordinance الذي استهدف على نحو محدد العمال الهنود؛ وكانت الحكومة قلقة إزاء واقعأن مؤتمر النقابات الشرق إفريقية كان بقيادة "ثائر شيوعي كبير" هندي الأصل.

وكانت النقابات في غالبية الأقاليم البريطانية في أفريقيا مسجلة ومراقبة عن كثب من قبل وزارات العمل الاستعمارية؛ وتم فحص الكتابات، وإلغاء الانتماء السياسي، وأحيط الحق في الإضراب بتدابير "طارئة" للحكام أو بتعريف شامل "للخدمات الأساسية" التي كان الإضراب فيها غير قانوني. وخلال الخمسينيات أدرجت خمس عشرة من هذه الخدمات الأساسية في تنجانيقا وثلاث عشرة في كينيا، وعشر في نياسالاند. وفي عام 1950 تم القبض على قادة اتحاد العمال الأفارقة في كينيا ومؤتمر النقابات الشرق إفريقية، وقضت قوات الشرطة المسلحة والجيش والقوات الجوية الملكية على إضراب عام في نيروبي. وتم القبض على 300 عامل وحكم على بعض القادة النقابيين "بالنفي" أو السجن لإعلانهمإضرابات غير قانونية. إن تاريخ نقابات كينيا والمؤتمر النقابي لأفريقيا الشرقية، مع تجربة المغرب والجزائر والروديسيين، يظهر التزام نظم الحكم الاستعمارية للاستيطان الأبيض بقمع العمال ومنع تطور النقابات العمالية. لكنهم ضمنوا- من خلال ردع هذه الصور من الصراع الطبقي - أن المقاومة والاحتجاج قد اتخذا في النهاية أشكالاً أكثر عنفاً وأسهما في مرارة النضالات من أجل الاستقلال الوطني في هذه الدول.

وعند الطرف الآخر من الطيف كانت تجربة سيراليون. وكانت معظم النقابات المبكرة هناك مرتبطة بالقطاع العام خاصة السكك الحديدية والموانئ والمناجم والمدارس؛ وارتبط معظمها بالكريليونيين Creoles المميزين نسبياً من فريتاون. وهنا ساعد إدجار باري، وهو نقابي بريطاني أصبح مبعوث شئون العمال، على إنشاء بناء نقابي، سبقه هيئة تنسيقية غير سياسية لمجلس عمال سيراليون Sierra Leone Council of Labour،

والذي عمل بهدوء وفاعلية بدءا من عام 1946- وهو نموذج لسياسة نقابية استعمارية رسمية تم تطبيقها عمليا. وكان تعاون الحكومة هنا استراتيجية لها بدلا من المواجهة والصراع. لكن حتى في هذه الحالة فإنه عقب إضراب كبير في فريتاون عام 1955 كون اثنين من أبرز القادة النقابيين أحزاباً سياسية بدعم نقابي في عامي 1957 و1961[50]. وبحلول عام 1958 كان 60% من العاملين بأجر أعضاء في نقابات.

وشملت هيئة السكك الحديدية النيجيرية أكبر تركيز مفرد للعمالة الأجيرة اليدوية في الإقليم (بعدد عمال يبلغ 27 ألفاً في عام 1953)، وكان اتحاد عمال سكك حديد نيجيريا Railway Workers'Union of Nigeria أول نقابة مسجلة في البلاد؛ وكان زعيمه إيمودو Imoudu مشاركاً في حركات المطالبة بتحسين الأجور في الفترة 1942- 1945، وكان نشيطاً في العمل النقابي اليساري منذ الأربعينيات حتى الستينيات، كما كان مشاركاً في معظم محاولات تكوين أحزاب ذات قاعدة عمالية أو تحالفات نقابية- حزبية خلال فترة ما بعد الحرب[51]. وربما كان تطور وعي الطبقة العاملة في نيجيريا، التي اختلفت تجربتها عن دول المستوطنين البيض القمعية في أفريقيا الشرقية والجنوبية، وكذلك عن حالة "التعاون" السيراليونية، أكبر من نظيره في معظم أنحاء أفريقيا خلال الفترة الاستعمارية المتأخرة[52].

وفي غرب أفريقيا الفرنسية، حيث منحت حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية حق تكوين النقابات لمناطقها في عام 1937، عمل حوالي تسعة عشر ألفا من الأفارقة في السكك الحديدية والموانئ. وضم أطول إضراب في التاريخ النقابي الإفريقي والذي وقع في عام 1947- 1948 جميع عمال شبكات السكك الحديدية الأربع في أقاليم غرب أفريقيا الفرنسية. وكان مطلبهم الأساسي وضع تراتبية عمل غير عرقية. وعادت الشبكة الإيفوارية للعمل بعد ثلاثة أشهر، لكن الشبكات الثلاث الأخرى واصلت الإضراب لمدة 160 يوماً (ولم يعد من بين التسعة عشر ألف عامل المشاركين في الإضراب للعمل سوى 858 عاملاً بعد الإضراب لمدة 82 يوما). وحقق المضربون تنازلات كبيرة من طرف السلطة. وفي الجزائر وتونس منح الحق الرسمي في تنظيم النقابات في عام 1932 لكن العضوية قصرت في البداية على المتعلمين بالفرنسية والحاصلين على دبلومة مدرسية ابتدائية. وفي عام 1944 تم إلغاء متطلبات التعليم، مما أفسح الطريق أمام تنظيم أوسع حجماً للعمال. وفي المغرب، بالرغم من التنظيم السري للعمال المحليين خلال الثلاثينيات، لم تنل النقابات وضعاً قانونياً إلا بعد الحرب العالمية الثانية[53].

وقد واجهت الحركة النقابية الإفريقية صعوبة كبيرة في تأكيد استقلالها عن النقابات الفرنسية. وخلال نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات طورت النقابات الإفريقية سياساتها وفروعها في أفريقيا[54]. وعلى سبيل المثال فإنه حتى عام 1955 ادعى الاتحاد العام للعمل Confédération générale du travail (CGT) المؤيد للشيوعية أن به نصف الأعضاء النقابيين الأفارقة في المستعمرات الفرنسية، ووجود 18% منهم في الاتحاد الفرنسي للعمال المسيحيين الكاثوليك CCFTC، و10% في الاتحاد العام للعمل- قوة العمال - Confédération Générale du Travail Force Ouvrière (CGT–FO) الاشتراكي. وكانت النقابات الإفريقية ممثلة في النقابات في الدولة الأم وفي كيان دولي ملائم من خلالها. لكنها كانت متحفظة إزاء الاعتراف بنقابات إفريقية مستقلة.

وفي عام 1946 رفض الأمين العام للاتحاد العالمي للنقابات World Federation of Trade Unions (WFTU)، وهو فرنسي، طلباً من الاتحاد العام للعمال التونسيين General Union of Tunisian Workers, المكون حديثاً والذي كانت له صلات بحزب الدستور الجديد بقيادة بورقيبة، لأن "الوحدة (كما أكد) يجب أن تتحقق حول التنظيم التقليدي المندمج بالفعل في الاتحاد العالمي للنقابات[55]". وفي المغرب فإن النقابات الفرنسية كان لها نفوذ مسيطر وملطف على الاستراتيجية والتكتيكات المتبعة من قبل النقابات المحلية في صراعاتها مع أصحاب الأعمال والدولة الاستعمارية. وكان معظم التوكيد على العمل التشريعي وليس المواجهة المباشرة والصراعات مع أصحاب الأعمال مشتقا من التجربة النقابية الفرنسية، خاصة تجربة الاتحاد العام للعمال.

وفي عام 1954 اتهمت الحركة الوطنية الجزائرية، عند شمولها النقابات، الاتحاد العام للعمالوالحزب الشيوعي "باتخاذ موقفهما تجاه الحركة الوطنية اعتماداً على مقتضيات السياسة الداخلية الفرنسية"؛ ويورد حربي[56] أن النقابات الوطنية في الجزائر لم توجد إلا في عام 1956. وكانت النقابات الفرنسية، مثل أعضاء الأحزاب السياسية اليسارية الفرنسية الكثيرة، مهتمة بالتوكيد على أولوية النضال الطبقي على النضال من أجل الاستقلال الوطني ذي الأهمية المتزايدة من جانب العمال الأفارقة. وفي عام 1952 تبناالاتحاد العام للعمل- قوة العمال قراراً يؤكد على أن "مهمة النقابات هي تحرير عمال جميع الدول، إن عملها في مجال النضال الطبقي وليس داخل مجال الوطنية الأضيق أفقا والأكثر خطورة[57]".

وتجدر الإشارة إلى أن موقف النقابات الفرنسية كان مختلفاً إلى حد ما عـن نظيرتهـا البريطانيـة. وقد سجل مؤتمر النقابات البريطانية باستمرار قناعته بأن النضال المعادي للإمبرياليـة لديـه القليـل، أو ليس لديه شيء على الإطلاق، ليقوم به إزاء تطور "نشاط نقابي أصـيل". وبالفعـل، في عـام 1957، هاجم المجلس العام لمؤتمر النقابات قانون العلاقات الصناعية في غانا بوصفه "منفـصلاً عـن مفهـوم الحركة النقابية المستقلة الراسخ في البلاد[58]". ويعود التشريع العـمالي في المـستعمرات البلجيكيـة إلى عشرينيات القرن العشرين، لكن كان هناك - منذ البداية المبكرة- تمييز واضح بين قـوانين المـوظفين الأوروبيين وقوانين العمال الأفارقة. وقد قاومت النقابات البيضاء الكونغولية، التي رخص لها العمـل في عام 1921، مثل نظيرتها في جنوب أفريقيـا وحـزام النحـاس في روديـسيا الـشمالية بقـوة الحركـة النقابية الإفريقية. ورغم أن الكونغو كان بها قـوة عمـل تعـد مـن أعـلى نـسب العمالـة الأجـيرة في أفريقيا فإن تطور النقابات المحلية كان بطيئاً هناك. ولم يكـن مـسموحاً للعـمال الأفارقـة بـالتنظيم حتى عام 1946، وحتى عندما تم ذلك كان وفق قيود صارمة للغايـة؛ ولم يكـن مـسموحاً للنقابـات الإفريقية بالاتحاد فيما بينها حتى عام 1957؛ ولم يكن باستطاعة ممثل إفريقي عن النقابات حضور اجتماعات دولية حتى عام 1959. وكـان النـشاط الـسياسي مـن قبـل النقابـات محظـوراً، ورغـم أن الإضرابات في القطاع الخاص كان مسموحاً بها فإنـه كـان محظـوراًعلى مـوظفي الحكومـة الإضراب. وعلى أية حال لم تعترف الصناعة الخاصة بحقـوق النقابـات في تنظـيم العـمال وتمثـيلهم إلا في عـام 1959[59].

إن القوة والتنظيم المتناميين للطبقة العاملة الإفريقية خلال النصف الأول من القـرن العـشرين، بالرغم من المقاومـة الـصارمة مـن قبـل الـسلطات الاسـتعمارية والمقاومـة الأشـد مـن المـستوطنين والعمال البيض، أمر لا يمكن إنكاره. ويجب الاعتراف بأن ذلك كان في بيئة كـان الكثـير مـن العـمال الأفارقة فيها من العمالة الوافدة[60]- ويتم تصويرهم في الغالب من قبل اليـسار كمفـسدي إضرابـات رجعيين. كذلك فإنه رغمجهود الحكومات الاستعمارية لإبقـاء عـمال المنـاطق الحـضرية الأفارقـة في المناطق الريفية فإن نسبة كبيرة منهم قد رسخت وجودهـا في المـدن وكـانوا ينتظمـون في ذلـك الوقـت وعلى نحو فعال في نقابات. ورغم المستوى المرتفعمن القدرة على التخلص من العمال، والقيود القانونية وغيرها على تنظيم العمال، كانت النقابات الإفريقية الناشئة نشيطة وسياسية على نحو متزايد.

وفي ضـوء حقيقـة أن العـاملين بـأجر كـانوا يعملـون لـدى القطـاع العـام بـنفس القـدر الـذي كــانوا عليــه في القطــاع الخــاص فإنــه لــيس مفاجئــا أن الكثــير مــن النــضالات والــصراعات

تمركزت حول الدولة مما أكسب حتى أكثر النزاعات الصناعية اعتيادية سمة "سياسية". وعمل ذلك بدوره على تقويتها. وأصبحت تحركات الطبقة العاملة مرتبطة حتمياً مع النضال الجماعي ضد الدولة الاستعمارية، هكذا كانت تحركات الطبقة العاملة متوافقة بشكل متزايد مع النضال السياسي الواسع من أجل إسقاط الدولة الاستعمارية والاستقلال الوطني. وخلال الخمسينيات والستينيات فإن جهود نظم الحكم الاستعمارية في أفريقيا ركزت بصورة متزايدة على السيطرة على النقابات ومحاولة منعها، دون نجاح، من ربط نضالاتهم الاقتصادية بالحركات السياسية الأوسع التي ظهرت بهدف تحقيق الاستقلال الوطني، وكانت تزداد قوة ونضالية.

القومية والنضال الطبقي

إن طبقة الفلاحين أو الطبقة العاملة، وفق مفاهيم الطبقة، ليست رأس الحربة في الحركات الوطنية الإفريقية بل في الغالب البورجوازية الصغيرة "الناشئة". ورغم أنه كانت هناك استثناءات-في المغرب على سبيل المثال، حيث قادت عناصر البورجوازية المحلية و"الإقطاع" الحركة الوطنية، وفي مصر حيث غلب نفوذ ملاك الأراضي والبورجوازية على عضوية الوفد- فقد كان هذا الأمر حالة عامة، حتى في جنوب أفريقيا. لكن كانت الطبقة العاملة مشاركة في كل مكان في الحركة الوطنية؛ وكذلك جموع الريف، وبدون قوة والتزام الطبقات الشعبية بشكل عام لم تكنالحركات الوطنية المتنوعة لتحقق النجاح الذي أنجزته. تلك هي الحالة التي صارت إليها الانتفاضات والثورات والحركات القائمة في الريف كانت فيها، في الكثير من أنحاء أفريقيا خلال العهد الاستعماري، وأصبحت بذلك هامة للغاية مع نهاية العهد الاستعماري في النضالات الوطنية الأوسع. وفي بعض الدول الاستعمارية، وخاصة في نظم الحكم الاستيطانية، ربما كان النضال الوطني كان أكثر مرارة في المناطق الريفية، حيث كان للرأسمالية الاستيطانية الزراعية أقوى جذورها، وأشد المدافعين عنها، وبعض من أشد مناوئيها.

وأكد ألين على ما يلي بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء:

بينما تباينت الأقاليم المختلفة بشكل كبير في مستوى التحضر Urbanization، فإن مدى هجرة العمال، أو حجم النخبة المتعلمة أو التشغيل بأجل ... الخ، والمقومات الأساسية لأبنيتها الاجتماعية كانت متشابهة، وكذلك الحال بالنسبة للتواريخ السياسية التي بدأت في

الأربعينيات بتطور القومية الجماهيرية وخاصة في مناطق بها مدن كبيرة نسبياً وقوة عمل منظمة. وتطور داخل الكثير من الحركات الوطنية انقساما بين جناح محافظ، نابع من النخب الإفريقية، وجناح راديكالي بقيادة أفراد من النخبة لكن حصل على دعمه النقابيون، والموظفون السابقون، والطلاب، والنساء، والعمالة المهاجرة، والمجموعات الفرعية الأخرى[61].

ويذكر كنموذج للاختلاف التنازع بين قيادة مؤتمر ساحل الذهب المتحد United Gold Coast Convention (UGCC) المستعد للتعاون مع السلطات الاستعمارية في مقابل النقل التدريجي والسلمي للسلطة- ومؤيدي نكروما الذين كونوا فيما بعد حزب المؤتمر الشعبي- الذين طالبوا بنقل أكثر سرعة، وكانوا مستعدين لتبني استراتيجية نضالية توظف الإضرابات، والمظاهرات والمقاطعات والصراعات المتعلقة بالأراضي.

وقدمت الطبقة العاملة دعمها بشكل عام لأحزاب سياسية أكثر راديكالية لكن كانت الأمثلة التي حدث فيها تحالف النقابات مع الأحزاب الوطنية الرئيسة على نحو مطلق وواصلت فعل ذلك حتى الاستقلال قليلة نسبياً وهي: غينيا، وغانا، وتنجانيقا، وكينيا، وتونس، والجزائر، وساحل العاج، ومالي. وعملت النقابات في دولتين من هذه الدول- وهما كينيا وتونس- لبعض الوقت كأساس للحركة الوطنية وبدائل للتنظيمات السياسية عندما أجبرت على العمل السري. وفي دول أخرى، لاسيما نيجيريا والمغرب والكاميرون، ظهرت النقابات في وقت ما في دور طليعي للحركة الوطنية، ولم تتحول إلا لاحقاً إلى حركة معارضة. وحدث ذلك إلى حد ما في معظم أجزاء غرب أفريقيا الفرنسية. لكن النقابات ظلت بشكل عام منفصلة بحذر عن الأحزاب السياسية الوطنية الرئيسة، ولعبت دوراً هاماً في الصراع السياسي، أو العمل عن كثب مع الأحزاب الصغيرة، أو القيام بحملات وإضرابات عمقت المقاومة السياسية، دون أن تصبح تابعة أو خاضعة بأي شكل لحزب رئيس. وفي روديسيا الشمالية كانت العلاقة بين النقابات والأحزاب الوطنية متأرجحة لكنها سياسية بشكل كبير؛ وفي داهومي، فيما بين عامي 1956 و1960، كانت العلاقة أكثر إشكالية، لكنها عكست نفس المشكلات الناتجة عن قضايا الطبقة وقضايا الاستراتيجية والسياسة الوطنية. إن العلاقة بين الطبقة العاملة والحركة النقابية والأحزاب السياسية المهيمنة التي تقودها البورجوازية الصغيرة "الجديدة" ظلت في الغالب متأرجحة في فترة ما بعد الاستعمار مباشرة[62].

الطبقة ودولة ما بعد الاستعمار

يمكن القول أنه بقدر تزايد هيمنة النخب المحلية في الحركة الوطنية بقدر ما يقل عنف الانتقال وأمده؛ وحيثما يزداد أمد الانتقال يكون تورط الجموع الشعبية (العمال والفلاحين) أكبر ويزداد الالتزام "بحرب" تحرير ثورية. وكانت سياسة اليسار من النوع الأوروبي، القائمة بوضوح على السياسة الطبقية، مقيدة في سياق استعماري على نحو حاسم، لكن نوع ما من "الاشتراكية" الوطنية القائم أساساً على النموذج السوفيتي ألهم إيديولوجية اليسار في معظم الدول وقاد بعد الاستقلال إلى انتشار نماذج متنوعة من "الاشتراكية الإفريقية" في مجموعة كبيرة من الدول حديثة الاستقلال. وتم اعتناق الماركسية اللينينة على نحو أقل بكثير وعلى نحو خاص في حالة الدول التي كان نضالها الوطني مطولاً ومريراً[63].

وبينما قادت طبقات ملاك الأراضي والبورجوازية المحلية الحركة الوطنية في عدد قليل من الدول الإفريقية (لاسيما في المغرب ومصر) وهيمنت بفاعلية على سياسة ما بعد الاستقلال مباشرة، فإن تصادف الاستقلال السياسي مع وصول قسم من البورجوازية الصغيرة الناشئة للسلطة (من الجيش في أغلب الأحيان) على نطاق واسع كان أمراً لافتاً. وكان انقلاب "الضباط الأحرار" الشبان في عام 1952 في مصر قد أفسح الطريق. وتبنت خلالنهاية الخمسينيات والستينيات الكثير من الدول حديثة الاستقلال شعاراً شعبوياً راديكالياً وبذلت في البداية جهوداً حقيقية للانفصال عن طريق التنمية الرأسمالي ذي الهيمنة الأوروبية. وانتشر على نحو متزايد مزيج فريد من رأسمالية الدولة ودولة الحزب الواحد مع إيديولوجيات اشتراكية وطنية متنوعة خلال أواخر الستينيات والنصف الأول من السبعينيات[64]. وكانت السجالات بخصوص هذه الطبيعة المميزة "للدولة في أفريقيا ما بعد الاستعمار[65]" جزءًا من نضال أوسع خلال السبعينيات لمثقفي اليسار سواء لتقديم نقد تنظيري "للتخلف" أو لتقديم دعم ملموس لنظم الحكم والحركات التقدمية في العالم الثالث[66].

ورغم إشارة البعض لنظم الحكم من هذا النوع باعتبارها "وطنية بورجوازية راديكالية،[67]"فإن الغياب العام لطبقة رأسمالية وطنية قوية ضمن السيادة السياسية للبورجوازية الصغيرة الناشئة وكذلك في الغالب الرغبة المبدئية للطبقة العامة والنقابات في دعم نظم الحكم هذه، حيث ناصروا شعاراً شعبوياً راديكالياً. وفي أحد التفسيرات فإن نظم الحكم الجديدة هذه كانت تتسم خلال الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة بالصراع الطبقي

الداخلي (داخل البورجوازية الصغيرة) كما يتعلق باتجاه التنمية وحول نوع الدور الذي سيتم تشجيع الطبقات الشعبية على لعبه. وأكد أميلكار كابرال – زعيم الحركة الوطنية الراديكالية في غينيا بيساو- أنه في بعض هذه الحالات التي تحولت فيها البورجوازية الصغيرة راديكالياً بشكل فعال من خلال مشاركتها في حركة شعبية ثورية أو نضال مسلح من أجل الاستقلال، فإنه يمكنها أن تقوم بعد الاستقلال بدور حركة ثورية، أو أن تفتح على الأقل الطريق أمام نظام عمالي- فلاحي أصيل[68]. وتحققت دعوات دعم مثل هذه الإمكانية في الواقع بالنسبة لإريتريا وموزمبيق والجزائر وليبيا وبنين وغينيا بيساو وزيمبابوي وناميبيا (في فترات مختلفة)، من بين أمثلة أخرى. ويؤكد فون فريهولد Von Freyhold أن مثل هذه النتيجة قد تحققت أيضاً في تنزانيا في الستينيات[69]، ومضى توم مبويا Tom Mboya، الزعيم النقابي الكيني، أبعد من ذلك وأعلن أن "معظم حكوماتنا هي حكومات الطبقة العاملة[70]".

ويرى تفسير بديل أن الغريزة "الاشتراكية" في نظم الحكم هذه تعتبر تعبيراً ذاتياً عن هيمنة البورجوازية الصغيرة[71]. ويمكن أن تؤدي في النهاية إلى تماسك سلطة الطبقة وربما ظهور طبقة رأسمالية (من خلال بورجوازية دولة متوسطة) وتنمية اقتصاد رأسمالي (من خلال رأسمالية الدولة). وبتذكر "الدولة البونابرتية" التي وصفها ماركس في عمله The Eighteenth Brumaire[72]، يمكن أن تتسم نظم الحكم "الشعبية الراديكالية" الإفريقية بوضع لا تكون فيه ثمة طبقة وطنية مهيمنةبشكل فعال ومن ثم كانت الدولة مستقلة نسبياً على المستوى الوطني، بينما لا تزال تابعة في الواقع لرأس المال الأجنبي (لاسيما ذلك الذي يخص القوة الاستعمارية السابقة) على المستوى الوطني.وبقدر تعاظم مسئولية الدولة – الحكومة والبيروقراطية- عن تنظيم وإدارة عملية تراكم رأس المال، يصبح ممكناً الحديث عن رأسمالية الدولة وحتى عن بورجوازية الدولة. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، فإن المضايقة والقمع واسع النطاق للأحزاب السياسية اليسارية باسم الوحدة الوطنية، وحظر النقابات المستقلة باسم "الإفريقية"(تنزانيا) أو "العروبة" (مصر)، أو الاشتراكية "الإسلامية" (ليبيا وموريتانيا)، وقمع الفلاحين والعمال، وحتى فكرة النضال الطبقي في حد ذاتها تصبح جميعاً قابلة للتفسير وفقاً للصراع الطبقي- أي بين الطبقات الشعبية والعاملة وبورجوازية ناشئة (أو في طور التكوين). ويرى سميث وسندر أن الجمود في التنمية الإفريقية ناتج جزئياً من "غياب مذهل لأي إطار تحليلي/إيديولوجي مترابط منطقياً يمكن أن يصاغ بداخله تدخلات الدولة بنوع مؤثر ومناسب"؛ ويقترحا أن "إنكار

وجود طبقة عاملة وغياب تحليل الأبنية الطبقية الريفية على وجه الخصوص قد أسفرا عـن هيمنـة إيديولوجيـة للوطنيـة "غـير الطبقيـة"Classless Nationalism، وإن يكـن التعبـير تـم بلغـة الاشتراكية[73]".

وفي هذا السياق أصبح الإنكار على نحو غير بناء لدور طبقة عاملة تقدميـة (بروليتاريـا) ملمحاً ليس فحسب للشعار السياسي للشعبية الراديكالية والسلطوية، لكن لكثير من محللي اليسار في فترة ما بعد الاستعمار مباشرة. وفي نهاية الستينيات – أو في غضون أقـل مـن مـضي عقـد عـلى اسـتقلال غالبية الدول الإفريقية- أكد كل من سول وأريجـي (وهـما رائـدين مـن رواد نظريـة التبعيـة التـي طورها سمير أمين) أن المصالح الاقتصادية والتشابهات السياسية للطبقة العاملة الإفريقية من جهة، ونخب ما بعد الاستقلال من الجهة الأخرى كـانوا يأخـذون منحـى التكامـل فـيما بيـنهم عـلى نحـو متصاعد[74].وألمحا إلى ضرورة تقاسم الفائض الاقتصادي الذي يحققـه الفلاحـون (الـذين اعتـبروا مـن وجهة النظر هذه القوة الإنتاجيـة الرئيـسة والطبقـة الأفقـر والأكـثر اسـتعداداً لأن تكـون ثوريـة في المجتمعات الإفريقية). إن التمييز الرئيس الذي سيتم في المصطلحات الـسياسية الطبقيـة لـيس بـين العمال والبورجوازية الصغيرة/ البورجوازية، لكن بين جموع العمال غـير المهـرة في المـدن الإفريقيـة (الذين ينظر لهم على أنهم فلاحون مشاركون مؤقتـاً في عمـل بـأجر ولیـسوا جـزءًا مـن البروليتاريـا الحضرية) وأولئك العمال المهرة ذوي الأجور المرتفعة والوظـائف الأكـثر ضـماناً. "إن أولئـك العـمال (المهرة) يتمتعون بدخول أعلى ثلاثة أمثال أو أكثر من العمالـة غـير المـاهرة ويـشكلون مـع النخـب والنخب الفرعية في التوظيـف البيروقراطـي في الجهـاز الإداري ومـا نـسميه الأرسـتقراطية العماليـة لأفريقيا الاسـتوائية[75]". وبعيـداً عـن العمـل كطليعـة للبروليتاريـا وقـوة للتغـير الـسياسي الثـوري أو الملموس، كانت "الأرستقراطية العمالية"، كما قيل، مسببة للخلاف داخل الطبقات العاملة الـشعبية ورجعية في جوهرها.

وكان من الملاحظ أنه في حين أن النقابات كانت لديها المقدرة على تحـدي حكومـة مـا أو حتـى إسقاطها فإنها فشلت في أغلب الحالات في فعـل ذلـك: ولم توجـد في أي مكـان في القـارة (باسـتثناء الكونغو برازافيل ومالي) حكومة برعاية نقابية في السلطة. ويؤكد ديفز على سبيل المثال أنه:

حيثما ظلت النخب الحاكمة في السلطة على نحو مضطرب فإنه كان يمكن للنقابات أن تعجل بحسم النزاع بالقيام بإضراب ناجح، كما حدث مؤخراً في فولتا العليا وداهومي، ليؤدي ذلك فحسب إلى أن تسفر جهودهم عن التخلص من حكومة مدنية وإفساح الطريق أمام ديكتاتورية عسكرية. لكن حيثما كان هناك حكومة وطنية راسخة جيدا فإن العمل النقابي يمكن أن يسفر عن استيعاب النقابات في الماكينة الحزبية بدلاً من إسقاط سياسيين. ويوجد في كل من غانا وغينيا وتنجانيقا وتونس ومصر والجزائر وساحل العاج ومالي والسنغال والعديد من الدول الأصغر حجمً اتحاد نقابي ذو علاقة وطيدة بالحزب الحاكم[76].

ويضيف كيف حلت الحكومة الكينية، بينما كان كتابه في طور الإعداد، الاتحادات النقابية الرئيسة وكونت تنظيماً وطنياً واحداً تحت سيطرة الحكومة وهو الاتحاد الوطني الإفريقي الكيني (Kenya African National Union (KANU). ولاحظ الإخضاع المتزايد للنقابات الإفريقية لدولة الحزب الواحد غير الديمقراطية بالأساس: " إن فكرة حركة نقابية منبثقة من سياسات نخب حاكمة تشير إلى نظريات متنوعة من قبيل "الديمقراطية الموجهة" و"الإدارة العلمية" الموجودة في أماكن أخرى[77]".

وهناك قليل من الدعم تاريخياً لفرضية "الأرستقراطية العمالية" الرجعية، وأي تحالف بين الطبقة العاملة المنظمة والنخبة الحاكمة في فترة ما بعد الاستعمار مشتقة من التزام عام لبعض الوقت في الكثير من الدول حديثة الاستقلال بالوطنية، ومعاداة الإمبريالية، "والشعبوية الراديكالية"، والاشتراكية الإفريقية. وحتى عند نهاية ستينيات القرن العشرين، عندما كان "توثيق الطبقة العاملة الإفريقية المتنامية (قد) بدأ بالكاد،" فإن ديفز كان مدفوعاً للاعتراف بأن العمال ونقاباتهم كانوا قد أصبحوا:

أحد البؤر الرئيسة للسلطة السياسية.. فقد تورطت النقابات في العديد من الأزمات السياسية الرئيسة. ففي السودان عجّل انقلابٌ عام بسقوط نظام عبود؛ وفي نيجيريا قدم إضراب عام آخر الفرصة لاختبار قوة كبير بين الدولة والعمال؛ وفي داهومي والكونغو (برازافيل)، وفولتا العليا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وساحل العاج، وغينيا، وتنجانيقا، قامت النقابات بمحاولات لإسقاط الحكومات، وفي الجزائر أصبحت النقابات ساحة معركة لنظامي بن بيلا وبومدين[78].

وفي حين تخوف بعض المحللين اليساريين من فشل الطبقة العاملة المنظمة في الارتقاء للتوقعات المنوطة بدورها كطبقة ثورية، أقر آخرون بأن نضالات العمال الأفضل حالاً

والأكثر تنظيماً كانت في الواقع نضالات من قبل "طليعـة جـيش" الطبقـة العاملـة لـصالح الطبقـات العاملة ككل. ويشير جيفريز، متخذاً من حالة إضراب سيكوندي- تاكورادي في غانا عام 1961 مثالاً، إلى أن عمال السكك الحديدية والميناء المهـرة في سـيكوندي-تـاكورداي هـم الـذين بـادروا بـإضراب 1961 وقادوه رداً على فشل مؤتمر النقابات في الاستجابة لموازنة التقشف في يوليو؛ ويرى أن "عـمال السكة الحديد في أنحاء أفريقيا اتجهوا لإظهار مستوى استثنائي تماما من النضالية والـوعي الـسياسي الراديكالي[79]". كما يشير إلى قيام التعميم الذي طرحه أريجـي وسـول عـلى تجربـة أفريقيـا الـشرقية (الكينية والأوغندية)، حيث كان الاخـتلاف في معـدلات الأجـور بـين العمالـة المـاهرة وغـير المـاهرة مرتفعاً للغاية. وعلى النقيض من ذلك برهن العمال المهرة في غانا، حيث كانت الاختلافات في الأجور ليست بهذا القدر الكبير، باستمرار على أنهم "القوة الجماهيرية الأكثر راديكالية في السياسة الغانية" بالرغم من أنهم جزء من قطاع يتلقى أجراً أعلى وآمن نسبياً من الطبقة العاملة اليدوية. علاوة على ذلك كانت الحركة النقابية النضالية في غانا "شعبية على نحو كبير ليس مع العمال النقابيين أنفسهم فحسب ولكن مع قطاعات كبيرة من الجماهير الحضرية غير النقابية الذين تطلعوا لها للتعبـير عـن الانتقاد الراديكالي للحكومة في غياب حزب معارضة نيابية مؤثر[80]".

ومرة أخرى أكد بعض اليساريين خلال الستينيات وأوائل السبعينيات أن الافتقار إلى تقليد ثوري يساري ديمقراطي (أو قمع أي من هذه التجمعـات) كـان عـاملاً رئيـساً في الفـشل المفـترض لحركـة الطبقة العاملة في أفريقيا في الاعتماد الكامل على قوتها. وبالتأكيـد كانـت الحاجـة لقيـادة سياسـية راديكالية أصيلة لحركة الطبقة العاملة أمراً معترفاً به من قبل القيادات النقابيـة نفـسها. وفي وقـت الإضراب العام في نيجيريا عام 1964 – والذي تحدث فيه بنجـاح تـام لجنـة العمـل المـشتركة لقـادة العمال مدعومة بأكثر من خمسمائة ألف عامل من الحكومة الفيدرالية- أكد أحد قادة الإضراب أنه "بالرغم من أن سبب الإضراب كان قائماً على مطالب اقتصادية، إلا أنه أثار في تطوره إمكانية القيـام بعمل سياسي والـذي كـان يمكـن أن يـؤدي، مـع وجـود حـزب ماركـسي- لينينـي متطـور، إلى ثـورة بروليتارية[81]". وفي الواقع فقد سعت الطبقة العاملة والنقابات في الكثير من الدول الإفريقية بوضوح خلال الـستينيات والـسبعينيات لـربط نفـسها بـأحزاب أكـثر راديكاليـة وفي الغالـب صـغيرة - كـما اتجهت لذلك من قبل في نهاية الفـترة الاسـتعمارية. لكـن في العديـد مـن الـدول دخلـت النقابـات والأحـزاب اليـسارية الـصغيرة، الممثلـة للطبقـات الـشعبية والعاملـة والقطاعـات الأكـثر راديكاليـة بالبورجوازيـة الـصغيرة "الجديـدة"، بـشكل متزايـد في صراعـات مـع نظـم الحكـم القائمـة وعانـت

في الغالب من القمع البالغ. كما حجم التأييد الخارجي لنظم الحكم القمعية ذات الإيديولوجيات السياسية وأشكال الدولة المتنوعة في أنحاء أفريقيا خلال السبعينيات من قدرة الطبقات الشعبية والعاملة على التنظيم والتعبير عن مصالحها بشكل ديمقراطي.

وبخصوص دور طبقة الفلاحين –والتي اعتبرت ضمنياً من قبل مؤيدي فرضية "الأرستقراطية العمالية" الطبقة الثورية الحقيقية- فإنه رغم المقولات العامة المطروحة عن دور طبقة الفلاحين (وخاصة الطبقة الوسطى منها) في ثورات العالم الثالث[82]، فإن هناك شواهد قليلة للإشارة إلى ذلك وفق الصراع الطبقي المحسوس. وأكد برنشتاين بموضوعية أنه "لا توجد "طبقة فلاحية" مفردة وجوهرية، وأنه "لا يمكن أن يكون هناك "نموذج" موحد للعمل الطبقي من قبل الفلاحين ولا أية صيغة مفردة ومجردة لعلاقة الفلاحين بالسياسة الثورية، سواء أكانت هذه الصيغة تعبر عن تفاؤل أو تشاؤم تام بخصوص "إمكاناتهم الثورية". وفي الواقع تميل مثل هذه الكتابات التاريخية عن وجود نضال طبقي ريفي في فترة ما بعد الاستعمار للإشارة إلى نضالات صغار منتجي السلع والبورجوازية الريفية الصغيرة في مواجهة القيود المتنوعة (المفروضة من قبل تجار أفراد أو من الدولة نفسها) على ربحيتهم والبقاء كمنتجين للسلع لصالح السوق. وقد كتب القليل نسبياً عن نضالات أولئك "الفلاحين" الفقراء الذين كانوا عاملون بأجر بصورة مقنعة، أو عمالة أجيرة زراعية بشكل أكثر تعميماً[83]. ومع ذلك ضمنت الارتباطات المستمرة بين فقراء الريف وجموع الحضر تحالفاً حقيقياً للمصالح بين أولئك الذين يمكن تسميتهم الطبقات الشعبية. إن النمو السريع لهجرة الريف- الحضر في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته والتوسع الهائل في مدن الأكواخ والعشوائيات في أنحاء أفريقيا نقل تركيز النضال الطبقي الشعبي على نحو متزايد إلى المناطق الحضرية.

خاتمة

لعبت الطبقة العاملة في أفريقيا من ناحية الواقع التاريخي دوراً رئيساً في النضال من أجل الطبقات الجماهيرية والعاملة ضد الرأسمالية، خلال الفترة الاستعمارية وفي فترة ما بعد الاستقلال مباشرة. ويجب رؤية هذه "الطبقة العاملة" كما هي عليه- أي جمع متغاير العناصر وتشكيل ناشئ لأجزاء وطبقات. إن السجالات بخصوص وجوب أن تكون الطبقة العاملة أو البروليتاريا الناشئة "أكثر ثورية" أو إن كان العمال الذين تلقوا أجوراً أفضل بالقطاع الرسمي قد شكلوا "أرستقراطية عمالية" ومن ثم كانوا قوة رجعية بالأساس أو في أفضل الأحوال حلفاء مشكوكا فيهم في النضال التقدمي، تعتبر سجالات في غير محلها ومضللة. لقد كانت حقيقة الصراع الطبقي طوال الفترة الاستعمارية وبالطبع منذ الاستقلال فصاعداً في معظم الدول الإفريقية تغيراً مستمراً لمجموعة من العناصر المختلفة والتي يمكن رؤيتها على نحو واسع كنضال طبقة عاملة شعبية.

الهوامش

1- C. Coquery-Vidrovitch, 'Research on an African mode of production', in D. Seddon (ed.), Relations of Production: Marxist Approaches to Economic Anthropology (London: Frank Cass, 1974).

2- Review of African Political Economy (RoAPE), 'Editorial', 3 (May–October 1975), p. 5.

3- J. Walton and D. Seddon, Free Markets and Food Riots: The Politics of Global Adjustment (London: Blackwell, 1994),

4- R. Cohen, P. C. W. Gutkind and P. Brazier, Peasants and Proletarians: The Struggles of Third World Workers (London: Hutchinson University Press, 1979), p. 25.

5- K. Marx, Capital, vol. 1, cited in Mbeki, Review of African Political Economy, 11(January–April 1978), p. 7.

6- D. Seddon, 'Unfinished business: slavery in Saharan Africa', in H. Temperley (ed.), After Slavery: Emancipation and its discontents (London: Frank Cass, 2000).

7- Ibid.

8- B. Bradby, 'The destruction of natural economy', Economy and Society 4, no. 2 (May 1975), pp. 127–61, p. 138.

9- M. Crowder, West Africa under Colonial Rule (London: Hutchinson, 1968).

10- A. Foster Carter, 'The modes of production controversy', New Left Review 107 (January–February 1978), pp. 47–77

11- E. Hobsbawm, Primitive Rebels: Studies in Archaic Forms of Social Movement in the 19th and 20th Centuries (Manchester: Manchester University Press, 1959

12- انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب

13- Seddon, 'Unfinished business'.

14- M. Mamdani, 'Class struggles in Uganda', Review of African Political Economy 4 (November 1975), pp. 26-61, p. 31.

15- I. Davies, African Trade Unions (London: Penguin, 1966), p. 33.

16- Ibid.

17- B. Davidson, The African Awakenin (London: Cape, 1956),p 75.

18- H. Johnson and H. Bernstein, Third World Lives of Struggle (London: Open University, 1982), p. 32.

19- Cited in J. Woddis, Africa: The Roots of Revolt (London: Lawrence and Wishart, 1960), p. 50

20- P. Mosley, The Settler Economies: Studies in the Economic History of Kenya and Southern Rhodesia, 1900–1963 (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), p. 134.

21- J. Sender and S. Smith, The Development of Capitalism in Africa. (London and New York: Methuen, 1986), p. 48.

22- Davies, African Trade Unions, p. 35.

23- J. Crisp, The Story of an African Working Class (London: Zed Press, 1984), p. 48.

24- R. Cohen, 'Resistance and hidden forms of consciousness among African workers', in Johnson and Bernstein (eds), Third World Lives of Struggle, pp. 244–58; J. Scott, Weapons of the Weak: Everyday forms of peasant resistance (New Haven, CT, and London: Yale University Press, 1985).

25- L. Vail, 'The state and the creation of colonial Malawi's agricultural economy', in R. Rothberg (ed.), Imperialism, Colonialism and Hunger: East and Central Africa (Lexington, MA, and Toronto: D. C. Heath, 1983), pp. 49–50.

26- T. Mbeki, 'Domestic and foreign policies of a new South Africa', Review of African Political Economy 11 (1978), p. 12.

27Saul et al., cf. E. P. Thompson, The Making of the English Working Class (London: Penguin, 1968).

28- N. Poulantzas, 'On social classes', New Left Review 78 (March–April 1973), pp. 27–54.

29- Davies, African Trade Unions, p. 75.

30- Aleksandr Lozovsky, Marx and the Trade Unions (London: Martin Lawrence, 1935).

31- لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الثالث من هذا الكتاب.

32- A. G. Hopkins, 'The Lagos strike of 1897: an exploration in Nigerian labor history, in Cohen, Gutkind and Brazier (eds), Peasants and Proletarians, p. 89.

33- Hopkins, 'The Lagos strike of 1897', p. 91.

34- R. Cohen and A. Hughes, Towards the Emergence of a Nigerian Working Class: The Social Identity of the Lagos Labour Force, 1897–1939, Occasional Paper Series, Birmingham: University of Birmingham, 1971. Hopkins, 'The Lagos strike of 1897', p. 105.

35- Davies, African Trade Unions, p. 56.

36- C. von Onselen, Chibaro: African Mine Labour in Southern Rhodesia, 1900–1933 (London: Pluto Press, 1976); also 'Worker consciousness in black miners: Southern Rhodesia, 1900–1920', in Cohen, Gutkind and Brazier (eds), Peasants and Proletarians, pp. 107–27.

37- Davies, African Trade Unions, p. 56.

38- Ibid., p. 57.

39- Ibid., pp. 57–8.

40- راجع الفصل الثالث لمناقشة مزيدة

41- Davies, African Trade Unions, p. 75;

42- Davies, African Trade Unions, p. 76.

43- R. Jeffries, Class, Power and Ideology in Ghana: The Railwaymen of Sekondi (Cambridge: Cambridge University Press, 1978).

44- J. Iliffe: A Modern History of Tanganyika (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), p. 396.

45- Davies, African Trade Unions, p. 75

46- Cited in Davies, African Trade Unions, p. 39.

47- Cited in ibid., p. 41.

48- S. Stichter, 'The formation of a working class in Kenya', in R. Sandbrook and R.Cohen (eds), The Development of an African Working Class (London: Longman, 1975); S. Stichter, Migrant Labour in Kenya: Capitalism and African Response, 1895–1975 (London: Longman, 1982), pp. 119, 170.

49- Iliffe, A Modern History of Tanganyika, pp. 402–3.

50- Davies, African Trade Unions, p. 79.

51- Ibid., pp. 81–4.

52- R. Cohen, Labour and Politics in Nigeria (London: Heinemann, 1974), pp. 71

53- Davies, African Trade Unions, p. 43; see also R. Montagne, Naissance du Proletariat Marocain (Paris,1954).

54- C.H.Allen, 'Union–party relationships in francophone West Africa', in Sandbrook and Cohen (eds), The Development of an African Working Class;

S. Ousmane, God's Bits of Wood (London: Heinemann, 1970).

55- Davies, African Trade Unions, pp. 44–5.

56M. Harbi, Le FLN: mirage et realité (Paris: Editions JA, 1980), pp. 140–2.

57- Cited in Davies, African Trade Unions, p. 46.

58- Ibid.

59- Ibid., pp. 47–9.

60- W. Elkan, Migrants and Proletarians (Oxford: Oxford University Press, 1961).

61- C.Allen, 'Understanding African politics', Review of African Political Economy65 (September 1995), p. 303.

62- Davies, African Trade Unions, pp. 95–112.

63- راجع الفصل الأول من الكتاب.

64 - تعتبر ليبيا نموذجا في ذلك.

65- H. Alavi, 'The state in post-colonial societies: Pakistan and Bangladesh', New Left Review74 (July–August 1972)

66- Leys, Underdevelopment in Kenya, p. 8.

67- M. Ougaard, 'The origins of the Second Cold War', New Left Review 147 (September–October 1984), pp. 66–7.

68- M. Ougaard, 'The origins of the Second Cold War', New Left Review 147 (September–October 1984), pp. 66–7.

69- M. von Freyhold, 'The post-colonial state and its Tanzanian version', Review of African Political Economy 8 (January–April 1977), pp. 86–8.

70- Tom Mboya of Kenya, cited in Davies, African Trade Unions, p. 101.

71- I. Shivji, 'Peasants and class alliances', Review of African Political Economy 3 (May–October 1975), pp. 11–18, and I. Shivji, Class Struggles in Tanzania.

72- Leys, Underdevelopment in Kenya, p. 207.

73- Sender and Smith, The Development of Capitalism in Africa, p. 130.

74- J. Saul and G. Arrighi, 'Nationalism and revolution in sub-Saharan Africa', in The Socialist Register (London: Merlin Press, 1969).

75- Ibid., p. 149.

76- Davies, African Trade Unions, pp. 10–11.

77- Ibid.

78- Ibid., p. 10.

79- R.Jeffries, 'The Sekondi-Takoradi general strike, 1961', in Johnson and Bernstein, Third World Lives of Struggle.

80- Ibid., p. 131.

81- Davies, African Trade Unions, p. 146

82- E. Wolf, Peasant Wars of the Twentieth Century (London: Faber and Faber, 1973).

83- H. Bernstein, 'Notes on capital and peasantry', Review of African Political Economy 10 (September–December 1977), p. 73.

الفصل الثالث

العولمة والإمبريالية والمقاومة الشعبية

في مصر 1880- 2000

آن ألكسندر ، ديفيد رينتون

اعتبر الفيكتوريون المتأخرين تطور الإمبريالية أمراً حتمياً. كما ملأت المسيرة العنيفة للتقدم الفراغات في خريطة أفريقيا بحدود مرسومة بإحكام. وفقدت "القارة السمراء" بعضاً من غموضها، لكن معظم الأوروبيين افترضوا أن "الوطنيين" Natives سيمتنون يوماً ما لإدخال السكك الحديدية والتلغرافات والصرف الصحي.

وظهر خلال قرن منذ انتهاء "التكالب على أفريقيا" رأي أكثر نقداً لآثار الاستعمار. ولم يستقر اليقين التام "بالتقدم" في مواجهة خطايا القرن العشرين. فقد انهارت الإمبراطوريات الاستعمارية تحت وطأة التدهور الاقتصادي النسبي للقوى الأوروبية ونجاح حركات التحرر الوطني في الخمسينيات والستينيات. ونوقشت منذ ذلك الوقت سياسة "التكيف الهيكلي" التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مراراً من قبل جيل ناشئ من الكتاب الأفارقة[1]، ومن نقاد راديكاليين للعولمة في دول الثمانية الكبار[2].

ولا زالت صور أفريقيا في وسائل الإعلام الغربية تصف شعوب القارة على أنهم ضحايا لقوى لا يمكن السيطرة عليها. وقد تبخر الشعور بالتفاؤل، لكنه ترك وراءه في نفس الوقت، أفارقة ضحايا بائسين للمجاعة، والحرب، والكوارث الطبيعية مثل وباء نقص المناعة المكتسبة. وهدف هذا الفصل استخدام مثال مصر لإظهار كيف كان أثر الإمبريالية على حياة الأفراد العاديين محل جدال دائماً، وأن هذا النضال أثر بدوره على تحركات القوى العظمى. ونتناول هنا ثلاث لحظات رئيسة في تاريخ الاحتجاج الشعبي المصري وهي الثورة العرابية 1880-1882، والتي سبقت الاحتلال البريطاني لمصر؛ والحركات الوطنية الجماهيرية خلال أربعينيات القرن العشرين والانتفاضة التي هبت ضد سياسة التحرير الاقتصادي للرئيس أنور السادات في عام 1977. وسيتناول قسماً ختامياً للفصل التطورات اللاحقة ويقدم نقداً للقوى التي يمكن أن تقاوم الإمبريالية والعولمة مستقبلاً.

وعلينا في البداية أن نتوقع بعض التحفظات. أولها أن بعض الناقدين سيسألون عن علاقة مصر بتاريخ أفريقيا. ويوجد هذا السؤال في النقاشات السياسية داخل مصر نفسها. إذ كان مألوفاً تأكيد الساسة المصريون على مكانة مصر في العالم العربي مقابل إغفالهم هويتها الإفريقية. غير أننا نرى أنه من المستحيل فهم القارة ككل دون الحديث عن دول الشمال الأفريقي. وأكثر من هذا، أننا نرى أن الأحداث التي وقعت في مصر منذ التكالب الأوروبي على القارة كان له أثر عميق ليس في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فحسب بل في القارة الإفريقية ككل. وكان الاحتلال البريطاني لمصر في عام 1882 بداية هامة "للتكالب على أفريقيا"، وفي الوقت نفسه بشر التطور غير المسبوق للرأسمالية في مصر بتطورات في

أنحاء العالم الثالث. ومر الاقتصاد المصري بمشكلات معظم الدول الإفريقية التي تواجهها اليوم لكن قبل أكثر من قرن من الزمان. كما لعبت مقاومة الإمبريالية في مصر دوراً هاماً في تشكيل البيئة السياسية في أفريقيا لاحقاً. وكانت أزمة السويس في عام 1956 نقطة تحول في العالم. إذ أنه أمكن للمرة الأولى إجبار إحدى القوى الإمبريالية العظمى على الانسحاب من قبل إحدى مستعمراتها السابقة، التي شعرت بأنه يمكنها إنهاء الهيمنة الغربية اقتداء بجمال عبد الناصر.

وأصبحت أحلام فترة الاستقلال أثرا بعد عين. ولم تستفد سوى أقلية ضئيلة من المصريين من التنمية الاقتصادية خلال الثلاثين عاماً الأخيرة. ومع اتساع الفجوة الاقتصادية داخل البلاد، كانت الفجوة الفاصلة للشعوب التي تعيش على أطراف الاقتصاد العالمي تزداد مع تلك التي تعيش في دول المركز[3]. وأخمد القمع حركات المعارضة، وفضت التجمعات السياسية بشكل روتيني، وعذب المنشقون أو قتلوا. وكانت نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية تقرر فعليا مسبقا من قبل الحزب الحاكم[4]. واعتمدت الطبقة الحاكمة في بقائها على سلبية الجماهير بالرغم من أن التاريخ الحديث لمصر هو في حقيقته تاريخاً للنضال. وكما سنؤكد في نهاية هذا الفصل فإن الأوضاع لا يمكن أن تستمر كما هي دائماً.

الدَين وضم بريطانيا لمصر

لقد اكتسبت التوصيفات المعاصرة للأزمة في مصر في سبعينيات القرن التاسع عشر لمحة حديثة بشكل مدهش. وكان الإنفاق المسرف على مشروعات بنية أساسية كبرى قد وصل بحكومة "عالم ثالث" إلى شفا الإفلاس. وطالب المقرضون، الذين قدموا القروض بأسعار فائدة لا تعود إلا بالخراب على البلاد، بالدفع لكن الدولة كانت قد رهنت بالفعل كل ما لديها. وفرضت "عصابة" المفاوضين الممثلين للمؤسسات المالية الدولية سيطرة أوروبية على ديون البلاد. وتم في النهاية الموافقة على برنامج للإصلاح الاقتصادي. ومن أجل حصول حملة الأسهم على أرباحهم في الوقت المحدد زادت الضرائب على الفلاحين. وفي نفس الوقت أدى سوء مردود المحاصل إلى خراب الريف، وارتفعت أسعار تصدير السلع الأساسية مع زيادة حدة كساد التجارة العالمية[5].

وتظهر تجربة مصر في القرن التاسع عشر بوضوح مضي الاستدانة والتنمية متشابكتا الأيدي. كما تظهر الصلة الوثيقة بين رأس المال في الدول الرأسمالية المتقدمة والقوة العسكرية لتلك الدول. وكانت النتيجة المباشرة لأزمة الدين المصرية ثورة ضد نظام وضع أرباح المصرفيين قبل الحاجة البشرية. وفي سبيل تحطيم "الهوجة" أرسلت بريطانيا قوة عسكرية للأسكندرية في صيف 1882. ولم تغادر القوات البريطانية الأراضي المصرية للمرة الأخيرة قبل أكثر من سبعين عاماً. وكانت أزمة الدين حجر زاوية في ضم مصر لبريطانيا.

وتكمن جذور إفلاس مصر في العلاقة بين الدول على أطراف التنمية وقلب رأس المال الأوروبي. ورغم الطبيعة غير المكتملة للتنمية الأوروبية كانت المميزات التي حققتها الدول البادئة في التحول الصناعي خلال القرن الثامن عشر كافية لتدفعها لتحجيم نمو منافسين محتملين لها. وهذا واضح في حالة مصر، والتي ظهرت في ظل حكم محمد علي كتهديد عسكري واقتصادي للهيمنة الأوروبية على البحر المتوسط. لقد حاول محمد علي في عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر الاستيلاء على أجزاء من الإمبراطورية العثمانية من سادته في إسطنبول. كما قام بجهد في إدخال محاصيل نقدية حديثة لمصر مثل القطن، وبادر بإدخال أحد أشكال استبدال الواردات، واستيراد تقنيات المصانع لإنتاج سلع للسوق المحلي التي كانت محمية برسوم على المنتجات المستوردة. ومع اقتراب قوات محمد علي من اسطنبول تدخلت القوى الأوروبية لتدمير الأسطول المصري. وكما جردت معاهدة السلام مصر من قوتها العسكرية فإنها طالبت بإلغاء الرسوم الجمركية[6].

وطوال الثلاثين عاماً التالية وجد حكام مصر أن محاولاتهم الاستفادة من الاقتصاد العالمي الآخذ في التوسع لم تؤد، كما كان يأمل محمد علي، إلى استقلال؛ وبدلاً من ذلك انزلقت البلاد أكثر في مستنقع الدين. وأكدت روزا لوكسمبرج أن هذه العملية كانت جزءًا من نمط عالمي من التراكم والتوسع الرأسمالي مفعلاً بالقروض الدولية[7]. ورصدت كيف أن البنوك الفرنسية أقرضت المال لشق قناة السويس ثم حثت الخديوي إسماعيل على شراء ما قيمته 3.5 مليون جنيه إسترليني أسهم في المشروع. وشكلت هذه الأسهم حصة كبيرة من دين مصر، كما أنها ظلت أقل من سعر إصدارها حتى عام 1875 عندما اشترت الحكومة البريطانية حصة مصر في القناة. وبدأت الأسهم في الارتفاع بعدها بوقت قصير، وأصبحت بحلول عام 1900 ستة أمثال قيمتها بأسعار عام 1875[8]. ومن أجل شراء آلات حديثة خلال الفترة القصيرة لازدهار محصول القطن في ستينيات القرن التاسع عشر رهن إسماعيل ممتلكات عائلته. ودفعت نهاية الحرب الأهلية الأمريكية وعودة الجنوب الأمريكي للتجارة الدولية أسعار القطن للهاوية، لذلك طلب إسماعيل قرضاً آخر، وهذه المرة للاستثمار في إنتاج قصب السكر. ودفع الفلاحون المصريون مرتين لهذين المشروعين، أولاً كعمالة إجبارية في المزارع ومشاريع الري، وثانياً من خلال الضرائب الكارثية التي تركت الآلاف يتضورون جوعاً. ووفقاً للكسمبورج فإن التطور تراكم في هيمنة رأس المال الأوروبي:

وقد استوعب رأس المال الأوروبي الاقتصاد الزراعي المصري بشكل كبير. فقد تراكمت قطع أراضٍ وعمالة ومنتجات عمل لا تحصى للدولة كضرائب، وتحولت في النهاية إلى رأس المال الأوروبي وتم تراكمها. وعلى نحو جلي لم يكن هذا التطور التاريخي، الذي يستغرق في الظروف الطبيعية قروناً، ليتم بهذه السرعة في ظرف عقدين أوثلاثة إلا باستخدام "الكرباج"، وكانت الطبيعة البدائية للظروف المصرية هي التي وفرت هذه التربة الخصبة لتراكم رأس المال[9].

وأخيراً نفدت أموال الأسرة الخديوية وتأخرت مصر في السداد. ووصل ممثلون من البنوك الأوروبية إلى الإسكندرية في أكتوبر 1878، وأنشأوا صندوق الدين أو مفوضية للدين المصري العام تخضع لسيطرتهم تماماً. ووضع الاقتصاد المصري بأكمله تحت تصرف المقرضين الأوروبيين، بالرغم من البؤس المستشري في الريف والمستويات المتزايدة من الفقر في المدن. حتى أن مراسل التايمز في الإسكندرية أقر بمشاعر الذنب تجاه الإدارة القاسية للدين. وتم تخصيص الإنتاج برمته لصالح البنوك:

ويتكون كله من الضرائب المدفوعة عيناً من الفلاحين، وعندما يفكر المرء في المبتلين بالفقر، والفلاحين الذين يتحصلون على النذر اليسير من الأجر في بيوتهم الرثة، والعمل بالليل والنهار لملء جيوب المقرضين، فإن الدفع العاجل للكوبونات لا يصبح مسألة طيبة[10].

واتخذت الشرارات الأولى للمقاومة شكل تمرد الفلاحين الجائعون الذين قاوموا طلبات الطبقة الحاكمة، كما فعل الفقراء لقرون خلت، باللجوء للتلال خروجاً عن القانون. وكما يصف جوان كول فقد كان هناك مضموناً لاحتجاجهم: "فقد وظفت مجموعة قاطعي الطريق العاملين بين سوهاج وجرجا (في صعيد مصر) شعار العدالة الاجتماعية، ودعت إلى توحيد أولئك الفلاحين المضطهدين بالضرائب الضخمة ومعاملة الحكومة القاسية[11]".

أما في المدن فقد تشكلت الاحتجاجات بفضل وعي سياسي متنامي عبر أقسام عريضة من المجتمع المصري. وبحلول عام 1880 ائتلف هذا الوعي حول مجموعة من صغار الضباط في الجيش المصري بقيادة الأميرلاي أحمد عرابي. وحمل سخطهم مضموناً وطنياً. وكان الطمع الهائل للقوى العظمى قد أثار غضباً مستشرياً. كما وجهت الكثير من مطالب الحركة الشعبية ضد الأسرة الخديوية. وكما يصف ألكسندر سكولك A. Scholch فإن "ثورة عرابي رفعت صرخة "مصر للمصريين![12]" وسرعان أن جذبت الحركة قطاعاً كبيراً من المجتمع المصري إلى مجالات سياسية كانت قاصرة في السابق على النخبة الحاكمة[13]. وتطور ضغط شعبي راديكالي، وهو الأمر الذي عد تطوراً خطيراً في نظر الخديوي ومستشاريه الأوروبيين في الحكومة. وشاركت فئات عديدة في الاحتجاجات مثل صغار التجار والحرفيين وشيوخ الأزهر والمثقفين الراديكاليين. أما في الريف فإن الفلاحين اقتحموا مزارع أصحاب الأراضي الغائبين وأعادوا توزيع الأراضي فيما بينهم.

كما تأثرت الحركة العرابية بالأفكار السياسية الأوروبية والتي حاول النشطاء توليفها مع الدعوات القديمة للولاء. ووفقاً لجوان كول فإن تقنيات الحركة اتبعت تقليداً "أوروبياً" مثل الالتماسات والمظاهرات المنظمة التي أجبرت الخديوي توفيق، خليفة الخديوي إسماعيل، على دعوة عرابي للمشاركة في الحكومة ناظراً للحربية. وعقد المحتجون اجتماعاً للتصديق على قيام حكومة وطنية وخلع توفيق بالتحالف مع أعيان الحضر والريف[14]. إضافة إلى ذلك فإنهم تخطوا رأس الأسرة الخديوية متوجهين إلى السلطان العثماني في اسطنبول طلباً للتأييد، وأكدوا ولاء مصر للإمبراطورية العثمانية.

وقد لعب فقراء الحضر والريف دوراً كبيراً. وقد أجبر الفلاحون، الذين شكلوا الهيكل العظمي للاقتصاد الزراعي المصري، على أن يكونوا عمالة يومية (وتراحيل) في مزارع القطن بسبب أثر الدين والجفاف معًا. وفي المدن بدأ المجتمع الحرفي في التطور إلى طبقة عاملة حديثة. ويؤكد جول بينين وزخاري لوكمان على وقوع أول حركة إضراب في التاريخ المصري في أبريل 1882 بين حمالي الفحم في بورسعيد الواقعة على قناة السويس[15]. ومع تعمق الأزمة السياسية في القاهرة انفجر التوتر في شوارع الإسكندرية مع اندلاع هبة حضرية كبيرة في 11 يونيو 1882 بدأت بعد إطلاق القوات الأوروبية النار على حشد من المصريين. وقتل أكثر من 250 مصرياً وخمسون أوروبياً جراء الشغب الذي تلا هذا الإطلاق. وقدمت هذه "الفوضى" التي تركت الإسكندرية "في قبضة دهماء"، وفقاً للإيكونوميست، الحلقة النهائية في السلسلة التي تربط الدين بالفساد[16]. وبمجرد وصول القوات البريطانية إلى مصر فإن الاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية للإمبراطورية أبقتهم هناك مدة سبعين عاماً أخرى.

ولم يبرر الاحتلال البريطاني لمصر باتفاق أو معاهدة رسمية حتى عام 1914. ولمدة 34 عاماً لم تكن مصر محمية أو مستعمرة أو دومينيون بريطاني. وكما يشير ب. ج. فاتيكيوتيس إن "وجود بريطانيا في مصر كان ببساطة، وعلى نحو هام للغاية، وجوداً بجانب قناة السويس والطريق إلى الهند[17]". وعكس هذا الغموض عددًا من الضغوط المتصارعة. فقد تطلبت الضغوط الاستراتيجية عملاً متوازناً بين الحاجة لتأمين الطريق إلى الهند والرغبة في تفادي إغضاب المنافسين، ولاسيما فرنسا. وفي هذا السياق أعطى ادعاء أن الاحتلال كان من أجل استعادة السلطة العثمانية الشرعية مظهراً خادعاً من الاحترام للوجود البريطاني. ولعبت القوى الاقتصادية التي تقود تطور الإمبريالية دورًا رئيسًا في تحويل مطالب الاستراتيجية السياسية قصيرة الأجل إلى صلة دائمة بين بريطانيا ومصر. وعلى سبيل المثال فقد برر التدخل البريطاني المتسرع في البداية بالحاجة إلى حماية حَمَلَة السندات البريطانيين. وأكدت اللجنة التنفيذية لرابطة مواجهة العدوان في خطاب مفتوح للتايمز في يونيو 1882 أن هذا القرار سيكون له حتمًا عواقب بعيدة المدى:

وكان القلق البريطاني الوحيد الذي حدده رئيس الوزراء منصباً على حملة السندات. وفيما يتجاوز الدفع العام بأن المصريين لا يمكنهم حكم أنفسهم، ومن ثم فإنه علينا أن نحكمهم (وهو الدفع الذي يمكن القول به لدخول أية دولة محكومة بشكل سيء)، فإن السبب هو أن مضاربين بعينهم لن يحصلوا على أرباحهم. وإن كان من الواجب إدارة مصر

حتى يمكنها دفع ديونها، فإنه علينا أن نُبقي في عرشها مرشحينا أو عملاءنا أو وسطاءنا، لفترات غير محددة، وسيكون واجبًا على أسطول بريطاني أن يستعرض عسكريًا قبالة قلاع الإسكندرية في كل مرة يجد فيها خديوي ما من اختيارنا نفسه في أزمة وزارية بالقاهرة[18].

وأجبر منطق الموقف الراهن البريطانيين على نشر جنود في "قلاع الإسكندرية" وإبقاء إيفيلين بارنج، وهو اللورد كرومر لاحقا، قنصلاً عاماً في القاهرة لتذكير "الخديوي الذي نختاره" بما يجب أن يكون عليه توجهه. وسارعت حقيقة وجود الجيش البريطاني من وتيرة التوجهات الاقتصادية التي قوت اعتماد مصر على بريطانيا. وقاد هذا الاعتماد بدوره رأس المال البريطاني إلى اهتمام مادي كبير بمصر التي مثلت خلال احتلالها استثماراً أكبر بكثير من مجرد توزيعات أرباح لحفنة من المساهمين.

وتزامن الاحتلال البريطاني مع فترة من التدويل المتزايد للتجارة. وكانت الشركات البريطانية قد بدأت في ممارسة سلطة أكبر على عملية الإنتاج برمتها. وكان الاحتلال العسكري لمنتج رئيس للسلع الأولية، مثل مصر، امتداداً منطقياً لهذا الاتجاه. وكما يصف روجر أوين فإن رحلة القطن المصري من الحقول المجاورة للنيل إلى مغازل لانكشير كانت خاضعة تماما لسيطرة رأسماليين بريطانيين أو فرنسيين[19]. وكان للاحتلال البريطاني أثر هام آخر على التنمية الاقتصادية لمصر. وكان لمصر، باعتبارها ترس صغير في آلة أكبر للتجارة الإمبريالية، دوران متشابكان، أولهما كمنتج للسلع الأساسية للصناعة البريطانية، والثاني كسوق متلقية للسلع تامة الصنع. وهكذا كان حلم محمد علي بالحفاظ على تنمية صناعية محلية قائمة بذاتها على وشك التحقق في عام 1900 أكثر منه مما كان عليه الحال في عام 1832. وبالفعل فإنه يمكن القول أن الاقتصاد المصري في هذه الفترة كان قد تشوه بإملاءات الاقتصاد الإمبريالي، لأن قطاعات الإنتاج أو الصناعة التحويلية أو التوزيع تقدمت في حين ركدت بقية القطاعات. وكما ذكر سلامة موسى فإن "عهد كرومر حول وادي النيل بأكمله إلى مزرعة قطن عملاقة[20]".

تحرر وطني أم ثورة اجتماعية؟

لقد حطم القرن التاسع عشر الآمال المصرية بالاستقلال. وشهد النصف الأول من القرن العشرين تجدد هذه الآمال مرة أخرى، تجسدت في شكل حركة جماهيرية للتحرر الوطني بقيادة الطبقة العاملة وليس بقيادة البورجوازية المصرية. غير أن ضعف قيادة الطبقة العاملة فتح الباب أمام انقلاب الضباط الأحرار بقيادة عبد الناصر. وكان الازدهار الطويل في الخمسينيات والستينيات وتدهور السلطة البريطانية قد وفر خلفية للنجاحات المبكرة لعبد الناصر. وبرهن تأميم قناة السويس على أن المستعمرات المحررة يمكن أن تواجه سادتها السابقين وتفوز عليهم. غير أن الظروف التي سمحت للنموذج "الناصري" للتنمية بالذيوع في الشرق الأوسط وأجزاء من أفريقيا كانت مؤقتة فحسب. وبحلول السبعينيات كانت مصر مستدينة بقوة للحكومات والبنوك الغربية، وتم استيعابها مرة أخرى في فلك الولايات المتحدة التي حلت محل بريطانيا كقوة عظمى.

وكان أحد الآثار الهامة للاحتلال البريطاني لمصر أنه أعاق نمو بورجوازية وطنية ناطقة بالعربية. وشجعت الشركات الأوروبية تطور شريحة غير وطنية من الوسطاء والعملاء، وبدأ الكثيرون منهم في الاستثمار لصالحهم. وكما في الكثير من الولايات العثمانية والعثمانية السابقة فإن هؤلاء المتعهدين كانوا في الغالب من أصل أرميني أو سرياني أو يوناني أو يهودي، وظلوا بمنأى عن بقية السكان. وأعفيت هذه الأقليات الدينية، المحمية بمقتضى القانون، من القوانين والضرائب العثمانية. وترك وجود هذه المجموعة من الرأسماليين "الأجانب" مساحة ضيقة لظهور طبقة رأسمالية وطنية. ولم تظهر مثل هذه الطبقة إلا عند بداية القرن العشرين. وكان الرأسماليون المصريون أثرياء بشكل رئيس بفضل ممتلكاتهم من الأراضي الواسعة، لكنهم قاموا بخطوات مترددة نحو الاستثمار في الصناعة ولعبوا دوراً هاماً في تأسيس الوفد.

وظل عدد رجال الأعمال المصريين المقيمين في مصر صغيراً. وخفت خلال عشرينيات القرن العشرين ضوابط التحكم الاستعماري قليلاً، لكن الشركات البريطانية أبقت قبضة قوية على الحياة الاقتصادية المصرية. وواصلت هذه الشركات في الثلاثينيات ازدهارها من وراء تخلف الاقتصاد المصري. كما أعاقت الديون المتزايدة المستحقة للبنوك البريطانية نموه. وقبل عام 1939 تم تخصيص حوالي 30% من الدخل السنوي للبلاد لعائدات الديون[21]. وقدرت الإيكونومست أنه من بين أسهم بقيمة 200 مليون جنيه إسترليني في

مصر عام 1947 فإن 10% فقط منها كانت مملوكة لرأسماليين وطنيين[22]. ودفع التخلف القوى السياسية للتحرك وتحدي الهيمنة البريطانية. وكان الوفد قد قاد الحركة الجماهيرية الوطنية وخاصة خلال ثورة 1919. لكن البورجوازية المصرية لم تكن واثقة في نفسها بعد لدرجة منازعة البريطانيين في السلطة. وخلال الأزمة الوزارية عام 1942 أقالت حفنة من الدبابات البريطانية حكومة الوفد من منصبها.

وقد حولت الحرب العالمية الثانية الاقتصاد المصري. وكونت أفرع جديدة تماماً من الصناعات لسد الفجوات في الإمدادات[23]. ونما الإنتاج في المنسوجات، والغذاء، والكيماويات، والزجاج، والجلود، والأسمنت، والبترول. وقدم مركز إمداد الشرق الأوسط البريطاني المساعدة للصناعيين الذين كانوا يرغبون في التوسع. وفتحت الحرب أسواقاً جديدة في الشرق الأوسط. وفوق ذلك فإن تعليق دخول رأس المال الأجنبي لم يستمر بعد عام 1945. وضعفت الزراعة ولم تعد قادرة على تلبية مطالب سكان يتزايد عددهم باضطراد. وبالفعل فإن التحول الصناعي في فترة الحرب العالمية كثف الضغوط على البورجوازية المصرية. وبدأ العمال في وضع مطالب طبقية في مواجهة رأس المال الوطني، ومعارضة للاحتلال البريطاني. وخلال الأربعينيات تذبذب الوفد بين رغبته في الدفع من أجل الاستقلال المصري عن المملكة المتحدة وتخوفه من الطبقة العاملة.

وفي ظل ظروف الحرب ارتفع عدد العمال في الصناعة إلى أكثر من مليون ونصف مليون عامل في عام 1946[24]. وتم تقنين النقابات عام 1942 وكون عمال النسيج في شبرا الخيمة بالقاهرة نقابات مستقلة. وكانت هناك إضرابات بسبب الأجر وظروف العمل والاعتراف بالنقابات، والتي أصبحت مسيسة بسبب تجربة القمع. وفي ديسمبر 1945 تعرضت شبرا الخيمة "للاحتلال العسكري" نتيجة لتطور النزاعات حول الأجر إلى مواجهة دائمة مع الحكومة. ووضع مخطط تأسيس اتحاد نقابي وطني عام 1946. كما خطط لاضراب عام في يونيو لكن نقابات النقل انسحبت وفشل الإضراب.

واندلعت في 6 سبتمبر 1947 إضرابات في شركة مصر للغزل والنسيج العملاقة في مدينة المحلة الكبرى التي كانت قلب الرأسمالية المصرية حينذاك. ونشرت صحيفة صوت الأمة الوفدية يسارية الاتجاه رسائل تأييد من جميع أنحاء البلاد كما أوردت توقف عمال النسيج في شبرا عن العمل تضامناً مع زملائهم المطرودين. وأعلنت صوت الأمة إرسال نقابات العمال وفداً من المحامين للحضور نيابة عن المضربين المقبوض عليهم، ونشرت

خطابات تأييد من نقابات متعددة بما فيها اتحاد عمال موانئ بور سعيد وعمال النسيج في الإسكندرية[25]. وأدت هذه الإضرابات إلى مزيد من النضال العمالي طوال شتاء وربيع 1947-1948. كما وقعت إضرابات جماهيرية مرة أخرى في عامي 1950 و1952. وكما هو الحال في أماكن أخرى تطلع العمال للأحزاب القائمة لتقودهم، ووجد الشيوعيون أنفسهم على رأس الحركة[26].

ورغم أنه لم يكن هناك في ذلك الوقت حزب شيوعي واحد فقد لعبت خلايا شيوعية مختلفة دوراً في حركة العمال. وكانت حركتا الفجر الجديد والحركة المصرية للتحرر الوطني مؤثرتين في النقابات. وتعاونت الحركة المصرية مع أطراف شيوعية أخرى لتكوين الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) والتي بلغ عدد أعضائها 1500 وإن كان تأثيرها فاق حجمها بكثير. كما كان هناك أيضا ماركسيون غير ستالينيين منشقين في اليسار المصري[27].

وكانت استراتيجية الدولية الشيوعية، منذ صعود ستالين في نهاية العشرينيات، متمثلة في توجيه رفقائهم الاستعماريين للسعي إلى السلطة ليس من خلال الحركة العمالية ولكن في التحالف مع بورجوازيتهم. واعتبر التحرير مسألة ستتم على مراحل. ووفق تخطيطهم فإن البورجوازية المصرية كانت ستقوم في البداية بتحرير نفسها من الحكم البريطاني، وبعد ذلك بوقت كاف ستأتي قضايا العمال في المقدمة. وقد تبنت مجموعات الشيوعيين المصريين، بمن فيها الحركة الوطنية للتحرر الوطني والفجر الجديد، هذا النموذج بإخلاص. وفي برنامج مبدئي نمطي من بداية الخمسينيات فإن إحدى المجموعات الشيوعية أكدت أن "ديمقراطية الشعب التي نريد إرساءها في مصر ليست شكلاً من ديكتاتورية البروليتارية. نحن نهدف إلى إرساء ديكتاتورية ديمقراطية لجميع الطبقات التي تناضل ضد الإمبريالية والإقطاع[28]".

وأكدت المجموعات الشيوعية داخل النقابات أن التحرر الوطني هو القضية الأكثر إلحاحاً. وعقب انقلاب الضباط الأحرار في يوليو 1952 ألغت حدتو والقيادة النقابية إضرابات النقل التي كان مخطط لها. وفي أغسطس من نفس العام وقع إضراب في مدينة كفر الدوار بالقرب من الإسكندرية. ورغم تأييد العمال "للانقلاب" شنق الضباط الأحرار اثنين من المضربين. وطالبت اجتماعات موسعة بالتحرك لكن قيادة العمال فشلت في تقديم أية رؤية واضحة للحركة. وعارضت حدتو والنقابات أي تحرك متعاطف تأييداً للمضربين. وتوقفت الاحتجاجات وحظر الضباط الأحرار جميع الأحزاب المنافسة في يناير 1953[29].

وقامت تنمية اقتصادية سريعة اتـسمت بأنهـا بورجوازيـة وأضـعف مـن أن تواجـه الإمبرياليـة، وكانت سنوات الأربعينيات سنوات تدهور الوفد. وكانت قوى سياسية أخرى مثل الإخوان المسلمين، والتي كانت عضويتها قد نمت إلى "500 ألف عضو" بحلـول عـام 1948، قـد أصـابها الـشلل بـسبب فقدانها قاعدة اجتماعية واضحة[30]. وتحدى العمال كل من الإمبريالية والبورجوازية المصرية، لكـنهم افتقدوا قيادة سياسية مستقلة قادرة على تحقيق الإمكانية الثورية للموقف. وكما يؤكد توني كليف في كتابه Deflected Permanent Revolution:

وفي حين تعتبر الطبيعة المحافظة والجبانة للبورجوازيـة المتـأخرة في التطـور قانونـاً مطلقـاً فـإن الطبيعة الثورية للطبقة العاملة الشابة ليست مطلقة ولا حتمية ... إن العامل الآخر وليس الأقل في تحديد إن كانت الطبقة العاملة في الدول المتخلفة ثورية بالفعل أم لا عامل وهمـي، وهـو تحديـداً أنشطة الأحزاب، وخاصة الأحزاب الشيوعية، التي تؤثر عليها[31].

وكانت المجموعات الشيوعية صـغيرة للغايـة بمـا لا يمكنهـا مـن تغيـير ميـزان القـوى في الحركـة الجماهيرية. وأكدت أكبر قوة، وهي حدتو، أن الضباط الأحرار قيـادة وطنيـة تقدميـة. وفي مواجهـة نظام الحكم الجديد تعطلت شبكة التـضامن التـي خرجـت مـن نـضال الأعـوام الثمانيـة الـسابقة. وطوال السنوات القليلة التالية أثاب الضباط الأحرار الـشيوعيين بالقـضاء عـلى تنظـيماتهم، وحظـر صحافتهم، وتعذيب نشطائهم.

وساعد توسع الاقتصاد العالمي خلال الازدهار الطويل على بنـاء تأييـد جماهـيري لنظـام الحكـم الجديد. وأقام عبد الناصر دولة رفاهيـة، ووفـر وظـائف في الـصناعات المملوكـة للدولـة. وبـدا مـن الممكن، في أرجاء العالم، أن تقوم الدول الجديـدة باللحـاق بمنافـسيها المتقـدمين مـن خـلال تـدخل الدولة، وإحلال الواردات، والأشغال العامـة. ووعـد عبـد النـاصر بـالحكم وفقـاً لقواعـد "الاشـتراكية العربية" الجديدة التي تم التعبير عنها في الميثاق القومي لعام 1962: "إن الحرية تعني اليوم حريـة الدولة والمواطن. وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية، وكفاية وعدل[32]". وكانـت المهمـة الأولى التوسـع الصناعي. وفي عام 1952 كان التصنيع مسئولاً عن 10% فقط من الناتج القـومي الإجـمالي المـصري. وتم بناء مصانع جديدة، وبدأ خزان أسوان في تقديم كهرباء ومياه للري. وكان حجم المـزارع قـاصراً على خمسين فداناً[33]، وتمت إعادة توزيع بعض فائض الأراضي.

"يا بطل العبور- فين الفطور؟"

كان مشروع عبد الناصر لتحقيق رأسمالية الدولة قد بدأ في الانهيار مع بدء منتصف الستينيات بالرغم من تحقيق الخطة الخمسية الأولى (1957- 1962) لنمو هائل، وما أسفرت عنه الإصلاحات التي أدخلت على ملكية الأرض والإيجارات وانتشار الدعم الشامل على السلع الأساسية من زيادة مستوى معيشة عامة المصريين. وبدأت الخطة الخمسية الثانية كمحاولة لتعزيز هذه المكاسب، لكن ظهرت أمامها مشكلات اقتصادية خطيرة. ونما عجز الميزان التجاري بشكل مقلق، وارتفعت الأسعار وبدأ نقص السلع يضرب السوق. وتحول البطء الاقتصادي إلى تدهور اقتصادي عقب كارثة حرب يونيو 1967 مع إسرائيل. وكما جلبت الهزيمة العسكرية العار لمصر فإن الآثار الاقتصادية استمرت فترة أطول من الحرب: فقد فقدت مصر السيطرة على صحراء سيناء ومعها 70% من إنتاج البترول القومي. إضافة إلى ذلك أغلقت قناة السويس مما حرم نظام الحكم من دخل هام[34].

ولم تكن العوامل الداخلية وحدها المسئولة عن مشكلات مصر الاقتصادية. وبحلول أواخر الستينيات وصل الازدهار الطويل إلى مرحلة التوقف عالمياً. ولم يعد تدخل الدولة يسفر عن زيادات في الإنتاج عند المستوى الذي يبقي الاقتصاد العالمي في حالة توسع. وكان الاقتصاد المصري الهزيل يعاني من نفس المرض الذي ضرب بقية العالم وهو تباطؤ معدلات النمو وتوسع الدين الخارجي وزيادة الأسعار[35]. أما في الدول الرأسمالية المتقدمة فقد عزز التباطؤ في النمو الاقتصادي تحولاً إيديولوجياً رئيساً من تدخل الدولة إلى ليبرالية جديدة، "وهي معتقد "مالي" بشر به ميلتون فريدمان ومدرسة شيكاجو. وترجم ذلك في الرغبة في الانتقاصالمستمر من الخدمات العامة، وضوابط الأجور، وخفض الوظائف في صناعات الدولة وتحولاً نحو الخصخصة. أما في العالم الثالث فإن فرض الليبرالية الجديدة لم يكن ممكناً إلا بفضل الجمع بين الضغط الخارجي والقمع الداخلي. وكانت مذبحة أوجستو بينوشيه للطبقة العاملة المنظمة قد حولت شيلي إلى معمل خاص لاقتصاديات السوق الحرة. وحطمت الديكتاتورية العسكرية المقاومة من أسفل؛ واضطر الفقراء للدفع مقابل هذه الأزمة[36].

وفي داخل هذا السياق الدولي وجه أنور السادات، خليفة عبد الناصر، الاقتصاد المصري نحو الانفتاح أو التحرر الاقتصادي[37]. وكان وراء هذا القرار عوامل استراتيجية من بينها الرغبة في توجه مصر نحو الولايات المتحدة، والتخلص من التبعية للاتحاد السوفيتي. وطرد السادات

المستشارين السوفيت من مصر ليحظى باحتفاء الحكومات الغربية. ولإحياء الاقتصاد المنهار بأموال واشنطن. كما تأثرت خياراته بالصراع على السلطة داخل الطبقة الحاكمة المصرية عقب موت عبد الناصر. وأمل السادات في إضعاف قبضة الأطراف المرتبطة بعبد الناصر[38]. وكانت أولى خطواته نحو الانفتاح قد احتمت بلغة الدفاع عن عهد عبد الناصر؛ وبمرور الوقت انتقد السادات ما أسماه "النوع الغبي من اشتراكية" الستينيات[39].

وكان وسيلة هذا الانفتاح القانون 43 لعام 1974 المؤسس للهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة والتي قدمت حوافز للمستثمرين الأجانب المستهدفين: فقد أعفيت الأرباح من الضرائب لمدة خمسة أعوام، أو للأبد بالنسبة لمشروعات واقعة داخل المناطق الحرة. ولم تلتزم الشركات الأجنبية بمتطلبات المشاركة بنسبة 25% من الأرباح المطبقة على الشركات المصرية. وخففت ضوابط صرف العملات وألغيت تنظيمات العمل للمشروعات الواقعة داخل المناطق الحرة[40]. وقدمت المادة 7 من القانون وعداً للمستثمرين بأن أياً من مكاسبهم لن تتم المطالبة به إطلاقاً من قبل الشعب المصري: "لن يتم تأميم المشروعات أو نزع ملكيتها كما لن تتم مصادرة رأس المال المستثمر أو الاستيلاء عليه أو فرض الحراسة القضائية عليه إلا من خلال عملية قانونية[41]".

كان السادات بالنسبة للكثيرين من اليسار المصري خائناً لمكاسب عهد عبد الناصر الثورية. واعتبر الشيوعيون، الذي صنفوا عبد الناصر سابقاً على أنه فرد من "البورجوازية التقدمية"، أن رفض السادات للاتحاد السوفيتي، وخصخصته للاقتصاد المصري، ثورة مضادة بالفعل. رغم أن السادات كان جزءاً من حركة الضباط الأحرار مثل جمال عبد الناصر. وحظي الانفتاح ليس بإعجاب الطبقة الرأسمالية الخارجية فحسب، لكن أيضاً قطاعات كبيرة من النخبة الحاكمة. وكان أولئك الذين استفادوا من عملية التحرر المرتبطون بأبنية السلطة القائمة. ووفقاً لغالي شكري:

قال الكاتب المصري عباس محمود العقاد: "الله وحده يعلم إن كان عصيان إبليس ثورة أم ثورة مضادة"... وإن عاش العقاد (الذي مات في عام 1964) فإنه كان سيجد بالتأكيد رداً على سؤاله التهكمي عن عصيان إبليس. ولربما اقترح هذا الرد على سؤاله: إن عصيان إبليس ثورة وثورة مضادة في نفس الوقت. والواقع أن ناصر قاد مرحلة من الثورة حتى يوم فشلها، أي 5 يونيو 1967. أما السادات، الذي رافقه خلال الفترة الأولى، فإنه يقود اليوم الثورة المضادة[42]".

ورغم آمال السادات فإن الانفتاح لم يحل مشكلات مصر. ولم تغتن سوى شريحة صغيرة من مسئولي الدولة والمقاولين والمضاربين، بينما عانت أغلبية السكان من الأسعار المتزايدة وظروف العمل المتدهورة. وفي عام 1976 وقف متوسط الدخل عند 280 دولاراً فقط للفرد- أو أقل من نظيره في تايلاند أو الفلبين. وخلال نفس العام قدرت صحيفة الطليعة أن القوة الشرائية لثمانين بالمائة من السكان قد تدهورت منذ حرب أكتوبر 1973[43]. وكانت النتائج النفسية للانفتاح عميقة: فقد غذى الاستهلاك الباذخ للنخبة وإتساع الفجوة بين أساليب حياة المليونيرات الجدد وعامة الشعب شعوراً بالخديعة. ووصف المعلقون، حتى المعتدلين منهم أمثال محمد حسنين هيكل، رئيس تحرير الأهرام، سنوات الانفتاح بالفساد: "لم تشهد مصر منذ الخديوي إسماعيل مشهد نهب بهذا الحجم الهائل والمنظم إلا في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السادات. فقد انتشر الفساد من قمة هرم المجتمع المصري إلى أسفله[44]". إن المقارنة مع إسماعيل باشا شديدة الذكاء. فقد أدى تحرير سياسات التصدير إلى تسارع تراكم الدين. ونما الميزان التجاري، وخاصة مع تدهور التجارة الزراعية. وبعد عشرة أعوام من بداية الانفتاح كانت مصر تستورد 25% من غذائها. وارتفع الدين الخارجي من 3 بليون دولار إلى 24 بليون دولار[45].

وزاد معدل الإضرابات والمظاهرات طوال السبعينيات. ورفعت وعود السادات توقعات استفادة العامة من معجزة اقتصادية. وفي عام 1975 رفع عدد كبير من العمال في الاحتجاجات المختلفة في يوم رأس السنة الجديدة شعاراً ساخراً يشير لاستغلال السادات للحرب مع إسرائيل: "يا بطل العبور فين الفطور"؟ وفي نفس العام توجهت الحكومة المصرية إلى صندوق النقد الدولي طلباً للمساعدة في سد عجز الموازنة المتفاقم[46]. وأصبحت جماهير الشعب المصري حينذاك في مسار تصادمي مع نظام الحكم.

ومع قرب نهاية عام 1976 هز إضراب عام في قطاع النقل القاهرة. وعلى أية حال فإن العام الجديد بدأ هادئا، وعناوين الصحف المطمئنة أن الحكومة ستقدم زيادة لأجور عمال قطاع الدولة[47]. وطوال الأسابيع التالية كشفت الحكومة مخططات تمهيدية لخططها للإصلاح الاقتصادي: وأن الأولوية ستكون تقليل عجز الموازنة البالغ 1.3 بليون جنيه مصري. وكشفت صحيفة أخبار اليوم الأسبوعية في 15 يناير عن وقوف صندوق النقد الدولي وراء الإصلاحات الاقتصادية[48]. وبعدها بثلاثة أيام أبرزت عناوين الصحف قرار الحكومة برفع دعم بالغ 228 مليون جنيه مصري عن السلع الأساسية بما فيها الدقيق والذرة والسكر والشاي والأرز[49]. نزل

الناس في الشوارع في كافة أنحاء مصر. واندلعت أعمال شغب في الإسكندرية حيث ألقى القبض على أكثر من ثلاثمائة فرد عقب مهاجمة الحشود لمقر المحافظة وحرق أثاثه. وحرق المحتجون في المنصورة مباني الحزب الحاكم ومقر قوات الأمن. وفي السويس استولى المتظاهرون على الأسلحة والذخيرة ثم أطلقوا النار على الشرطة[50].

وهزت القاهرة المظاهرات الحاشدة واندلعت النيران في المباني وحاول المحتجون قطع الطريق الرابط بين القاهرة والإسكندرية. وأُشعلت النيران في مقر الحزب الحاكم في ميدان العتبة. وأظهرت صور ما بعد "الانتفاضة" اختيار الأهداف بعناية- إذ أضحت كازينوهات ونوادي شارع الهرم الليلية، وهو بؤرة المجون في قاهرة السادات، حطاماً تنطلق منه الأدخنة[51]. ووجهت الهتافات ضد الرئيس وزوجته جيهان مباشرة، بينما صرخ آخرون بهتاف "ناصر، ناصر". ومما هتف به المتظاهرون:

تسقط استراحات السادات!

جيهان يا جيهان الشعب جعان

مش كفايه لبسنا الخيش ... جايين ياخدوا رغيف العيش!

يشربوا ويسكي وياكلوا فراخ ... واحنا الجوع دوخنا وداخ!

الطلبة والعمال ضد حكومة الاستغلال

ناصر دايماً كان بيقول خلوا بالكم م العمال[52].

وسيطرت الجموع لمدة يومين على الشوارع. وطار السادات عائداً من "استراحته" في أسوان لتستعيد وحدات الجيش النظام، وشن النظام حملة قمع. ووفقاً للصحافة الموالية للحكومة كانت الأزمة برمتها مؤامرة شيوعية، وتم الكشف عن "وثائق سرية"دالة على تدبير اليسار لهذه الاضطرابات[53]. وأعاد السادات دعم الغذاء حتى قبل أن يأمر القوات بالنزول للشارع. وتمت تلبية المطالب الأساسية للمحتجين في غضون يومين من اندلاع الانتفاضة. وكانت الحكومة حريصة على التأكيد أنه لن تكون هناك تغيرات في زيادات الأجور التي تم الوعد بها في العام الجديد[54].

وبطبيعة الحال لم تكن انتفاضة 1977 موجهة من قبل الجماعة الشيوعية السرية بالغة الصغر. لكن اليسار كان قد نما خلال السبعينيات. وبتأثير من موسكو وليبيا

تكونت سلسلة من المعارضة "اليسارية". وانتشرت كلمة للجنرال السابق سعد الدين الشاذلي في مصر واعداً بالعودة لناصرية الماضي. وادعى حزب شيوعي مصري أن له صلة مباشرة بحركات أربعينيات القرن العشرين. وتلقى حزب العمال الشيوعي قدراً من التأييد في المصانع قبل دفعه للعمل السري. وخرج حزب التجمع اليساري (حزب الاتحاد التقدمي الوطني) الذي يعمل قانونياً الآن من هذه المجموعات. ومع هذا فقد فشل اليسار في تقديم بديل حقيقي. والتحفت الاشتراكية برمتها في مصر بالستالينية. وقامت معارضة السادات على شوق نوستالجي للعودة إلى ناصر. وبدلا من بناء قاعدة جماهيرية فإن أحزاباً مثل التجمع تطلعت للتعاون مع فئات "تقدمية" داخل نظام الحكم. وبدأ التجمع داخل الحزب الحاكم كفصيل يساري حول شخص خالد محيي الدين.

ولم يكن المستفيدون الرئيسيون من انتكاس حركات التحرر الوطني في الخمسينيات والستينيات من مجموعات اليسار في نهاية الأمر. وبدلاً من ذلك شكلت أزمة السبعينيات تربة خصبة لانبعاث الحركة الإسلامية الراديكالية. وكانت جماعة الإخوان المسلمين قد واجهت خلال الخمسينيات والستينيات قمعاً من قبل عبد الناصر ونظام حكم الضباط الأحرار. على كل حال فإن التنظيم كان قادراً على إعادة بناء نفسه بالقرب من نهاية العقد. واتجهت الإخوان المسلمون ضد العمل الثوري، وانتظمت بدلاً من ذلك وفق المبادئ الدستورية مع صدور مجلة شبه رسمية وهي مجلة الدعوة. ووفقاً لكريس هارمان فإن جماعة الإخوان "وضعت إصلاح المجتمع المصري وفق مبادئ إسلامية من خلال الضغط من الداخل هدفاً لها ... وعنى هذا في الواقع تبني اتجاه "إسلامي إصلاحي" بحثاً عن توافق مع نظام حكم السادات"[55].وعندما ولدت الراديكالية الإسلامية مجدداً في السبعينيات وقف الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية علناً في جانب الدولة ضد "المؤامرات الشيوعية" للفصائل الراديكالية.

وبدأت حكومة السادات تشجيعاً مباشراً للأصولية. وأصبحت مجلة الدعوة متاحة بحرية في أنحاء مصر. وسلحت الدولة بالأساس تنظيمات أحدث وأكثر راديكالية مثل الجهاد، والتي وجه لها اتهام قتل السادات، والجماعة الإسلامية، والتكفير والهجرة، وسمح لها بتجنيد جيل من المسلحين المسيسين. وكانت هناك ميزة مزدوجة لنظام الحكم. فقد عملت أفكار النزعة الإسلامية كموازن لأفكار الجناح اليساري: وأصبح من الممكن الاعتماد على الأصوليين للعمل ضد الاشتراكيين بمنتهى القسوة تماماً كالحكومة. وفي هذه الأثناء أثار الإسلاميون توترات محلية مع الأقباط مما وفر تحولاً مفيداً لأوجه السخط التي أمكن توجيهها إلى نواحي أخرى. ومع هذا فإن النخبة الحاكمة قامت، بمناورتها مع الإسلاميين، بركوب وحش لا يمكنها

السيطرة عليه[56]. وأصبح ذلك واضحاً مع مقتل السادات من قبل أعضاء بالجهاد في عام 1981 وأصبح أكثر وضوحاً منذ ذلك الوقت. وطوال العقود الماضية وجدت الحكومة نفسها أسيرة الإيديولوجية الأصولية على نحو متزايد.

ففي الثمانينيات سمحت الحكومة لجماعة الإخوان المسلمين في مصر ببناء مدارس وعيادات ومنظمات خدمية. وفي ظل قيادة حسني مبارك، خليفة السادات، قدم الحزب الوطني الديمقراطي، الذي كان من المفترض تكوينه من الوطنيين العلمانيين، امتيازا تلو آخر للأجندة الإسلامية، ربما جزئياً بسبب الرغبة في استعادة المبادرة السياسية بإظهار نفسه على أنه الحارس الحقيقي للهوية الإسلامية، لكن أيضاً بسبب تزايد إفلاس أفكاره هو ذاته. وأدى انهيار الوطنية العلمانية إلى ما هو أكثر من حرمان فصيل من الطبقة الحاكمة من منطقها للإبقاء على السلطة. فقد دفع أيضاً أقساماً كبيرة من السكان إلى النظر في أماكن أخرى ليجدوا متنفساً لهم للتعبير عن سخطهم. وفتح الارتباط الوثيق لليسار مع عبد الناصر فرصاً كبيرة أمام الإسلاميين لفرض بديل راديكالي للشيوعيين. وهكذا توسعت المجموعات الطلابية الإسلامية على نحو هائل خلال العقود الفائتة. وأصبح الزي الإسلامي، لاسيما غطاء الرأس الذي ترتديه النساء، ذا شعبية كبيرة على نحو متزايد. ووصلت انتقادات الإسلاميين لتبعية مصر للغرب لجمهور عريض. حتى أن وسائل إعلامية كالإذاعة والأفلام اضطرت للاستجابة لأجندة المجموعات الإسلامية.

وفوق ذلك، ورغم توقعات المعلقون الغربيين المنذرة بكارثة، فشلت الحركة الإسلامية في مصر في الاستيلاء على سلطة الدولة، بالطريقة التي عمل بها الإخوان المسلمون في السودان. كما أنهم لم يقتربوا من ذلك كما فعلت جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر خلال أشهر أزمة عام 1991. وبدلاً من ذلك فإنهم تذبذبوا بين النزعة الإصلاحية، باستخدام واجهات حزبية والعمل بشكل شبه قانوني في الانتخابات والحملات، والإرهاب. ولم تحقق أي من هذه الاستراتيجيات نجاحا كبيرا. "ورغم تمدد الإيديولوجيا الإسلامية خلال السنوات القليلة الماضية، فإنه لا يمكن القول بعد أنها حققت هيمنة داخل" الإيديولوجيا المهيمنة". على حد قول هاني شكر الله. ومع أن البورجوازية الوطنية في أزمة فإن العائد كان "كآبة، وفتور، وغياب للاتجاه المشترك" وليس انتشار النزعة الإسلامية السياسية[57].

انتقام السوق:

الانفتاح في عصر التكيف الهيكلي

تفادى السادات في الفترة من 1977 حتى اغتياله عام 1981 مواجهة القضايا الاقتصادية. وكانت زيارته للقدس في خريف هذا العام قد حرفت الانتباه تماماً عن الاقتصاد الضعيف مع وعود الدولارات الأمريكية كجائزة لصنع السلام مع العدو القديم. وفي نفس الوقت حجمت حملة شرسة من القمع، ضد اليسار أولاً ثم ضد الإسلاميين، المعارضة المنظمة لنظام الحكم. وقدمت استعادة حقول البترول في سيناء نتيجة "لصفقة" السلام، مصحوبة مع زيادة في تحويلات العمال المرسلة من الخليجالعربي وارتفاع أعداد السياح قوة دافعة جديدة للنمو الاقتصادي الذي كتم الغضب الشعبي لفترة ما[58].

على أية حال، فإن فترة الراحة المؤقتة هذه لم يمكنها إطلاقاً أن تعوض أوجه الضعف البادية في الاقتصاد المصري. وبدأ الدين الخارجي، على وجه الخصوص وكما في الكثير من دول العالم الثالث، في الخروج عن السيطرة. وبحلول عام 1986 كانت الدولة المصرية مدينة بـ 32 بليون دولار لمقرضين أجانب. ومع بدء انهيار أسعار البترول وصل الاقتصاد إلى حافة الركود خلال أواخر الثمانينيات. ورغم الاتفاق على قرض للتكيف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في عام 1986 أخذت الأزمة في التعمق. ووصلت نسبة الدين الخارجي للناتج القومي الإجمالي إلى 150% في عام 1990. وانخفضت الأجور الحقيقية للعمالة غير الماهرة بنسبة 40% في غضون أربعة أعوام. وفي هذه الظروف كان لاندلاع حرب في الخليج في عام 1990 تأثير مدمر. فقد عاد قرابة 400 ألف عامل من الكويت لمصر واضعين نهاية لتدفق ثمين لرأس المال الأجنبي على الاقتصاد المتهالك بالفعل[59]. وقد أفسح التأخر في تقديم القروض العسكرية الأمريكية – ومن ثم التعليق المباشر لجميع المساعدات الأمريكية- الطريق أمام حزمة صندوق النقد الدولي للإنقاذ[60]. ولم تكن إعادة الهيكلة ممكنة إلا بمستوى سخي من الإعفاء من الديون، وخاصة فيما يتعلق بالقروض العسكرية الهامة. وطوال العشر سنوات السابقة كانت أفقر الفئات في مصر تدفع ثمن هذا السخاء مع إعادة تشكيل قطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات العامة لصالح رأس المال الدولي والمحلي. وتميزت التسعينيات برسوخ نضالات عامة الناس لمقاومة الهجمة العنيفة لليبرالية الجديدة على وظائفهم وخدماتهم ومنازلهم.

وأدت عملية التكيف الهيكلي إلى قيام أزمة في الريف المصري. وألغت تغييرات عميقة في التشريعات والقوانين الإطار الذي سبق أن منح صغار المزارعين والمتاجرين في المحاصيل وفقراء الريف حماية محدودة ضد ضغوط السوق العالمي. وسُحب دعم الدولة في شكل الحصول على قروض وأسمدة وخدمات اجتماعية أساسية برمته أو تم خفضه. وفي حالات كثيرة كان لقوى السوق غير الملجمة أثر كارثي على إنتاج المحاصيل. وعلى سبيل المثال فإن تكلفة الأسمدة كانت تبلغ 26 جنيهاً مصرياً للشيكارة في يوليو 1995. وبحلول سبتمبر دفع نقصاً حاداً الأسعار إلى 80 جنيهاً مصرياً للشيكارة، وهي زيادة تبلغ 350% خلال ثلاثة أشهر فقط ... وفي مواجهة خطر فقدان ما بين ثلث إلى ثلثي محصول قصب السكر السنوي تدخلت الحكومة لضمان توزيع الأسمدة[61].

وخلال التسعينيات جرد بالتدريج قانون الإصلاح الزراعي لثورة 1952 الذي قصر ملكية الأراضي على 50 فداناً للشخص ومائة فدان للعائلة. وقد لعب هذا القانون دوراً هاماً في تعزيز نظام حكم الضباط الأحرار: فقد هدأ الريف في وقت كان فيه الضباط الأحرار يتعاملون مع الضغوط من المد المتصاعد من الإضرابات والاعتصامات في المصانع. ومرر قانون إصلاح زراعي جديد في عام 1992 لكنه طبق بالتدريج خلال الخمسة أعوام التالية، مع تفعيل البنود الختامية في أكتوبر 1997. ووفقاً لمركز الأرض لحقوق الإنسان فإن القانون الجديد مثل كارثة لأكثر من 700 ألف من الفلاحين المستأجرين الذين رأوا الإيجارات تزيد خمسة أمثال في غضون عام. ففي عام 1993 ارتفع إيجار الفدان من متوسط 120 جنيهاً مصرياً إلى 660 جنيهاً مصرياً، أو ما يشكل زيادة عن متوسط عائد المحصول بمبلغ 160 جنيهاً مصرياً[62]. وكان المستفيدون من الإصلاح في المدى القصير هم أصحاب الأراضي الواسعة الذين أصبحوا قادرين على زيادة ممتلكاتهم من الأراضي فوق الحدود القديمة، واستعادة الأراضي العائلية التي تفتت بسبب إصلاحات عبد الناصر في الخمسينيات. وكان الأثر النفسي لهذه الخطوة هائلاً: فقد مثل ذلك للمزارع المستأجر عودة لأيام الإقطاع. حتى أن الفاينانشيال تايمز علقت قائلة "إن الارتداد للرأسمالية الزراعية لفترة ما قبل عبد الناصر قد بدأ بالفعل[63]". وعلى المدى البعيد ستكون الشركات متعددة الجنسياتهي الفائز المرجح. وتنتج مصر الآن مجموعة متنوعة من المحاصيل النقدية للسوق الأوروبي مثل الفراولة والمانجو والأفوكادو والفلفل[64].

أما الخاسرون في هذه العملية فهم مئات الآلاف من المزارعين المستأجرين الـذين يناضـلون مـن أجل دفع الإيجارات المرتفعة أو الذين نزعت ملكيتهم تماماً والذين يزيدون الآن صفوف البطالة في الحضر. كان تسارع انحلال دولة الرفاهية الناصرية قد ضرب المناطق الريفية بقسوة. ووفقاً لبيانات تم جمعها لصالح Family Budget Surveys، فإنه بحلول منتصف التسعينيات كانـت نـسبة أكـبر من سكان الريف تعيش في فقر أكثر مما كان عليه الحال في عـام 1974[65]. كـما أصـبحت الخـدمات الصحية أقل توفراً في الريف: إذ أن مراكز الصحة في الريف ووحدات الصحة الأساسية كان بها 14% فقط من أسرة المستشفيات الممولة من الحكومة في عام 1995[66].

وكان المغزى الرئيس لبرنامج التكيف الهيكلي خصخـصة الـشركات المملوكـة للحكومـة. وحـسب رجال إحصاء الحكومة أنه من بين 1.33 مليون عامل في القطاع العام في عام 1991 فإن 30% مـنهم كانوا "زيادة عن الحاجة[67]". وسمحت التغيـيرات في القـانون للمـديرين بطـرد العـمال في الـشركات الخاسرة وتحديد الأجور والأرباح والشروط على أساس الإدارة الداخلية. ومع بقاء القيمة الاجتماعية لأجر عمال المصانع ثابتة أو متدهورة كانت هذه "الأرباح الهامشية" هامة للغايـة بالنـسبة لمعيـشة أسر الطبقة العاملة. وفي عام 1995 كان عمال الصناعة يمثلـون بالفعـل 31.3% مـن فقـراء المنـاطق الحضرية[68]. إضافة إلى ذلك واجه عمال الحـضر مزيـداً مـن الـضغوط مـع إلغـاء دعـم الدولـة عـلى الإسكان والسلع الأساسية والتدهور المتزايد في الخدمات العامة. وفي عام 1996 تـم إلغـاء الـضوابط على الإيجارات وانتهت الحماية من الطرد. وخلال الأعـوام العـشرة الماضـية ارتفعـت أسـعار الـسلع الاستهلاكية خمسة أمثال[69]. ووجه إدخال ضريبة جديدة للمبيعات عبء الدين على الفقراء بـصورة متزايدة، بينما استمر تدهور الإنفاق على الخدمات الـصحية والتعلـيم[70]. وبحلـول عـام 1996 كـان فقراء الحضر ينفقون قرابة 60% من دخلهم على الطعام فقط[71].

وفي نفس الوقت أسفرت إعادة هيكلة الدولة للقطاع المـالي عـن عـدد مـن التحـسينات المصطنعة، والتي مهدت "للتكيـف المعقـد للعلاقـات القائمـة بـين بارونـات أعـمال القطـاع العــام وشركــائهم في القطــاع الخــاص[72]." وكانــت بــرامج التلاعــب بالملكيــة والخصخــصة الزائفة قد جعلت عدداً قليلاً مـن الأغنيـاء أكـثر ثـراء. فقـد اسـتفادت شركـات كـبيرة مثـل مجموعات عثمان وبهجت وأوراسكوم من القروض المعفاة من الضرائب المقدمـة مـن قبـل القطاع المصرفي، الممنـوح قبلـة الحيـاة، مـن أجـل توطيـد صـلاتهم مـع الـشركات متعـددة

الجنسيات. وتقع الآن الأجزاء الأكثر ربحيـة مـن الاقتـصاد المـصري في أيـدي عـدد صـغير مـن هـذه الشركات. وعلى سبيل المثال فإن مجموعات أوراسكوم تتكون من أكـبر شركـة بنـاء خاصـة في مـصر، وصناع أسمنت، وشركات إمداد غاز طبيعي، ومشاريع تطـوير سـياحية، وشركـة في تجـارة الأسـلحة، وحقوق حصرية في هواتف المحمول، وامتيازات من شركة ميكروسوفت، وماكدونالـدز. وتـم توكيـد الصلات الوثيقة بين فرقة المتلاعبين هذه (من النخبة والمصالح القوية في نظام الحكـم) بـشبكة مـن الدعم العلني والخفي الذي تتمتع به هذه الشركات العملاقة. وكما يـشير تيمـوثي ميتـشل "حولـت الدولة الموارد بعيداً عن الزراعـة والـصناعة ومعالجـة مـشكلات التـدريب والتوظيـف. وتقـوم الآن بدعم ممولين بدلاً من دعم المصانع، كما تدعم مضاربين بدلاً من دعم المدارس[73]".

وشهدت الثمانينيات والتسعينيات مقاومة كبيرة لآثـار الإصـلاح الاقتـصادي. وتعتـبر احتجاجـات العمال أحد العوامل الرئيسة التي أبطأت مسار الخصخصة والتنازلات الإجبارية من الحكومة، والتي لا زالت تعيش في رعب مـن تكـرار عـام 1977. وأدى تـدهور ظـروف العمـل والأجـور إلى عـشرات الإضرابات، والاعتصامات، ومظاهرات العـمال. وفي 30 سـبتمبر 1994 احتـل سـبعة آلاف مـن عـمال الوردية الليلية في شركة مصر للغزل والنسيج في مدينـة كفـر الـدوار المـصنع احتجاجـاً عـلى خفـض حوافز الإنتاج وإدخال قواعد عمل تعسفية. وأحاطت قوات مكافحة الشغب المـصنع لمنـع العـمال الآخرين من الانضمام للإضراب واندلعت مناوشات عنيفة في أنحاء المدينة طوال ليلتـين مـما خلـف مئات الجرحي والمعتقلـين[74]. وفي عـام 1998 ضربـت موجـة مـن الإضرابـات والاعتـصامات المـصانع المصرية. واحتل أربعة آلاف عامل في شركة النقل والهندسة في الإسكندرية مصنعهم لمدة ثلاثـة أيـام احتجاجا على تجاهل الإدارة منحهم أرباح كبيرة بالرغم مـن تحقيـق ربـح قـدره 17 مليـون جنيـه. واندلعت إضرابات متلاحقة في مصانع الحديد بحلوان قرب القـاهرة ومـن قبـل شـابات عـاملات في مصنع بسكو مصر في منطقة السواح بالقاهرة أيضاً. وذكرت الأهرام ويكلي:

تجمعت النساء الشابات في الشارع بعد يوم عمل طويل. "لقد قلت الحوافز من مبلغ قـدره 30 يوم عمل إلى خمسة أيام عمل خلال الأربعة أعوام الماضـية. يـسمونها خصخـصة، عـلى مـا أعتقـد،" قالت ريم التي كانت تعمل في المصنع منذ عام 1992. "إن الأمـر يـسير مـن سيء لأسـوأ، وأرجـو أن يشعر أحد بمعاناتنا[75]".

وزادت إمكانية انتشار احتجاج العمال مع تدهور نفوذ النقابات التي تديرها الدولة[76]. ونادراً ما عارض القادة النقابيون، الـذين كانـت تعيـنهم وزارة الداخليـة، الخصخـصة مـن حيـث المبـدأ. وفي مناسبات أخرى تحدثوا منتقدين استبعاد العمال من آليات المـشاركة في الأربـاح، أو ضـد فقـدانهم وظائفهم، لكن بالنسبة للأعداد الهائلة من العمال فإن القيادة النقابيـة اعتـبرت معاديـة لهـم تماماً كالإدارة التي تنتقص من حقوقهم. وطالبت غالبية الإضرابـات بفـصل المـسئولين النقـابيين المحليـين لفشلهم في تمثيل مـصالح أعـضاء النقابـة[77]. لقـد حجـم التراجـع الواضـح في دور النقابـات كوسـيلة لتوزيع المكاسب والخدمات على الأعضاء، مصحوباً بمـستوى متـصاعد مـن الهجـوم عـلى مـستويات معيشة العمال، قدرة البيروقراطية النقابية على احتواء نزوع العمال للعنف على نحو كبير[78].

وزادت الإضرابات في المصانع مع استمرار احتجاجات الشارع ضد الاقتطاع مـن الـدعم، وارتفـاع الأسعار، وانهيار الخدمات. وفي عام 1986 واجه نظام الحكم أخطر أزماتـه منـذ عـام 1977 عنـدما قام رجال شرطة من قوات الأمن المركزي بالشغب في القاهرة وعدد من المحافظات بما فيها سوهاج، وأسيوط، والإسماعيلية. وبدأت المشكلات بمعسكر شرطة بالقرب من دهشور، على أطراف القـاهرة، وسرعان أن تطور الـشغب إلى مظـاهرات عنيفـة كـبرى لرجـال الـشرطة. ونهـب المـشاغبون محـالاً وشركات كثيرة بالمعادي وفي شارع الهرم، كما دمـرت فنـادق وحرقـت سـيارات خاصـة[79]. واضـطرت الدولة للاعتماد على قوة الجيش لفض الاحتجاجات، والتي دارت حـول أجـر وظـروف عمـل رجـال الشرطة ذوي الرتب الدنيا. وبعد يومين بلغ عدد القتلي 36 شخصاً (32 شرطيـا وجنـديين عـسكريين ومدنيين اثنين)، وأكثر من 300 جريح. كما كانت قضية التضامن مـع الانتفاضـة الفلـسطينية عـاملاً ثورياً في احتجاجات الشارع المصري. وسرعـان أن انـضم العـمال لمظـاهرات الطـلاب الـضخمة عنـد اندلاع الانتفاضة.

وانتقلت الشعارات المرفوعة في المظاهرات من مطالب بطرد السفير الإسرائيلي إلى هتافات ضـد ارتفاع الأسعار، وفساد الحكومة، وقمع الدولـة. كـما شـارك العـمال في العملالتـضامني بمـا في ذلـك الإضرابات والاعتصامات. وأكد تجدد الانتفاضة في عام 2000 هذا التوجه: فقد خـاض آلاف الطـلاب من جامعة القاهرة معارك ضارية مع الشرطة التي حاولت منعهم من الخروج من الحرم الجـامعي. وهاجمت اللافتات والهتافات في الاحتجاج نظام حكم مبارك لصلاته بإسرائيل والولايات المتحدة[80].

كما لم يتم فرض قانون إصلاح الأراضي الزراعية دون خلافات. فقد شاعت مناوشات بين الفلاحين المستأجرين وأصحاب الأراضي الذين كانت تدعمهم الشرطة. وذكرت صحيفة الأهالي التابعة لحزب التجمع صراعاً مريراً في قرية كوم شيش عندما حاول أفراد عائلة كبيرة هناك إجبار عدد من الفلاحين المستأجرين على ترك أراضيهم. وتم استدعاء الشرطة لمكان النزاع وردت بالقبض على عدد كبير من المستأجرين. ووفقاً لأحد الفلاحين فإن أصحاب الأراضي أطلقوا على الأهالي لفظ "كلاب" وقالوا "إن لم يفعلوا ما نريده الآن فسيفعلونه عندما تجبرهم الحكومة على ذلك." ومنذ عام 1992 قتل عشرات الفلاحين المستأجرين وجرح المئات منهم[81].

ولم يكن من الممكن تطبيق برنامج االتكيف الهيكلي إلا بالقمع الشديد. ولا تزال مصر محكومة بقوانين حالة الطوارئ. فالإضرابات محظورة؛ وتواجه الأحزاب السياسية التضييق والقمع. كما أن التعذيب والاعتقال دون محاكمة من الأمور الشائعة. وتجد أحزاب المعارضة أن الانتخابات ليست في صالحها لأن الجنود يحرسون أماكن الاقتراع في الريف من أجل وقف مؤيدي المعارضة عن تسجيل ناخبيها[82]. وخلال منتصف التسعينيات شهدت محافظات مصر الجنوبية حرباً شعواء بين قوى الدولة والجماعات الإسلامية المسلحة. وقامت وحدات الجيش بانتظام بتدمير المحاصيل لمنع الإسلاميين المسلحين من الاختفاء في الحقول وإطلاق النار منها، كما أُعتقل الفلاحون الذين قد يظهرون تعاطفهم مع الإسلاميين. وبعد عدد من الهجمات على السائحين، بدا أن القمع لم يدمر الفصائل المسلحة الراديكالية وحدها لكنه استهدف أيضا تنظيمات انتخابية معتدلة مثل الإخوان المسلمين. وأوردت هيومان رايتس ووتش في عام 1999 أنباء القبض نشطاء من الإخوان المسلمين لمجرد حيازتهم لمنشورات التنظيم؛ "ولم تبد (السلطات) أية بادرة على تخفيف هذه القبضة الصارمة للجهاز الأمني، وملأ توثيق حصانة هذا الجهاز- بما في ذلك التعذيب والقتل خلال الاحتجاز دون مساءلة، وحالات الاختفاء وظروف السجن القاسية- صفحات التقارير التي نشرتها منظمات حقوق الإنسان المصرية[83]".

ويظهر الغضب والشعور بالمرارة تجاه نظام الحكم المصري بوضوح من خلال الاحتجاجات والإضرابات الهامة في الثمانينيات والتسعينيات. وكانت التيارات السياسية التي حاولت التعبير عن هذا السخط غير قادرة تماماً على تحدي الدولة. إن حكم هاني شكر اللـه الذي ذكره في عام 1987 ظل صحيحاً لمدة عقد ونصف العقد بعد ذلك، عندما قال: "إن الضعف المتنامي للنظام السياسي القائم لم يتحول إلى قوة لدى (أية) قوى سياسية بديلة[84]".

لقد ظلت جماعة الإخوان المسلمين ذات قاعدة جماهيرية لا بأس بها وقدر من التمثيل في مجلس الشعب. وزادت المساجد والعيادات والمدارس التي يدعمها الإخوان المسلمون من تأييدها بين الناس، لكن مستوى قمع الدولة حال دون ظهور حزب إسلامي جماهيري. كما لم يستطع أي من أحزاب المعارضة الليبرالية الفكاك من نفس الفخ. وبالنسبة للشيوعيين فإن بقايا تنظيماتهم خرجت من السبعينيات ضعيفة وفاقدة للاتجاه. ولم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي سوى تطور نهائي للعجز الذي بدأ قبلها بسنوات. وكرست المجموعات الشيوعية، من خلال تحديدها "البورجوازية التقدمية" حول عبد الناصر كعامل رئيس في التغيير في مصر بعد عام 1945، دعمها للطبقات الاجتماعية التي كانت معادية أساساً لقضية العمال. ومع ركود الاقتصاد العالمي، توقفت البورجوازية المحلية عن تحفيف قبضة رأس المال. وكان اليسار قد اتبع استراتيجية أن البورجوازية المحلية في مصر تمثل رأسمالية دولة محلية، وبمجرد بدء انحلال هذه الاستراتيجية لم تكن لديهم خطة ثانية وصبحوا مشاركون في سقوط الحلم القومي. وكما يؤكد فيل مارشال: لقد جعلت الستالينية من الدولة صنمًا كوسيلة للتغيير ودمرتها نفس الرأسماليات التي كانت قد ساعدتها في الوجود. ويمكن أن تكون الكلمة الموجزة لجويل بينين عن الشيوعيين المصريين سارية على اليسار في الإقليم. "لقد علقوا في حب الحركة الوطنية التي دمرتهم لاحقا[85]".

خاتمة

إذن هل فاز المصرفيون وأصحاب السندات بالضحكة الأخيرة؟ هل أحيطت مصر تماماً بالدائرة، وتعود الآن إلى ذروة التوسع الإمبريالي، غير أن المحتلين هذه المرة يرتدون ألوان ماكدونالدز وكوكاكولا وميكروسوفت بدلاً من البريطانيين ذوي الياقات الحمراء؟ إن "العولمة"، وهي كلمة رائجة في بداية القرن الحادي والعشرين، ليست أكثر من مرحلة متأخرة من عملية قديمة الطابع "لإمبريالية" القرن التاسع عشر. والعولمة والإمبريالية كلتاهما تصفان التوسع الرأسمالي، وخاصة البحث المكثف والدءوب للوصول إلى أسواق جديدة، ومجالات جديدة أمام الاستثمارات، والأرباح الجديدة. وكما كتب كارل ماركس منذ أكثر من 150 عاماً فإن "الحاجة إلى سوق متوسع باستمرار لمنتجات البورجوازية يطاردها على سطح كوكب الأرض برمته. وأنها يجب أن تأوي في كل مكان، وتستقر في كل مكان، وتؤسس صلات في كل مكان[86]". وفي نهاية القرن التاسع عشر واليوم واجه التوسع الاقتصادي تحجيماً بالقوة العسكرية. وسرعان أن اقتفت المحاريث البخارية ومحالج القطن أثر البوارج والقوات البريطانية إلى الإسكندرية. أو كما يشير توماس ل. فريدمان في صحيفة النيويورك تايمز: "الجيش والقوات الجوية الأمريكية، والبحرية وقوات المارينز الأمريكية هم القبضة الخفية التي تبقي العالم آمنا لتكنولوجيات وادي السيليكون كي تزدهر[87]".

على كل حال فإنه بالرغم من أوجه الشبه الواضحة بين صندوق الدين وصندوق النقد الدولي السابق الإشارة إليها، فإن الإجابة بوضوح "لا". والسبب بسيط للغاية وهو: أن رأس المال الدولي قد حطم حياة ملايين المصريين لكنه حول الدولة لتصبح في طور التطور. إن الطبقة العاملة المصرية هي أقوى قوة للتغيير في الشرق الأوسط بأكمله وشمال أفريقيا. وهي أكبر طبقة عاملة في الإقليم، ولها تاريخ نضالي ملهم ضد رأس المال الدولي والمحلي. كما أن عملية العولمة تسارع من نمو الطبقة العاملة وخاصة من خلال دفع أعداد كبيرة من المزارعين المستأجرين خارج الأرض خلال السنوات القليلة الماضية وحدها.

وقد كشف التآكل الممتد في أحلام التنمية بقيادة الدولة والتحرر الوطني القوى الحقيقية في الاقتصاد العالمي: طبقة حاكمة دولية لها ممثلوها في كل مجتمع على سطح الأرض وطبقة عاملة دولية ترتبط معا على نحو متزايد عبر الحدود الوطنية والإقليمية. والمشكلة، كما يظهر التاريخ المصري بوضوح، أن تحقيق هذه القوة الكامنة يعتمد على موضوعية الأحكام السياسية التي تصدرها التنظيمات المتطلعة لقيادة حركة الطبقة

العاملة. إلا أنه ليس هناك شيء حتمي بخصوص هزائم الماضي. ففـي الأربعينيـات وفي الـسبعينيات تراجع العمال مع هيمنة الأفكار الستالينية. ويعتبر اختفاء الاتحـاد الـسوفيتي تقـدماً هـائلاً، ومعـه قاعدة الأحزاب الشيوعية المصرية القديمة. لقـد نظفـت الـساحات لنـضال مفتـوح داخـل المجتمـع المصري. وستختبر الأحداث إن كان يمكن للاشتراكيين المصريين أن يواجهوا التحديات التي ستأتي.

إن موجة الاحتجاجات التي انتشرت في مصر طوال ربيع 2002 دليل واضح على إمكـان انفجـار الغضب الشعبي المتزايد في الـشوارع. وكانـت شرارة الاحتجاجـات الهجـوم الإسرائـيلي عـلى الأراضي المحتلة، والتي أدت في البداية إلى مظاهرات كبيرة بين طلبة الجامعات ثم انتشرت بسرعة بين طلاب المدارس في أنحاء مصر. وكما في سبتمبر 2000 نظم مئات الآلاف من الطلاب احتجاجات تضامناً مـع الفلسطينيين. غير أن كثير من شعاراتهم كانت موجهة مباشرة ضد الحكومة معلنة أنه على المجتمـع المصري أن يصحح أوضاعه أولاً قبل إمكان تحرير فلسطين. وشرح أحد النشطاء ذلك الرأي قائلا "إن الطريق إلى القدس يمر عبر القـاهرة." ويواجـه هـؤلاء المراهقـون مـستقبلاً في إقلـيم مـذعور بأزمـة اقتصادية وحرب إمبريالية. وهم من سيشكلون المعارك في السنوات القليلة القادمة.

الهوامش

1- T. Mkandawire, and C. C. Soludo, Our Continent, Our Future: African Perspectives on Structural Adjustment (Asmara: Africa World Press, 1999).
2- see, for instance, George's writings on Third World debt, How the Other Half Dies (London: Penguin, 1976) and A Fate Worse than Debt (London: Pelican, 1988).
3- I. Wallerstein, 'Africa and the world system: how much change since independence?', in G. M. Carter and P. O'Meara (eds), African Independence: The First Twenty-five Years (London: Hutchinson, 1985), pp. 330–38.

4- M. Eltahawy, 'To Mubarak only the number of votes matters', Guardian, 27 September 1999.
5- M. Davies, Late Victorian Holocausts (London: Verso, 2001), p. 103.
6- A. Hourani, A History of the Arab Peoples (London: Faber and Faber, 1991), pp. 273–75.
7- R. Luxemburg, The Accumulation of Capital (New York: Monthly Review Press, 1968), pp. 425–38.
8- 'Suez Canal', Encyclopaedia Britannica, http://www.britannica.com.
9- Luxemburg, The Accumulation of Capital, p. 438.
10- Ibid., p. 437.
11- Davies, Late Victorian Holocausts, p. 105.
12- A. Schölch, Egypt for the Egyptians! (Oxford: Middle East Centre for St Antony's College, 1981).
13- J. Marlowe, Cromer in Egypt (London: Elek Books, 1970), p. 58.

14- J. Cole, Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural origins of Egypt's 'Urabi movement (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993), pp. 87–8.
15- J. Beinin and Z. Lockman, Workers on the Nile (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987), p. 23.
16- The Economist, 17 June 1882, p. 735.
17- P. J. Vatikiotis, The History of Modern Egypt (London: Weidenfeld and Nicolson, 1991), p. 178.
18- The Times, 19 June 1882.
19- R. Owen, Cotton and the Egyptian Economy 1820–1914 (Oxford: Oxford University Press, 1969), pp. 221–22.
20- S. Musa, quoted in E. Davies, Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian industrialization, 1920–1941 (Princeton, NJ: Princeton UniversityPress, 1983), p. 45.

21- S. Haxey, Tory MP (London: Gollancz, 1939), pp. 43, 56; and A. Campbell, Empire in Africa (London: Gollancz, 1944), p. 54.

22- The Economist, 23 January 1947.

23- J. and S. Lacouture, Egypt in Transition (London: Methuen, 1958), p. 97; J. Damien, 'Social and political conditions in Egypt today', Fourth International 7, no. 7, (July 1946).

24- 'Egypte: Un Manifeste Programmatique des Trotskystes Égyptiens', QuatrièmeInternationale (July–August 1947).

25- Saut al-Umma, 7 September 1947, 8 September 1947. Copies of this paper can be accessed in the national library, Dar al-Kutub, in Cairo.

26- A. Alexander, 'National liberation or social revolution? The Communists and the nationalist movement in Egypt, 1945–1953', unpublished MA dissertation, Oxford University, 1997; Beinin and Lockman, Workers on the Nile, pp. 348, 356–7.

27- For Egyptian Trotskyism, see D. Renton, 'Soldats britanniques et trotskysme égyptien: Pain et Liberté', Cahiers Léon Trotsky, 68 (2000), pp. 95–120.

28- 'Note on Communist policy for Egypt', undated document (c.1951), in the Communist Party of Great Britain archive (CP) in the National Museum of Labour History in Manchester: CP/CENT/INT/56/03.

29- Alexander, 'National liberation or social revolution?'

30- R. P. Mitchell, The Society of the Muslim Brothers (London: Middle East Monographs, 1969), p. 328.

31- T. Cliff, Deflected Permanent Revolution (London: Bookmarks, 1990), p. 22.

32- Hourani, History, p. 406.

33- Ibid

34- National Bank of Egypt, 'Special studies: the Egyptian economy, 1959/60– 1969/70', Economic Bulletin, 25, 4 (Cairo: National Bank of Egypt, 1972), p. 257.

35- See M. Kidron, Western Capitalism since the War (London: Pelican, 1968), pp. 48–64.

36- W. Bello, Dark Victory: The United States and Global Poverty (London: Pluto Press, 1994), pp. 42–5.

37- Ibid.

38- H. Abd al-Razzaq, Misr fi 18, 19 Yanayar (Cairo: Dar Shady, 1985), p. 27.

39- D. Hopwood, Egypt: Politics and Society, 1945–1990 (London: Harper-Collins Academic, 1991), pp. 112–13.

40- See N. Klein, No Logo(London: Flamingo, 2000), pp. 195–229

41- R. W. Baker, Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1978), p. 145.
42- G. Shoukri, Egypt: Portrait of a President—Sadat's Road to Jerusalem (London: Zed Books, 1981), p. 26.
43- Baker, Egypt's Uncertain Revolution, p. 144.
44- M. H. Haykal, Autumnof Fury: The Assassination of Sadat (New York: Random House, 1983), p. 183.
45- A. Richards and J. Waterbury, A Political Economy of the Middle East (Boulder: Westview Press, 1990), p. 242.
46- 'Masr wa sunduq al-naqd al-dawly', Nashra iqtisadia l'l-bank al-ahly al-masry 1991 (4) (Cairo: National Bank of Egypt, 1991), p. 309.
47- Akbar al-Yawm, 8 January 1977.
48- Akhbar al-Yawm, 15 January 1977
49- Al-Ahram, 18 January 1977.
50- Al-Ahram, 20 January 1977.
51- Al-Ahram, 20 January 1977.
52- Shoukri, Egypt, p. 323.
53- Al-Ahram, 21 January 1977.
54- Al-Ahram, 21 January 1977.
55- C. Harman, 'The Prophet and the proletariat', International Socialism 64 (1994), pp. 3–64, 27.
56- P. Marshall, 'The Middle East after Sadat', Socialist Review (October 1981), pp. 12–15; 'State of terror', Socialist Review (February 1993), p. 12; Harman,

'The Prophet and the proletariat', pp. 25–30.
57- Hourani, History, pp. 457–8; H. Shukrallah, 'Political crisis in post-1967 Egypt', in C. Tripp and R. Owen (eds), Egypt under Mubarak (London: Routledge, 1989), pp. 53–103, 95–6.
58- H. El-Laithy, 'Structural adjustment and poverty', in A. El-Mahdi (ed.), Aspects of Structural Adjustment in Africa and Egypt (Cairo: Center for the Study of Developing Countries, 1997), p. 185.
59- N. C. Pratt, 'The legacy of the corporatist state: explaining workers' responses to economic liberalisation in Egypt', Durham Middle East Papers, November 1998 (Durham: Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1998), p. 22.

60- T. Mitchell, 'Dreamland: the neoliberalism of your desires', Middle East Report, 210, available at http://www.merip.org.
61- M. H. Abdel Aal, 'Structural adjustment and farmers' voluntary associations', in A. El-Mahdi (ed.), Aspects of Structural Adjustment in Africa and Egypt (Cairo: Center for the Study of Developing Countries, 1997), pp. 295–96.

62- Al-Ahram Weekly, 25 March 1999.

63- 'Country report on Egypt', Financial Times, 2000, http://www.ft.com.

64- USAID report on agricultural projects in Egypt, http://www.usaid.gov/ eg /proj-agr.htm.

65- El-Laithy, 'Structural adjustment', p. 162.

66- Ibid., p. 159.

67- Pratt, 'The legacy of the corporatist state', p. 29.

68- El-Laithy, 'Structural adjustment', p. 140.

69- Pratt, 'The legacy of the corporatist state', p. 24.

70- El-Laithy, 'Structural adjustment', pp. 154–62.

71- A. El-Mahdi, 'The economic reform programme in Egypt after 4 years of implementation', in El-Mahdi, Aspects of Structural Adjustment, p. 28.

72- Mitchell, 'Dreamland'.

73- Ibid.

74- J. Stork, 'Egypt's factory privatization campaign turns deadly', Middle East Report (January–February 1995), available at http://www.merip.org.

75- F. Farag, 'Strike season hits the factories', Al-Ahram Weekly, 30 July—5 August 1998.

76- See M. Pripstein Posusney, Labor and the State in Egypt: Workers, unions and economic restructuring (Columbia: Columbia University Press, 1997)

77- Pratt, 'The legacy of the corporatist state', pp. 38–42.

78- O. El-Shafei, 'Rural development, organized labor and democracy in Africa: an overview', in El-Mahdi, Aspects of Structural Adjustment, p. 266.

79- Al-Ahram, 27 February 1986.

80- Markaz al-dirassat al-ishtirakiyya, Filasteen, Ruyia Thawriyya (Cairo, 2001).

81- Al-Ahali, 23 September 1998.

82- Associated Press, 24 October 2000, http://www.cnn.com.

83- Human Rights Watch, Country Report on Egypt, 1999, http:// ww.hrw.org.

84- H. Shukrullah, 'Political crisis and political conflict in post-1967 Egypt', in C. Tripp and R. Owen (eds), Egypt under Mubarak (London: Routledge, 1989), p. 53.

85- P. Marshall, 'The children of Stalinism', International Socialism68 (1995), p. 119.

86- K. Marx and F. Engels, The Communist Manifesto (various editions); also see D. Renton, Marx on Globalisation (London: Lawrence and Wishart, 2001),

87- D. Plavsic, 'Wars without end', Socialist Review (April 2001), p. 18.

الفصل الرابع

"لن تكون هناك ملكية"

النقابات والطبقية والسياسة في نيجيريا

جوسي فينيكا

تعد نيجيريا أكثر دول أفريقيا عدداً في السكان إذ يبلغ عدد سكانها أكثر من 100 مليون نسمة، ورغم هذا فإن حجم طبقتها العاملة يدور حول رقم خمسة ملايين عامل، وهي نسبة ضئيلة قياساً للسكان بالمعايير الغربية، أو الذين يعملون في أماكن عمل تضم عشرة عمال أو أكثر. على أية حال فإن الطبقة العاملة لم تكن بنفس القوة المفترضة فيها قياساً إلى حجمها. وقد أظهرت الطبقة العاملة النيجيرية في مناسبات كثيرة أنها قادرة على امتلاك شجاعة مذهلة وبسالة في المواجهة.

وقد بذلت الحكومات المتعاقبة – سواء الاستعمارية أم الوطنية- منذ ثلاثينيات القرن العشرين مجهودات لدمج ممثلي العمال في آلية الدولة. وأملت الدولة - من خلال التحول البيروقراطي للعمال في نقابات واتحادات نقابية "معتدلة"- في إمكانية اقتطاع قدر من سلطة النقابات من خلال العقوبات القانونية والتهديدات بفرض الحراسة القضائية على المخصصات المالية. ومن جانبهم كان المسئولون البيروقراطيون بالنقابات يتلقون رواتب أعلى بكثير من رواتب أعضاء نقاباتهم، ومالوا للإصغاء للدولة عند تهدد مصالحهم الشخصية كموظفين نقابيين.

على أية حال فقد شهدت فترات الوحدة العمالية (التي كانت أحياناً برعاية الدولة) في اتحادات نقابية واحدة أيضاً نوعاً من أعلى مستويات النضال الطبقي –في أعوام 1945، و1964، و1970، وأوائل الثمانينيات. وكانت النضالات الممتدة للفترة 1974-1983، بإشراف مؤتمر العمال النيجيري Nigeria Labour Congress الموحد والذي كان يحظى برعاية الدولة، قد تجاوزت على نحو ملحوظ الاختلافات الإثنية والإقليمية الحاضرة في مجالات أخرى من المجتمع. وبدت الطبقة العاملة مقاومة للقوانين والعقوبات القانونية ضد العاملين في الصناعة. ومضت الإضرابات قدما وعلى نحو مستمر في مواجهة قرارات الحظر. وكما شرح مسئول بمؤتمر العمال النيجيري في أكتوبر 1983: "إن اللغة الوحيدة التي تفهمها الحكومة وأصحاب الأعمال الخاصة هي الإضراب. دعهم يضعون المزيد من المراسيم والقوانين، إنهم لا يمكنهم وقف العمال عن مواصلة الإضرابات[1]". وإن كانت الطبقة العاملة النيجيرية قادرة على التصرف بنفس القدر من المنعة في ظل الحكومات الاستعمارية والوطنية والعسكرية فلابد وأنها قد امتلكت سلطة كبيرة وعلى نحو واضح. إن السؤال المحوري لا يتعلق بوجود الطبقة العاملة نيجيريا، أو حتى مدى تقسيماتها الداخلية، لكنه متعلق بتجانسها كطبقة عندما تدافع عن نفسها كطبقة.

إن هذا الفصل محاولة لتقديم لقطات للنقاط الرئيسة للطبقة العاملة النيجيرية في ذروة قوتها ونضالها، وخاصة عندما تحدت سلطة الدولة، ووضعها في سياق تاريخي وسياسي واجتماعي، وللتوصل من ذلك إلى أن هذه النضالية ضمنية داخل طبيعة الطبقة العاملة النيجيرية. ولا يعد الفصل محاولة لتقديم تاريخ نيجيريا أو معارك الحركة العمالية النيجيرية (والتي هناك الكثير مما يقال عنها)[2]، أو لوضع الحركة العمالية النيجيرية داخل سوسيولوجيا الدولة النيجيرية[3]. كما أن الفصل لا يهدف إلى تقديم مسح لنظريات سابقة عن الطبقة العاملة النيجيرية والإفريقية بشكل أعم[4]، أو تقديم دراسة اجتماعية - أنثروبولوجية[5].

المقاومة النيجيرية في أربعينيات القرن العشرين

كان احتلال أراضي مستعمرة لاجوس وتكوين نيجيريا الموحدة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين متزامناً مع تطور لاجوس إلى مركز إداري نشيط، ومع توفر اتصالات جيدة ونشاط تجاري موسع فقد زاد الطلب على العمال. على أية حال فقد واصل الحكام المتعاقبون النظر للعمال المحليين على أنهم غير مهرة ويحصلون على أجور أعلى مما يستحقون. وكانت المخاوف من تقليل أية زيادة في أجور الحضر للكمية الإجمالية المتاحة من العمال لا تزال قائمة[6]". وكان الاستخدام الموسع يتم في شكل ضريبة شخصية كطريقة لإجبار الأفارقة على العمل بأجر[7]. ولم تقبل الضريبة بيسر بل واجهت مراوغات ورفض كبيرين[8].

وإضافة إلى العمالة الأجيرة "الحرة" فقد وجدت العمالة الإجبارية في المناجم وفي السكك الحديدية على الأقل حتى عام 1944[9]. وشهدت صناعة تعدين الفحم، والتي لم تبدأ في إنوجو Enugu إلا في عام 1909، أول إضراب بين عمالها في عام 1924[10]. وهذا أمر لافت على وجه خاص لأن الكثير من العمالة بمناجم الفحم كانت في شكل سخرة أو عمال من العبيد يقدمهم الزعماء المحليون الذين يتصرفون كمقاولي أفراد لدى الحكومة الاستعمارية[11].

وفي عام 1949 أطلقت قوات الشرطة المسلحة النار على المضربين في منجم فحم إنوجو وأردت 23 مضرباً قتيلاً. "إن حادث إطلاق النار في إنوجو" كما عرف على نحو تلطيفي، خلف أيضاً أكثر من مائة جريح من عمال المنجم[12]. واستقبلت أنباء هذه المذبحة بمرارة وعداء مما أجبر الحاكم مكفرسون على تكوين لجنة تقصي. وأبقى التقرير، مع انتقاده إدارة عمال المناجم وضباط الشرطة الأفراد، على إدانته الأكبر للنقابات النيجيرية وزعيم عمال المنجم على وجه الخصوص[13] وللأسف فإن مذبحة إنوجو لم تكن الأولى من نوعها في العلاقات الصناعية الاستعمارية[14].

الشيوعية والقومية

لم تشهد سنوات ما بين الحربين المحاولات الأولى لقيام الحركات الوطنية في نيجيريا فحسب، لكنها شهدت أيضا تأثيرا متواضعا للشيوعية الدولية. وكانت صحيفة النيجرو ووركر Negro Worker قد صدرت في عام 1928 من قبل البروفينترين Profintern (الذي أسسته الشيوعية الدولية أو الكومنترن) للعمل كمنظمة للعمال الأفارقة. وكانت نافذة كبيرة لدرجة أنه تم حظرها في نيجيريا في عام 1930 بتهمة تحريضها على "البلشفية بين الأهالي[15]". ومضت لاجوس ديلي ريكورد في محاولة قوية لطمأنة البورجوازية النيجيرية أنه ليست ثمة مخاوف لدى الحاكم من النزعة البلشفية: "لا يمكن للدعاية الماركسية أن تنتعش أو تنبت في التربة الغرب إفريقية. إن ما هو مطلوب حقا نزعة ليبرالية متعاطفة في معاملة الأهالي، وخاصة التقدميين منهم[16]".

ورغم تقديم المعسكر الوطني دعمه الكامل للحلفاء في الحرب العالمية الثانية فإنه كان هناك خلاف داخله بخصوص مسألة "القتال من أجل الديمقراطية" من حيث المبدأ في حين يتم رفض أية ديمقراطية عملياً في البلاد. وكانت المكانة السياسية والاقتصادية المتزايدة لنيجيريا داخل الإمبراطورية والشك المتزايد في أن السياسة الاستعمارية للمملكة المتحدة قد أسهما في العداء الوطني في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي عام 1944 فإن هربرت ماكولاي ونامدي أزيكيوي، وهما المخضرمان في السياسة الوطنية النيجيرية، كونا المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون NCNC كحاكم للبلاد في ظل وصاية بريطانية[17]. وبتكوينه في أعقاب القمع القاسي لأحد إضرابات الطلاب في كنجز كوليدج كان أول تنظيم سياسي يحاول وينجح في جمع النزعة الوطنية وحركة الطبقة العاملة الناشئة، وحتى تقديم دعمها للإضراب العام في سنة 1945[18].

ولم تستمر "هذه النزعة الوطنية العمالية" إلا حتى نهاية الأربعينيات، لكن كانت هذه السنوات القليلة خصبة على نحو ملحوظ. وانتهى شهر العسل عندما دعمت النزعة الدولة الداخلة في اتحاد فيدرالي حديث من خلال دستور ريتشاردز البريطاني لعام 1947 والذي كون تقسيمات إقليمية وشجع بهذا على الحشد السياسي وفق مبادئ الإثنية الضعيفة سياسياً في السابق[19]. وفيما يتسق مع هذا التقسيم، تم تكوين المؤتمر الشعبي الشمالي NPC للضغط من أجل "الشمال" ولمواجهة مطالب المؤتمر الوطني لنيجيريا والكاميرون الذي اعتبر "جنوبيا" بتحقيق الاستقلال الوطني. وكونت جماعة العمل من أجل "الغرب".

الإضراب العام 1945

أدت سنوات الحرب إلى ازدهار الإنتاج والتجارة في نيجيريا[20]. وكان غلق الطرق البحرية للبحر المتوسط إلى الشرق الأقصى قد أدى إلى تزايد أهمية صادرات غرب أفريقيا، وشيدت بنية أساسية للتعامل مع هذه التطورات. ونتيجة لذلك زادت الأسعار المحلية لكن الأجور ظلت منخفضة[21]. واستجابة لذلك تضاعفت النقابات وحجم عضويتها خلال الحرب. ورغم أن معظم النقابات كانت صغيرة وقعت إضرابات ومظاهرات ومسيرات موسعة أسفرت عن منحة قدرها 50% من مخصصات تكلفة المعيشة تعرف باسم كولا COLA في عام 1942[22]. وبعد ذلك صدر تنظيم الدفاع العام النيجيري الذي يحظر امتناع العمال عن العمل والقيام بالإضرابات خلال فترة الحرب.

وشهد عام 1945 أول إضراب عام في التاريخ النيجيري. ففي يونيو أضرب العمال في جميع الخدمات الأساسية للحصول على أجور شاملة أعلى لجميع من يحصلون على أجور. واستمر الإضراب لستة أسابيع ونجح في شل البلاد. وكانت الأسباب المباشرة للإضراب تكمن في التراجع المعترف به في الأجور الحقيقية منذ آخر كولا COLA في عام 1942، والذي عمقته حقيقة أن المخصصات النقدية في فترة ما بعد الحرب لم تقدم سوى للموظفين الأوروبيين في نيجيريا.

وكانت لاجوس،حتى قبل بدء الإضراب، كانت مدركة تماما بنتائجه وكانت مستعدة لخوض غماره دون دفع أي COLA[23]. وسعت الحكومة بقوة للقضاء على الإضراب وهددت مراراً بالامتناع عن صرف الأجور، وألقت القبض على زعماء الإضراب، كما استأجرت مئات من مثيري الجلبة، ومنعت الصحف المؤيدة للإضراب. ولم يكن استئجار عمال مفسدين للإضراب أمراً يسيراً في حد ذاته، لأن رجال الخدمة السابقين والعاطلين المسجلين رفضوا بقوة تخريب الإضراب[24]. وفاز الإضراب بجميع مطالبه الرئيسة: ولم يكن هناك تضحية، ورفع الحظر على الصحف، ووضعت بعثة لزيادة الأجور بشكل كبير.

الحركة الزيكيوية

أفرز المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون بقيادة أزيكيوي في عام 1946 معارضة "يسارية"، وهي "الحركة الزيكيوية"Zikist Movement- وهو تنظيم راديكالي معادي للإمبريالية يعارض المملكة المتحدة والأفارقة المؤيدون للدولة الاستعمارية[25]. واجتذبت الحركة الدعم من جميع مناطق نيجيريا في وقت كان المجلس الوطني على وشك التوصل إلى ربط مستقبله مع الطبقة الوسطى النيجيرية الجديدة والبورجوازية الجنوبية[26]. وعمدت الحركة إلى الدفاع عن الإضرابات وحركات المقاطعة وعدم دفع الضرائب كأسلحة سياسية لها. وفي عام 1948- 1949 أدت الحوارات السياسية التي أدلى بها أعضاء الحركة الزيكيوية إلى سلسلة من الاعتقالات بتهم التحريض. وذكر أحد أعضاء الحركة، وهو راج عبد الله "إنني أكره علم الكومنولث البريطاني Union Jack من صميم قلبي لأنه يقسم الشعب أينما يذهب. إنه رمز للاضطهاد والوحشية[27]". واعتبرت الحكومة البريطانية الزيكيويين تهديداً شيوعياً وشملتهم في تقاريرها الاستخباراتية السياسية[28]. وبعد مذبحة منجم فحم إنوجو، نظم الزيكيويون مظاهرات في مدن كثيرة، وأدت مع الغضب الشعبي إلى شغب، وأدى رد فعل الشرطة الانتقامي إلى وقوع وفيات وإصابات[29]. وحظرت الحركة الزيكيوية في عام1950 عقب محاولة اغتيال السير هيو فوت Hugh Foot وزير المستعمرات[30].

وأظهر الإضراب العام والتحرك الصناعي في سنوات 1945- 1949 مشكلات السياسة الوطنية أكثر من إظهاره قوة سياسة الطبقة العاملة. وساعد أول إضراب نيجيري عام على بناء أول حركة وطنية "حديثة" لنيجيريا، كانت مثار إعجاب الكثيرين في الدول الإفريقية والآسيوية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية. ورغم الشعبية الكبيرة لأفكارها فإن الزيكيوية فشلت في الاستفادة التامة من مقدراتها. ويمكنها أن تفاخر بأنه بين قيادتها أمناء نقابيون، وموظفون كبار سابقون ومحررو صحف. لكنها كانت،على نحو واضح، عاجزة أو عازفة عن تكوين تنظيم "وطني مركزي"، ولم يكن بمقدورها تنسيق العدد الكبير من الأنشطة التي بادرت بها.علاوة على ذلك فإنها لم تسع لاستخدام قوة النقابات الوطنية، أو حشد الأعداد الكبيرة من الموظفين السابقين الراديكاليين والساخطين في البلاد[31].وفي ظل الاضطراب الاجتماعي، ورغبة الطبقة العاملة في مواجهة الدولة الاستعمارية البريطانية، والتمردات الفعلية التي وقعت، فإنه من الممكن القول أنه كان

بمقدور نيجيريا أن تنجو من مستنقع النزعة الإقليمية وأن تتخذ طريقاً مختلفاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

ولم تكن نتيجة الإضراب تنظيم عمالي وطني بعيد المدى لكن حركة وطنية قصيرة الأجل. على أية حال فإن هذه الحركة أعادت للحكام الأوروبيين والأفارقة الخوف من القوة الكامنة للعمالة المنظمة. وظهر أن العمال النيجيريين قادرون على تحدي الإدارة الاستعمارية، والسيطرة على مراكز الاتصالات الاستراتيجية في أنحاء البلاد، وإجبار الحكومة على اتخاذ موقف دفاعي: كانت الطبقة العاملة النيجيرية قد وصلت إلى سن النضج.

الاستقلال والحرب الأهلية

شهدت الأعوام 1945-1951 مولد الدولة النيجيرية الحالية. وربما مثل الدستور والتحركات نحو حكومة منتخبة فيدرالية وإدارة مدنية إفريقية على نحو أفضل بدايات دولة ما بعد الاستعمار اللاحقة أكثر من تمثيل ذلك نهاية مستعمرة ما قبل الحرب العالمية الثانية. وقضى البريطانيون سنوات ما بعد الحرب في تهيئة طبقة سياسية نيجيرية رداً على النضال العمالي والتهديد (المتخيل والحقيقي) الذي تفرضه النزعة القومية[32]. وحتى تكون هذه السياسة فعالة، كان يجب أن يكون هناك شيء لجذب "المعتدلين" وأحد سبل فعل ذلك هو تقديم وظائف إدارية وحكومية. ومن ثم بدأت سياسة "النيجرة" Nigerianization في الجهاز الإداري. إضافة إلى ذلك شجعت الحكومة الإقليمية التي نقل إليها تصريف الأمور مؤخراً على التكالب على الناخبين وتكوين أحزاب إقليمية. وخلال الخمسينيات رفض الأمراء والزعماء "التقليديون" الذين يحصلون على أجور من الإدارة البريطانية، وهم المعفون من الانتخابات، باستمرار فكرة الاستقلال وحتى الحكم الذاتي في المجالس الإقليمية والفيدرالية.

وحاول العمال مواجهة ذلك من خلال كيانات نقابية جديدة باستخدام لغة اشتراكية صريحة. وأصدر اتحاد العمال الوطني النيجيري MNFL، الذي أنشيء في عام 1949، صحيفة تحمل شعار "نحو إنشاء الجمهورية الاشتراكية[33]". وأعلن الاتحاد النقابي لعموم نيجيريا ANTUF، الذي دشن في عام 1953، الحاجة إلى "تنظيم النقابات النيجيرية وتوحيدها بغض النظر عن العقيدة، والجنسية، والدين، والنوع والتصور السياسي." إضافة إلى ذلك فإنه دعا إلى تكوين حزب اشتراكي "بهدف قيام نيجيريا الاشتراكية[34]". وبالفعل فإنه كان هناك عدد من المجموعات الاشتراكية/الماركسية في أوائل الخمسينيات إلى منتصفها. وقامت إحداها، وهي مؤتمر الشباب النيجيري، بنشر الأفكار الشيوعية عبر البلاد وساعدت على تكوين الحزب الاشتراكي للعمال والفلاحين والذي تم حظره بعد الانقلاب الذي تم في عام 1966[35]. على أية حال فإن أيةً من هذه المجموعات لم تقم بالعمل على بناء قاعدة في الطبقة العاملة، بالرغم من الاستقبال المتعاطف الجلي الذي حظيت به الدعوة الماركسية.

كانت نهاية الاستعمار في عام 1960 بمثابة مجرد تغير تقني أكثر من تحقيق تغير حقيقي في الحياة اليومية لغالبية النيجيريين. وكان معظم العمل بأجر لا يزال يتم من

خلال الدولة، وغالبية التوظيف في القطاع الخاص من خلال الشركات الأوروبية والمملوكة بالأساس للبريطانيين. وخلف الاستعمار وراءه إرثاً اقتصادياً خاضعا للبيروقراطية، ويعمل بالأساس على استخراج المنتجات الأولية للأسواق الأجنبية. وبينما من المهم الإقرار بالأهمية السياسية الكبيرة للاستقلال، فإنه لم يغير، في حقيقة الأمر، وضع العمال العاديين الذين استمروا يتلقون أجورا متدنية ويتم تجاهلهم بشكل كبير[36]. وذكر مؤتمر العمال المتحدون ULC في وثيقة سياسية خاصة به في مايو 1962:

لقد حررنا يوم الاستقلال، الأول من أكتوبر 1960، من الهيمنة الاستعمارية. ولسوء الحظ فإنه لم يحررنا تلقائياً من المؤسسات الاستعمارية. ولا يزال بناء التمييز قائماً؛ غير أن كل ما حدث أن اختلف مالكوه ... إن مؤتمر العمال المتحد النيجيري سوف يحارب ضد استمرار هذا الاستغلال من قبل طبقة لطبقة بنفس حماسه لنضاله ضد الإمبريالية[37].

الإضراب العام 1964

في اليوم الأول من يونيو 1964، وبعد أكثر من عام من فن المناوشة مع الحكومة، جـذبت لجنـة العمل المشترك JAC الطبقة العاملة النيجيرية لإضراب عام. وكان من المقرر أن يـتم قبـل أسـبوعين من إجبار الحكومة على الإذعان لمطالب العمال. وكان ذلك سارياً عـلى نحـو لافـت عـلى القطـاعين الخاص والعام. ورفض الكثير من أصحاب العمل الخاص القبول بذلك، ومضت الإضرابات في القطـاع الخاص لشهرين آخرين. ووصل عدد المشاركين في العمل الإضرابي إلى 750 ألـف عامـل مـن إجـمالي مليون عامل في نيجيريا حسب التقديرات. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن الكثير من هؤلاء العـمال لم يكونوا نقابيين[38]. علاوة على ذلك فإن عدد العاملين بأجر في أماكن العمل التـي تـشغل أكـثر مـن عشرة عمال يبلغ ثلاثمائة ألف عامل فقط[39]. ومن ثم فقد جـذب الإضراب وراءه الكثـير ممـن كـانوا تقليدياً أقل ميلاً للقيام بعمل صناعي- ورفض الخدم بالمنازل العمل وشارك العـاطلون في المـسيرات والاجتماعات السياسية الشعبية[40]. وحتى الشرطة كانت متعاطفة مع مطالب المضربين[41].

وهوى شهر العسل العمالي- الوطني في نهاية الأربعينيات في مستنقع الانقسام الإثنـي/الإقليمـي برعاية دستور ريتشاردز في عام 1947[42]. وعلى النقيض من ذلك شـهد عـام 1964 إضرابـاً عامـاً ضـد الحكومة الوطنية واتخذ التغير السياسي الراديكالي نتيجة لذلك شكلاً مغايراً تمامـاً. وكـان نكرومـا في غانا المجاورة قد تحول مؤخرا لليسار نحو "الاشتراكية الإفريقية[43]". وبـدأ ذلـك يتجـذر في النقابـات، بالرغم من أن الإضراب العام ضمن أن دوراً نشطاً قد تولته الطبقة العاملة[44]. وطرح مطلـب إعـادة هيكلـة الأجـور في هـذا الـسياق الاشـتراكي. وتحـدى الإضراب بنفـسه وفي حـد ذاتـه وجـود الدولـة النيجيرية من أساسه، مطالبا بخفـض قـدره 90% في الـدخل لـبعض أعـضاء الطبقـة الحاكمـة ممـن يتلقون أجوراً.

ونمـت طـوال فـترة الإضراب المطالـب الـسياسية والفهـم الـسياسي، وزادت كـذلك الثقـة في تحدي الحكومة. وأعلن رئيس الوزراء في 9 يونيـو أن الإضراب كـان ورطـة- "إنـه لا يمكـن التـسامح مع الوضـع الـراهن أكـثر مـن ذلـك"- وللمفارقـة وافـق عـلى ذلـك الفـرع الإقليمـي الغـربي للجنـة العمـل المـشترك. ورأى وجـوب اسـتقالة رئـيس الـوزراء "في غـضون 48 سـاعة[45]". وسـاعد هـذا التبـادل عـلى ضـمان اعتبـار نجـاح الإضراب هزيمـة شخـصية لـرئيس الـوزراء. ونمـت الـدعوات لحدوث تغير سياسي، وبعد شهر واحد من الإضراب كان حوالي 30% من العمال يدعون لقيام حزب

عمالي[46]. وتمتعت لجنة العمل المشترك بشعبية كبيرة بسبب أن موقفها المغوار سمح لها بتمثيل الحركة العمالية بأكملها وأن ترمز لنجاح الإضراب.

لقد كان أكثر من نصف العمال بأجر (54%) يعملون لدى الدولة، واعتبر تخصيص الأجور الدنيا للعمال وتخصيص الأجور المرتفعة لكبار موظفي الدولة سياسة حكومية مقصودة. كما كان أكثر من 30% من العمال يعملون لدى رأس المال الأوروبي، وكانت الحكومة عرضة لاتهامات دعم "الاستعمار الجديد" بعدم دعمها لمطالب العمال من أصحاب الأعمال الأجانب (ومعظمهم من البريطانيين)[47]. وعملت إيديولوجية "التنمية" و"المصلحة الوطنية" ككابح لنشاط الطبقة العاملة، لكن الحكومة الوطنية أصبحت، مثل سابقتها: أي الإدارة الاستعمارية، معروفة على أنها تمثل طبقة أجنبية وتمتلك مصالح معادية لمصالح الطبقة العاملة والفقراء.

وبعد نجاح الإضراب لم تعش الزيادة الفعلية في الأجور الحقيقية إلا لفترة وجيزة، كما هو حال التضامن الإثني البيني العام الذي وفره الإضراب. وكانت غالبية العمالة النيجيرية مرتبطة بالأرض، وهكذا بالدولة والتنازعات السياسية الإثنية والمنافسة بين الأقاليم بسبب الطبيعة الفيدرالية لنيجيريا. وكانت أعمال الشغب بين التجمعات المختلفة في الخريف، والناتجة مباشرة عن نزاع حول أرقام الإحصاء (والتي ستؤثر بدورها على مستويات المنح الإقليمية)، قد أدت إلى إخفاق تام في انتخابات ديسمبر. ولم تكن الطبقة العاملة بمعزل عن هذه الأحداث. وكانت وحدة الحركة العمالية النيجيرية، في هذه اللحظة، قد انتهت. وفي نفس الوقت تاق قادة الفكر إلى "نكروما" ما، ورأى الجيش ضعف الحكومة في مواجهة الإضراب العام. وكان المجال مفتوحاً أمام الجيش للاستيلاء على السلطة، وهو الأمر الذي قام به في يناير 1966.

الحرب الأهلية

انهارت الوحدة العمالية مع تفكك نيجيريا خلال الحرب الأهلية في عام 1967. كان الكثيرون قد دعموا الجيش في وقت انقلاب جونسون أجيي إيرونسي في يناير 1966: وتقرب الانقلاب، ذو الطبيعة "الشعبوية"، من أولئك المعارضين لابتزاز وسوء إدارة الجمهورية المدنية، والذين دعموا المرسوم رقم 34، الذي أقام الدولة الوحدوية. ورحب قادة العمال بالانقلاب اعتقاداً منهم بأن الجيش كان البناء الوطني الوحيد بالبلاد الذي حمى العمال من السلطة وبوصف قادته حليفاً محتملاً للعمال- أو نهاية للإقليمية وبداية مسيرة العمال نحو الحكم[48]. على أية حال فإن الدولة الوحدوية كانت راية حمراء بالنسبة للساسة والجيش الذين كانوا يحاولون استمالة جمهور الناخبين في الشرق. وخلف إيرونسي، الذي قتل في محاولة انقلاب مضاد في يوليو 1966، يعقوب جوون الذي حاول تهدئة الشرقيين بإنشاء 12 ولاية جديدة.

وانفصلت الولايات الشرقية الغنية بالبترول بقيادة المقدم أوجوكوو في يونيو 1967 بسبب الصراع الإثني في شمال البلاد. وكانت الحرب الأهلية، التي تصور غالباً على نحو خاطئ على أنها حرب بيافرا المسيحية ضد نيجيريا المسلمة، قائمة بالأساس بسبب فشل الدستور الفيدرالي، والفساد السياسي، والثروة البترولية[49]. واعتبر الساسة الشرقيون انفصال بيافرا الملجأ الوحيد من القمع الوطني الذي يقوم به الشمال والجنوب. ووصفه الساسة الفيدراليون على أنه تقسيم لأمة غير قابلة للتقسيم.

على أية حال فقد كان الأمر الأكثر أهمية القيمة المتزايدة لصادرات البترول والفرص المالية التي مثلها هذا المال بالنسبة لمن بمقدورهم السيطرة عليه. وبالنسبة للحكومة الفيدرالية كانت إمكانية فقدانه أمراً لا يمكن تصوره. وبحلول عام 1967 كون البترول الغالبية العظمى من عائدات البلاد.

وشجع التلاعب بالمخاوف الإثنية وتوقعات ارتكاب الشمال مذبحة منظمة للإيبو الشرقيين الوافدين على الشمال قطاعات من الحركة العمالية المنظمة للميل نحو الانفصال. وعلى نحو مشابه لم تقم الحركة العمالية الفيدرالية سوى بالقليل لوقف سفك الدماء في الحرب حول بيافرا. وبعد تجويع وهزيمة عسكرية شاملة أعيد قادة الحكومة البيافرية السابقة إلى مجرى حكومة "وطنية"، بينما كانت بيافرا شبه أطلال.

الإضرابات الشعبية في السبعينيات

بعثتا أديبو ويودجوي

لقد رفع توقف الحرب الأهلية في يناير 1970 الغطاء عن الشكاوى الكامنة للطبقة العاملة النيجيرية. وأوصت بعثة أديبو بزيادة الأجور في القطاع العام، واتبع بعض أصحاب الأعمال الخاصة هذه التوصية. على أية حال فإن الكثير من المصانع المملوكة للأوروبيين رفضت رفع أجور العمالة بها. وافتتح العام الجديد بسلسلة من النزاعات الصناعية التي أدت في النهاية إلى تراجع الحكومة والتطبيق الكامل لنتائج التقرير في القطاع الخاص بأمر من الحكومة. ورغم الحجم الصغير للطبقة العاملة والطبيعة الانشطارية للاتحادات العمالية في عام 1971 فإن التركيز الجغرافي للطبقة العاملة عزز انتشار الأفكار ودعم ثقة العمال[50]. وتجاوز الصراع بشكل حاسم التوترات الإثنية والدينية الاجتماعية في نيجيريا. غير أن الأمر الأكثر ملاحظة أن العمال الشرقيين انضموا للإضرابات مع الترحيب بعودة القادة الإنفصاليين في لاجوس مرة أخرى.

واتخذ العمل الصناعي الكثير من الأشكال. وفي ضوء استمرار عدم قانونية الإضرابات، قام الكثير من العمال بالتحرك الذي مكن من الدفاع الجماعي عن النفس (احتلال أماكن العمل)، أو السرية (أي تدمير الآلات دون علم أصحاب العمل Luddism)، وهناك مجموعة من الأنشطة المثيرة للفتنة بشكل فردي وكذلك الضغط الصريح على الإدارة. ومن بين الأنشطة الأخرى: نهب العمال ثلاثة مصانع نسيج، وتفريغ السائقون إطارات الحافلات في المخازن، ومهجمة المدراء وخطفهم[51].

وكانت الأحداث المحيطة بتطبيق تقرير يودجوي لعام 1974 مشابهة في العديد من النواحي تلك المحيطة بتقرير بعثة أديبو. وطُلبت بعثة أخرى للأجور بأسرع وقت لأن زيادة أديبو قد تآكلت فعلياً بسبب ارتفاعات الأسعار المعتادة التي فرضها تجار السوق وأصحاب الأراضي. على أية حال، وكما يشير ديجوموه، فإن المصنعين الكبار للوقود والتبغ والمشروبات والطعام قد اختاروا جميعا رفع أسعار سلعهم بشكل كبير عقب زيادات الرواتب في بعثتي أديبو وأودجوي مباشرة[52].

وكان هناك جدال واسع في الستينيات عما إذا كان بمقدور نقابات القطاع الخاص أن تقود وتبادر بموجات إضرابات[53]. على أية حال فإن النقاش الأكاديمي حول دور نقابات القطاع الخاص تقلص بسبب أحداث عام 1975 عندما قادت نقابات القطاع الخاص بالفعل النضال[54]. وهكذا فقد ظهر أن نمط نقابات القطاع العام التي تقود نقابات القطاع الخاص أصبح نمطاً تاريخياً أكثر من كونه نمطاً بنيوياً.

العمال والنمو الاقتصادي

أصبحت صناعة البترول خلال السبعينيات المصدر الرئيس لثروة نيجيريا، كما كـان حـال الزراعـة يوما ما. وهكذا أصبح اقتصاد نيجيريا قائماً أساساً على استغلال العـمال المـشاركين في إنتـاج البـترول. وبحلول عام 1976 كانت نيجيريا سابع أكبر منتج للبترول في العالم بإنتاج قـدره 2 مليـون برميـل في اليوم، وفي عام 1978 أصبحت نيجيريا ثالث أكبر مصدر للبترول الخام[55]. ومن اللافت للنظر أنه، مـن بين جميع الأرباح المتنامية، جُنب منـه قـدر كـاف كرأسـمال اسـتثماري للـسماح لنيجيريـا بمعالجـة النصف فقط من متطلبات بترولها المحلي. ويمكن أن يعتبر ذلك إشارة لتحفظ الحكومة في الاستثمار في برنامج تنمية وطنية متواصلة. إن تزايد الاعتماد على البترول عنى أن الاقتصاد المحلي لنيجيريا قد تأرجح مع بندول السعر العالمي للبترول. وكما تضاعفت عائداتها من البترول أربعة أمثال خلال فترة ارتفاع الأسعار 1973 - 1974 فإن انهارت مع تراجعات سـعر البـترول. وبـاشرت نيجيريـا في سـنوات ازدهار البترول برنامجاً ضخماً لتنمية البنية الأساسية والتجارة، وتشجيع هجـرة العـمال إلى وظـائف يدوية وإدارية شاغرة مع تزايد التشغيل في القطاعين الخاص والعام[56]. وتقدر منظمة العمل الدولية أنه كان هناك 9.6 مليون عامـل يـشغلون وظـائف في عـام 1981[57]. ويبـدو أن أعـداد المـشاركين في العمل بأجر قد ارتفعت بشكل حاد خلال السبعينيات.

المقاومة في الثمانينيات

كان كل قطاع من قطاعات الطبقة العاملة خلال جمهورية نيجيريـا الثانيـة قـد شـارك في عمـل إضرابي رئيس، من محاضري الجامعـات إلى الممرضـات، ومـن العـمال في إنتـاج البـترول إلى القـضاة. ومثل الإضراب العام الذي استمر ليومين في مـايو 1981 فراقـاً عـن الإضرابـات العامـة الـسابقة مـن حيث القصر والشدة. ويقدر أوتوبو أن ما بين 700 ألف إلى مليون عامـل قـد شـاركوا في الإضراب[58]. وبالفعل فإن مؤتمر العمال النيجـيري NLC دعـا علنـاً في عـام 1983 حكومـات ولايـات الاتحـاد إلى "الاستسلام طوعاً للشعب العامل بهذه البلاد إن لم يعد بمقدورهم الحكم[59]".

إن سؤال من قبيل: هل كان المؤتمر، كممثل للشعب العامل، ليقبل هذه السلطة بالفعل في حال عرضها عليه؟ سؤال جدير بالنقاش. على أية حال فإن الجيش استولى على السلطة في نفس العام. ومع ذلك بدت الطبقة العاملة وقد استشعرت القدرة على انتهاك قوانين الدولة دون مساءلة كتلك القوانين المتعلقة بحظر الإضرابات في صناعة البترول والخدمات "الأساسية" الأخرى. ولم يكن مثل هذا القانون معروفاً بالكاد بالنسبة لعمال البترول العاديين فحسب، لكن أولئك الذين يعرفونه بشكل عام شعروا أن فرضه سيكون مضاد للإنتاج صناعياً[60].

أنشطة مؤتمر العمال النيجيري

وبينما كانت حكومة أوباسانجو العسكرية مشغولة بإصدار المراسيم المقيدة لأنشطة الطبقة العاملة فإنها كانت متحمسة لدمج بيروقراطية العمال في الإطار السياسي للدولة، وأسست مؤتمر العمال النيجيري في عام 1978 كاتحاد عمالي مركزي. وشارك قائد الأركان في افتتاح المؤتمر وقال:"إنني اعتبر هذا الحدث مفترق طرق بين "النقابية القديمة" و"النقابية الجديدة" وكذلك بين التقاليد القديمة المعطلة والتي ميزت تطورنا النقابي السابق ومرحلة جديدة من النقابية البناءة[61]". ولم يضمن هذا التأصيل ميل كافة الأمور لصالح الجيش. وانتخب الحاج سونمونو، الذي سجن سابقاً بسبب أنشطته النقابية، رئيساً لمؤتمر العمال النيجيري. وفي غضون عام كان المؤتمر والحكومة الفيدرالية يتحركان بسرعة نحو التصادم معاً.

وفي فبراير 1980 نشر المؤتمر "ميثاق العمال". وأتاح الميثاق، الذي قرأته أعداد كبيرة من العمال، نافذة على الاقتصاد السياسي لنيجيريا. وطالب الميثاق بديمقراطية في مكان العمل وتحقيق الرفاه الاجتماعي. وأشار إلى أن سياسة "أهلية" الصناعة التي تمت مؤخراً لم تؤد إلا إلى توسيع صفوف "المستغِلين النيجيريين" على حساب المستغِلين الأجانب[62]. وأدين القادة النقابيون بسبب نشر الميثاق وتزعمهم سلسلة من مسيرات الاحتفاء بيوم مايو كشيوعيين وأعداء الدولة. وقبلوا التهمة على نحو واضح. ففي كلمته بمناسبة يوم مايو أعلن رئيس المؤتمر سونمونو:

إن الدرس العظيم ليوم مايو هو أن العمال لن يحققوا أي شيء إلا من خلال النضال، والوحـدة، والتضامن. إن هدفنا هو ضمان أن الطبقة والملكية سوف ينتزعان مـن مجتمعنـا فجـأة وللأبـد. وفي الغاية النهائية للنضال لن تكون هناك ملكية خاصة لأنه لن تكون هناك رأسمالية[63].

وانتزعت بعض التنازلات من الرئيس المدني المنتخب حديثاً الحاج شيهو شـاجاري في المفاوضـات خـلال مـارس- أبريـل 1980 لكـن تـم تجاهلهـا في الواقـع وبـدأ الإضراب في 11 مـايو 1981[64]. وفي الأسابيع السابقة على الإضراب حاولت وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة شق صف الطبقـة العاملة بالإدعاء أن الإضراب كان "سياسيا" –أي شيوعيا- وليس "اقتـصاديا", ولامـت وسـائل الإعـلام الطبقة العاملة على التضخم المتسارع وعلى فقـرهم. وضـمت صـفوف المـضربين عـمال "الخـدمات الأساسية" المحظور عليهم الإضراب، وعمال البترول الذين واجهوا عقوبة الإعدام أو السجن 21 عامـاً وفق المرسوم رقم 35 لعام 1975. وكان الرد الفوري للدولة هو القمع والقبض على قـادة النقابـات، وإثارة لغط إعلامي. وتوقفت معظم الأنشطة الاقتـصادية خـلال الإضراب. وأصـبحت غالبيـة المـدن بدون مياه وكهرباء، وكان النقل مـستحيلاً لأن سـائقي الحـافلات والقطـارات بـل وسـيارات الأجـرة شاركوا في الإضراب. وتوقف الإضراب عندما وافقت الحكومة على تقديم زيادة كبيرة في الأجور عـلى المستوى الشامل.

وشُلت البلاد طوال عـام 1982 بـسبب الإضرابـات والأعـمال الـصناعية التـي دعمهـا عـلى نحـو مـستمر مـؤتمر العــمال النيجــيري[65]. وفي نهايــة عــام 1983 وصــف اتحــاد التــصنيع بنيجيريــا Manufacturing Association of Nigeria (MAN) العام على أنه الأسوأ خلال عقـدين. وزادت حدة النزاعات خلال عام 1983 إما لعدم رغبة أو عدم قدرة حكومـات الولايـات عـلى دفـع رواتـب موظفيها. واضطر هذا الوضع تهديد مؤتمر العمال النيجيري في يوليو بالقيام بإضراب عـام في أنحـاء البلاد[66].

انقلاب بوهاري

كان الانقـلاب العـسكري بتـاريخ 31 ديـسمبر 1983 بقيـادة العميـد سـاني أباتـشا مجـدداً أمـراً مرحباً به على أنه بـديل مفـضل للجمهوريـة المدنيـة المتـساهلة والفاسـدة. وأعلـن في اليـوم التـالي أن رئيس الدولة هو اللواء محمد بوهاري. وكتبـت ويـست أفريكـا: "إن حالـة الـبلاد المزاجيـة الآن

(قبول رئاسة) أيا من كان إلا السياسيين[67]". وفي الأيام القليلة الأولى سجل الجيش نقاطا في عدد مـن القضايا. واستجابة للنقص المنتشر تم توجيه أوامر للجنود بفـتح المحـلات التـي اعتقـد أنهـا تحـوي سلعا استهلاكية، وعقدت مناقصات لتوريد السلع الأساسية المنزلية. وانخفضت الأسـعار في الأسـواق بمجرد معرفة تدخل الجنود المسلحون لفرض خفض الأسعار المبالغ فيها.. حتى أن الاتحاد النيجـيري لرجال السكك الحديدية علق إضرابه المخطط له كدلالة على "احترام" نظام الحكم الجديد[68].

وفي عام 1979 سلم الجيش الحكم مرة أخرى لإدارة مدنية منتخبة بقيادة الرئيس شاجاري. وفي البداية تم التخلي عن خطة الحكومة العسكرية بالتقشف مـع بـدء مـلء الـثروة البترولـية لخـزائن خزانة الدولة. وعلى النقيض من السنوات الأولى للجمهورية، "التي تم تسريحها"، فإن غلـق المـصنع وتسريح العمال حدث بعد تولي نظام الحكم بسنوات قليلة. وفي صناعة النسيج كثيفة العمالة، على سبيل المثال، تم الاستغناء عن أكثر من نصف قوة العمل البالغة مائتي ألف عامل في الفـترة مـا بـين 1980 و1984[69]. وبحلول عام 1982 أصبح موظفو الحكومة معتادين على تأخير الرواتب حتى سـتة أشهر أو عام كامل[70]. وسادت صورة نمطية للطبقة العاملة: فقير، غالبا بـلا مـأوى، مـع أفـراد أسرتـه يتضورون جوعاً[71]. ووجه إضراب عام 1981 الانتباه للصلة المباشرة بـين "أنـشطة الأعـمال،" وسياسـة الحكومة، والحياة البائسة للطبقة العاملة. وكان التسريح الكبير للعـمال في العديـد مـن الـصناعات المتعددةراجعاً بشكل مباشر لسياسات حكومية بعينها وسوء إدارة مالية وفساد مالي كبيرين هيمنـا على القطاع الخاص[72].

وكانت الاستجابة المنحازة عـلى نطـاق واسـع للـسيطرة العـسكرية الجديـدة في ديـسمبر 1983 مؤشراً واضحاً على أن الحكم المـدني اعتـبر مـسئولا عـن الانهيـار الاقتـصادي. وكـان معنـى الاعـتماد الوحيد على البترول، ونتيجة للتدهور البالغ في إنتاج البترول، والصادرات، والعائدات في الثمانينيات، أن الحكومة لم تكن قادرة على تهدئة التناقضات الطبقية بشكل فعال وإبقاء مشاريع التنميـة عـلى قيد الحياة. وكان الضحايا الأوائل لتدهور الثروة المعدنية هم العمال.

وكانت تجربـة قيـادة مـؤتمر العـمال النيجـيري خـلال الجمهوريـة الثانيـة تظهـر فـشل المقاربة شديدة الآليـة لمـسألة التحـول البيروقراطـي للعـمال- أي الطريقـة التـي يمكـن أن تصبح بها قيادة النقابات قوة محافظة منفصلة عن العـمال العـاديين. وكانـت هنـاك دائمـاً تـوترات بـين القيـادة والعـمال، ولم يكـن الاتحـاد النقـابي حـديث التكـوين، والـذي تـم

"تسريحه" في ظل حكم شاجاري، في وضع يمكنه من ممارسة تأثير وساطي قوي على الطبقة العاملة، وهو التأثير الذي أمل فيه رعاة الاتحاد النقابي؛ إذ لم يكن للاتحاد الرصيد الضروري من الاحترام الذي لا يتم نيله إلا من خلال سنوات النضال. وبالفعل لم تلق محاولة مبكرة قام بها للوساطة تجاوباً. ويمكن القول إن مؤتمر العمال النيجيري بقيادة سنومونو لعب دوراً غير معترف به على نطاق واسع في إبقاء الإعلانات الثورية مجرد شعارات، لكن مع ذلك فإن مؤتمر العمال النيجيري قدم دعماً كبيراً للنضالات العمالية، بينما لم يقدم في الوقت ذاته نقداً سياسياً عملياً يمكن بناء قاعدة جادة عليه للسعي للوصول لسلطة الدولة.

النضال من أجل الديمقراطية

بابانجيدا والاقتصاد

كانت القضية المحورية التي تواجه القائد العسكري الجديد إبراهيم بابانجيدا عند استيلائه على السلطة عام 1985 تتمثل في خدمة الدين الأجنبي. واقترح صندوق النقد الدولي برنامجاً للتكيف الهيكلي- وهو مجموعة قاسية من الإجراءات الهادفة إلى خفض معايير المعيشة لغالبية السكان في مقابل إعادة جدولة الدين الجاري ومد أجل القروض. وحقق بابانجيدا مجداً شعبياً لخروجه عن هذا الطريق ورفضه حزمة برنامج التكيف الهيكلي بوصفها استعماراً جديداً قبل المضي قدما في القيام بإجراءات مشابهة بادعاء أنها نيجيرية. وتماماً كما كان الحال في برنامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، كان على الفقراء والطبقة العاملة الدفع لقاء إعادة الهيكلة، بينما يتكسب الأغنياء من ورائها. وتم خفض قيمة النيرا، وتحرير القطاع المالي، وخفض الدعم، وزادت الضرائب، وقل الإنفاق الحكومي الكلي وخاصة على الصحة والتعليم والنقل والاتصالات. وبحلول عام 1993 كانت الأزمة الاقتصادية تضرب بشدة. وفي أغسطس من هذا العام اشتكى رئيس شركة عابرة للقوميات من أنه "في هذه اللحظة لا يعتني أحد بالاقتصاد[73]". أو كما أشارت الجمعية الاستشارية لأصحاب الأعمال بنيجيريا NECA "يبدو أن قد تم التخلي عن الاقتصاد[74]".

ووضع تقرير البنك الدولي لعام 1991 نيجيريا في المرتبة الثالثة عشرة في قائمة الدول الأقل دخلاً من حيث نصيب الفرد في العالم؛ فقد انخفض نصيب الفرد من الدخل من 1000 دولار في عام 1980 إلى 300 دولار فقط في عام 1993. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي من 99 بليون دولار أمريكي في عام 1980 إلى 37 بليون دولار في عام 1990. وبحلول عام 1993 أخذ العمال النيجيريون 20% فقط من أجورهم الحقيقية في عام 1983. وكانت تكلفة العمال في صناعة النسيج أقل من نظيراتها حتى في الهند[75]. وصاحب ذلك أن نيجيريا كانت في الفترة ما بين عامي 1986 و1992 مصدراً خالصاً لحوالي 4 بلايين دولار سنوياً في تسديد الديون.

الإضرابات المؤيدة للديمقراطية في عام 1993

انتفضت لاجوس والمدن الرئيسة الأخرى في نيجيريا في الفترة 5- 7 يوليو 1993 بمظاهرات حاشدة مؤيدة للديمقراطية وداعية لإنهاء الحكم العسكري وتنصيب رئيس مدني منتخب. وأغلقت المراكز المالية والإدارات الحكومية وكذلك محطات الوقود ومعظم الأسواق والمصانع. وبدت المظاهرات سلمية وتمتعت بتأييد واسع النطاق. وذكر أحد شهود العيان "يمكن أن تكون النيران التي أشعلها الشباب العاطلون قد أعطت الانطباع الخاطئ عن طبيعة الاحتجاجات، والواقع أنها تمتعت بتأييد الطبقة الوسطى والوسطى العليا في أنحاء البلاد...ومثلت الطبقة العاملة، والطلبة، والنساء والشباب[76]". لكن في السابع من يوليو، وبرعاية قائد الجيش البارز ساني أباتشا، قام الجيش الفيدرالي بالتقدم صوب لاجوس "لاستعادة النظام" وبدأ بقتل نحو 150 فرداً، بينما ألقي جهاز أمن الدولة القبض على المئات.

وكانت حملة الديمقراطية Campaign for Democracy التي تشكلت حديثاً هي الجهة الداعية إلى المظاهرات بجانب جماعات حقوق مدنية أخرى، ودعت المواطنين لغلق الطرق وعدم الذهاب للعمل كوسيلة لإجبار بابانجيدا على إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية التي عقدت في 12 يونيو 1993 حيث تقدم السباق موشود أبيولا مرشح الحزب الديمقراطي الاشتراكي وألغيت نتائجها في 23 يونيو. ولاحقاً نأى أبيولا، رجل الأعمال صاحب الملايين، بنفسه عن المتظاهرين المؤيديين للديمقراطية، الذين كانوا يتغنون بأغانٍ مؤيدة له وقتلوا بسبب ذلك على يد قوات استدعاها حاكم ولاية لاجوس الذي ينتمي للحزب الديمقراطي الاشتراكي، وهو حزب أبيولا.

وفي الفترة من 12- 14 يوليو دعت حملة الديمقراطية إلى تجدد الامتناع عن الذهاب إلى العمل من أجل "تحقيق سلطة قوية للمجتمع المدني"[77]. وكانت الاحتجاجات جيدة التنظيم مع انتشار المنشورات الداعية لعدم الذهاب إلى العمل في أنحاء نيجيريا، حتى داخل ثكنات الجيش[78]. وكان الاحتجاج ناجحاً تماماً في الجنوب والشرق، وأربك احترازات الحكومة، كما شوهدت الاحتجاجات في مدينتي كادونا وكانو بالشمال[79]. وبينما ادعى وزير الإعلام شوكووميريجي Chukwumerije أن الاحتجاج فشل فشلاً ذريعاً، فإن وزيراً آخر كان يصدر إنذاراً بالفصل لموظفي الحكومة الذين يرفضون الذهاب للعمل.

وشارك موظفو الدولـة والموظفـون الفيـدراليون وكـذلك عـمال القطـاع الخـاص في احتجاجـات الشوارع والامتناع عن الذهاب إلى العمل واسعة النطاق. وكان يمكن لهذا القسم من المتظاهرين أن يكون أكثر قوة في حال تطوير مؤتمر العمال النيجيري، ومن البداية، سياسة عمل إضرابي جماعي من أماكن العمل لإسقاط الجيش- بعبـارة أخـرى، إضراب سـياسي عـام. وبـدلاً مـن ذلـك تركـت حملـة الديمقراطية في مقعد القيادة. وكان وجود العديد من الاستجابات الرائعة إزاء دعوات الامتنـاع عـن الذهاب للعمل ومظاهرات الشوارع المؤيدة للديمقراطيـة تعبـيراً عـن الغـضب القـائم بالفعـل. ولم يضطر بابانجيدا للتنازل وإعلان أنه سيغادر منصبه إلا بعد أن بدأت الاحتجاجات في 5 يوليو. وتقرر أن تتولى حكومة وطنية مؤقتة مكونة من مدنيين مرشحين من قبل السلطة في 27 أغـسطس. وفي 7 يوليو، وفي نفس اليوم الذي أرسل فيه الجيش لإعادة الاستيلاء على المدن وافق الحـزب الـديمقراطي الاشتراكي والمؤتمر الجمهوري الوطني على المشاركة في الحكومة المؤقتة المقترحة.

استراتيجية مؤتمر العمال النيجيري مؤتمر العمال النيجيري

التقت اللجنة التنفيذية الوطنية لمؤتمر العمال النيجيري في 17 أغسطس 1993 للنظر في خطوته التالية، بالنظر إلى أن معلومات قد انتشرت على نحو غير معروف مصدره بشمول ثلاث قيادات نقابية في الحكومة المؤقتة. ومن أجل استعادة المبادرة من الجيش صدر إنذار بالإضراب من أجل الإعلان الفوري عن نتائج الانتخابات. وذكر أنه طالما أن الحكم العسكري سيظل قائماً طوال الفترة قبل 27 أغسطس "فإن النقابات سوف تستأنف دورها التاريخي كما كان خلال النضال المكافح للاستعمار[80]". ولم يظهر أبيولا، على نحو ملحوظ، في الخطة وتقرر تسليم السلطة لزعيم مجلس النواب[81]. وإدراكاً منهم بالخيانات السابقة قام قرابة ألفي عامل في 24 أغسطس باجتياح مقار مؤتمر العمال النيجيري لضمان أن قرار اللجنة التنفيذية الوطنية بالإضراب لا يزال مرفوعاً. وقال هارونا يعقوب من اتحاد الميناء "إننا هنا كي نضمن أن إضرابنا ليس مخرباً هذه المرة[82]".

وقام الاتحاد النيجيري لعمال البترول والغاز الطبيعي، وهو نقابة قوية قوامها خمسون ألف عامل، بإعلان أكثر صراحة بإضراب غير محدود إن لم يقسم أبيولا اليمين كرئيس بحلول 27 أغسطس. وانسحب معظم عمال البترول. وبدأ الموظفون الحكوميون إضرابهم في اليوم الأول من العودة بعد إجازة المولد النبوي. وأغلقت المطارات ونُقل مراقبو الملاحة الجوية العسكريون للعمل في مطار لاجوس الجوي. وادعت شركات البترول أن إنتاج البترول المعد للتصدير لم يتأثر، لكن محطة بترول بوني Bonny لم تستطع الشحن سوى بالنهار لأن العمال المهرة كانوا مضربين. وللأسف لم يكن الإضراب ناجحاً بنفس القدر في أجزاء الشمال، وفي الواقع فإن رئيس مؤتمر العمال النيجيري عن ولاية كاتسينا وجه أعضاءه للعمل كالمعتاد.

وأعلن بابانجيدا استقالته في 27 أغسطس، وفي 29 أغسطس شعر الزعيم إرنست شونكان القائم بأعمال رئيس الدولة بالاضطرار إلى الإفراج عن دعاة الحقوق المدنية السجناء والوعد بإلغاء زيادات أسعار الوقود. وقدمت هذه الحقائق الثلاث غطاء لمؤتمر العمال النيجيري لإلغاء الإضراب في 2 سبتمبر دون أية خطوة من الحكومة بخصوص مسألة الديمقراطية. وكان هناك حالة عدم رضا هائل بخصوص العائد من الإضراب وأخر الكثيرون عودتهم للعمل.

وهكذا بدا مـؤتمر العـمال النيجـيري عـلى أنـه وقـف الموقـف الخـاطئ إزاء الإضراب العـام. إن المطالبة بأن يقسم أبيولا اليمين لم يكن وارداً في الإنذار، وبمجرد أن اسـتقال بابانجيـدا فـإن المطالبـة بأن يكون كبير مجلس النواب هو الرئيس لم يكـن الأمـر الـذي يلهـب المخيلـة الـشعبية. وفي وقـت انتخابات الرئاسـة في يونيـو فـإن معظـم النـاس لم يكونـوا معنيـين عـلى نحـو خـاص بـأبيولا بقـدر اهتمامهم برحيـل بابانجيـدا سـيرحل، ومـن هنـا فـإن الإقبـال الـضعيف عـلى الانتخابـات أظهـر أن المصوتين كان هدفهم هو التصويت ضد بابانجيدا. ولم يتطور تيار وطنـي قـوي مؤيـد لأبيـولا إلا في وسط الفترة البينية.

إن نظم الحكم العسكرية غير ثابتة في الارتداد، وخاصة عندما تحاول لعـب لعبـة القـط والفـأر مع جمهور الناخبين. وبسبب نزوعها الكبير للإقصاء السياسي فإنها تكون عرضة للانقلابـات المـضادة من الداخل (عـلى خـلاف الحـال في الديمقراطيـة الاشـتراكية حيـث تكـون هنـاك تعدديـة للأحـزاب المنتخبة)، ومن الخارج فإنها هشة مقابل أية حركة جماهيرية ضئيلة. ويـصبح خـلال فـترات الأزمـة فقط عندما يبدو الجيش هشًا ولا تكون هناك قوة برلمانية راسـخة أو ذات مـصداقية مـن الممكـن تحقق ناتجا متعلقا بواحد أو اثنين من هذه الخيارات وهو حركة جماهيرية أو انقلاب مضاد.

وفي عام 1993 كانت الطبقة العاملة النيجيرية تمثـل القـوة التـي اكتـسحت بابانجيـدا. لكنهـا لم تمض قدماً بما فيه الكفاية. وبحدوث إضراب عام قوي وعنيف في أنحاء نيجيريا، ظهـر قطـب جـذب تنظيمي أمام المواطنين للاحتشاد خلفه. وإن كان العمال قد احتلوا مكان عملهم وانتظموا على هذا الأساس، فلربما كان هناك إثارة لطلب غير قاصر على إزاحة الجيش عن السلطة ولكن اكتساح صرح الدولة والجيش الذي أتاح الفرصة أمـام الفـساد والقمـع في مواجهـة العـمال في ظـل نظـم الحكـم العسكرية والمدنية. وعلى المدى المتوسط فإنه لم يكـن مـن الممكـن تفـادي حـل ديمقراطـي لـصالح الجيش الحاكم إلا من خلال تهدئة غضب الطبقة العاملة من قبل مجلس العمال النيجيري.

انقلاب أباتشا

أعلن الجنرال ساني أباتشا في 17 نوفمبر 1993 انقلاباً ضد الحكومة الوطنية المؤقتة. وفي اليوم التالي تم حل جميع الهيئات المنتخبة والتجمعات السياسية. وحل قادة الجيش أو الشرطة محل حكام الولايات المنتخبة. وأعلن قيام مجلس حاكم مؤقت PRC عسكري الطابع وضم عدداً قليلاً للغاية من مدنيين. وأيد بعض دعاة حقوق الإنسان أباتشا بدعوى أنه مؤيد للديمقراطية والذي سيعيد مدنية الحكم لنيجيريا. وفي هذه الأثناء دعا مؤتمر العمال النيجيري لإضراب عام مفتوح في 15 نوفمبر احتجاجاً على عقوبة رفع أسعار الوقود بنسبة 700%. وكان هناك اعتقاد عام بأن الإضراب سوف يستمر لفترة من الوقت، لدرجة الإقدام على شراء السلع بذعر بالغ. وكان الإضراب مدعوماً على نحو جيد، لخروج المنظمين من لاجوس إلى أنحاء البلاد لتوضيح المسائل المختلفة وضرورة التضامن. ومع تقدم الإضراب خرج المزيد والمزيد من الولايات التي لم تكن قد خرجت في الإضراب من بدايته وذلك في مواجهة تردد الحكومة. ووصل الإضراب لنهايته عندما وعدت الحكومة العسكرية الجديدة بقيادة أباتشا بتحجيم ارتفاع أسعار الوقود إلى 400% "فقط". وبحل البرلمان والحزبين السياسيين، ومع وجود مركز حكومة أباتشا في ثكنات دودان بلاجوس كان الجيش القائم بالسلطة تماماً في واقع الأمر.

الإضرابات المؤيدة للديمقراطية في عام 1994

رتب أباتشا في الأسابيع السابقة على الذكرى السنوية لانتخابات 12 يونيو 1993 لإلقاء القبض على مئات المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية وأعلن أنه لن يقف مكتوف الأيدي أمام "مواجهة أو تخريب" من أي طرف[83]. ومع انكشاف هذا الموقف كانت المظاهرات المؤيدة للديمقراطية متواضعة. ومع هذا أعلن الرئيس المنتخب موشود أبيولا نفسه رئيساً للبلاد. وسرعان أن ألقى القبض عليه واتهم بالخيانة. ونمت مطالب الإفراج عنه وتنصيبه رئيساً للدولة.

وسعياً وراء تحقيق هذا الهدف بدأ الاتحاد النيجيري لعمال البترول والغاز الطبيعي NUPENG في 4 يوليو 1994 أحد أكثر الإضرابات مرارة وألماً في التاريخ النيجيري. واستمر قرابة تسعة أسابيع وشمل في أوقات محددة منه جميع عمال صناعة البترول على

السواحل والصناعات المرتبطة بها في نيجيريا. وكان واريبي أجاميم رئيس الاتحاد النيجيري لعمال البترول والغاز الطبيعي قد رد على ادعاءات الحكومة بعدم قانونية الإضراب وكونه مدفوع سياسياً بالإشارة إلى أنه على العكس من ذلك "فإن الحكومة نفسها غير قانونية"؛ ألا يعد استيلاء الجيش على السلطة أمر بدافع سياسي"[84]؟ وشارك عمال البترول في الرابطة النيجيرية لكبار العاملين في البترول والغازل الطبيعي Petroleum and Natural Gas Senior Staff Association of Nigeria (PENGASSAN) التي تضم الفنيين والموظفين في العمل الإضرابي في 12 يوليو. ومع نهاية هذا الأسبوع كان عمال البنوك والممرضون والمعلمون وغيرهم قد شاركوا جميعاً في الإضراب. وخرج اجتماع مؤتمر العمال النيجيري بلاجوس من الاتحاد الوطني من جانب واحد[85]. كما كانت هناك مظاهرات مؤيدة للديمقراطية من جانب الفلاحين في ولاية أويو. وانتشرت موجة الإضراب خلال الأسابيع التالية القليلة في أنحاء البلاد على نحو متقطع. وفي 3 أغسطس 1994 واجهت قيادة مؤتمر العمال النيجيري ضغوطاً من قبل أعضائها لدعوة الطبقة العاملة النيجيرية للخروج في إضراب عام سياسي وغير محدد المدة ضد الجيش وتأييداً لأبيولا. ورغم أن الدعوة لهذا الإضراب سحبت بعد يومين فقط من صدورها، فإن القادة لم يتلقوا ضمانات أو تطمينات من الحكومة.

وطبق نظام حكم أباتشا مزيجاً معقداً من الرشوة، والترهيب، والخداع من أجل كسر الإضراب في قطاع البترول. وبنهاية يوليو قدر أنه تم إنفاق 25 مليون نيرا نيجيرية لكسر إضراب أعضاء الرابطة النيجيرية لكبار العاملين في البترول والغاز الطبيعي في مؤسسة البترول الوطنية النيجيرية[86]. وبرهن ذلك على انتصار قصير المدى، لأن أقسام الاتحاد النيجيري لعمال البترول والغاز الطبيعي والرابطة النيجيرية لكبار العاملين في البترول والغاز الطبيعي انضمت مجددا للإضراب في منتصف أغسطس. وكما في عام 1993 فإن آلة الدعاية مضت بقوتها الكاملة، مع وصول بعض البيانات الصحافية على استحياء في التقارير الإخبارية الأجنبية[87].

وفي 17 أغسطس أعلن أباتشا ساخطاً حل جميع الهيئات الوطنية وعلى مستوى الولايات للاتحاد النيجيري لعمال البترول والغاز الطبيعي والرابطة النيجيرية لكبار العاملين في البترول والغاز الطبيعي ومؤتمر العمال النيجيري ووضعها جميعاً تحت قيادة من يرشحهم هو لهذه المناصب[88]. ولاحقاً هدد أباتشا جميع عمال البترول بفصل فوري إن

لم يعودوا للعمل بحلول 25 أغسطس. وكان حوالي 10% من مائتي ألف عامل بالبترول قد تغيبوا خلال الإضراب، لكن في اليوم الذي كان قد حدده أباتشا كتهديد لهم لم يعد أحد تقريباً للعمل. وفي المساء أمر وزير العمل أوجبمودا بعزلهم جميعاً. وكانت هذه الخطوة تحركاً غير ذي معنى، لأن الجميع كان يعلم أنه إن أريد لحقول البترول أن تعود للإنتاج بكامل طاقتها، فإنه سيكون واجباً عاجلاً أم آجلاً عودة عمال البترول المضربين؛ لأنهم هم العمالة الماهرة الوحيدة الموجودة. وفي سياق معالجة المشكلة من أعلى، وأعلن في اليوم التالي حل مجالس معظم الشركات المملوكة بالكامل للدولة والوكالات الفيدرالية من تاريخه، بما في ذلك مجلس إدارة شركة البترول الوطنية النيجيرية.

إضراب البترول والدولة

شرحت الإيكونومست اللندنية السياسة النيجيرية قائلة:"إنها متعلقة بالأساس بالوصول إلى حصة من أموال البترول. والآن فإن هذا المال يخضع للتهديد[89]". وطالما يستمر تدفق البترول فإنه يمكن غض النظر عن بقية قطاعات الاقتصاد. إن إضراباً عاماً والانهيار الذي يعقبه في الخدمات اليومية يؤثر على الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة، حتى أنه يمكن أن يكون فرصة تمثل إزعاجا لأعضاء الطبقة الحاكمة والمجلس العسكري، لكن توقف إنتاج البترول يعد تعجيزاً شاملاً للبلاد. فالبترول مسئول عن 60- 70% من الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا، وحوالي 98% من صادراتها. إن المشكلة التي واجهت أباتشا بخصوص إضراب البترول هي بدب إلحاق التوقف في حقول البترول على الساحل الضرر بالصادرات والعائدات فيما يتعلق بالمخصصات التي يلزم توزيعها في أنحاء البلاد. وقد أصبحت عملية الحصول على الإنفاق الحكومي، والتلاعب به، في الثمانينيات والتسعينيات "البوابة الذهبية للثروة[90]". على أية حال فإن الإضراب البترولي في حد ذاته كان له تأثير أقل مما هو متوقع، وذلك لسبب بسيط وهو أن الكثير من مرافق الوقود المحلي كانت معطلة بالفعل[91].

وعندما أصبح واضحاً استمرار الإنتاج البترولي من الحقول المقابلة للساحل دعا بنجاسان والاتحاد النيجيري لعمال البترول والغاز الطبيعي (في 25 يوليو 1995) الخبراء الأجانب العاملين في الحقول البحرية للانضمام للإضراب، مما جسد مسحة دولية للاضراب. وأنتجت حقول شل الساحلية إنتاجاً قليلاً للغاية خلال الإضراب وكانت مسئولة عن جزء كبير من خسارة الإنتاج. وبالنسبة للبترول الذي تم رفعه فإن أربعاً من سبع

محطات تصدير كانت خاضعة للإضراب بحلول 15 يوليو. واضـطرت شـل إلى إعـلان وقـوع ظـروف قاهرة مما مكنها من تأخير تنفيذ عقود إمدادات البترول بشكل قانوني.

وكان الاقتصاد النيجيري في حالة سقوط حر خلال 1993- 1994. وحتى قبـل تجـدد المظـاهرات المؤيدة للديمقراطية فإن الصادرات غير البترولية تهاوت من 16 مليون دولار في يناير إلى 5 مليون في مارس 1994. واستمرت العائدات الحكومية قائمة بفضل مواصلة طبع المزيد من الأمـوال[92]. وسـاعد ذلك على رفع التضخم بنسبة 60-70%. وتضاعفت أسعار الطعام الفعلية ضعفين أو ثلاثة في الأشهر القليلة السابقة على الإضراب البترولي. وبحلول منتصف أغسطس 1994، كان 60% من المـصانع قـد أغلقت إما بسبب الإضرابات أو لنقص الوقود أو الطاقة، أو كليهما[93]. ومما يثير السخرية أن الممولين الرئيسيين كانوا ينحازون غالباً لأهداف إضراب البترول رغماً عن أنفسهم. واقتبس من أحدهم قوله: "يقول البعض أن العمال يقدمون مطالب سياسية، لكن العمال محقون. ليس هنـاك طريـق أمامـك لحل المشكلات الاقتصادية بدون حل الأزمة السياسية[94]".

حركات الاحتجاج الأخيرة في نيجيريا

يُظهر الإعدام المُدان على نطاق واسع لرجل البيئة سارو-ويوا وثمانيـة مـن زملائـه في عـام 1995 العنف المستفحل لنظام حكم أباتشا. وليس هناك سوى القليل مما يمكن مدح أباتشا به:

وعندما مات في 8 يونيو 1998 وصفه كاتب عمود بأنه "آلـة البـتر والقتـل الأكـثر وحـشية التـي عرفتها نيجيريا على الإطلاق وقت السلم[95]". وقام عبد السلام أبوبكر، الذي حل محله، بالإفراج عـلى الفور عن عدد من السجناء السياسيين مثل: رئيس حملة الديمقراطيـة رانـسومي مـوتي، واثنـين مـن قادة عمال البترول، والرئيس السابق أوباسانجو. وكان الرئيس الأسبق أوليسجن أوباسانجو قد أصبح في مايو 1999 أول رئيس منتخب لدولة نيجيريا منذ عام 1983.

لابد وأن نيجيريا هي الدولة الوحيدة الغنية بالبترول التي لا تثرى جـراء ارتفـاع الأسـعار العالمية للبترول، ثم تحاول تعميق إفقار السكان بزيادات عقابيـة لأسـعار البـترول المحليـة. وفي ديسمبر 1998 ويناير 1999، عندما قفز سـعر الوقـود مـن 11 نـيرا إلى 25 نـيرا حـدثت مظـاهرات واسـعة النطـاق. ومـرة أخـرى في ديـسمبر 1999 فـإن آدمـز أوشـيومول رئـيس

مؤتمر العمال النيجيري حذر من أن ربط أي ارتفاع لأسعار البترول بموازنة الخصخصة التي وضعها أوباسانجو لعام 2000 سيعقبه إضراب عام ومسيرات في يناير[96].

وفي 1 يونيو 2000 ارتفعت أسعار الغاز إلى 30 نيرا للتر، مما أدى إلى تضاعف رسوم النقل مباشرة. وقدم مؤتمر العمال النيجيري إنذاراً بالتراجع عن الزيادة وإلا فإنه سيدعو إلى إضراب عام. واحتفظ أوباسانجو برفع السعر وبدأ الإضراب. وكان أوشيومول صريحاً في الإشارة إلى أن مؤتمر العمال النيجيري، باعتباره أكبر تنظيم مدني في البلاد، تقع عليه مهمة قيادة جميع من يتأثرون بالزيادة، وحشد التأييد النشط لتجار السوق وأولاد الشوارع، وفقراء الريف. وأرسل أعضاء نقابيون للمصانع غير النقابية لمنح الثقة للعمال للمشاركة في الإضراب. وعنى تضخم الدعم أنه عما قريب سينضم حتى حكام الولايات للحملة. وكان معروفاً على نطاق واسع أن ارتفاع الأسعار، والخصخصة، وخفض النفقات كانت كلها جزءًا من حزمة طالب بها صندوق النقد الدولي. ودُعي بالفعل لإضراب للقطاع العام بمناسبة زيارة قصيرة قام بها فريق لصندوق النقد الدولي.

الإثنية والإقليمية والتنظيم الوطني

انتشر العنف "الإسلامي- المسيحي" في نيجيريا منذ الثمانينيات واندلع العنف الإثني الأحدث بين الكثير من التجمعات بما فيها ما وقع في ولايات إتسكيري وأوروبو وإجاو الغنية بالبترول، وفي ولاية ناصاراوا في يونيو 2001 بين جماعتي الهوسا وأقلية الناطقين بالتيف. ومات الآلاف في هذه الصدامات. على أية حال فقد مات في عام 2001 وحده أكثر من 400 شخص نتيجة حرائق وانفجارات في مرافق البترول التي لم تحظ بصيانة أساسية والمبنية في وسط قرى ومدن في ولايات البترول[97]. وكانت الجريمة والعنف مستفحلين مما أسفر عن آلاف القتلى كل عام. وكان من الأيسر أحيانا توجيه اللوم لمجموعة أخرى والتي تعيش معها مقارنة بتركيز النظر على الفاسدين مثل الساسة، والمسئولين وشركات البترول الدولية. والجريمة منتشرة للغاية على النحو الذي أصبح مشهوراً معه أن حكومات ولايات معينة توظف بالفعل مجموعات إجرامية كلجان أهلية "للولاية". ويمكن أن نقول إن الدولة نفسها هي الخطر الأكبر على الأمن العام من خلال الافتقار للإنفاق على الصحة وخدماتها. إن العيش في نيجيريا يعتبر عيشا في مكان شديد الخطورة.

إن الإقليمية والنزاع الإثني جزء من سياسة الكيان النيجيري. واحتفظ الدستور الأصلي للدولة في عام 1947 بهذا المبدأ بتقسيمه الإدارة النيجيرية إلى ثلاثة أقاليم متنافسة[98]. ولاحقاً لم يسمح بابانجيدا إلا لحزبين في الترتيب الذي يفترض أنه كان يهدف إلى تحجيم تطور الأحزاب ذات النزعة الإقليمية والمتجهة نحو سياسة "إثنية". وفي الجمهوريات السابقة حشدت الأحزاب الاختلافات الإثنية داخل نيجيريا لغاياتها، في محاولة لدمج جماعة إثنية في هوية مصلحة مشتركة خرافية ضد "إثنيات" من أقاليم أخرى. وعند الانتخاب والوصول للنقد الفيدرالي "الاختلاس" يمكن للسياسيين تمويل إقطاعياتهم ونشر إحسانهم: وهو مقابل هذا التأييد السياسي. وارتفع هذا النمط من السياسة إلى ذروة عالية خلال الجمهورية الثانية عندما نهبت مبالغ مالية هائلة من خزائن الدولة.

وقد عُزز تكوين المزيد من الحكومات في ظل استمرار إنشاء المزيد والمزيد من الولايات كمحاولة لاجتثاث أساس سياسة "الاختلاس"؛ وكان تفكيك الولايات الإقليمية الكبيرة وتكوين المزيد من الولايات الأصغر (يبلغ عدد الولايات الآن 36 ولاية) بهدف الحيلولة دون تكوين إقطاعات "إثنية". على أية حال غذت هذه التغيرات المطالب المتواصلة من قبل قادة البيئة "الإثنية" الأصغر والأصغر بالحصول على ولايات "خاصة" بهم. إن متوسط عدد سكان الولايات اليوم أظهر أن عدد المصوتين الذين يحتاجون تعبئة "إثنية" لضمان مكان في حوض "الاختلاس" الواسع للفيدرالية قد أصبح في قبضة طموحين أكثر تواضعاً. إن ولايات أصغر يعني متزاحمين أكثر، وإن كانوا أضعف حالاً، على السلطة الفيدرالية.

وتقدم كرة القدم نموذجاً دقيقاً لمواجهة هذه الكارثة. إذ تدعم البلاد بأكملها نسور نيجيريا Super Eagles دون اعتبار واضح للدين أو الإثنية. ويمكن للمشجعين أن يهتفوا للنسور، ويدعمون الراية، ويرتدون الفانلات المخططة، ويغنون ضد الجيش ومن أجل الديمقراطية. غير أن البلاد محرومة من منظمات قومية شاملة. إن بناء الجيش نفسه قائم على تقسيم الشمال- الجنوب. إن المنظمة الوطنية ذات الحجم الكبير الوحيدة في أنحاء نيجيريا هي مؤتمر العمال النيجيري. وذلك سبب حذر الحكومة الفيدرالية منه ومن لعبه دوراً محورياً في السياسة النيجيرية.

خاتمة

كانت الإضرابات الشعبية في تاريخ نيجيريا متواصلة وفعالة وسياسية. وكان الإضراب العام في نوفمبر 1993 حالة ذات صلة وثيقة بهذا. وقد دعي إليه احتجاجاً على زيادات أسعار الوقود وإن كان قد وقع في سياق مستوى مرتفع من التعبئة السياسية واعتبر بوضوح تهديداً للدولة. إن الإضراب الشعبي أو العام، والذي يعتبر ذا طبيعة اقتصادية في حد ذاته، يجلب على نفسه شخصية سياسية على نحو متجرد[99]. إن إضراب ما في مكان عمل واحد يطالب بأجور أعلى يعد إضراباً اقتصادياً. أما إضراب يطالب بحد أدنى للأجر مرتفع قليلاً أو خفض أسعار الوقود في أنحاء البلاد فإنه يصبح إضراباً سياسياً.

إن إحدى المشكلات الدائمة التي تواجه الحكم الرأسمالي في نيجيريا تلك الانقسامات العميقة بين الأقسام المختلفة للطبقة الحاكمة، فيما يتعلق بالمصالح الجوهرية والتصدعات الإقليمية والإثنية. وقد أمكن للطبقة العاملة في هذه المجالات أن تسد فجوات هائلة مفتوحة في السلطة الحاكمة للدولة. وهذا هو الاتجاه الذي سيتعاقب فيه النضال مستقبلا. وتبرر الانقلابات العسكرية على نحو مألوف على أنها تصحيح للنزعة الإقليمية وللفساد. على أية حال فإن الجيش أثبت على نفسه أنه شوفيني وجشع كأية حكومة مدنية على الأقل.

ويمكن أن تكون الحكومة العسكرية شكلاً نافعاً للغاية للحكم الرأسمالي في اقتصاد نام. وبسبب استخدامها للقوة القسرية فإنها يمكنها العمل على نحو أكثر سلطوية تجاه الطبقة العاملة والرأسماليين الأفراد أكثر من الكثير من الأنواع الأخرى من الحكومة البورجوازية. ويمكن لنظام حكم عسكري قوي، غير مقيد بمنافسة سياسية أو رقابة، أن يكون جاثما بخشونة تامة فوق المصالح الراسخة في مسعى لتنمية رأسمالية معممة. وكان رجال الأعمال، على نحو لا يخلو من الإدراك المتأخر، سعداء بالسيطرة العسكرية على نيجيريا في الستينيات والسبعينيات. وشكل نظاما حكم جوون ومورتالا/أوباسانجو قوة "تحديثية"، وقدمت قوانين وتنظيمات في مجالات البنوك والتأمين والشركات والضرائب ووضعت بشكل عام أساساً قانونياً لاقتصاد رأسمالي حديث.

وعلينا، نحن الذين لدينا اهتمام متواصل بالطبقة العاملة، أن نرفع، ربما، شعار العمال المرفوع دوماً بالاستيلاء على سلطة الدولة على نحو أكثر جدية. وقد ظهر مراراً وتكراراً أنه عندما يجبر الغضب الشعبي النقابات على تعزيز تنظيم جيد وقيادة سياسية شجاعة، فإن الطبقة العاملة كانت قادرة على التحرك كطبقة. إن التاريخ الثري للنضال الطبقي في

نيجيريا أظهر طبقة في طور التعلم لمعرفة ذاتها. وهناك فرصة واضحة للسياسة الماركسية الثورية كي تتعلم من الطبقة العاملة النيجيرية.

ومنذ سنوات مضت فإن كوهن كتب حول موضوع التاريخ العـمالي الإفريقـي قـائلاً إنـه هنـاك اتفاق "متزايد" بخصوص الأسئلة التي تحتاج إلى الطـرح. وعـلى نحـو هـام "فإننـا يجـب أن نحـاول المساعدة في إرساء تقليد تحليل نضال الطبقة العاملة[100]". ورأى ماركس أنه من الأهمية بمكـان بنـاء تقليد للتحليل، لكن فقط من أجل تشجيع تقليد نـضال الطبقـة العاملـة: "لم يقـم الفلاسـفة سـوى بتفسير العالم، بطرق مختلفة؛ والفكرة أن يكون ذلك من أجل تغييره[101]".

الهوامش

1- Cited in T. Falola and J. Ihonvbere, The Rise and Fall of Nigeria's Second Republic 1979–84 (London: Zed Books, 1983), p. 155.

2- See R. Cohen, Labour and Politics in Nigeria (London: Heinemann, 1974); U. Damachi, H. Siebel and L. Trachtman, Industrial Relations in Africa (London: Macmillan, 1979).

3- G. Andrae and B. Beckman, Union Power in the Nigerian Textile Industry: Labour regime and adjustment (Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1998); J. Ihonvbere and T. Shaw, 'Petroleum proletariat: Nigerian oil workers in contextual and comparative perspective', in R. Southall (ed.), Labour and Unions in Asia and Africa (London: Macmillan, 1988).

4- B. Freund, The African Worker (Cambridge: Cambridge University Press, 1988); P. Lloyd, A Third World Proletariat? (London: Allen and Unwin, 1984).

5- For example, see Andrae and Beckman, Union Power in the Nigerian Textile Industry; A. Peace, Choice, Class and Conflict (Brighton: Harvester, 1979); P. Waterman, Division and Unity amongst Nigerian Workers (The Hague: ISS, 1982).

6- Cited in A. Hughes and R. Cohen, 'An emerging Nigerian working class', in P. Gutkind, R. Cohen and J. Copans (eds), African Labour History (Beverley Hills, CA: Sage, 1978), p. 33.

7- J. H. Morrison, 'Early tin production and Nigerian labour on the Jos Plateau, 1906–1921', Canadian Journal of African Studies 11, no. 2 (1977), pp. 212–14.

8- See E. O. Akpan and V. I. Ekpo, The Women's War of 1929 (Calabar: Government Printer, 1988) on the 1929 massacre of twenty-six women on Eguanga beach.

9- R. Cohen, Contested Domains (London: Zed Books, 1991), p. 76; T. Fashoyin, Industrial Relations and the Political Process in Nigeria (Geneva: ILO, 1981), p. 2.

10- O. Ojiyi, The British Political Shooting of Nigerian Coalminers on November 18 1949 (Enugu Colliery Workers Union, n.d.), p. 12.

11- A. Phillips, The Enigma of Colonialism (Indiana: James Currey, 1989), pp. 48–9. See also P. Lovejoy and J. Hogendorn, Slow Death for Slavery:

The Course of Abolition in Northern Nigeria, 1897–1936 (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1993).

12- W. Ananaba, The Trade Union Movement in Nigeria (London: Hurst, 1969), p. 108.

13- M. Crowder, The Story of Nigeria (London: Faber and Faber, 2nd ed., 1966), p. 280; PRO CO 537/5785 'Coal Situation At Enugu Colliery'.

14- For example, see PRO CO 537/4727 (1949) Political Intelligence Reports West Africa, Document 'Nigerian Political Summary', January–March 1949, no. 29, p. 5.

15- Cited in Hughes and Cohen, 'An emerging Nigerian working class', p. 46.

16- Ibid., p. 53.

17- Crowder, The Story of Nigeria (2nd ed.), p. 233.

18- See G. Darah, 'Imoudu and the labour movement', Journal of African Marxists 9 (1986), p. 92.

19- M. Crowder, The Story of Nigeria (London: Faber and Faber, 4th ed., 1978), ch. 16, passim.

20- E. Isichei, A History of Nigeria (London: Longman, 1983), p. 432.

21- See G. Olusanya, The Second World War and Nigerian Politics (Ibadan: Evans Bros, 1973), p. 103.

22- Cohen, Labour and Politics in Nigeria, p. 158; J. S. Coleman, Nigeria: Back ground to Nationalism (Berkeley, CA: University of California Press, 1971), p. 256.

23- PRO CO 583 275/30625 (1945) Nigeria Trades Union Congress Doc. 9, telegram 4 June 1945.

24- Phillips, The Enigma of Colonialism, p. 147.

25- R. Sklar, Nigerian Political Parties (Princeton, NJ: Princeton University Press,1963), p. 72.

26- Olusanya, The Second World War and Nigerian Politics, pp. 58, 126.

27- West African Pilot, cited in Olusanya, The Second World War and Nigerian Politics, p. 117.

28- See, for example, PRO CO 537/2638 Fortnightly Review of Communism in the Colonies, eighth report, dated 24 September 1948 p. 2.

29- Olusanya, The Second World War and Nigerian Politics, p. 121; Phillips, The Enigma of Colonialism, p. 141.

30- PRO CO 537/5807 The Zikist Movement, Doc. 22-2, February–March 1950.

31- See Olusanya, The Second World War and Nigerian Politics.

32- See PRO CO 537/5807 The Zikist Movement, Doc. 1.

33- Darah, 'Imoudu and the labour movement', p. 93.

34- Ibid. and PRO CO 859/764 Trade Unions in Nigeria, 1954–56, 'ANTUF Constitution' as appendix D.

35- R. Melson, 'Nigerian politics and the general strike of 1964', in R. I. Rotberg and A. A. Mazrui (eds), Protest and Power in Black Africa (New York: Oxford University Press, 1970).

36- Ibid., p. 780.

37- Cited in ibid., p. 776.

38- see Cohen, Labour and Politics in Nigeria, p. 129.

39- Melson, 'Nigerian politics and the general strike of 1964', p. 771.

40- Cohen, Labour and Politics in Nigeria, p. 166.

41- Ibid., p. 167.

42- Crowder, The Story of Nigeria (2nd ed.), ch. 16.

43- A. Boahen, Ghana: Evolution and change in the nineteenth and twentieth centuries (London: Longman, 1975), pp. 206–08.

44- See E. Madunagu, Nigeria: The Economy and People (London: New Beacon Books, 1983).

45- Daily Times, cited in Melson, 'Nigerian politics and the general strike of 1964', p. 785.

46- Ibid., p. 787.

47- Ibid., p. 775.

48- Cohen, Labour and Politics in Nigeria, p. 93; R. Melson, 'Political dilemmas of Nigerian labour', in U. Damachi and H. Seibel (eds), Social Change and Economic Change in Nigeria (New York: Praeger, 1973), p. 132.

49- Crowder, The Story of Nigeria (4th ed.), p. 276.

50- L. Greene, 'Migration urbanisation and national development in Nigeria', in S. Amin, Modern Migrations in Western Africa (London: Oxford University
Press, 1974), p. 293.

51- See Cohen et al., 'Introduction', in R. Cohen, P. Gutkind and P. Brazier, Peasants and Proletarians (London: Hutchinson University Library, 1979); P. Lubeck, 'Early industrialisation', dissertation, Northwestern University, Evanston, IL, 1975).

52- See Cohen et al., 'Introduction', in R. Cohen, P. Gutkind and P. Brazier, Peasants and Proletarians (London: Hutchinson University Library, 1979); P. Lubeck, 'Early industrialisation', dissertation, Northwestern University, Evanston, IL, 1975). Nigeria', in U. Damachi, H. Siebel and L. Trachtman, Industrial Relations in Africa (London: Macmillan 1979), pp. 187–8.

53- Ibid., passim.

54- Ibid., p. 184.

55- T. Turner, 'Nigeria: imperialism, oil technology and the comprador state', in P. Nore and T. Turner, Oil and Class Struggle (London: Zed Books, 1980).

56- T. Fashoyin, 'Trade unions, the state of labour mobility in ECOWAS', in R. Southall (ed.), Labour and Unions in Asia and Africa (London: Macmillan, 1988), p. 54.

57- Ihonvbere and Shaw, 'Petroleum proletariat', p. 84.

58- D. Otobo, 'The Nigerian general strike of 1981', Review of African Political Economy 39 (1981), p. 66.

59- Cited in Falola and Ihonvbere, The Rise and Fall of Nigeria's Second Republic, p. 163.

60- Ihonvbere and Shaw, 'Petroleum proletariat', p. 94.

61- Quoted in Fashoyin, Industrial Relations and the Political Process in Nigeria, p. 17.

62- Falola and Ihonvbere, The Rise and Fall of Nigeria's Second Republic, pp. 156–7.

63- Cited ibid., p. 157. See F. Aborisade, May-Day: Genesis and Significance (Ibadan: Centre for Labour Studies, 2000), which was originally presented at a workers' conference organized for the Nigerian Union of Railwaymen (NUR) in the early 1980s.

64- Otobo, 'The Nigerian general strike of 1981'.

65- Falola and Ihonvbere, The Rise and Fall of Nigeria's Second Republic, pp. 161–62.

66- West Africa, 25 July 1983.

67- West Africa, 9 January 1984, p. 53.

68- West Africa, 16 January 1984.

69- Fashoyin, 'Trade unions, the state of labour mobility in ECOWAS', p. 67.

70- Falola and Ihonvbere, The Rise and Fall of Nigeria's Second Republic, pp. 150–1.

71- Ibid., pp. 151–3.

72- Otobo, 'The Nigerian general strike of 1981', p. 81.

73 - C. Kolande, Cadbury PLC, quoted in African Guardian (Lagos), 23 August 1993, p. 13.

74- Ibid.

75- Nigeria Survey, Financial Times, 16 March 1992.

76- African Guardian, 19 July 1993, p. 10.

77- Quoted in Financial Times, 9 August 1993.

78- African Guardian, 23 August 1993, p. 15.

79 - London Independent, 24 August 1993, p. 8.

80- Quoted in African Guardian, 9 August 1993, p. 36.

81- African Guardian, 30 August 1993, p. 13.

82- Newswatch, 6 September 1993, p. 17.

83- Quoted in London Economist, 18 June 1994, p. 80.

84- Quoted in Manchester Guardian, 12 June 1994; African Guardian, 25 July 1994, p. 12.

85- African Guardian, 25 July 1994, p. 12.

86- Newswatch, 8 August 1994, pp. 15–17.

87- For example, see the report on Frank Kokori's arrest in Manchester Guardian, 12 August 1994.

88- Quoted in Newswatch, 29 August 1994, p. 9.

89- London Economist, 23 July 1994, p. 55.

90- London Economist, survey, 21 August 1993.

91- See Newswatch, 8 August 1994, pp.15–17.

92- African Guardian, 25 July 1994, p. 14.

93- Tell, 22 August 1994, p. 22.

94- African Guardian, 25 July 1994, p. 15.

95- The NEWS, 29 June 1998, p. 14.

96- Newswatch, 27 December 1999.

97- Newswatch, 1 January 2001.

98- Crowder, The Story of Nigeria (4th ed.), ch. 16, passim.

99- See R. Luxemburg, The Mass Strike (London: Bookmarks, 1986).

100- R. Cohen et al., 'Introduction', p. 26.

101- K. Marx, The German Ideology (London: Lawrence and Wishart, 1970), p. 123.

الفصل الخامس

مقاومة الدولة

الحركة النقابية وسياسة الطبقة العاملة

في زامبيا 1964 - 1991

مايلز لارمر

انتخب فريدريك شيلوبا، الرئيس العام لمؤتمر نقابات زامبيا ورئيس الحركة من أجل ديمقراطية تعددية MMD، في أكتوبر 1991 رئيسا لزامبيا منهياً تسعة عشر عاماً من حكم الحزب الواحد بزعامة كينيث كاوندا رئيس الحزب المستقل الوطني المتحد UNIP. وكانت الحركة النقابية، بجانب تقديمها رئيساً جديداً، ذات دور محوري في تنظيم حملة الحركة من أجل ديمقراطية تعددية على نحو ناجح. كما كان للنقابات دور هام خلال الانتقال إلى التعددية الحزبية في عدد من الدول الإفريقية في أوائل التسعينيات، وأهمها زامبيا حيث ظهر الحزب المستقل الوطني المتحد كمعارضة على الأرض في بداية الثمانينيات، والذي كانت أعمال العمال من خلاله محورية في مقاومة سياسات كاوندا في فترة دولة الحزب الواحد.

وحاول الكثير من الكتاب السابقين تصوير الطبقة العاملة الزامبية على أنها سياسية وذات نزعة اقتصادية وأرستقراطية عمالية فشلت جزئيا في تقديم دعم كافٍ للنضال التحرري الوطني، ودعم بناء الأمة في فترة ما بعد الاستعمار بسبب تعارض مصالحها الاقتصادية الآنية مع مصالح الفقراء الأفارقة في الريف. وطبقت هذه الفرضية على زامبيا من قبل كتاب من مدارس راسخة وراديكالية معاً[1]. ومالت دراسات العمال في فترة ما بعد الاستعمار في أفريقيا جنوب الصحراء إلى افتراض أن الحكومات "الاشتراكية" الإفريقية كانت تعمل للصالح الوطني وتقوم بإعادة توزيع الثروة والسلطة الوطنيين. ومن هنا فقد مثلت التحديات العمالية لهذه الحكومات مصالح ضيقة لنخبة حضرية، والتي كانت قادرة، من خلال مكانها في الاقتصاد، على انتزاع نصيب أكبر من حصتها العادلة في كعكة اقتصادية وطنية محدودة، ومن ثم منع أبناء أعمامهم من فقراء الريف من الحصول على دعم اقتصادي من الدولة لتطوير خروجهم من الفقر.

وتحاول هذه الدراسة إظهار أن الطبقة العاملة الزامبية كانت في الواقع محورية للتاريخ السياسي لزامبيا، بسبب مكانها في الاقتصاد، ووعيها بهذه المكانة، ورغبتها في العمل وفقاً لها بطرق كان لها أثر سياسي جلي. وأضرب العمال ونقاباتهم ضد نظام الأجور المتدنية الذي كان أساساً للاستغلال الاستعماري، وقاوموا المحاولات المستمرة التي قامت بها دولة الحزب الواحد للجمهورية الثانية لاستمالتهم، ولعبوا دوراً كبيرا في الانتقال إلى ديمقراطية التعددية الحزبية في عام 1991. واعتبرهم ممثلو سلطة الدولة ورأس المال الدولي عقبة رئيسة أمام محاولاتهم إصلاح الاقتصاد وفقاً لمصالحهم الخاصة. ورغم افتقارهم الجلي لإيديولوجيا واضحة فإن العمال الزامبيين عملوا بطرق تظهر الارتباط الدائم بالطبقة في فهم التغير السياسي الإفريقي فيما بعد الاستعمار.

النقابات في عهد الاستعمار

تحولت روديسيا الشمالية منذ أواخر عشرينيات القرن العشرين مـن مجـرد دولـة هامـشية إلى منتج عالمي رئيس للنحاس، وهو مكون هام في الصناعات التحويلية والإلكترونيـة الناشـئة حينـذاك. ومع التوسع المتسارع للشركات متعددة الجنسيات في الإنتاج في إقليم "حزام النحاس" كـان تنـشيط إمدادات كافية ومناسبة من العمال شاغل رئيس لهـا. ولم يـتم جـذب العـمال المهـرة (البـيض) مـن جنوب أفريقيا وأماكن أخرى سوى بالأجور المرتفعة نسبياً، بيـنما تـم اسـتقدام عـشرات الآلاف مـن عمال المناجم غير المهرة من السكان الأفارقة، ومعظمهم فلاحون كانوا يعملون حينذاك في الاقتـصاد النقدي من خلال دفعهم الضرائب. وكانت الحاجة إلى تقليل تكاليف العمالة أمراً محوريـاً في فـصل العمال البيض والسود، مع اسـتقدام العـمال الـسود كعمالـة وافـدة. وكـان نظـام العمالـة الوافـدة، وإيديولوجيته، راسخاً بالفعل في أفريقيـا الجنوبيـة: إذ نظـر للأفارقـة عـلى أنهـم ريفيـون وقبليـون بالأساس، وأنهم لم يعملوا إلا "بهدف" الأجور. ولم يُـسمح لهـم بالاسـتقرار الـدائم في المـدن حتـى لا يصبحوا "متحللين من الرابطة القبلية" ومن ثم يطورون هويات قائمة على هويات وطنية أو طبقيـة بما يهدد السيطرة الاستعمارية أو الرأسمالية. وكان نظام العمالـة الوافـدة ذاك فرصـة طيبـة (لـرأس المال) مع التجاوز عن نفقات إنتاجية العمال في المجتمعات الريفية الإفريقية، وتقديم تبرير للأجور المتدنية للذكور غير المتزوجين مما ساعد على جعـل نحـاس روديـسيا الـشمالية مـن بـين الـصناعات الأكثر ربحية في العالم. وعلى أية حال لم تفـرض الدولـة الاسـتعمارية الـضعيفة أبـداً ضـوابط كاملـة لـلـهجرة، وسرعان أن رسخ الأفارقة وجودهم كسكان للمدن الجديدة النامية حول مناجم النحـاس، حيث بلغ عددهم 26,023 إفريقي عامل في المناجم في عام 1940[2].

وانتهى الرضا الاستعماري عن العمالة الوطنية على نحو حاسـم بـسبب الإضرابـات الإفريقيـة في حزام النحاس في عامي 1935 و1940. وأدت زيادة في ضريبة الرأس إلى إضراب 1935، والذي نظمته مجموعة حراس المراقبة وجمعيات الرقص في بمبا، وتم فضه بالقوة مـع مقتـل سـتة عـمال منـاجم. ورغم محاولات تصوير النزاع على أنه شغب إثني فإن بعثـة التحقيـق التـي تولـت النظـر في الأمـر لاحقاً سـمعت مـن مـدير لأحـد المجمعـات الـسكنية قولـه أن "هـؤلاء االعـمال يكونـون مجموعـة اجتماعية واضحة تتخلص من كل ما هو قبلي، إنهم يعيشون في عالم مختلف كلية عن أقـرانهم مـن الأهالي[3]".

وكان سبب التخوف الرئيس من العمل النقابي في البداية عمال المناجم البيض، الذين جلبوا التقليد الجنوب إفريقي لحزام النحاس، وأسسوا نقابات مناضلة لكن قائمة على أساس عرقي. وأسسوا اتحاد عمال المناجم الروديسيين الشماليين القاصرة عضويته على العمال البيض فحسب في عام 1936، وقاموا في عام 1940 بعمل إضرابي مؤثر زاد من أجورهم بشكل كبير إثره. وقدم ذلك نموذجاً يقتدى به للعمال الأفارقة الذين أضربوا بعد يومين من حل نزاع العمال البيض. وصاحب مطلبهم بعشرة شلنات في اليوم طلباً ثانياً بوجوب منحهم وظائف كانت محجوزة للبيض مع الحصول على نفس الأجر. "وكان الممثلون "القبليون" المعترف بهم من قبل شركات المناجم غير قادرين على السيطرة على النزاع، مما أدى إلى تكوين "لجنة السبعة عشر" التي انتخبها عمال المناجم أنفسهم. وكان الإضراب جيد التنظيم ومنضبطاً، وفضت قوات الشرطة مواجهة بين ثلاثة آلاف مضرب و150 فرداً كانوا يواصلون العمل مما أسفر عن مقتل 17 عاملاً وإصابة 60. ووضعت هذه الحادثة عمال المناجم الأفارقة في بؤرة القلق الرسمي للدولة؛ وأخبر مدير مجمع بالمناجم تحقيقاً إضافياً إفادته "إن الوطني الماهر رجل يقف عند عتبة التمتع برفاهية حضارتنا، إنه الرجل الذي يتأثر على الفور بأية زيادة في تكاليف المعيشة ... كما أنه الشخص الذي يمكن أن نتوقع منه مشكلات صناعية مستقبلاً[4]".

وسعت الحكومة البريطانية العمالية فيما بعد الحرب العالمية، بتأثير من النظريات الجديدة للعلاقات الصناعية، إلى معالجة المطالب الإفريقية المتزايدة. وفي عام 1947 أرسل مؤتمر النقابات البريطانية كادره وليام كومري للمساعدة في إنشاء نقابات إفريقية وفق "مبادئ بريطانية": أي أن تكون كيانات غير سياسية يمكنها التفاوض حول الأجور وظروف العمل دون اللجوء لعمل صناعي. وأسس اتحاد عمال المناجم الأفارقة (AMWU) في عام 1949، والمؤتمر النقابي في عام 1951. وكان غالبية مسئولي اتحاد عمال المناجم الأفارقة الجديد كتبة وأسطوات ولم تكن مصالحهم بالضرورة مشابهة لمصالح الغالبية وهم عمال المناجم غير المهرة. وعلى أية حال فإن حجز وظائف "البيض" أحبط تقدم هذه المجموعة الطموحة، والتي عملت بدلاً من ذلك على مواصلة محاولة تحقيق مصالحها من خلال تحالف معقد مع جماهير عمال المناجم العاديين.

وسبقت الحركة النقابية الإفريقية ظهور تنظيم وطني في روديسيا الشمالية، والذي بدأ في عام 1948 مع إنشاء المؤتمر الروديسي الشمالي (أصبح لاحقاً المؤتمر الوطني الإفريقيANC). وقد وفرت العلاقة الإشكالية بين الوطنيين والنقابيين الأفارقة أساساً

للاعتقاد الذي جاء بعد ذلك بأن العمال الأفارقة المنظمين شكلوا "أرستقراطية عمالية" غير سياسية لم تكن مهتمة بغير مكانتها الاقتصادية. واحتجت الحركة الوطنية الناشئة ضد قيام اتحاد وسط أفريقيا (Central Africa Federation) في عام 1953 لكونه محاولة لضمان وصول العائدات المتحققة من تعدين النحاس والعمالة الإفريقية إلى المستوطنين البيض، بالأساس في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي). وعلى أية حال فقد رفضت الحركة النقابية تقديم الدعم الكامل للاحتجاجات الوطنية. ويؤكد بيتس أن "الاتحاد منع خلال هذه الفترة مورداً كبيراً عن الأحزاب الوطنية؛ ورفض استخدام سلاح الإضراب دعماً لأهداف سياسية[5]". ولم يكن هذا الإدعاء مدعوما بالتقارير المعاصرة لدائرة العمل الاستعمارية التي ذكرت في عام 1951 أن "قادة النقابات الإفريقية كانوا جميعاً، بدرجات متفاوتة، معنيين بالسياسة وكانت هناك فترات أبقت الاعتبارات السياسية القادة النقابيين بعيدين عن تكريس وقت كافٍ للمهام النقابية العادية[6]".

وعلى أية حال فإن النقابيين لم يكونوا مستعدين لوضع قوتهم الصناعية على نحو غير مشروط في يد القادة الوطنيين. وهيمن على الثقافة النقابية التأكيد على مستوى الفروع والتنظيم على وجود ممثل نقابي للعمال للتعامل مع الإدارة والمحاسبية الديمقراطية. ووصف إبتشين اجتماعات فرعية حضرها ثمانية آلاف عامل مناجم حيث"كان للأعضاء العاديين حرية المشاركة في المناقشات[7]". وأظهر اتحاد عمال المناجم الأفارقة قوته عبر إضراب عام 1952 الذي ظل ثلاثة أسابيع، والذي أدى إلى بعثة تالية منحت زيادة كبيرة في الأجور للعمال الأفارقة. وفي منتصف الخمسينيات دفع القلق المتزايد تجاه النضال النقابي شركات المناجم إلى تكوين اتحاد إفريقي منفصل للموظفين الأفارقة وهو رابطة موظفي المناجم الأفارقة the Mines African Staff Association. وكان ذلك جزءاً من محاولة عامة لاستمالة نخبة إفريقية يمكن أن تشكل ثقلاً مقابلاً لتوقعات الجماهير الإفريقية المتنامية بتغير اقتصادي وسياسي، وعلى نحو أكثر تحديدا لفصل القادة النقابيين المهرة عن الأعضاء العاديين. ورغم محاولات جعل عضوية الاتحاد الجديد إلزامية للموظفين الذين يتلقون رواتب فقد ظل الكثيرون في اتحاد عمال المناجم الأفارقة. وعزل أعضاء رابطة موظفي المناجم الأفارقة وأهانتهم النساء في الشوارع[8].

وكما قلل الانكماش الاقتصادي في نهاية الخمسينيات من نضالية النقابات فإنه حجم أيضاً محاولات استمالة نخبة إفريقية وأعاق نمو الحركات الوطنية الجماهيرية. وقدم قادة وأعضاء النقابات دعماً مشروطاً لمعظم الوطنيين الراديكاليين، وخاصة حزب الاستقلال

الـوطني المتحـد UNIK، والـذي أرسى تنظـيماً قاعـدياً ناجحـاً، عـلى العكـس مـن المـؤتمر الـوطني الإفريقي[9]، من خلال أقوى أقسامه في حزام النحاس. ولعبت القوة الاقتصادية لعمال المناجم، وعـدم رغبتهم في السماح بتراكم جميع عائدات النحاس لدى شركات المناجم والمجتمع الاسـتيطاني الأبـيض، دوراً محورياً في تحجيم الأساس المـالي لاتحـاد وسـط أفريقيـا، والـذي انتهـى في عـام 1962 وأفـسح الطريق أمام استقلال زامبيا في عام 1964.

الانتقال إلى دولة الحزب الواحد، 1964- 1972

كانت الحركة النقابية الزامبية، رغم تقاليدها في التنظيم المستقل، ضعيفة ومنقسمة نسبياً في السنوات التي تلت الاستقلال. وقننت حكومة الحزب المستقل الوطني المتحد وجود مؤتمر نقابات زامبيا Zambia Congress of Trade Unions في عام 1965، وكان مسئولوه الأوائل معينين من قبل وزير العمل، مما دفع بعض المراقبين لرؤية المؤتمر كحركة نقابية تمت استمالتها ولا أمل فيها[10]. وفي وسط تفاؤل فترة ما بعد الاستقلال والازدهار الاقتصادي عبر القادة النقابيين عن ولائهم المخلص للحزب المستقل الوطني المتحد كما هي حال غالبية الزامبيين. وكان ذلك، على أية حال، مصحوبا بتوقع أنه سيتم معالجة التفاوت والجور اللذين اتسمت بهما الفترة الاستعمارية. وبضغط من أعضاء اتحاد عمال المناجم الزامبي Zambian Mineworkers' Union حديث النشأة دعا الاتحاد إلى عمل إضرابي لمعالجة قضية الأجور غير المتساوية بين البيض والأفارقة. ووفقاً لقانون النقابات والنزاعات النقابية حديث الصدور آنذاك فإنه كان يجب قبل بدء النزاعات والإضرابات في "الخدمات الجوهرية"، بما فيها المناجم، الحصول على موافقة أمين سجل registrar النقابات. وأصر الأمين على وجوب عقد الانتخابات للمناصب النقابية على المستويين القومي والفرعي قبل إمكان القيام بإضراب. ومع إعلان الاستقلال أحادي الجانب في روديسيا (الجنوبية) في عام 1965 تم التراجع عن خطط الإضراب من أجل المصلحة الوطنية، لكن الانتخابات النقابية مضت قدماً. ورأى الحزب المستقل الوطني المتحد هذه الانتخابات فرصة لتحقيق السيطرة على اتحاد عمال المناجم الزامبي ZMU؛ وكما ذكر كاوندا "إننا نريد أيضاً من قادة الأحزاب الموالين السيطرة على الحركات العمالية. ليس لدينا رفاهية القول إن ذلك غير ديمقراطي[11]".

ونشر الحزب المستقل قوائم المرشحين المقبولين في الانتخابات النقابية، وحاولت أماناته الإقليمية عقد اجتماعات مع مؤيديهم. وأدت محاولة التأثير على الانتخابات لنتيجة عكسية. فقد هُتف بسقوط مرشحي الحزب المستقل في الاجتماعات المحلية المناوئة، ولم يفوزوا سوى باثني عشر منصباً من إجمالي 53 منصباً متوفراً[12]. وأكد القادة النقابيون، في دفاعهم عن استقلالهم عن تدخل الحزب المستقل، على أنهم غير معنيين سوى "بالأمور الصناعية،" وهو الخطأ النقابي الذي ذكره المراقبون المتعاطفون مع الحكومة لتبرير

تأكيدهم أن العمالة المنظمة بشكل عام، وعمال المناجم على وجه الخصوص، كانوا أنانيين وغير مهتمين بالتطور السياسي.

ووقع اتحاد عمال المناجم الزامبي اتفاقاً مع شركات المناجم في عام 1966 ترتب عليه زيادات قدرها 8-9%. ولم يكن ذلك مرضياً لغالبية عمال المناجم، واندلع إضراب عشوائي في مارس 1966 بدءاً من نتشانجا وانتشر إلى الأربعة مناجم الرئيسة بحلول 4 أبريل. وأعلن كاوندا أن بعثة سوف تحقق في قضايا الأجور، لذلك تمت العودة للعمل في يوم 14 أبريل. وأقرت بعثة براون التي كونت لاحقاً بصحة الكثير من شكاوى عمال المناجم وأقرت زيادة أجور شاملة قدرها 22%. وعلم عمال المناجم أنه لا يمكنهم التعويل على الدولة حديثة الاستقلال وقادتهم النقابيين لمعالجة احتياجاتهم، وتم إرساء نمط من العمل الإضرابي غير الرسمي كطريقة وحيدة للحصول على نتائج. وأُقرت زيادات أخرى في الأجور للعمال الآخرين، وهو ما أدى إلى "قيادة الأجور" لعمال المناجم كجزء من الاقتصاد السياسي فيما بعد الاستعمار.

واندمج الكثير من القادة النقابيين في الحزب المستقل الوطني المتحد كأعضاء برلمان ووزراء[13]، ولم يكن ولاءهم للدولة والحزب محل شك في ذلك الوقت. وكجزء من مقاربة الحزب المستقل النقابية منح مؤتمر نقابات زامبيا تمثيلاً في المجلس القومي للحزب المستقل، لكن هذا الكيان استخدم بالأساس كمنصة لإعلان سياسة أو مبادرات سياسية جديدة من قبل الرئيس...ولم يعمل كمنتدى للتشاور بخصوص السياسة العامة أو حتى وضع بدائل. وفوق ذلك فإن عضوية هذا الكيان أوجبت التزامات واضحة تجاه الحزب المستقل الوطني المتحد سواء بالمشاركة في صنعه قراره أم لا[14].

وهكذا كان يتم تعيين المسئولين النقابيين كممثلين لمصالح أعضاء النقابات في دولة الحزب الواحد الجديد، غير أنهم لم تكن لديهم قدرة حقيقية على التأثير في السياسات. وعلى أية حال فإنه رغم ولاء القادة النقابيين للحزب المستقل، "والجهود الحقيقية[15]". لمؤتمر نقابات زامبيا لتعليم أعضائه، فإن الكثير من العمال لم يكونوا قادرين أو راغبين في وضع الدروس التي تعلموها قيد التنفيذ. واستمر وقوع الإضرابات "غير الدستورية" بتبرير ضئيل أو بدونه وباستمرار رتيب[16].

واشتكى وزير العمل مر الشكوى من القادة النقابيين في يوليو 1968 متسائلاً: "لماذا تسامحتم مع الإضرابات العشوائية؟ أليست لديكم سيطرة على أعضائكم؟ ألا يحترمكم

أعضاؤكم؟ يجب ألا تكونوا في مناصبكم إن كان الأمر كذلك[17]". وتراجع تفوق الحزب المستقل بسبب نجاح المؤتمر الوطني الإفريقي في انتخابات عام 1968، وبسبب الانقسامات الداخلية المتزايدة. واستحوذ كاوندا لنفسه على السلطة بالسيطرة الشخصية على جميع القرارات السياسية الرئيسة. وأعلن التأميم الجزئي لخمس وعشرين شركة كبرى في 1969، وفي نفس العام كتب كاوندا لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP طالباً المساعدة في تطوير سياسة الأجور والدخول؛ وطلب البرنامج من منظمة العمل الدولية وضع تقرير في هذا الخصوص. وكانت منظمة العمل الدولية ذات نفوذ بالغ في الدول حديثة الاستقلال، وكان كاتب التقرير قد قال سابقاً: "ربما كان تأثير منظمة العمل الدولية على السياسة الرسمية للأجور والعمل في الدول المتخلفة الأهم والأبرز[18]".

وشجعت منظمة العمل الدولية في مثل هذه الدول التعاون الثلاثي وتحويل سياسة العمل إلى نموذج تنموي "للحاجات الأساسية"، وقبلت فكرة العمالة المنظمة كجزء من نخبة حضرية، ونادت بوضع حاجات العمال غير المنظمين والعاطلين والفلاحين في قلب تخطيط التنمية الوطنية. ووصف كاوندا، الذي حضر بانتظام في مؤتمرات منظمة العمل الدولية، في تقرير للمنظمة صادر في عام 1970 على أنه "مؤمن شديد الإيمان بالحركة النقابية الديمقراطية التي يمكن أن تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية للبلاد[19]".

وحدد البروفيسور هـ. أ. تيرنر، الذي أرسلته المنظمة في عام 1969 لوضع هذا التقرير، في السابق مشكلة ارتفاع فروق الأجور في الدول النامية، مركزاً على "تتبع مصالح الفئات المنظمة من قبل من يمكن أن يكونوا، محلياً، أرستقراطية عمالية مميزة بالفعل[20]". ورأى تيرنر أن "المعيار المرجعي الأساسي للمستوى الفعلي من الحد الأدنى للأجور يجب أن يكون تقديراً لمعايير المعيشة الفعلية للمزارعين في القطاع التقليدي للاقتصاد[21]".

وفضل تيرنر، مثل منظمة العمل الدولية، تدخلاً حكومياً في علاقات الأجور بين صاحب العمل والعمال وأتى لزامبيا بخبرته في إرشاد مجلس النقابات البريطانية عندما كانت حكومة العمال تحث أعضاؤه للتدخل في قبول صفقات إنتاجية وتجميدات للأجور كجزء من "عقد اجتماعي".

وأوصى تيرنر ببقاء ضوابط الأجور والأسعار، وربط أية زيادات في الأجور بزيادات في الإنتاج، والحاجة إلى زيادة تعليم العمال، والذي يمكن أن تلعب فيه منظمة العمل الدولية دوراً رئيساً. ورأى تيرنر الحل الممكن لهذه المشكلات في إعلان كاوندا خلال خطابه أمام

المجلس القومي للحزب المستقل في أغسطس 1969 بتأميم 51% لمناجم النحاس: "إن هذه المبادرة غيرت سياق مهمتي تماماً، وقدمت أساساً يمكن بناءً عليه الوصول لحل ما لمشكلة الدخول والأسعار العصية على الحل[22]".

وبالنسبة لتيرنر، المدافع عن تدخل الدولة في العلاقات الصناعية، فإن:

تطور مشاركة الدولة في الأعمال الصناعية والتوزيعية الرئيسة يعني أن الحكومة تمسك الآن بزمام الاقتصاد، بينما يجب أن يساعد استخدام منافذ بيع الدولة لتقليل تكلفة المعيشة، وإعلان شمول ممثلي العمال في مجالس إدارة الشركات الرئيسة في تكوين ظروف سيكولوجية جيدة لقبول سياسة أجور قومية[23]".

وكان الاستيلاء على المناجم أمراً متوقعاً على نطاق واسع وتم التفاوض عليه وتطبيقه من قبل اقتصاديين ومستشارين مغتربين هيمنوا على بيروقراطية الدولة في زامبيا، وصناعة التعدين. ورغم عرض ذلك على أنه توسع راديكالي لسيطرة الدولة على الاقتصاد فإن الإيكونومست ذكرت في ذلك الوقت أن "أدهى رجال الأعمال في هذا الجزء من العالم أكدوا لوقت ما أن حصة قدرها 49% في عمل يكون نجاحه مضموناً بمشاركة الحكومة يمكن أن تكون أكثر قيمة من حصة 100% في عمل مكشوف أمام جميع الرياح السياسية الضاربة[24]".

وانخفضت أسعار النحاس فيما بعد من 700 جنيه استرليني إلى 500 جنيه استرليني للطن في عام 1970. وتم الاتفاق على عقود إدارة مع شركتي المناجم الخاصة RST وأنجلو أميركان واللتان كونتا مشروع تسويق مشترك جديد واصلتا استعادة حصتهما من الأرباح بدلا من الاستثمار في زامبيا، كما كانت الحكومة قد طلبت. وهكذا لم يحقق التأميم دخلاً إضافياً أو يزيد من السيطرة العملية على هذا المورد القومي الهام، مما يثير سؤالاً: لماذا تم التأميم أصلاً؟ وبينما كانت حاجة كاوندا للالتفاف حول المناوئين الراديكاليين داخل الحزب المستقل الوطني المتحد أحد العوامل، فإن الدوافع الأكثر محورية كشفتها خطبة كاوندا التي تعلن الاستيلاء على المنجم. فقد شارك كاوندا تيرنر في القلق بخصوص "الاقتصاد المزدوج" لزامبيا:

نواجه هنا في زامبيا أيضاً خطر تكوين دولتين داخل دولة واحدة. لكن ليس وفق النموذج الرأسمالي. إن الانقسام الهام في مجتمعنا لا يوجد بين العمال النقابيين من جهة والمديرين وأصحاب الممتلكات من جهة أخرى، لكن بين المناطق الحضرية والريفية. وهاتان هما الدولتين اللتين نخاطر بقيامهما؛ وهما جزءا ازدواجيتنا؛ بين الحضر والريف وليس بين العمال وأصحاب العمل[25].

ومضى كاوندا، بعد وصفه الوعي الطبقي "بأنه أحد أكبر المخاطر في زامبيا،" قائلا:

يجب ألا يكون هناك المزيد من عدم المسئولية بين العمال، وبين موظفي الدولة. إن الإضرابات العشوائية والإضرابات المعترف بها أعاقت التنمية وسببت أذى غير محدود لاقتصاد الشعب ... ومن هنا يجب على عمال زامبيا أن يقتنعوا ويلتزموا من الآن فصاعداً بوجوب معرفة أن تحسن معيشتهم وحدهم ليس أمراً كافياً، ويجب أن يكونوا قلقين بخصوص تحسين معيشة بني وطنهم، خاصة في المناطق الريفية حيث يعيش غالبيتهم هناك[26]".

وانتقد كاوندا المستوى المرتفع لأجور العمال في الحضر مؤكداً أن "الفجوة بين الزامبي الذي يعمل بأجر وأخيه في القرى أكبر نسبياً مما هي بين الزامبي الحضري والمغترب[27]"، وأعلن استمرار تجميد الأجور حتى يتم تطبيق سياسة الأجور والدخول التي وضعها تيرنر. وأكد كاوندا على أهمية الضمانات التي قدمت في مؤتمر العمل في عام 1967 وأعلن إنشاء لجان للأعمال، وتعيين ممثلين للعمال في مجالس الشركات المؤممة، وتكوين أهداف إنتاجية. وهكذا فإنه يمكن القول أن عمليات التأميم قد فهمت على نحو أفضل كمحاولة من قبل ائتلاف نافذ للدولة ورأس المال الدولي لزيادة سيطرتهم على الاقتصاد، وعلى الطبقة العاملة المنظمة، من خلال تمكين الدولة من تقييد مطالب العمال لصالح التنمية الوطنية.

وأعقب إعلان التأميم صدامات عنيفة في حزام النحاس بين الحزب المستقل الوطني المتحد وأعضاء اتحاد عمال مناجم زامبيا MUZ المعاد تسميته، والذي دخل في خلاف مع الحكومة عقب إعلانات موازنة عام 1969. وواجه رئيس بلدية كيتوي بالحزب المستقل سباباً في اجتماع جماهيري:"عندما حذر من أن حزبه سينظر في حرمان العمال من وظائفهم إن مضوا في الإضراب، ورد الكثيرون "حسناً، سنعود إلى قُرانا[28]".

وانتهى الإضراب بالمصالحة. وعرض القادة النقابيون دعم سياسة الحكومة الاقتصادية، وتعهد رئيس مؤتمر نقابات زامبيا بدعم أهداف الإنتاج الجديدة. وكان دمج النقابات في الدولة قد زادت قوته عبر قانون العلاقات الصناعية (IRA) الصادر في عام 1971 الذي فرض "سياسة صناعة واحدة ونقابة واحدة"ونظام توقيع حضور وانصراف إجباري لخصم الاستقطاعات وهما الاجراءان الهادفان إلى تقوية التنظيم النقابي وأموره المالية. واعترف بمؤتمر نقابات زامبيا قانونياً ممثلاً أساسياً للعمال الزامبيين. وكان على النقابات التابعة له أن تدفع 30% من دخلها، واحتاجت إلى تصريحه قبل الإقدام على إعلان أي نزاع. كما أدخل القانون قيام مجالس الأعمال ومحكمة العلاقات الصناعية؛

وجعل الإضراب في "الخدمات الأساسية" (مثل المناجم والسكك الحديدية، الخ) أمراً غير قانوني فعلياً. وكان قانون العلاقات الصناعية يعني تزويد مؤتمر نقابات زامبيا شديد المركزية بتنظيم وأبنية مهنية يمكن أن تمارس سيطرة على عضويتها وتمنع مشكلة العمل الإضرابي غير الرسمي.

وهناك شواهد لوجهات نظر العمال الزامبيين العاديين خلال الفترة، لكن الدراسة السوسيولوجية لمايكل بوراووي عن عمال المناجم تعطي لمحة مثيرة عن سخطهم. وقد قال أحد عمال السطح (بالمناجم) الشبان بوراووي أن "الاستقلال لم يغير سوى النذر اليسير في المناجم. ورغم أنه هناك التأميم وإضفاء الصفة الزامبية فإن كل ذلك أمور شكلية لأن الرجال البيض يسيطرون على كل الأمور[29]".وبالفعل فإن إصلاحات كاوندا اعتبرت دافعاً دافعة نحو سوء الأمور أكثر:

لم يصنع التأميم أي فارق. وفي الواقع أصبح العمل أصعب مما هو متوقع... لقد تدهورت مؤشرات الأجور لأن الشركة أدخلت درجات جديدة، وعندما نشتكي تقول الإدارة إن حكومتنا أخذت كل الأموال في نسبة الـ 51% وعلينا ألا نشتكي الشركات لكن أن نشتكي الحكومة[30].

وكانت المواقف إزاء المسئولين النقابيين رافضة لأدائهم- ووصف رئيس أحد الفروع كما يلي: "إنه رجل بدين، ويتنقل مرتدياً قبعة خضراء. إنني لا أعرفه لأنني لا أراه إلا متنقلاً في سيارة[31]". وبخصوص العمل الإضرابي أخبر أحد العمال بوراووي: "عندما كنا نريد القيام بإضراب كنا نقوم بذلك ببساطة دون استشارة النقابة لأن سياستهم بخصوص الإضراب عصية على الفهم...وهم ليسوا أقوياء لأنهم جزء من الإدارة[32]".

وهكذا تصور العمال هذه المقاربة الثلاثية التي عززت من قبل الحزب المستقل ومستشاريه، ورحب بها كبار المسئولين النقابيين مع إعطائهم دور تشاركي في التخطيط الوطني،على أنها تضع ممثليهم في الجانب المعادي. وكما أشار أحد عمال المناجم المخضرمين "إننا نعمل أشق مما كنا نفعل أيام الفيدرالية. ومؤشرات الأجور متدنية. وتعمل النقابة والشركة مع الحكومة لجلب مجموعات عاملة بأجر مما خفض المخصصات التي كنا نحصل عليها[33]". وحدد بوراووي لاحقاً مفهوم "سياسة الإنتاج[34]", مؤكداً أن التأميم ودولة الحزب الواحد جلبا السياسة الوطنية إلى المنجم أو المصنع، وحولا النضالات الاقتصادية اليومية بين رأس المال والعمل إلى تحديات للسيادة السياسية للدولة. ويبدو أن استجابة العمال تجاه تدخل الدولة في نضالاتهم في مكان العمل كانت بدورها تطابقاً وثيقاً بين النقابية الاقتصادية والمقاومة السياسية.

وفي أغسطس 1971 ظهر تحدٍ سياسي جديد أمام كاوندا عندما انفصل سيمون كابويبوي، نائب رئيس الحزب المستقل، عن الحزب الحاكم وكون الحزب التقدمي المتحد (UPP) الذي لم يجمع الباحثون على مدى دعمه للطبقة العاملة. ويؤكد جيرزل Gertzel أن "عمال الحضر، في عام 1971-1972، لم يرتبطوا بالحزب التقدمي المتحد؛ وظل ولاؤهم للحزب المستقل والحكومة قائماً" وأنهم لم يكونوا مهتمين سوى بالمسائل الاقتصادية[35]". وكان قادة النقابات قد أعلنوا ولاءهم للحزب المستقل في عام 1971، لكن وجهات نظر نقابيي القواعد الشعبية تبدو أكثر تشوشاً. إذ لم يفز الحزب التقدمي إلا بمقعد واحد من 11 مقعداً في انتخابات ديسمبر 1971، في مقعد موفوليرا مدينة التعدين وذات التاريخ الواضح في النضال العمالي. وعلى أية حال فقد جرت هذه الانتخابات وسط قمع وعنف واسعين في حزام النحاس، مع هجوم أعضاء رابطة شباب الحزب المستقل الوطني المتحد على مرشحي الحزب التقدمي.

واستخدم الحزب التقدمي الشعارات الاشتراكية (التي لم تختلف عنها لدى الحزب المستقل) وأُعتبر كابويبوي راديكالياً. وعلى أية حال فإنه، كقيادي في الحزب المستقل، قد قضى لهذا السبب معظم عام 1969 في محاولة حث عمال المناجم المضربين على العودة دون جدوى. كما أدان فكرة التغيب عن العمل التي "ارتبطت بعامل شرب الكحوليات[36]". وفي سجل العمال بخصوص الاستقلال السياسي فإنه سيكون مفاجئاً إن وجدنا أنهم كانوا مستعدين لتقديم تأييد لا لبس فيه للحزب التقدمي المتحد. وبغض النظر عن هذا فإن الحزب كان أقوى في حزام النحاس، وبين العمال المنظمين وصغار رجال الأعمال. وتم حظر الحزب التقدمي المتحد في فبراير 1972 مع اعتقال كابويبوي و123 آخرين، وقرر كاوندا في نفس الوقت إعلان دولة الحزب الواحد.

وعقدت في ديسمبر 1973 أول انتخابات لدولة الحزب الواحد والتي انخفضت نسبة التصويت فيها إلى 39.4% مقارنة بنسبة تصويت سابقة في عام 1968 قدرها 77%[37]، وسجلت أعلى نسب التصويت "بلا" ضد كاوندا في الدوائر الانتخابية الواقعة في مناطق التعدين بحزام النحاس.

ولم تجد الأرباح المتحصلة من الصناعات المؤممة طريقها إلى المناطق الريفية، لكنها أصبحت أساساً للتبعية، مما ساعد على تكوين ولاء لدولة الحزب الواحد[38]. وكان من الممكن إيجاز مقاربة الحزب المستقل للتنمية الريفية من خلال برنامج إعادة بناء الريف

(RRP)، الصادر في عام 1975، والذي نقل قسراً العاطلين في الحضر إلى معسكرات يديرها الجيش في المناطق الريفية في جهد فاشل لدعم الزراعة المعيشية.

وفشل التأميم ودولة الحزب الواحد وقانون العلاقات الصناعية تماماً في استمالة ولاء العمال الزامبيين. كما فشلت مجالس الأعمال في تحجيم التمثيل النيابي في الشركات المملوكة للدولة حيث واصل العمال النظر للنقابات على أنها ممثلوهم[39]. والأمر الأكثر أهمية أن الدولة فشلت في منع المستويات المرتفعة من العمل الإضرابي غير الرسمي، أو تقييد مطالب الأجور بشكل ملموس. وكان ذلك كما هو واضح انعكاساً لقوة النقابات النسبية، واستقلالها وتنظيمها. وكان أغلب العمال يأملون في التحرك على نحو مستقل عن قيادتهم، وإقالة القياديين الذين لا يتفقون معهم في سياساتهم. وكان انتخاب قادة النقابات مجالاً رئيساً لصراع الدولة- العمل طوال الجمهورية الثانية أو دولة الحزب الواحد. وأقيل القادة النقابيون الذين نظر لهم كوثيقي الصلة أكثر من اللازم بالحزب المستقل الوطني المتحد، وفي أوائل السبعينيات انتخب جيل أصغر من القادة النقابيين. وانتخب نيوستيد زيمبا، الذي كان قد اعتقل في نزاع سابق، أميناً عاماً لمؤتمر نقابات زامبيافي عام 1971 وأصبح فريدريك شيلوبا الرئيس العام لمؤتمر نقابات زامبيافي عام 1974 مُلحقاً الهزيمة بديفيد مويلا مرشح اتحاد عمال مناجم زامبيا الذي كان يؤيده الحزب المستقل. وعلى أية حال فإنه لم يكن مسموحاً دائماً بمثل هذه التحديات الانتخابية[40].

وقدم قادة مؤتمر نقابات زامبيا الجدد ولاءهم لدولة الحزب الواحد، في الوقت الذي كانوا يتعرضون فيه دائما لانتقاد كاوندا لعجزهم عن وقف الإضرابات، كما قاوموا مزيداً من الدمج ودافعوا عن حقهم في تناول القضايا السياسية من خلال لغة نقابية. وانخفضت رواتب عمال المناجم بتراجع أسعار النحاس العالمية، لكن تنظيم نقابي أقوى كان يعني أن مجموعات أخرى من العمال قادرة على تحدي قيد الأجر المفروض من قبل الشركة ومن الحكومة، وخاصة في القطاع العام. وذكر شيلوبا، خلال ما كتبه في ووركرز فويس Workers'Voice وهي صحيفة مؤتمر نقابات زامبيا التي أنشأها زيمبا وكانت تعتبر (بجانب صحف الكنيسة) الصوت التحرري الوحيد المستقل خلال الجمهورية الثانية، مدافعاً عن حق النقابات في المحاربة من أجل زيادات الأجور:

إن مؤتمر نقابات زامبيا ليس بديلاً عن حكومة جمهورية زامبيا، لذا فإن فشلت الحكومة في تحقيق أهدافها أو خططها فإنها يجب ألا تحدق في مؤتمر نقابات زامبيا كما

لو أننا سببنا تبخر الوظائف في البلاد... بجانب ذلك فإنه ليس هناك ضمان بأن أية زيـادة في الأجـر، والتي حرم منها العمال، سوف توجه إلى خلق فرص عمل[41].

وما ظل قائماً، بعبارة جرتزل، هو "رغبة العمال في المشاركة في عمل يتـضمن في النهايـة مواجهـة جماهيرية مع الحكومة... ويصبح السخط الاقتصادي، عندما يرتبط بتـصورات التوزيـع غـير العـادل للثروة، مسألة سياسية كامنة، وتحدياً لسياسات الحكومة[42]".

ومع تدني أسعار النحـاس وارتفـاع أسـعار البـترول الملجمـة للاقتـصاد في منتـصف الـسبعينيات، أجبرتسياسات صندوق النقد الدولي الحكومة على إلغاء دعـم أسـعار الغـذاء. وأدى التهديـد بعمـل إضرابي واسع النطاق وما وصفه البنك الدولي باستمرار "ضغطاً سياسياً من النقابـات[43]"، إلى الرجـوع عن هذا القرار. وأدى هذا الضغط، مع تدهور مستويات معيـشة جميـع الـزامبيين، باسـتثناء الفئـة العليا، في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وسعي الحكومة لحل المشكلات الاقتـصادية الحـادة من خلال فرض تضحيات على عامة الزامبيين، إلى بـزوغ مـؤتمر نقابـات زامبيـا عـلى أنـه "المعارضـة الحقيقية الوحيدة لـلحزب المستقل الوطني المتحد[44]".

الأزمة الاقتصادية والمعارضة المتزايدة في الثمانينيات

أصبحت مقترحات إصلاح الحكومة المحلية في عام 1980- 1981 محل اختبار صراع ناشيء بين النقابات والدولة. وكانت الإصلاحات، التي زادت من السيطرة المركزية على الحكومة والخدمات المحلية، محل انتقاد النقابات باعتبارها تحول مركزي لسلطة الحزب المستقل وتضييعاً للأموال. ورفض اتحاد عمال مناجم زامبيا، الذي سعى للدفاع عن الخدمات عالية الجودة نسبياً المقدمة في ضواحي المناجم السكنية، المشاركة في الأبنية الجديدة، وهو الموقف الذي أيده مؤتمر نقابات زامبيا. وطُرد القادة النقابيون من الحزب المستقل وهو ما أثار موجة من العمل الإضرابي في أنحاء المناجم.

لقد باغت مدى موجة الإضراب، والتي جعلت من عام 1981 أكبر أعوام فقدان أيام العمل منذ الاستقلال، القادة النقابيين أنفسهم. وعاد القادة مرة أخرى للحزب المستقل في أبريل، وبدا أن كل من النقابة والحزب سينسحبان من المواجهة. وعلى أية حال فقد أدى نزاع جديد بالمناجم، متزامناً مع نقص الوجبات في حزام النحاس، إلى مواجهة جديدة وإضرابات في المناجم والسكك الحديدية . وفي يوليو أُعتقل أربعة من القادة النقابيون (بمن فيهم شيلوبا وزيمبا)، وكان ذلك للمرة الأولى منذ الاستقلال. ووجهت دعوات في مؤتمر نقابات زامبيا للقيام بإضراب عام، لكن الالتماسات وجهت بدلاً من ذلك لكاوندا. وبدا كأن الموقف التصالحي تجاه الحزب المستقل يشير إلى أن قادة النقابات لم يكونوا يريدون مواجهة دولة الحزب الواحد مباشرة في هذه المرحلة، وبدلاً من ذلك فإنهم جمعوا بين التعبير عن الولاء للحزب المستقل والدفاع عن حقهم في تناول قضايا اقتصادية (وليست سياسية).

وفي عام 1985 مكن إصدار المرسوم بقانون رقم 6 وزير العمل من إبطال شكوى "الخصم" من الرواتب المدفوعة، كي يستخدم ضد النقابات المتورطة في إضرابات "سياسية أو غير رسمية" بنص المرسوم. واعتبر ذلك هجوماً كبيراً على الحركة النقابية وفق التعبير القوي الذي استخدمته ووركرز فويس: "سيسجل عام 1985 في حوليات تاريخ العلاقات الصناعية في زامبيا على أنه العام الذي ماتت فيه الحرية النقابية الأساسية بجرة قلم متسرعة[45]".

وجاء الآن التدخل والتوجيه الدوليين من صندوق النقد الدولي وليس منظمة العمل الدولية، لكن "مشكلة" عمال الحضر ظلت في قلب خطاب المستشارين الأجانب الذين استمرت الحكومة في الاعتماد عليهم. وأدى برنامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي

إلى إلغاء دعم الغذاء في ديسمبر 1986 وإلى أعمال شغب بدأت من حزام النحاس وانتشرت إلى المناطق الحضرية مخلفة 15 قتيلاً. وعلى الفور سحب الحزب المستقل إلغاءه لدعم الغذاء. وفي مايو 1987 قطعت زامبيا تعاونها مع برنامج صندوق النقد الدولي. وعلى النقيض من الانتقادات التي سعت لتحديد مؤتمر نقابات زامبيا على أنه إداري[46]، وموالٍ للرأسمالية وللتكيف الهيكلي، دعم مؤتمر نقابات زامبيا هذه الخطوة وعارض تجدد العلاقات مع البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي في عام 1989-1990. ووجد تقرير البنك الدولي التالي أن:

النهاية المبكرة، في عام 1987، لحزم التكيف المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي قد نتجت من افتراض غير واقعي (أو غير معتبر) بأن غالبية الزامبيين في الحضر من ذوي الدخول الوسطى والدنيا سوف يتسامحون مع الإفقار الذي سيجلبه لهم سعر الصرف الاسمي الذي تنخفض قيمته على نحو متسارع، دون النظر لدرس العقد الفائت وتاريخه[47]، وأن "تقييد الأجور[48]" كان عاملاً هاماً في منع تطبيق سياسات التكيف. وهكذا فإن الحركة العمالية والطبقة العاملة الأوسع نطاقاً ظهرتا كمناوئتين رئيسيتين ليس للحزب المستقل فحسب ولكن للكيانات الدولية التي لعبت دوراً متزايداً في صنع القرار السياسي في زامبيا، والتي وجهت وطبقت برنامج تكيف عرف فيما بعد أنه سيء التصميم وقائم على تصورات مالية ذات أساس ضعيف في الحقيقة[49].

دور مؤتمر نقابات زامبيا في الحركة من أجل ديمقراطية التعددية الحزبية

أدت العودة إلى سياسات اقتصادية نيوليبرالية في عام 1989 إلى إلغاء الدعم على السلع الغذائية الأساسية، وإلى تزايد السخط. لكن كان انهيار نظم حكم الدول "الاشتراكية" في أوروبا الشرقية في نهاية عام 1989 دافعاً رئيساً لبيان شيلوبا الذي انتشر على نطاق واسع أمام اجتماع المجلس العام لمؤتمر نقابات زامبيا في ديسمبر حيث دعا إلى نهاية لدولة الحزب الواحد: "كان هذا البيان الصادر عن قيادة الحركة النقابية، والذي صيغ أيضا كقرار للمجلس العام، أول دعوة عامة من الحركة النقابية، أو الفاعلين الاجتماعيين الآخرين، لسياسة التعددية الحزبية[50]".

وكان الحزب المستقل في ذلك الوقت قد تخلى عن جهوده لدمج مؤتمر نقابات زامبيا، وأعلن تعديلاً جديداً لقانون العلاقات الصناعية لعام 1971، والذي عمق تقييد حق الإضراب وألغى عبارة "صناعة واحدة، نقابة واحدة"، ومن ثم فإنه شجع على تشظي النقابات وسحب الاعتراف بمؤتمر نقابات زامبيا ككيان نقابي وطني شامل. ومرر هذا التشريع في عام 1991، وكان أوان تأثيره قد فات بالفعل. ورغم هذا "كانت المطالبة باستعادة سياسة تعددية حزبية في أواخر عام 1989 مرتبطة مباشرة بتصور القيادة أن قانون العلاقات الصناعية الجديد (1990) قد هدد وجود مؤتمر نقابات زامبيا والتماسك التنظيمي للحركة العمالية الزامبية[51]".

وفي وسط الاضطراب الصناعي والطلابي، اجتمع المؤتمر الوطني للحزب المستقل في مارس 1990 وتم الاستماع لدعوات التعددية الحزبية. وبفشل محاولات تمرير الدستور الجديد (الذي قدم سلطة أكبر لكبار مسئولي الحزب المستقل الوطني المتحد) في البرلمان بسبب عدم حضور أعضاء البرلمان، دفع الانحلال الواضح لدولة الحزب الواحد كاوندا لإعلان استفتاء حول التعددية الحزبية في مايو 1990. وفي الشهر التالي فرض برنامج صندوق النقد الدولي إلغاء دعم الوجبات (الذي كان يستقطع حينذاك 10% من الموازنة القومية)، مما أدى إلى أعمال شغب في لوساكا (حيث كانت مقار الحزب المستقل الوطني المتحد عرضة للهجمات) وتلتها محاولة انقلاب تم الاحتفال بها في الشوارع حتى أصبح فشلها واضحاً. وألغيت زيادة الأسعار وأعلن عن موعد لإجراء استفتاء.

وكانت أعمال الشغب هامة في إرسائها لإمكانية التغيير، لكن كانت القاعدة الجماهيرية المنظمة لمؤتمر نقابات زامبيا بمثابة الأساس الفعلي للحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب. وقادت الحركة من أجل الديمقراطية انتقالا شاملاً وسلمياً إلى حكم تعددي حزبي. وأظهرت المسيرات الجماهيرية (أكثر من سبعين ألف فرد في لوساكا ومائتي ألف فرد في حزام النحاس) التأييد الشعبي الهائل للحركة من أجل الديمقراطية واستحالة هزيمتها بالقوة (وتؤكد مقابلة كاوندا مع Nordlund أنه تخلى عن خطط القبض على شيلوبا خوفاً من الاضطرابات التي كانت ستليه). وفي الوقت نفسه استمرت الإضرابات بمستوى مرتفع، مع دفع المطالب الاقتصادية لعمال المناجم لوقوع إضراب مدته ثلاثة أسابيع في سبتمبر. وفي ذلك الوقت تم التراجع عن الاستفتاء؛ وتم تقنين التعددية الحزبية في ديسمبر 1990، وأعلن عن موعد انتخابات متعددة حزبياً. وأعلن مؤتمر نقابات زامبيا عن دعمه الرسمي للحركة من أجل الديمقراطية في أكتوبر: "كان مسئولو مؤتمر نقابات زامبيا المحليون بحلول عام 1991 بمثابة مديري الحملات المحلية للحركة من أجل الديمقراطية لأن البناء التنظيمي للمؤتمر شكل تنظيم حملة الحركة من أجل الديمقراطية[52]".

كما تفهم القادة غير النقابيين بالحركة من أجل الديمقراطية أهمية الحركة النقابية، وانتخبوا تشيلوبا رئيساً لها ومرشحاً رئاسياً عنها في مارس 1991. وواصل الحزب المستقل استخدام وسائل قانونية لاعتقال قادة الحركة من أجل ديمقراطية تعدديةوتعطيل المسيرات، لكن لم يكن ذاك الجهد ذو تأثير يذكر. وفاز شيلوبا والحركة من أجل الديمقراطية بنصر انتخابي حاسم في أكتوبر 1991 في المناطق الحضرية والريفية على حد السواء.

وليس هناك شك في محورية دور مؤتمر نقابات زامبيا في تحقيق التغيير السياسي عام 1991. وأكد أحد الكتاب في ذلك الوقت أن "مؤتمر نقابات زامبيا اليوم هو المؤسسة الأكثر قوة خارج مؤسسة الدولة[53]". وأن "الاستقلال التنظيمي للحركة النقابية أحد الأسباب الرئيسة لكون الحركة رأس الحربة في الانتقال إلى ديمقراطية تعددية حزبية في أكتوبر 1991[54]". ويمضي نوردلونج أعمق من هذا قائلاً: "إن عامل المجتمع المدني الأكثر فعالية في أفريقيا طوال فترة حكم الحزب الواحد كان الحركة النقابية الزامبية[55]". وكانت قدرة النقابات على مقاومة الاستمالة والدفاع عن استقلالها، غالباً من خلال تكتيك "عدم التدخل في السياسة"، قد مكنها من لعب دور حاسم في وقت أصبح فيه الانتقال السياسي أمراً ممكناً.

خاتمة

سعت الحركة من أجل ديمقراطية تعددية، حتى قبل وصولها للسلطة ودون نجاح يذكر، إلى تقييد العمل الإضرابي لصالح تنمية وطنية. وصورت الحركة نفسها على أنها صديقة للجماهير العاملة، لكن كانت خاضعة في مستوياتها العليا وبشكل متزايد لهيمنة مصالح أصحاب الأعمال والأطراف الإقليمية، وطبقت الحركة على نحو متسارع سياسات تكيف هيكلي وارتفاعات في الأسعار لمدى لم يحاول الحزب المستقل الوصول له إطلاقاً. وبرهنت الحركة النقابية، التي كانت فعالة للغاية في مقاومة السياسة النقابية للحزب المستقل، على أنها كانت أقل مقاومة بكثير مقارنة بدعم الحركة من أجل ديمقراطية تعددية للسوق الحر. وفي سياق هبوط أسعار النحاس وارتفاع البطالة في الحضر، فإنها لم تكن قادرة على تقديم إيديولوجيا بديلة لنقطة احتشاد لأعضائها والفقراء الزامبيين الأكثر عدداً، والذين ارتفعت أعدادهم بشدة في التسعينيات. ورغم الخضوع الصاغر من قبل الحركة لسياسات صندوق النقد الدولي فإن تدهور الاقتصاد الزامبي ازداد حدة بجانب ارتفاع ديونه الدولية، بينما تدهور الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية بسرعة كبيرة. كما عانت زامبيا من أثر فيروس نقص المناعة المكتسبة/ إيدز بشكل مفزع.

وفي عام 1994 انقسم مؤتمر نقابات زامبيا جراء مقترحات الحركة من أجل ديمقراطية تعددية لخصخصة الصناعات المملوكة للدولة، وخاصة اتحاد عمال مناجم زامبيا، مؤكداً أنه من الضروي المشاركة في عملية تدارك[56]. ونتيجة لذلك اتحدت الحركة النقابية مجدداً. وعنت التجربة السلبية للصناعات المؤممة أن "العمال لا ينظرون لعملية التأميم على أنها تطور تقدمي أو مشروع صديق للعمال. وبالنسبة للنشطاء النقابيين فإن الحد الأدنى هو حماية الوظائف وظروف العمل[57]".

ولم يُستَشر غالبية قادة العمال، بالرغم من أن اتحاد عمال مناجم زامبيا كان لا يزال على اتصال بالمستويات العليا من الحكومة. وسحبت الحركة النقابية دعمها الحركة من أجل ديمقراطية تعددية وأعلن العنوان الرئيس للووركرز فويس في يوليو 2000 "خلع الحركة من أجل ديمقراطية تعددية في انتخابات 2001[58]". وانتقد رئيس مؤتمر نقابات زامبيا فاكسون شامندا الحكومة لتركها التعليم والصحة للسوق، واستنفر النقابات كي تقوم "بتوسيع استمالتها للمجتمع المدني ... وتكوين تحالفات استراتيجية من أجل محاربة الظلم والفقر[59]".

وكما حاولت التبيين، فإن الأهميـة الاقتـصادية للعـمال المنظمـين ورغبـة الدولـة ورأس المـال في السيطرة عليهم قد أجبرت نقاباتهم، في الغالب بسبب ضغط من أسفل، على لعب دور سياسي هـام في كافة مراحل التـاريخ الزامبـي، مـع التأكيـد عـلى أن دورهـم كـان اقتـصادياً في جـوهره. إن هـذا التناقض في إبقاء التقسيم المصطنع بين الاقتصاد والسياسة كان في جانب منه رد فعـل دفـاعي ضـد الحكومات الاستعمارية ومـا بعـد الاسـتعمار، والتـي حـذرت النقابـات باسـتمرار بعـدم التـورط في السياسة. كما يعكس ذلك التناقضات التي أزعجت كافة البيروقراطيات النقابية، والتـي قـد تتحـدى الطرق التي تؤثر بها القوة الاقتصادية على أعضائها، لكن مكانتها تعتمد على التوفيق معها.

ومن السهل التوصل إلى أن دعم الحركة النقابية للحركة من أجل ديمقراطية تعددية كـان خطـأ وأن تنظيمات العمال كان عليها أن تبقى مقاربتها النقابية تجاه السياسة. لكن الأحرى الإدانـة بـأثر رجعي لـدور النقابـات في إنجـاز التغـيرات الـسياسية التـي برهنـت فـيما بعـد عـلى أنهـا لم تعـالج احتياجات الطبقة العاملة المنظمة أو نظيرتها في الريف، ومن الأهمية بمكـان الاعـتراف بـأن الحركـة النقابية الزامبية، وفي ظل أحوال قمعية ليست من اختيارها، قد مكنـت مـن سـماع صـوت العـمال طوال السبعين عاماً الماضية، وأنها تحدت باستمرار سلطة الدولة ورأس المال. ويبحث هـذا التـاريخ عن الاعتراف بإنجازات العمال الزامبيين؛ والإشارة إلى القيود الموروثة لمواجهة هذه الـسلطة بيـنما لم يكونوا مسلحين بإيديولوجيا توضح أساسها التحتي؛ وللإشارة إلى أنـه بـتعلم الـدروس الـصعبة لهـذا النضال يمكن للطبقة العاملة الزامبية أن تجد أفكاراً وتنظيمات جديدة تعمق قضيتهم في المستقبل.

الهوامش

1- R. H. Bates, Markets and States in Tropical Africa (Berkeley, CA: University of California Press, 1981) and 'Party–union relations in the Copperbelt of Zambia', Massachusetts Institute of Technology Paper (Cambridge, MA, 1969); A. Martin, Minding Their Own Business: Zambia's Struggle Against Foreign Capital (London: Hutchinson, 1972); R. E. Baldwin, Economic Development and Export Growth (Berkeley and Los Angeles, CA: University of California Press, 1966); J. L. Parpart and T. M. Shaw, 'Contradiction and coalition: class fractions in Zambia, 1964–1984', Africa Today 30, no. 3, (Denver, 1983).

2- I. Henderson, 'Labour and politics in Northern Rhodesia, 1900–1953',PhDthesis, University of Edinburgh, 1972.

3- Quoted in J. L. Parpart, Labour and Capital on the African Copperbelt (Philadephia: Temple University Press, 1983), p. 47.

4- Quoted in C. Perrings, Black Mineworkers in Central Africa (London: Heinemann Educational, 1974), p. 224.

5- Bates, 'Party–union relations in the Copperbelt of Zambia', p. 6.

6- Quoted in Berger, Labour, Race and Colonial Rule (Oxford: Clarendon Press, 1974), p. 138.

7- A. L. Epstein, Politics in an Urban African Community (Manchester, 1958), p. 121.

8- J. L. Parpart in Working-class Wives and Collective Labour Action on the Northern Rhodesian Copperbelt, 1926–1964 (Boston: African Studies Center, Boston University, 1982),

9- This policy is described by UNIP leaders in D. C. Mulford, Zambia: The Politics of Independence, 1957–1964 (Oxford: Oxford University Press, 1967).

10- For example, International Marxist Group, 'Zambia: humanist rhetoric, capitalist reality', Africa in Struggle (Occasional Papers), No. 2 (London, 1975).

11- Quoted in Bates, 'Party–union relations in the Copperbelt of Zambia', p. 29.

12- Ibid., p. 32.

13- R. Fincham and G. Zulu, 'Labour and participation in Zambia', in B. Turok (ed.), Development in Zambia: A Reader (London: Zed Books, 1979).

14- E. O. Akwety, Trade Unions and Democratisation: A Comparative Study of Zambia and Ghana (Stockholm: University of Stockholm, Department of Political Science, 1994), p. 48.

15- Zambia Department of Labour, Annual Report, 1968 (Lusaka, 1970), p. 7.

16- Ibid.

17- Quoted in R. H. Bates, Unions, Parties, and Political Development: A Study of Mineworkers in Zambia (New Haven, CT, and London: Yale University Press, 1971).

18- H. A. Turner, 'Wage trends, wage policies and collective bargaining: the problems for underdeveloped countries', University of Cambridge Department of Applied Economics Occasional Papers, No. 6 (Cambridge, 1965).

19- ILO, Report on Workers' Education in Zambia (Geneva, 1970), p. 6.

20- Turner, 'Wage trends, wage policies and collective bargaining', p. 23.

21- Ibid., p. 75.

22- ILO/UNDP/TAS, p. 22.

23- Ibid., p. 25.

24- Quoted in F. O. E. Okafor, 'The mining multinationals and the Zambian economy', The African Review, 17, 1 and 2 (Dar es Salaam, 1990)

25- 'Towards complete independence', speech by H. E., The President D. K. Kaunda to the UNIP National Council held at Matero Hall, Lusaka, 11 August 1969 (Lusaka: Zambia Information Services).

26- Ibid., p. 47.

27- Ibid., pp. 44–5.

28- A. Gupta, 'Trade unionism and politics on the Copperbelt', in W. Tordoff (ed.), Politics in Zambia (Manchester: Manchester University Press, 1974), p. 305.

29- M. Burawoy, The Colour of Class on the Copperbelt (Lusaka, 1972), p. 74.

30- Ibid., p. 80.

31- Ibid., p. 79.

32- Ibid., p. 80.

33- Ibid.

34- M. Burawoy, The Politics of Production (London: Verso, 1985), cited in E. H. O. Akwetey, Trade Unions and Democratisation: A Comparative Study of Zambia and Ghana (Stockholm: University of Stockholm, Department of Political Science, 1994).

35- C. Gertzel, 'Industrial relations in Zambia', in U. G. Damachi, H. D. Seibel and L. Trachtman (eds), Industrial Relations in Africa (New York: St Martin's Press, 1979), p. 332.

36- Quoted in M. Burawoy, 'Another look at the mineworker', Constraint and Manipulation in Industrial Conflict: A Comparison of Strikes Among Zambian Workers in a Clothing Factory and the Mining Industry (Lusaka: Institute of African Studies), p. 252.

37- C. Gertzel, C. Baylies and M. Szeftel (eds), The Dynamics of the One-party State in Zambia (Manchester: Manchester University Press, 1984).

38- M. Hamalengwa, Class Struggles in Zambia (Lanham, MD, and London: University Press of America, 1992).

39- Fincham and Zulu, 'Labour and participation in Zambia'.

40- Africa Contemporary Record, (London, 1970).

41- Workers' Voice (Kitwe, September 1980).

42- Gertzel, 'Industrial relations in Zambia', p. 348.

43- Economic Development Institute of the World Bank/R. Gulhati, 'Impasse in Zambia: The economics and politics of reform', Development Policy Case Series, No. 2 (Washington, 1989), p. 27.

44- Africa Confidential, 29, 19 (London, 23 September 1988).

45- Quoted in Hamalengwa, Class Struggles in Zambia, p. 115.

46- E.g., Gertzel et al., The Dynamics of the One-party State in Zambia.

47- World Bank Country Economics Department/C. Colclough, The Labour Market and Economic Stabilisation in Zambia (Washington, 1989), p. 1.

48- Ibid.

49- M. Martin, 'Neither Phoenix nor Icarus: negotiating economic reform in Ghana and Zambia, 1983–92', in T. Callaghy and J. Ravenhill (eds), Hemmed In: Responses to Africa's Economic Decline (New York: Columbia University Press, 1993).

50- P. Nordlund, Organising the Political Agora: Domination and democratization in Zambia and Zimbabwe (Uppsala: Uppsala University, 1996), p. 93.

51- Akwetey, Trade Unions and Democratisation, p. 102.

52- Nordlund, Organising the Political Agora, p. 115.

53- L. Rakner, Trades Unions in Processes of Democratisation (Bergen: Chr. Michelsen Institute, Department of Social Science and Development 1992, p. 7.

54- Ibid.

55- Nordlund, Organising the Political Agora, p. 59.

56- K. Gostner, 'Playing politics: labour's role in Zambia', South African Labour Bulletin 21, no. 3, (June 1997).

57- S. Buhkungu and L. van der Walt, 'Interviews with NCZ workers, South African Labour Bulletin 21, no. 3, (June 1997), p. 65.

58- Workers' Voice (Kitwe, July 2000).

59- Ibid.

الفصل السادس

جنوب أفريقيا في ظل حكم

المؤتمر الوطني الإفريقي

"لا زلنا مقيدين بسلاسل الاستغلال"

بيتر دوير

إن أية محاولة لفهم التطورات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة في جنوب أفريقيا والمساهمة فيها ستكون جزئية إن لم توضع في سياق الأزمة الاقتصادية لأفريقيا والرأسمالية الدولية[1]. إن جذور المشكلات الحالية في جنوب أفريقيا عميقة للغاية. ومن الأهمية بمكان تذكر الرابطة الدولية التي ارتبطت بها جنوب أفريقيا لفترة طويلة. ومع بداية سبعينيات القرن العشرين كان الازدهار الاقتصادي للرأسمالية الدولية الذي تلا الحرب العالمية الثانية قد بدأ في التداعي، لأنه تحول إلى أزمة اقتصادية لا زالت محاولة التعافي منها قائمة[2].

ويبدو من وراء كلما سبق الحديث عن العولمة اليوم وشيء آخر في سبيله للظهور. وتلك نقطة إيديولوجية تم تناولها محليا من قبل سياسيو اليسار واليمين، والكثير من الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية، مع نتائج سياسية تؤثر على العمال والنقابيين والعاطلين عن العمل في أنحاء العالم. ويسير الأمر كما يلي بمنتهى البساطة: يقال أن رأس المال الآن أكثر حراكا، ويمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحرك موقعها بيسر، ويجب على العمال وغيرهم ألا يقاوموا هذه العملية. ومن هنا فما هي الجدوى من مواجهة الخصخصة وتحرير الأعمال من القوانين والنظم؟ يجب على العمال أن يتكيفوا مع ظروف السوق، وأن يكونوا أكثر مرونة، ويتعاونوا مع الإدارة والحكومة، والعمل أكثر، والاعتدال في مطالبهم بخصوص الأجور.

وإن لم يفعلوا ستنتقل الأعمال ببساطة إلى مكان يكون العمل فيه أرخص ويكون العمال أكثر إذعانا.

وقد تطورت هذه الفكرة إلى ما يشبه اعتقاداً لا شك فيه بأن العولمة ذات سلطة مطلقة وشيء يحدث لنا من قبل قوى خارجية لا يمكننا السيطرة عليها. لقد ابتلعت هذه الأسطورة، على مدى أكبر أو أقل، دون نقد من قبل أكاديميين، وأحزاب سياسية والكثير من المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. وليست هناك صعوبة تذكر في رؤية من يستفيد أكثر من مثل هذه المفاهيم "الإيديولوجية[3]".

معامل الديمقراطية

دعونا الآن ننظر في جنوب أفريقيا. ورغم أنها استثناء في إقليم أفريقيا الجنوبية، فإنه من المهم لأي تقييم لتوقعات تحول راديكالي في الإقليم والقارة أن يتضمن مسحا لها. إن جنوب أفريقيا أهم دولة في الإقليم اقتصاديا، وسياسيا، وعسكريا، وذات رمزية شديدة في تاريخ النضال التحرري الإفريقي. وهي مسئولة عن 44% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء و52% من ناتجها الصناعي، ولديها طبقة عاملة وحركة عمالية متطورة للغاية[4]. ووفقا لمنظمة العمل الدولية فإن نمو العضوية النقابية في جنوب أفريقيا منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين كان الأسرع في العالم: وتشمل النقابات 40% من قوة العمل أو حوالي 3.1 مليون عامل.

وسننظر في التطورات الاجتماعية المتغيرة التي طرأت منذ الانتخابات الحرة الأولى في أبريل 1994 لأنها مؤثرة على حركة الطبقة العاملة التي تطورت بالأساس بعد بداية السبعينيات في مواجهة الفصل العنصري. وتمثل هذه الحركة بأفضل ما يكون من خلال أكبر كيان نقابي والذي يضم وحده مليوني عضو وهو: مؤتمر النقابات الجنوب إفريقية (كوساتو)، الذي ينتمي له نصف جميع أعضاء النقابات تقريباً. وقد أسس الاتحاد في عام 1985 عقب أربعة أعوام من المحادثات مع النقابات الأخرى. وبدون التقليل من أهمية النقابات العمالية الأخرى فإن لكوساتو أهمية خاصة لأنه جزء من تحالف ثلاثي ("التحالف") مع المؤتمر الوطني الإفريقي الحاكم والحزب الشيوعي الجنوب إفريقي. ويجمل كوساتو تطور الحركة العمالية المستقلة التي قامت بمواجهة الفصل العنصري:

لقد كان كوساتو بالأساس الكيان الذي أبقى بطارية الحركة الديمقراطية الجماهيرية حية في الفترة بين منتصف عام 1986 ومنتصف عام 1988 ... واستمرت المقاومة الشعبية لكن التنظيم كان عاجزاً بشكل خطير. وعمل كوساتو كمركز في مساعدة الحركة الديمقراطية الجماهيرية لتجميع قواها، وكانت القوة المنظمة للنقابات ذات أهمية محورية في فشل حالة الطوارئ[5].

وقد نتج عن قرون عديدة من التراكم السريع في ظل رأسمالية تقودها الدولة، مفروضة من قبل نظام حكم الفصل العنصري السلطوي والمركزي، تنويعا من الاعتماد على الزراعة والتعدين إلى التصنيع، والذي غير بدوره طبيعة العمل. وأظهر هذا التحول الصناعي زيادة في اعتماد رأس المال والدولة الاقتصادي على العمالة الإفريقية. ووفر ذلك منصة هامة

لإقامة النقابات المستقلة، وتنمية محورية للأحداث التي برزت في جنوب أفريقيا منذ السبعينيات فصاعداً: وهي فترة اعتبرت بشكل عام نقطة تحول في النضال المعاصر ضد الفصل العنصري[6].

وكان تركيز الجيل الجديد من النقابات التي نمت من موجات الإضرابات، وخاصة حول ديربان، في أوائل السبعينات، منصباً على التنظيم وسط القاعدة العريضة من العمال. وركز التنظيم النقابي الخدمي (أي النقابات التي تركز على تقديم الخدمات للعمال وليس النشاط السياسي) على مشاركة عمالية أكبر ودور متزايد لممثلي أعضاء النقابات واعتماد أقل على مسئولي النقابات الذين يعملون بدوام كامل، وتحويل الأعضاء الحاليين إلى قائمين على التنظيم وضم أعضاء آخرين. وشُجع العمال لتطوير بعضهم البعض كنقابيين وممثلين لعمال النقابات في النقابات التي يديرها العمال.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف أُسس اتحاد النقابات الجنوب أفريقيا (فوساتو) في أبريل 1979، وضم عشرين ألف عامل من ثلاث عشرة نقابة. وكانوا منظمين على مبدأ السيطرة العمالية المباشرة من خلال انتخاب وكلاء أعضاء النقابة ومجالس ممثلي أعضاء النقابات من أجل تطوير تنظيم نقابي خدمي في مكان العمل. ووجه فوساتو اهتمامه نحو سياسة الطبقة العاملة وكان ملتزماً بالبقاء مستقلاً عن المؤتمر الوطني الإفريقي خوفاً من أن يؤدي هذا التعاون إلى اختزال مصالح العمال تحت الشعارات الشعبية والوطنية، مما يقلل الاهتمام بالطبقة التي كانت مبدأ واستراتيجية محورية للتنظيم[7].

وارتفعت عضوية النقابات من 220 ألف في عام1980 إلى 670 ألف عضو في عام 1984، مع تمثيل العمال الأفارقة لنسبة 43.4% من جميع أعضاء النقابات، في حين مثل البيض نسبة 33.9%، والملونون والآسيويون 22.7%[8].وكانت خلاصة هذه الزيادة في قوة الطبقة العاملة أن القدرة التنظيمية قد تطورت بشدة. ومع حلول أواخر 1985 كان هناك 795 ألف عامل في 23 نقابة بها 12.462 مندوباً عن العمال الأعضاء في النقابات[9]. وهكذا ارتفع عدد الاجتماعات النقابية التي تتم مساء أي يوم في الثمانينيات في جنوب أفريقيا إلى 150 اجتماعاً بفضل هذه النقابات المنظمة وذات القاعدة الكبيرة.

وقد دعمت النقابات قوتها مع اشتداد مواجهة الفصل العنصري في الفترة من منتصف الثمانينيات إلى أواخرها. واتسمت أنشطتها بهيمنة الامتناع عن الذهاب للعمل (إضرابات سياسية)، كما تم في 6-7 سبتمبر 1989، بالتزامن مع انتخابات البيض، والتي شارك

فيها ما بين 2-3 ملايين عامل. وفقدت المزيد من أيام العمل من خلال التوقف عن العمل في الفـترة 1986 و1990 أكثر من السبعين عامـاً الـسابقة عـلى عـام 1986[10]. لكـن تـبرز قـوة الطبقـة العاملـة السوداء وقدرتها التنظيمية ومرونتها على نحو خاص عندما ننظر إلى مواجهـة الفـصل العنـصري في الماضي:

يمكن أن نقول ذلك بكل تأكيد: لقـد بـدأ مئـات الآلاف مـن العـمال الأفارقـة في الثمانينيـات في السيطرة ببطء وعلى نحو متخبط ووسط العديد من التراجعات في السيطرة عـلى حيـاتهم. وحققـوا فخراً جديداً وصوتاً جديداً ونال البعض هدفاً جديداً: منازعة سلطة مـع الأقليـة والفـوز بهـا لـصالح الكثرة[11].

وكان مثل هذا العمل تعبيراً عملياً عن قوة الطبقة العاملـة الـسوداء هـو مـا أجـبر نظـام حكـم الفصل العنصري على التفاوض مع المؤتمر الوطني الإفريقـي، والإفـراج عـن نيلـسون مانـديلا ورفـع الحظر على منظمات التحرر الرئيسة في فبراير 1990.

قوس قُزح يضيء العالم

كانت نهاية الفصل العنصري الرسمية انتصار على نظام حكم عرقي والشركات متعددة الجنسيات التي كانت لها أعمال معه، والبنوك التي مولته، والحكومات الإمبريالية في الغرب التي دعمته. وبينما كانت الصراعات في يوغسلافيا ورواندا آخذة في الانطباع في وعينا الجماعي، سكبت جنوب أفريقيا قوس قزح من الأمل عبر عالمنا مع احتفالنا به من نورويتش Norwich بشرقي إنجلترا إلى نيروبي في أبريل 1994. وقد استعادت "أمة قوس قزح"، متجسدة في مانديلا، قدراً من الأمل بأن هذا التغير السياسي التقدمي لا يزال ممكنا وأنه هدف يستحق الكثير في عالم متشائم على نحو متزايد. وأظهر ذلك الاعتقاد بأن أفراد الطبقة العاملة العاديين، والمستغلين والمقهورين، لا يزال بمقدورهم إحداث تغيير من أسفل بالرغم من مواجهتهم من قبل حكومات قوية، ودولة وحشية، وجيش وشركات متعددة الجنسيات.

ورغم أن قيادة المؤتمر الوطني الإفريقي لم تعبأ بالاشتراكية فإن الكثير في داخل المؤتمر وداخل الحزب الشيوعي الجنوب إفريقي اهتموا بها، وبالنسبة لملايين الجنوب أفارقة كانت مواجهة الفصل العنصر يقتالاً من أجل الاشتراكية. وكان من الشائع (ولا يزال) رؤية لافتات في مسيرات واحتجاجات ومسيرات سياسية مكتوب عليها "تسقط الرأسمالية"، وتقارير تليفزيونية مباشرة متفرق فيها رموز وأغان وشعارات اشتراكية. ولم تكن تلك الرموز ثانويات للنضال لكنها كانت متجذرة فيه، مما يرمز لتطلعات الكثيرين نحو جنوب أفريقيا جديدة واشتراكية. وليست تلك مجرد وجهة نظر أكاديمية. وهناك خطر أن يتم تفكيك تاريخ النضال وإزالة الطابع السياسي له وتصحيحه لصالح الاستهلاك الليبرالي كي يتلاءم بإحكام مع مفهوم تعددي لكيفية تفعيل تغير سياسي. وسخر أمامي أحد النشطاء النقابيين بقوله إنه خشى، في سنوات تالية، أن "تمحى اللافتات الحمراء من صور الأحداث"[12].

مسيرة طويلة نحو الحرية: خطوة سريعة نحو الليبرالية الجديدة

حصل المؤتمر الوطني الإفريقي في انتخابات 1994 على نسبة 62.7% من الأصوات وأصبح أكبر حزب في حكومة الوحدة الوطنية. وكونت هذه الحكومة لأغراض توافقية، بالرغم من أن الحزب الحاكم السابق، وهو الحزب الوطني، قد خرج منها في يونيو 1996. وتهيأ المؤتمر الوطني الإفريقي لتولي جميع المسئوليات على مستوى السياسة، كونه قد انتخب بموجب سياسات تم تفصيلها في برنامج إعادة البناء والتنمية. وكان هذا البرنامج، ذا الطعم الكينزي، الشعلة التي سترشد البلاد للخروج من ظلام الفصل العنصري وتضيء حياة الملايين. وتكمن أهميته في سماع الغالبية العظمى من السود عنه، واحتفاء نقاباتهم والمنظمات المجتمعية والكنائس والشباب ومجموعات النساء به. وكان البرنامج بمثابة بيان رسمي لجنوب أفريقيا جديدة.

وقد طلبت من نشطاء نقابيين أن يخبروني بما توقعوه هم وأصدقائهم وأسرهم في ضواحي المدن من حكومة المؤتمر الوطني الإفريقي. وقدم ليونارد ماليوكازي، وهو مندوب لعمال نقابيين عن اتحاد عمال التعليم الوطني والصحة وأحد أعضاء المؤتمر الوطني الإفريقي، إجابة نموذجية:

اعتقدت أن المؤتمر الوطني الإفريقي سيقدم أشياء كانت محرمة علينا في الماضي. مثل اعتقادي أن (خدمات) الصحة ستكون مجاناً. وأن التعليم سيكون مجانياً. كانت تلك الأمور التي في ذهني ... اعتقد الناس أن أول أمر سيتحقق ألا يكون هناك جائع، وأنه ستكون هناك وظائف، وسيكون هناك مأوى، وستفتح أبواب التعليم والثقافة ... في مكان عملك بضواحي المدن كانت هناك آمال عظيمة بأن كل شيء سيكون عظيما[13].

وشرح الكثير من النشطاء الذين التقيتهم وأجريت مقابلات معهم أن مصدر إلهامهم كان برنامج إعادة البناء والتنمية- والذي يمكن لبعضهم اقتباسه سطراً سطراً خلال الكلام! وتقف هذه الآمال وراء دموع الفرح عندما انتخب المؤتمر الوطني الإفريقي. وترشح مستوى الأمل ثم السخط حتى إلى أصغر أفراد الشعب الأسود. وقد سمع أب، وهو أوسيامي، ابنه البالغ سبعة أعوام يغني بلحن النشيد الوطني كلمات مغايرة قائلا: "Nkosi sikelela I Afrika، لقد وعدني نيلسون مانديلا بجهاز فيديو وعندما ذهبت لأحضره قال مانديلا voetskek! (اذهب بعيداً) ولا ترجع أبداً!" وقال لأبيه إن الأطفال في مدرسته بالضاحية يغنونها طوال الوقت[14].

ورغم أن التغيرات كانت تتم في إدارة البلاد، مع الاحتفاظ بخدمات وزير مالية الحـزب الـوطني ديريك كيس، فإن نيلـسون مانـديلا "أسـعد المـستثمرين ورجـال الأعـمال والجنـوب أفارقـة البـيض بالتزامه باقتصاد السوق الحر والاعتدال السياسي. وأكد الـسيد مانـديلا مـراراً وتكـراراً عـلى الحاجـة لاستعادة ثقة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي[15]." وبعد وقت قصير من الإفراج عنه من السجن في فبراير 1990 ذكر مانديلا علانية أنه لا يزال ينحاز لتأميم البنوك والمناجم، وهـو مـا دفـع شركـة دي بيرز الجنوب إفريقية متعددة الجنـسيات إلى إعـلان أنهـا سـتنقل جـزءاً مـن عملياتهـا إلى جنيـف. وأسهم هذا المثال الدرامي، والتحقق التدريجي من أن رأس المال ليس ملزماً بالمرة بالبقاء في جنوب أفريقيا، بقدر كبير في تطور تفكير المؤتمر الوطني الإفريقي بعيداً عن برنامج إعـادة البنـاء والتنميـة وسياسات من قبيل التأميم، ونحو القطاع الخاص و"الالتـزام المـالي"، وفي أكتـوبر 1994 أعلـن نائـب الرئيس ثابو مبيكي إلتزام حكومة الوحدة الوطنية بخصخـصة الأصـول العامـة كجـزء مـن مجموعـة إجراءات لإعادة تنظيم مالية الحكومة[16]. ولم يقل حينها مانديلا شيئاً، وهو الذي كان قد وعـد "بـأن تأميم المناجم والبنوك الصناعات الاحتكارية هو سياسة المؤتمر الـوطني الإفريقـي وإن أي تغيـير أو تعديل لوجهات نظرنا في هذا الصدد غير متخيل[17]".

ولم تقتصر هذه التغيرات على مانديلا. وقد شمل أولئك الذين اختـيروا لتكـوين أول وزارة اثنـين من نحو عشرين ناشـطاً رئيـساً سـابقاً في كوسـاتو. أحـدهما جـاي نيـدو الـذي قيـل عنـه:" ببذلاتـه المصنوعة بعناية ومصطلحاته المنتقاة، فإن السيد نيدو بمظهره الجديد شخـصية اقتـصادية تقليديـة على نحو كامل. وقد أصبح النقـابي المتهـور والاشـتراكي المـتحمس مـدافعاً مقنعـاً عـن الالتـزام المـالي والتمويلي." والثاني أليك إروين، وكـان في الـسابق مـسئول رئـيس لفوسـاتو المـستقل وكـان في ذلـك الوقت وزير المالية وعضو الحزب الشيوعي (ووزير التجارة حاليا): "أن تسمع الـسيد إرويـن يـدافع عـن الحاجـة إلى الالتـزام –بحماسـة وولـه لا يمكـن أن يـضاهييه سـوى قلـة مـن رجـال الاقتـصاد التقليديين- يعني أن تؤمن أن تحوله أصيل ... فالذي كان يوماً اشتراكياً عقائدياً ... قـد صـنع سـلامه مع الرأسمالية[18]".

وأعيد تصنيف "جنوب أفريقيا الجديدة" على أنها "سوق ناشئة"، مـما زاد مـن تعرضـها لنـزوات المـستثمرين الـدوليين. وكانـت الحكومـة تحـت ضـغط مـن مـصالح رأس المـال للمشاركة أكثر داخل الاقتصاد السياسي العالمي. وفقاً للبنك الـدولي:"لـكي تكـون الإجـراءات التي تحرر التجارة مـؤثرة تماماً فإنهـا بحاجـة إلى أن تكـون مـصحوبة بـسياسات تكميليـة

بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر[19]." وفي مارس 1995 ألغى عضوين سابقين بنظام الحكم العنصري، وهما كريس ستالس (محافظ بنك الاحتياط)، وكريس لينبنبرج (وزير المالية)، الذين ظلا في منصبيهما بترشيح من المؤتمر الوطني الإفريقي، الراند المالي financial rand (عملة محاسبية مستخدمة في جنوب أفريقيا منذ عام 1985 لمنع خروج رأس المال من البلاد بسبب سياسة الفصل العنصري بقصر بيع أية استثمارات من قبل غير الجنوب أفارقة بالراند) – وهي آلية لضبط سعر الصرف حاولت تجنيب البلاد الحركات الضخمة لرأس المال المالي. ولم يكن مفاجئاً تدفق الأموال على البلاد، لكنها خرجت بنفس السرعة عندما دفعت شائعات بخصوص صحة الرئيس مانديلا المستثمرين لإخراج أموالهم خارج البلاد في فبراير 1996. وبين ذلك شخصية المستثمرين الأجانب الأشبه بالقطيع الذين بالغت الحكومة في التركيز على جذبهم. وعندما انهارت اقتصاديات الدول المسماة بالمعجزة الآسيوية في عام 1998 (والتي امتدحها البعض في المؤتمر الوطني الإفريقي والوسط الأكاديمي باعتبارها نموذجاً) شعرت جنوب أفريقيا برياح باردة لرأس المال الساخن المغادر للبلاد مع رعب المستثمرين. وضخ البنك المركزي ثلاثة مليارات دولار للدفاع عن الراند دون جدوى.

وفي عام 1996 وضعت جنوب أفريقيا في المرتبة 44 من بين 46 دولة نامية وفقاً للتنافسية الدولية[20]، في ظل معدل بطالة يصل إلى 50%، وكون قرابة نصف العاطلين أقل من سن الثلاثين؛ ولم يكن 90% من العمال ذوي أية مهارات أو أي تدريب[21]. وتلك العوامل الكامنة وراء حديث الحكومة والأعمال عن الحاجة إلى "مهارات مطورة" وتطبيق "تغييرات في فنيات الإدارة". وهذا الحديث هو كلمة السر في إبقاء خفض الأجور وخصخصة أصول الدولة وخفض الإنفاق الحكومي (إن الدورة الليبرالية الجديدة هي "الالتزام المالي")، وينتج عنه دائماً انقضاض على مستويات معيشة الطبقة العاملة والفئات الأكثر هامشية. ورغم تعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية فإن الحكومة شجعت على الإسراع بخصخصة الشركات المملوكة للدولة وتخفيف ضوابط سعر الصرف من أجل وقف المضاربة على الراند. وقد لاحظت هذا التناقض الصارخ جريدة بيزنس داي Business Day المحافظة بقولها: "ليس بوسع جنوب أفريقيا ما تفعله لعزل أسواقها عن التطورات الاقتصادية الخارجية مثل ارتفاع أسعار الفائدة. والحقيقة أن تقلبات الأسواق الدولية ستأخذ ضريبتها، ويجب أن ننتهج سياسات سوف تجذب مزيداً من الاستثمار الدائم للأجانب[22]".

هل تشي هذه الدعوات بسياسة المؤتمر الوطني الإفريقي؟ في مارس 1996 أغلقت الوزارة الموجودة في مكتب الرئيس لمراقبة تطبيق برنامج إعادة البناء والتنمية. ومع الضغط المستمر على الراند قامت الحكومة بتحول في سياسة الاقتصاد الكلي. وفي يونيو 1996 أعلن المؤتمر الوطني الإفريقي، بناء على نصيحة من البنك الدولي ودون إخبار شركائه في التحالف وعملياً جميع أعضائه المنتخبين في البرلمان، إطاراً ومجموعة أهداف جديدة أطلق عليها النمو والتشغيل وإعادة التوزيع (جير). وكانت جير، التي يعتبر الالتزام المالي والامتيازات الضرائبية حجر الزاوية بها، والانتقال إلى إلغاء ضوابط سعر الصرف، وبيع أصول الدولة، وزيادة المرونة في سوق العمل[23]"، معارضة بشدة للأفكار التي طرحها كوساتو. باختصار فإن جير كانت بها جميع مكونات طبق ليبرالي جديد يحمل تشابهاً ملحوظاً لبرنامج تكيف هيكلي مفروض ذاتياً. وأدين جير على الفور من قبل كوساتو؛ وعلى نحو لا يصدق بالمرة، فقد ظل الحزب الشيوعي صامتاً لمدة سنة.

وكانت الخصخصة ستصبح سلاحاً رئيساً في محاولات توسيع النمو الاقتصادي وتقليل وجوب اقتراض الحكومة وفاتورة الفائدة. ومع هذا التغير الرئيس في السياسة، كانت المكاشفات بين الحكومة وشركائها في التحالف متوقعة؛ لأن المؤتمر الوطني الإفريقي أصبح حينذاك وبوضوح "يعتنق الكثير من المبادئ الحديثة لاقتصاد سوق حر[24]". وكان المؤتمر الوطني الإفريقي يقبل، من خلال التبني المتزايد لموقف محافظ إزاء السياسة الاقتصادية، بشدة إملاء هذه الأسواق العالمية وأنه القاضي الأعلى لسياسات الحكومة. وتماماً كما انتخبت الأغلبية السوداء حكومة، فإن هذه الحكومة تحركت نحو التنازل عن مسئوليتها بتفويضها "للأسواق". وبهذه الطريقة أقرت دون قصد بالقول الماركسي المأثور أن القوة لا تقيَم في برلمانات منتخبة ولكن في قاعات اجتماعات رجال أعمال ومصرفيين غير منتخبين وغير قابلين للمحاسبة. وبدا أن قبول إعادة توزيع الثروة هذا سيتم من خلال النمو الاقتصادي والسوق الحر.

سجل حكم المؤتمر الوطني الإفريقي

اعتبر برنامج إعادة البناء والتنمية النمو الاقتصادي ناتجاً لإعـادة توزيـع الـثروة الموجـودة: عـلى سبيل المثال من خلال الضرائب المتزايدة وتكوين فرص عمل القطاع العـام. وأشـارت الحكومـة الآن إلى أن إعـادة توزيـع الـثروة، في ثـاني أكـبر دولـة غـير عادلـة في العـالم، سـتتحقق مـن خـلال النمـو الاقتصادي- أو "نظرية التسلسل التنازلي". وتوقعت جير نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في الفترة ما بين 1996 و1998 بمعدل 3.5%، 2.9%، و3.8% على الترتيب (بالرغم من الحاجة إلى متوسط 5% لتحقيق أي إصلاحفي خلل البطالة). وفي الواقع فقد هبط الناتج المحلي الإجـمالي الـسنوي في هـذه الفترة من 3.2% إلى 1.7%، و0.1%. ورغم التوقعات الجريئة بخلق فـرص عمـل يبلـغ عـددها 126 ألفاً، و252 ألفاً، و246 ألفاً خلال فترة الأعوام الثلاثة هذه، كـان هنـاك فقـد في الوظـائف قـدره 71 ألفاً، و126 ألفا، و186 ألفاً خلال نفس الفترة. وإجمالاً فقد حوالي مليـون وظيفـة في قطـاع الزراعـة والقطاعات غير الزراعية، في بلد تتراوح نسبة البطالة فيها حول 40%[25]. وعملياً فإن جميع الأهداف لم تتم إصابتها، وحتى استثمارات القطاع الخاص التي كانت هناك حاجة ملحة لها فإنها بدلاً من أن ترتفع وفق هذا التوقـع إلى 9.3%، 9.1%، و9.3%، هبطـت في الفـترة 1996- 1998 مـن 6.1% إلى 3.1% و0.7%[26]. لكن لم يكن ذلك كل ما تضمنته جير. كان للتحرير التجاري الذي طبـق عـلى هـذا النحو النشيط من قبل أليك إروين، وزيـر التجـارة والـصناعة، آثـار كارثيـة عـلى الاقتـصاد، وخاصـة بالنسبة لصناعات الملابس والنسيج وتصنيع الأحذية، والتي تخلت، في ضوء عجزهاعن المنافـسة مـع منافسين عالميين عمالقة أو واردات رخيصة من دول مثل الصين، عن 22 ألف عامل (معظمهـم مـن النساء) في عام 1998 وحده[27].

ولا يختلف أحد مع هدف جير بخلق 833 ألف فرصة عمل في غضون أربعة أعـوام. لكـن هـذه الاستراتيجية دعت إلى اعتدال في الأسعار والأجور، واستبعدت ضمنياً حداً أدنى للأجور على المـستوى القومي، وتطلبت في نفس الوقت مرونة أكبر في سوق العمل. وكان الضغط مفروض عـلى الحكومـة بوضوح من الكثير من قطاعات مجتمع الأعـمال والـضغط مـن أجـل خصخـصة الـشركات المملوكـة للدولة من أجل موازنـة خطـر هـروب رأس المـال وإغـراء رأس المـال الأجنبـي للاسـتثمار في مـشروعات الخصخصة. وواصل ملاكمو البورجوازية المأجورين تقديم نصيحتهم إثر رثاء بطء سير برنامج الخصخصة الحكومي قائلين: "إن لم يؤمن المـستثمرون وأصـحاب الـشركات بقيـام الحكومـة بـالتزام ذي مـصداقية

فإنهم لن يستثمروا ولسوف ينقلون أموالهم بمنتهى البساطة إلى مناخ أكثر ملائمة[28]". إن جـبر وهـذا النوع من السياسة، والتي تؤكد على السيطرة المحكمة على الإنفاق الحكومي، قـد ناقـضت دعـاوى المساواة الاجتماعية للمؤتمر الوطني الإفريقي مع إمكانية تحقيق نتائج مدمرة: "إن الحكومة تحتاج إلى التوفيق على نحو عاجل بين سياسة استثمارها العام والأولويـات الـسياسية والاجتماعيـة. ومـا لم تقم بذلك فهناك إمكانية حقيقية لأن يجـد الـسخط الاجتماعـي المـنعكس مـن خـلال احتجاجـات الطلاب هذا الأسبوع تعبيراً عنه في المجتمع ككل[29]".

لا تغيير في جير مع تولي مبيكي القيادة

كان هناك سؤال حول حدوث أي تغيير في ديسمبر 1997 في اتجاه المـؤتمر الـوطني الإفريقـي في ظل قيادة ثابو مبيكي عقب اعتـزال مانـديلا؟ لقـد قـال منتقـدون مـن داخـل الحـزب، مثـل وينـي ماديكيزيلا- مانديلا، علناً أن مبيكي سيكون أكثر راديكالية[30]. وزاد المؤتمر حصته من الأصـوات، لكـن الانتخابات لا تقيس سوى الأصوات ولا يمكنها قياس الطريقة التي يتم بها التـصويت. وأخـبرني أحـد مندوبي العمال النقابيين بالمؤتمر بعد يوم من الانتخابات:

آجلاً أو عاجلاً سـيكون علينـا أن نفـض التحـالف، هنـاك صراع مـصالح ...وفي مرحلـة أو أخـرى سيكون علينا أن نقول 'حسناً، أيها المؤتمر الـوطني الإفريقـي، امـض في طريقـك الآن. إننـا كنقابـات سوف نبدأ في تناول القضايا الحقيقية ولن نعتبركم حكومة؛ لأنه لا يمكـنكم المـضي قـدماً في برنـامج الخصخصة هذا.' لأننا إن لم نقم بما نخبرك به... ستواجه قيادة كوساتو مشكلة هائلة[31].

وفي غضون ستة أسـابيع خـرج مليـون عامـل بالقطـاع العـام في إضراب في أغـسطس 1999. وفي وسط الاختلافات بخصوص الأجور كانت سياسة الاقتصاد الكلي للحكومة، وجـير، وخططهـا "لإعـادة هيكلة" القطاع العام (والتي قرئت على أنها "خفض وخصخصة"). ويمكن للتغيرات في مجلس كيب تـاون أن يـسبب فقـدان عـشرة آلاف وظيفـة بالمحليـات مـع خفـض المجلـس لحجمـه وخصخـصة الخدمات. وكانت شركة سبورنت للقطارات التي تديرها الدولة تستغني كل شـهر عـن ألـف عامـل، وكانت هناك خطط لأن يفقـد 27 ألـف عامـل آخـرون وظـائفهم عنـد البـدء في خصخـصتها؛ وقـد انخفض عدد العاملين لدى سبورنت بحوالي 30 ألف عامل منذ وصول المؤتمر الإفريقي للسلطة. وفي المجمل فإن البلاد فقدت 42 ألف وظيفـة في قطاعـات غـير الزراعـة في الـسنة الماليـة 1998. وقـدم مؤشر جلي للمشكلات في قطاع التعدين عندما أعلن رؤساء الصناعة الاسـتغناء عـن 28 ألـف عامـل آخر بنهاية عام 1999[32].

وفي خطابه للأمة في فبراير 2000 أعلن مبيكي نية الحكومة المضي قـدماً في سياسـات الـسوق الحر التي تتبعهـا لإصلاح عهـد الفـصل العنـصري. ودفـع مبـيكي، بإيعـاز مـن حكومـة العـمال الجديـدة في المملكـة المتحـدة مـع الكثـيرين مــن الــديمقراطيين الاشــتراكيين والاشــتراكيين، بفكرة "الطريق الثالث الإفريقي"- الموالي للأعـمال بـشكل واضـح، لكـن لطّـف منـه بـالتزام مـا

تجاه العدالة الاجتماعية. وأسس مجلس استثمار دولي لتدبير إحياء اقتصادي بقيادة الاستثمار الأجنبي. وكان مجلس الاستثمار الدولي يخدم بالأساس ثابو مبيكي ويتضمن أشخاصاً بارزين من رجال السوق الحر مثل رجل المال جورج سوروس، ونيال فيتزجيرالد الرئيس المساعد لشركة يونيليفر البريطانية الهولندية متعددة الجنسيات[33].

ورغم أن الخصخصة محورية للإفراج عن مخصصات لخزائن الدولة وطمأنة المستثمرين الأجانب، فإن مبيكي اختار ألا يذكر الإسراع بالخصخصة في مثل هذه المناسبة العامة. وعكس هذا التردد توترات في التحالف، مما أجبر مبيكي على إبقاء عينه مفتوحة على كوساتو والحزب الشيوعي. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن أي انتقاد للحكومة كان يرد عليه فوراً بالإدانة. وكان انتقاد جير والاتجاه المحافظ للمؤتمر الوطني الإفريقي هو ما أدى إلى استبعاد تريفور نجوين عضو مجلس سويتو السابق ممثلاً للمؤتمر الوطني الإفريقي في عام 1999[34].

كان سخط مبيكي على كوساتو واضحاً عندما ذكر في نفس الخطاب أن الدولة لا يمكنها أن تقع أسيرة لعناصر وصفها بأنها تعيق تقدم الاقتصاد. وكان ذلك إشارة واضحة لموجة إضرابات القطاع العام في عرض البلاد في أغسطس 1999 من قبل كوساتو واتحادات نقابية أخرى.

وسعياً منه لتهدئة أية مخاوف للمستثمرين من تدخل الدولة في السوق وضمان استمرار الأسواق في سياسة الاقتصاد الكلي التي كانت تتصف بها السنوات الأربع الأولى من حكم المؤتمر الوطني الإفريقي رفض مبيكي أية محاولة من قبل الدولة لخلق فرص عمل وإعادة توزيع الثروة. وكان ذلك في وقت أجبر فيه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تحت الضغط الدولي الهائل من النقابات والمنظمات غير الحكومية والاحتجاجات المعادية للرأسمالية، على اتباع موقف دفاعي. وبكل وضوح فقد عمدت سياسات الحكومة تجاه التشغيل والنمو إلى الاستمرار وفقاً لليبرالية الجديدة سيئة السمعة أي: النمو من خلال الخصخصة وكبح الأجور.

وهكذا كان التغير الاجتماعي منذ وصول المؤتمر الوطني للسلطة في عام 1994 بقيادة الحكومة بطيئاً ومفتتاً. ويمكن أن نتوصل بثقة إلى أنه كان هناك إعادة توزيع اقتصادية محدودة للغاية نحو الفقراء (الذين يشكلون الغالبية العظمى ممن صوتوا للمؤتمر الوطني). وأظهر إحصاء حكومياً في عام 1998 أن 75% من السود كانوا في عمل غير ماهر أو حرفي،

وكسب 9.1 مليون نسمة منهم 90 دولاراً أو أقل شهرياً، وكسب 62% أقل من 248 دولاراً شـهرياً[35]. وأظهر تقرير عن التغيرات في توزيع الدخل في الفترة ما بين عام 1991 و1996 أن الطبقـة الوسـطى السوداء الجديدة قد أصبحت أفضل حالاً منذ تحقق الديمقراطيـة، مـع زيـادة البـاقين فقـرا[36]. وقـد استفادت نخبة اقتصادية سوداء صغيرة كثيراً من التحول الديمقراطي خلال العشرة أعـوام الـسابقة، بينما مر السود الأفقر بتدهور في الدخل. ويظهر التقريـر أن النخبـة الاقتـصادية آخـذة في الهيمنـة بشكل كبير وأن الانقسامات الطبقية الاقتصادية تحمل درجـة أقـل مـن الارتبـاط بـالعرق مـما هـو معتقد شعبياً. إن نسبة الأسر السوداء في أغني 10% من جميـع الأسر الجنـوب إفريقيـة زادت مـن 9% إلى 22% في الفترة بين عامي 1991 و1996. وفي نفس الوقت حصل أغنى 10% من السود عـلى متوسط زيادة في الدخل قدره 17%، وعانى أفقر 40% من الأسر فعلياً من انخفـاض في دخـل الأسرة قدره حوالي 21%. وتؤكد مثل هذه التقارير أن الكثيرين مـن الـسود يعرفـون بـشكل جيـد للغايـة: استمرار هذه التفاوتات العرقية في الدخل، لكنها تـضخمت بفـضل التفاوتـات الطبقيـة مـع تحـول النخبة السوداء الجديدة آخذة في أن تصبح جزءاً من الطبقة الحاكمة.

ومع فقدان مليون وظيفة وحقيقة أن كل شخص عامل كان يعول ما يقرب مـن خمـسة أفـراد، فإن حياة ملايين الأفراد كان يتم تدميرها. ولا يمكن للعاطلين والكثير من العمال أن يـدفعوا للرعايـة الصحية في بلد به 4.2 مليون إنسان حاملون فيروس نقص المناعـة المكتـسبة وحكومـة لا ترغـب في إنفـاق الأمـوال المطلوبـة لـشراء الأدويـة[37]. إن الرعايـة الـصحية مجانيـة لكـل الأطفـال تحـت سـن السادسة، لكن ممرض ووكيل عمال نقابيين كبير اشتكى لي قائلاً:

إن (خدمات) صحتنا ليست متاحة أمام الجميع، وتصبح كأمر واقع غير متاحة أكثر فأكثر لدرجة تصيبني بالقلق. إن الناس يتحدثون إنكم لديكم خدمة صحية مجانية لمن هم أقل من ستة أعـوام. فماذا إذن؟ إن لم تستطع الوصول للمستشفى قبل السابعة صباحاً فإنه لا يوجد فرق بـين أن تكـون في عمر شهرين أو 50 شهرا، فإنك لن تدخل لأن لديهم موعد غلق في وقت محدد. هل يعنـي ذلـك أن كل من هم دون السادسة لديهم رعاية صحية مجانية[38]؟

وتزداد مواعيد الغلق بسبب استقطاعات الإنفاق الاجتماعي المفروضة بمقتضى جبر مـن أجل خفض عجز موازنة الدولة من 9% من النـاتج المحـلي الإجـمالي في عـام 1993 إلى أقـل من 3% في عام 2000. وفوق ذلك فإن قرابـة 57% مـن الجنـوب أفارقـة يعيـشون في فقـر

بدون دخل أو مياه أو كهرباء أو وصول للوظائف والتعليم. ويعاني الأطفال وكبار السن والمعاقون بشكل أكبر. وغالبية الفقراء من النساء ومعدل بطالتهن أعلى بنسبة 50% من بطالة الرجال. كما أن النساء هن أول من يتم الاستغناء عنهن بسبب طبيعة الوظائف التي يشغلنها كما في صناعة النسيج والملابس في كيب تاون وديربان.

صحيح أن المنازل بنيت، لكن الكثير منها كان صغيراً للغاية حتى إن سكان ضواحي المدن اعتادوا الإشارة لها بسيارة "فيات أونو". ووجدت مجموعة دعم بيئة البناء التي مقرها في كوازلولو ناتال أن 70% من المنازل المبنية بدعم حكومي في الفترة ما بين 1994 و1999 لم تكن بمعيار مناسب. وتؤكد المجموعة أن جزء من المشكلة يرجع إلى أنه رغم الوعد بإنفاق 5% من الإنفاق القومي على الإسكان فإن الحكومة لا تنفق سوى 1.8% فقط[39].

ووصل برنامج توصيل المياه المعلن عنه على نطاق واسع المياه لثلاثة ملايين شخص. لكن خُدش السطح وظهرت صور "أنابيب مسربة" و"حرفية زائفة"، مما شكل "مثالب جذرية" كما توصلت دراسة شاملة في عام 1999[40]. وحيثما زودت الخدمات الأخرى فإن إدخال جبر يترجم إلى خصخصة المرافق مثل الكهرباء والغاز، وخدمات مثل المكتبات والعيادات والمتنزهات. وقد حرمت المجتمعات المحلية من التمويل وتسلب صنع القرار من أعضاء المجالس المنتخبين وتعطيها لمديري ومستشاري المدن، كما مع إجولي Igoli 2002 في جوهانسبرج، وهو مشروع لإعادة تنظيم مجلس العاصمة وخدماته. وإن لم تحقق المشاريع أرباحاً كافية للملاك الأفراد، فإنهم يزيدون الرسوم على السكان، أو يقدمون خدمات أقل، أو يسحبون المشاريع بالمرة. ورئيس المؤتمر الوطني الإفريقي لإقليم جوتينج، الذي يقع فيه مجلس العاصمة، وهو مبيازيما شيلووا، كان أميناً عاماً لكوساتو في السابق.

واختارت الحكومة، التي لم يكن تمويلها للإنفاق الاجتماعي كافياً مقتصرة على التحسر على مواردها المحدودة، أن تقلل هذه الموارد أكثر من خلال خفض ضريبة الشركات من 48% في عام 1994 إلى 30% في عام 2000، وهكذا وفرت للشركات أكثر من بليون دولار. وفي نفس الوقت فإنها خططت لإنفاق أكثر من ثلاثة بلايين دولار على شراء معدات عسكرية، وهي العقود التي ورطت أعضاء بالحكومة في فضيحة فساد. ويساوي هذا المبلغ سبعة أمثال المبلغ المعطى سنوياً للحكومة المحلية لتقديم خدمات البلديات[41].

والمفارقة السياسية هنا إن كان يجب على المؤتمر الوطني الإفريقي أن يجد الإرادة السياسية للتعامل مع أحد أكثر موروثات الفصل العنصري مقتاً، "دين الفصل

العنصري"، فإنه يجب أن يحرر مبلغ مثل 9 بلايين دولار. وأكد مركز تطوير المعلومات البديل واليوبيل 2000 لجنوب أفريقيا وجوب أن يتم الإفراج عن هذه الأموال. وحسبوا أنه على الحكومة تقديم 300 ألف مسكن جديد وكهربة 2.5 مليون منزل في فترة خمسة أعوام، ومياه وصرف صحي لواحد وعشرين مليون فرد في خلال خمسة أعوام، و1060 عيادة صحة جديدة، وتحديث 50 ألف فصل دراسي،وإعادة تأهيل 20 ألف مدرسة وبناء 77 ألف فصل جديد بحلول العام 2000[42]. إن هذا الإجراء، مع زيادة الضرائب على الشركات والقضاء على الفساد وخفض الرواتب المرتفعة لمسئولي الحكومة ومستشاريهم، سيكون أكثر من كاف لخلق وظائف مستديمة وتقديم رعاية صحية وتعليم مجاني اعتقد الناس أنه سيصبح حقيقة عندما صوتوا للمؤتمر الوطني الإفريقي.

مقاومة من نوع خاص

كانت الحكومة ترمي، من خلال جير، إلى تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب وإقناعهم بمصداقية المؤتمر الوطني الإفريقي. وللقيام بذلك كان عليها تأديب العمال. وقد أظهر اتحاد عمال البلديات الجنوب أفارقة وعلى مستوى أقل اتحاد عمال التعليم الوطني والصحة معارضة مستمرة لجير وشكلا شوكة دائمة في جنبي قيادة المؤتمر الوطني الإفريقي وكوساتو. وخارج النقابات كانت الصراعات حول الإيجارات، والإخلاءات، وإمدادات المياه والكهرباء تتم على يد طبقة عاملة جديدة قائمة على المجموعات المحلية في الضواحي الإفريقية، وكان بعضها، مثل منتدى مواجهة الخصخصة، يسعى لإقامة صلات مع منظمات العمال[43]. وتفادت قيادات كوساتو والحزب الشيوعي الجنوب إفريقي الإقحام السياسي والإيديولوجي لجير ولم تكن راغبة في معالجة السياسة الطبقية التي هي أساسها. وبالنسبة للحزب الشيوعي الجنوب إفريقي وجزء كبير من كوساتو، لأنهم عملياً في معظمهم أعضاء في الحزب الشيوعي نفسه، فإن ذلك مشتق من صياغتهم السياسية للدولة والنضال ضد الفصل العنصري كثورة على مرحلتين.

لقد وجه تبني المؤتمر الوطني الإفريقية والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا في أوائل الستينيات لنظرية الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا عن الاستعمار من النوع الخاص النضال التحرري الذي قامت به المنظمتان[44]. باختصار فإن نظرية الاستعمار من نوع خاص تؤكد على أن الفصل العنصري كان تعبيراً عن الرأسمالية الاحتكارية في جنوب أفريقيا، مما يعني أن "جنوب أفريقيا السوداء" كانت لا تزال مستعمرة "لجنوب أفريقيا البيضاء". وكانت النتيجة الطبيعية مقاربة مرحلتين في النضال التحرري: كان الهدف الأول يتم تحقيقه من خلال ثورة ديمقراطية شعبية، سيتم من خلالها تحرير "المستعمَر" والقضاء على الفصل العنصري، والمرحلة الثانية ثورة اشتراكية سيتم خلالها إحلال الاشتراكية محل الرأسمالية. ونظراً لأنه ليس لجميع الطبقات مصلحة في الدفع من أجل المرحلة الثانية، فإن الدور المخصص للطبقة العاملة، وبقيادة الحزب الشيوعي الجنوب إفريقي له، هو ضمان أن جنوب أفريقيا فيما بعد الفصل العنصري قد أصبحت دولة اشتراكية- في نهاية الأمر. إن الاستعمار من نوع خاص ومقاربة المرحلتين لم يظلا دون تفنيد، وانتقدهما بكثرة من هم بالأساس خارج صفوف الحزب الشيوعي ويمثلون نضال وتنظيم طبقة عاملة مستقلة جانبية[45]. علاوة على ذلك، فإن فكرة "الثورة الديمقراطية

الوطنية" غطت العداءات الطبقية بين البورجوازية الصغيرة وجماهير الطبقة العاملة. وعملت على ضم عنصري الثورة "الوطني"، و"الديمقراطي" في شكل بورجوازية "النزعة الوطنية" للمؤتمر الوطني الإفريقي كتعبير خاص عن الصراع ضد الفصل العنصري.

وكان النضال الطبقي بقيادة حركة الطبقة العاملة، كاستراتيجية للتغيير، قد رفض في جوهره من قبل المؤتمر الوطني الإفريقي الذي كانت سياسته تقوم على حل يتم التفاوض عليه للتخلص من راديكالية الرأسمالية الجنوب إفريقية وعدم استبدالها، بالرغم من الشعارات، براديكالية من نوع آخر[46].وكان لهذا التنظير تضمينات عملية يمكنها اليوم أن تعيق نضال العمال ومحاربة الاستغلال الرأسمالي. وعلى سبيل المثال فقد أشار الناطق باسم الحزب الشيوعي الجنوب إفريقي مازيبوكو جارا، في مسيرة في جوهانسبرج احتجاجاً على خطط مجلس المدينة لخصخصة الخدمات وبيع ممتلكات المجلس، للمجلس بهذه الكلمات: "إنهم رفقاؤنا. ويصعب علينا أن نستخدم معهم التكتيكات التي كنا نستخدمها ضد الحكومة السابقة[47]". ولا تزال نفس السياسة والاستراتيجية التي اعتمدت على العداءات الطبقية خلال النضال التحرري قائمة إلى اليوم.

وبالطبع كانت هناك بدائل أخرى لهذا الطريق، لاسيما الذي تم اتخاذه في بداية الثمانينيات من قبل فوساتو ومجموعة متنوعة من النقابيين والمثقفين اليساريين الذين يصنفون على أنهم "عماليون" Workerists (أو يميلون لأفكار تروتسكي). وكما يذكر فريدمان على وجه الصواب فإن ذلك لم يتعلق فحسب باختلاف حول التكتيكات النقابية؛ إذ كانت هناك استراتيجيتان سياسيتان مختلفتان تواجهها من أجل قيادة أكبر اتحاد نقابي في تاريخ جنوب أفريقيا، كوساتو، وفي النهاية من أجل قيادة حركة التحرر[48]. وكانت النتيجة على قدر عالي من الأهمية، لأنها شكلت استراتيجية وتكتيكات المجموعات النقابية والمجتمعية الرئيسة في القتال من أجل التحرر. وكان ذلك جدالاً عكس أيضاً نقاط ضعف ونقاط قوة معارضي الفصل العنصري. كما كانت النتيجة هنا هامة أيضاً، لأنها وضعت على النشاط (والنظرية) السياسي ضرورات خاصة هيأت أساس التعبئة الجماهيرية وأثرت على مسار الانتقال إلى الديمقراطية الليبرالية والنضال ضد الاستغلال اليوم[49].

فهم السحب التي تظلل أمة قوس قُزح

يمكن أن يكون قد بدا أن النقاشات الداخلية للثمانينيات ليست ذات صلة اليوم- وباستثناء التوصل لرؤية حول الحاضر في جنوب أفريقيا فإننا نحتاج أحياناً إلى أن نرنو ببصرنا مرة أخرى عبر النافذة للفصل عنصري. وعندما نفعل ذلك فإنه يمكننا القول بكل ثقة إنه لم يتطور يسار جاد أو تنظيم سياسي مستقل. ويمكن لمثل هذا التنظيم أن يعمل كقطب جذب لما أصبح يشكل التحالف، داخل المصانع، والمدارس، وضواحي المدن. إن الافتقار لمثل هذا البديل حجم بالتأكيد الخيارات التي يمكن أن تسهم في اتجاه النضال التحرري.

ومن الصواب التأكيد أنه لا يمكن القضاء على التفرقة العرقية والفقر كلية إلا من خلال انفصال عن العلاقات الاجتماعية للرأسمالية في جنوب أفريقيا. على أية حال فقد قل دور اليسار بسبب تركيز عمله السياسي على العلاقة بين رأس المال والعمل أو العمل النقابي بشكل أساسي، ومن الطبيعة التناقضية لوعي الطبقة العاملة، كما قل دوره بسبب القضايا السياسية في ضواحي المدن. واعتمد على النقابات لبناء حركة طبقة عاملة، بينما لم يكون تنظيماً اشتراكياً مستقلاً يمكن أن يكون له النضالات السياسية المتحدة في النقابات وضواحي المدن. وسمح ذلك للمؤتمر الوطني الإفريقي بإعادة بناء نفسه وجذب عمال وغيرهم من خلال الهيمنة على كوساتو منذ بدايته، من خلال مجموعات مثل الجبهة الديمقراطية المتحدة وبمساعدة دعم مادي ولوجيستي من موسكو عبر صلات الحزب الشيوعي الجنوب إفريقي. وكانت الصيحة الحاشدة للمؤتمر الوطني الإفريقي "التحرر الوطني" (استحضاراً "للقومية الإفريقية)، لقيادة حركة سياسية واسعة تشمل العمال، والعاطلين، وسكان الريف والحضر، والكنيسة، ومجموعات الشباب والنساء، والليبراليين البيض، وحتى الجناح الليبرالي برأس المال. وأظهر الفشل في تطوير شبكة ومنظمة من النشطاء السياسيين مستقلة عن المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي الجنوب إفريقي أن الكثير من أفضل الناشطين مثل موسيس مايكيسو لم يروا، خلال الفترة من 1990 فصاعداً، مفراً سوى الانضمام للحزب الشيوعي[50].

وبوجود منافسة اشتراكية ضئيلة أو منعدمة فإنه بمجرد انتخاب المؤتمر الوطني الإفريقي يمكن لقيادته مواصلة أجندتها التاريخية، أي المنتمية للطبقة البورجوازية. وشرح رئيس عام سابق للمؤتمر الوطني وهو د. زوما مثل هذه الأجندة بأمانة: "إنه من الأقل أهمية بالنسبة لنا مسألة أن تنكسر الرأسمالية أم لا. ومن الأهم بالنسبة لنا أنه بينما توجد

الرأسمالية فإنه علينا أن نحارب ونناضل للحصول على نصيبنا ومكسبنا الكاملين من النظام[51]".
ويستعرض ماكينلي أنه كان واضحاً من البداية أن المؤتمر الوطني لم يرد سوى إدارة الرأسمالية الجنوب إفريقية، وليس تحديها جذرياً. وبدلاً من رؤية المؤتمر الوطني للمقدرة الراديكالية (البادية في شكل إضرابات جماهيرية، ومقاطعات بضواحي المدن، الخ) للنضالات التي تقوم بها الطبقة العاملة لصهر مجتمع مختلف، استخدمت المقدرة التي أنتجوها استخدمت لتحقيق وصول استراتيجي للسلطة السياسية والاقتصادية المأسسة القائمة. واتبعت هذه الاستراتيجية بغض النظر عن التكتيكات المتعلقة بها، بما في ذلك الشعارات اليسارية والنضال المسلح والعمل الجماهيري النضالي[52].

كان استخدام العمل الجماهيري، وفتحه أو غلقه مثل الصنبور، ما اضطر بالأساس نظام الفصل العنصري إلى مائدة التفاوض. ويلتقط موريس صرامة التسويات التي تمت مع حكام الفصل العنصري السابقين في مفاوضات كيمبتون بارك في عام 1993، والتي أفسحت الطريق أمام الانتقال إلى ديمقراطية ليبرالية. وقام بموازنة ما تمت صياغته في مسيرات وشعارات وإعلانات لا تحصى من قبل قادة وأنصار المؤتمر الوطني الإفريقي، خلال محاربة الفصل العنصري، في مسعاهم "لجعل البلاد غير محكومة، وليس الرؤية المثالية عن التغيير":

التفاوض بدلاً من الثورة؛ وتنازل بالتسوية بدلاً من تحول بلا تسويات... وبدلاً من اكتساح النظام القديم والذين قاموا على تطبيقه، تم عزله مع بقاء نفس مهندسيه؛ وبدلاً من الاستبعاد الراديكالي للقديم لصالح الجديد، تم شمول القديم والجديد في إطار اجتماعي كُون حديثاً[53].

ولم تكن تلك أبداً نتيجة معروفة سلفاً لأن النقاشات اشتعلت داخل المؤتمر الوطني الإفريقي في الخارج وفي جنوب أفريقيا، وبين نقابته والحلفاء الآخرين في المجتمع المدني بخصوص اتجاه النضال وجنوب أفريقيا فيما بعد الفصل العنصري. لذا فإن المقاربة التكتيكية لقيادة المؤتمر الوطني الإفريقي للوصول إلى السلطة السياسية والاقتصادية إلتوت وتحولت طيلة مسار النضال التحرري اعتماداً على نوع الضغط الذي مورس عليهم. لكن ضرورة السعي إلى أرض مشتركة مع "الجناح الليبرالي" لرأس المال من أجل نوع من العقد الاجتماعي في السعي لإعادة بناء الرأسمالية الجنوب إفريقية المتداعية كان موضوعاً ثابتاً. وأسفر ذلك عن محاولتهم لاحتواء النضال الجماهيري لأن هدفهم كان تغير سياسي

يسيطرون عليه من أعلى وليس خاضعا لسيطرة أهل الطبقـة العاملـة مـن أسـفل. وأعطـى الحـزب الشيوعي لهذه الاستراتيجية صبغة اشتراكية، ولا زال يقوم بهذا الدور. إن التاريخ المتراكم للممارسـة السياسية لقيادة المؤتمر الوطني الإفريقي يظهر ميلاً لخنق النشاط الذاتي للطبقـة العاملـة. ويـترجم ذلك اليوم من خلال وزراء حكوميين يدينون "العمال الجشعين"، وجيرالدين فريزر-مـوليكيتي وزيـر الخدمات العامة والإدارة، وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الذي يـتهم عـمال القطـاع العـام المضربين بأنهم "يتبعون نزعة نقابية ضيقة الأفق لإلحاق الأذى بتحول اجتماعي[54]".

الطبقة العاملة لجنوب إفريقيا:

مفتاح كسر القيد

لم يضع المؤتمر الوطني الإفريقي أي وقت في استمالة العمال للدولة. وبدأ ذلك عندما انتخب كبار نشطاء كوساتو في عام 1994 على البرنامج الحزبي للمؤتمر الوطني الإفريقي في البرلمانين الإقليمي والقومي. كما وضعت آليات المساومة موضع التنفيذ، مثل قانون جديد لعلاقات العمل في عام 1995 والذي أقام المجلس الاقتصادي الوطني للتنمية والعمال (نيدلاك)، وهو " منتدى تشاوري" بين الدولة، والعمال ورأس المال. وبينما يمكن النظر للقوانين الجديدة على أنها "موالية للعمال،"فإنه ليس من الصعب رؤيتها، بنفس الدرجة، على أنها تسلم العمال لعملية تفاوض بيروقراطية. ورحب بمثل هذا القانون باعتباره انتصاراً لكوساتو والكثير من العمال، بالرغم من أن البعض يقول إنه من الأصعب الآن القيام بتحرك رسمي وغير رسمي على حد السواء، وكما أوضح أحد مندوبي العمال في النقابات:

بسبب قانون علاقات العمل هذا، والذي يضع العمال في وضع متأخر، فإنه ليست هناك طريقة لأن تقوم بإضراب حتى يتم إعلان النزاع. وفي الماضي كان يمكنك المضي فحسب في إضراب. والناس مرعوبون لأنه إن لم يكن هناك عمل إجرائي فإنك تؤدب على الفور. وتلك لجعلك تقف في الصف[55].

ويعد التحالف وسيلة هامة سعى من خلالها المؤتمر الإفريقي إلى إدراج مصالح الطبقة العاملة للحركة العمالية في "المصلحة الوطنية" الأوسع نطاقا (نظرت من قبل الحزب الشيوعي الجنوب إفريقي على أنها "ثورة ديمقراطية وطنية")، ولإبطال أي احتجاج سياسي متماسك. وقبل وقت طويل من وصول الحكومة للسلطة فإنه كان واضحاً للأعمال والمؤتمر الوطني الإفريقي أن موقف العمالة المنظمة سيحدد القدرة على الإبحار المنتظم للسفينة في جنوب أفريقيا فيما بعد الفصل العنصري. ومن الواضح أن كوساتو، باعتباره الاتحاد المهيمن، سيكون المفتاح الرئيس لنجاح أو فشل الأبنية المؤسسية المشيدة بعد عام 1994.

إن أثر هذه الضغوط العديدة هو أن قادة كوساتو وفروعه كانوا يتبعون سياسات متناقضة. وأحيانا يعبرون عن أوجه سخط العمال إزاء ممارسة الحكومة، بينما يحولون السخط إلى اتجاهات تواصل الشراكة مع الأعمال والحكومة من خلال نيدلاك. وفي سياق الإنكار المتكرر من قبل المؤتمر الوطني الإفريقي فإنهم كانوا يدعون أن هذه الاختلافات تثور بسبب "سوء الفَهم" أو فشل في أبنية التحالف الداخلية، مما يعني إغراق القضايا السياسية

المحورية. ونظرا لأن التنظيم كان مستعداً لتعبئة أعضائه البالغ عددهم مليوني فرد في نضال سياسي صريح ضد سياسة الحكومة، فإنه سيظل عازف الكمان الثاني بالنسبة للأعمال. ورغم المظاهرات في أنحاء البلاد، والتي نظمها كوساتو، في مايو وأغسطس 2000 وضد الخصخصة في أغسطس 2001، والتي تعكس استمرار المعاناة المتزايدة للقاعدة العمالية، نظر لهذا الأمر على أنه أمر ثانوي يلي الرغبة في البحث عن تسوية وتماسك للتحالف.

إن دور الحزب الشيوعي الجنوب إفريقي محوري في هذا الأمر إذ أنه يحافظ على اتجاه ملتزم بين أعضائه ويفصلهم (أحياناً) من أجل سد الانشقاقات في تحالفه السياسي مع الحكومة. ويسعى لأن يكون البيت السياسي الطبيعي للعمال، بينما يظل عضواً في التحالف لضمان ألا يتم "خطف المؤتمر الوطني الإفريقي من قبل قوى رجعية." ومع تزايد الهجمات على العمال رفض الحزب الشيوعي الجنوب إفريقي توجيه اللوم صراحة للمؤتمر، واختار بدلاً من ذلك لوم مجموعة من أعداء "الثورة الديمقراطية الوطنية". واعتبر الحزب أن إعلان شركة سبورنت للقطارات التي تديرها الدولة في مايو 2000 عن تسريح ثمانية عشر ألف عامل- جزء من خطط حكومة المؤتمر الوطني الإفريقي "لإعادة بناء" أصول الدولة[56]. ووسط حالة غموض سياسي تقليدية حث الحزب الشيوعي الجنوب إفريقي مديري الأصول العامة على "التوقف عن التلاعب بحياة العمال"، متهماً إياهم بالعمل "خارج الأهداف والتوجيه السياسي للحكومة والتحالف الثلاثي[57]". وكانت النتيجة المتضمنة لوم مديري القطاع العام لتسريحهم العمال، وليس حكومة المؤتمر الوطني الإفريقي أو وزير الشركات العامة وصاحب المنصب الوطني ممثلاً للحزب الشيوعي الوطني جيف راديبي.

اختيار المستقبل في مكان ما فوق قوس قُزح

تواجه حكومة المؤتمر الوطني الإفريقي، باعتبارها الحارس الجديد للرأسمالية الجنوب إفريقيـة، مآزق مربكة، وتصل مسألة كيفية حلها إلى قلب الورطة السياسية التي تواجـه الحكومـة وشركاءهـا في التحالف. ومن الواضح أن الحكومة تميل لمواصلة إيمانها العميق بالسوق الحر. عـلى أيـة حالفـإن المشكلات الهيكلية التي تتعقب الاقتصاد ستكون عاملاً هامـاً، وكـذلك إصرار المـؤتمر عـلى الانتـصار لأجندة ليبرالية جديدة من خلال اسـتراتيجية جـير. وكـان هـذا الطبـق في مـصر وزامبيـا وزيمبـابوي وأماكن أخرى كارثـة للطبقـة العاملـة والفلاحـين. لكـن مـع وجـود طبقـة عاملـة ذات تنظـيم راق ومسيسة على نحو كبير فإن هناك سبباً وجيهاً للغاية للاعتقاد بوقوع عدم استقرار سياسي خطير إن لم يقم المؤتمر الوطني الإفريقي بخطوات واسعة وملموسة في تناول إرث الفصل العنصري من خلال خلق فرص عمل وتقديم خدمات اجتماعية.

إن لقطة التغيـير الممثلـة في هـذا الفـصل لا تـزال غـير باديـة أمامنـا. إن البورجوازيـة الوطنيـة والدولية (ممثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الـدولي والـشركات متعـددة الجنـسيات، والأعـمال المحلية) تقوم ببذل ما بوسعها لترى هذا التغير يتحقق في بيئة سياسية محافظـة. إن شـعار "أعطنـا مزيداً من الوقت" هو التماس كل حكومة تسعى لأن تنتخب مرة أخرى، لكن هل تلك وقاحة أن تكون قد توقعت، كما فعل الملايين، أنه كان من المفترض أن تحقيق مـا هـو أكـثر مـن ذلـك منـذ عـام 1994؟ وينتشر السخط في دوائر العمال والتجمعات المختلفة بين أولئك الذين يودون مساجلة أسـلوب واتجـاه ما يتم. إن شكل التطورات المستقبلية في البيئة السياسية المائعة والهشة لا يمكن أن تحدد مسبقاً.

وفوق ذلك فإنه بالرغم من كل ما قام به المؤتمر الوطني الإفريقي للتحبب إلى الشركات الكبـيرة واستمالة الحركة العمالية، فإن ذلك لم يرض الرأسـمالية العالميـة بعـد. وبعـد ثلاثـة أيـام فقـط مـن انتخابات يونيو 1999 قال مارك موبينز، رئـيس أحـد أكـبر المـستثمرين في الأسـواق الماليـة بجنـوب أفريقيا: "إن حقق المؤتمر الوطني الإفريقي سلطة تعديل الدستور مـن طـرف واحـد فإننـا سـنتبنى مقاربة حذرة محافظة للغاية تجاه مزيد من الاستثمارات[58]".

وبالتأكيد فقد جاء وقت معرفـة فقـدان قيـادة التحـالف اتجاههـا الـسياسي عـلى نحـو متسارع وأنها "بددت فرصـة التناسـبات العالميـة التاريخيـة[59]". وكـان الـسقوط الاجتماعـي للأحلام المتكسرة أمر لم يمكن توقعه، لكننا نعرف أن الكثير من السخط يمكن أن يتحـول إلى جريمة ولامبالاة ناتجين عن شعور بالعجز والاغتراب. وهناك دائمـا أشـعة مـن الآمـال، التـي

تخلقها المقاومة من خلال الإضرابات والاحتجاجات الاجتماعية، التي تتوغل وسط السحب المظلمة للحياة في ظل الرأسمالية. إن عدد الأيام الضائعة نتيجة العمل الإضرابي أقل مما كان عليه في منتصف الثمانينيات، لكن عام 1999 شهد ثاني أكثر عدد أيام ضائعة منذ انتخاب المؤتمر الوطني الإفريقي وبلغ 3.1 مليون يوم. وفي أبريل 2000 شارك أربعة ملايين عامل في إضراب وطني ليوم واحد كجزء من احتجاجات كوساتو ضد خسارة الوظائف والفقر[60].

كانت القوة الهيكلية للطبقة العاملة في الإنتاج والمناجم والمزارع والمصانع والمحال، قد أسقطت نظام الحكم العنصري وهي مفتاح إطلاق المستقبل. وكان الانفصال المتنامي للمؤتمر الوطني الإفريقي عن أولئك الذين يلهمهم كي يمثلهم- اتجاهاً مكرراً عالمياً. ويمكن أن يرى تحرك هؤلاء السياسيين المدربين أقرب نحو سياسات ليبرالية جديدة وموالية للسوق لصالح أطراف رأس المال يمكن أن يرى بوضوح مع الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا. وبينما يمكن لكوساتو أن يواصل دعم المؤتمر الوطني انتخابياً، وهو أمر خاضع لمضاربة ثابتة، فإنه يمكن أن يكرر اتجاهاً آخر بتشكيل أجندته السياسية. وقد حدث ذلك جزئياً في أوروبا بين النقابات المرتبطة سابقاً مع الأحزاب الشيوعية (فرنسا، وإسبانيا وإيطاليا) وبالنسبة للاتحادات العمالية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا[61]. إن أحد الروابط الأكثر استمرارية بين الحركة العمالية وحزب ديمقراطي اجتماعي يمكن أن توجد في المملكة المتحدة، لكن النقابات لا زالت تجادل، إلى اليوم وعلى نحو جاد، بخصوص مواصلتها دفع ضريبة سياسية لحزب العمال أم لا.وتكون تحالفاً انتخابياً لمجموعات اليسار، وناشطي حزب العمال السابقين، ودعاة اليسار في التجمعات Community Campaigners. ومع موارد قليلة وفي وقت قصير حقق التحالف الاشتراكي "بسهولة أفضل سجل لليسار المتطرف في بريطانيا ما بعد الحرب" وفقاً لسلطة السلوك الانتخابي[62]".

وليس من الصعوبة بمكان رؤية هذا يتحقق في جنوب أفريقيا. وفي الواقع، ومع استمرار التوترات والاختلافات، والإضرابات والمعارضة لخصخصة الخدمات العامة بين مجموعات جماعة الطبقة العاملة، فإنه ليس مفاجئاً رؤية المؤيدين السابقين للمؤتمر الوطني الإفريقي يترشحون كمرشحين مستقلين في الانتخابات المحلية في ديسمبر 2000. ومع ظهور مجموعات محلية جديدة مثل مجموعة المواطنين المعنيين في ديربان، فإن الأساس لمعارضة مستديمة للمؤتمر الوطني الإفريقي يمكن أن يكون قد بدأ في التشكل بالفعل في ضواحي المدن في أنحاء البلاد. وتلك خطوات مرحب بها للغاية وتؤكد عقيدة

مركزية للاشتراكية الثورية وهي: أن المعارضة الحقيقية في أي مجتمع لا توجد في البرلمان، لكن في السياسة البرلمانية الإضافية.

إن تطور الدعاية والتحالف الانتخابي الذي يدمج النقابات ومجموعات تجمعات الطبقة العاملة على يسار المؤتمر الوطني الإفريقي سيكون خطوة هائلة للأمام. إن ما يظهر على نحو متردد يمثل مجموعة بديلة من السياسات والأفكار، وهي تلك التي تتناول قضايا ونضالات أكل العيش. لكن ما يبدو هاماً أنها تربط هذه السياسات والأفكار وأسباب مشكلات العمال مع العلاقات الاجتماعية الرأسمالية؛ والعلاقات الاجتماعية التي يسعى التحالف للعزف معها فقط، وليس تحويلها على نحو جذري. إن نوايا أفضل الحكومات، مع "أبطال وبطلات" خارجين للتو من النضال، ليس الإجابة الفضلى. كما لا يمكن للسياسات ذات المعنى الجيد أو الحكومات المتعاطفة أن تحول على نحو جذري حياتنا إلا إن كانت جزءاً من تحدٍ جذري لرأس المال. ويعني ذلك جعل البدائل ممكنة، ويتطلب ذلك حركة تسعى لتغيير الثقافة السياسية- وهي الفرضيات التي وضعناها لكيفية وجوب عمل المجتمع. ويجب أن تهدف أيضاً إلى جذب مزيد من الناس على نحو جماعي للنضالات اليومية، وفي نفس الوقت تعميق فهم الناشطين ومهاراتهم وتطوير شبكة منظمة من النشطاء الاشتراكيين الثوريين.

الهوامش

1- C. Harman, Explaining the Crisis (London: Bookmarks, 1988); R. Brenner, 'The economics of global turbulence: a special report on the world economy, 1950–1998', New Left Review 229 (1998); R. Brenner, World Economic Turbulence (London: Verso, 1998).

2- S. Clarke, Keynesianism, Monetarism and the Crisis of the State (Aldershot: Edward Elgar, 1988), pp. 279–360; D. Harvey, The Condition of Postmodernity (Oxford: Blackwell, 1989), pp. 180–97; P. Armstrong, A. Glyn and J. Harrison, Capitalism since 1945 (Oxford: Blackwell, 1991), pp.169–260.

3- See C. Harman, 'Globalisation: a critique of a new orthodoxy', International Socialism Journal 73 (Winter 1996).

4- M. Castells, The Information Age (Oxford: Blackwell, 1998), Vol. III; M. Castells, End of Millennium (Oxford: Blackwell, 2000).

5- J. Baskin, Striking Back: A History of COSATU (London: Verso, 1991), p. 450.

6- see J. Maree, The Independent Trade Unions, 1974–1984 (Johannesburg: Raven Press, 1987).

7- D. McShane, M. Plaut and D. Ward, Power, Black Workers, Their Unions and the Struggle for Freedom in South Africa (Nottingham: Spokesman, 1984); S. Friedman, Building Tomorrow Today (Johannesburg: Raven Press, 1984).

8- South African Labour Bulletin, August 1984.

9- J. Lewis and E. Randall, 'The state of the unions', South African Labour Bulletin 11 (October 1985), pp. 74–6.

10- See M. Murray, The Revolution Deferred (London: Verso, 1994), p. 142; G. Kraak, Breaking the Chains: Labour in South Africa in the 1970s and 1980s (London: Pluto Press, 1993), p. 246.

11- Ibid., p. 502.

12- See B. Rostron, 'South Africa glosses over its own history', New Statesman, 6 December 1999.

13- Personal interview, Cape Town, April 1998.

14- Personal correspondence, May 2000.

15- Financial Times, 7 May 1994.

16- The Star, 30 October 1994.

17- Sowetan, 5 March 1990.

18- Financial Times, 7 May 1994.

19- World Bank, Global Economic Prospects and the Developing Countries (Washington, DC: World Bank, 1996), p. 4.

20- C. Stals, 'The South African Economy: An Evaluation', in A. Handley and G. Mills (eds), From Isolation to Integration: The South African economy in the 1990s (Braamfontein: South African Institute of International Affairs, 1994), p. 16.

21- G. Mills, 'Introduction and acknowledgements', in Handley and Mills (eds), From Isolation to Integration, p. 2.

22- Business Day, 2 August 1996.

23- Sunday Times, 16 June 1996.

24- The Citizen, 27 July 1996.

25- Report by the labour relations group Andrew Levy and Associates, quoted in the Business Report, 14 February 2000.

26- P. Bond, Elite Transition: From Apartheid to Neoliberalism in South Africa (London: Pluto Press, 2000), pp. 193–94.

27- Business Report, 9 September 1999.

28- J. Herbst, 'Africa and the international economy', in Handley and Mills (eds), From Isolation to Integration, p. 75.

29- New Nation, 28 February 1997.

30- At an ANC Women's League meeting I attended in Gugulethu township, Cape Town, May 1999.

31- Personal interview, June 1999.

32- Business Day, 22 September 1999.

33- Independent, 28 April 2001.

34- Personel Interview.

35- Mail and Guardian, 21 October 1998.

36'April 1994–1997: what has changed?', Mail and Guardian, 1 January 2000; see also http://www.mg.co.za/mg/news/2000jan2/31jan-elite.html.

37- Patrick Bond, 'The political economy of South African AIDS', ZNet Commentary, 17 July 2000 (www.zmag.org).

38- Personal interview, Cape Town, May 1998.

39- The Star, 17 February 2000.

40- Report conducted by South Africa's largest water NGO, Mvula Trust, and the Australian Development Aid, African Eye News Service, 9 May 1999.

41- See the SAMWU website, www.cosatu.org.za/samwu, for details on this and the campaigns against privatization programs such as Igoli 2002.

42- J. Rudin, Challenging Apartheid's Foreign Debt (Cape Town: Alternative Information and Development Centre, 1997). Check out their website, http//:www.aidc.org.za,

43- See their website at: http//:www.cosatu.org.za/samwu/apf.htm.

44- see A. Callinicos, South Africa Between Reform and Revolution (London: Bookmarks, 1988), pp. 65–72; R. Fine and D. Davis, Beyond Apartheid: Labour and liberation in South Africa (London: Pluto Press, 1991), ch. 11.

45- For example, No Sizwe (a pseudonym for Neville Alexander), One Azania, One Nation (London: Zed Press, 1979); Callinicos, South Africa Between Reform and Revolution; Fine and Davis, Beyond Apartheid.

46- See D. McKinley, The ANC and the Liberation Struggle: A Critical Political Biography (London: Pluto Press, 1997), ch. 3. While a very important critique of the ANC,

47- Business Day, 1 October 1999, emphasis added.

48- Friedman, Building Tomorrow Today, p. 413.

49- See also C. Jacquin, The Trade-union Left and the Birth of a New South Africa (Amsterdam: International Institute for Research and Education, 1999).

50- See also Jacquin, The Trade-union Left.

51- D. T. McKinley, The ANC and the Liberation Struggle (London: Pluto Press, 1997), p. 1.

52- see M. Mayekiso, Township Politics: Civic Struggles for a New South Africa (New York: Monthly Review Press, 1996).

53- Quoted in H. Marais, South Africa: Limits to Change—The Political Economy of Transition (London, Zed Books, 1999), p. 94.

54- Mail and Guardian, 20 August 1999.

55- Personal interview, Cape Town, April 1998.

56- Business Day, 29 May 2000. See http://www.bday.co.za/bday/content/direct/0,3523,626143-6078-0,00.html.

57- Press release from Mazibuko K. Jara, Department of Media, Information and Publicity, South African Communist Party, 29 May 2000.

58- Business Day, 6 June 1999.

59- J. Saul, ‘Cry the beloved country’, Monthly Review Press, 52, no. 8 (January 2001).

60- Daily Despatch, 11 May 2000.

61- See K. Moody, Workers in a Lean World (London: Verso, 1997).

62- Independent, 23 December 2000. For more on this, see: www.socialistalliance.net

الفصل السابع

المقاومة والأزمة في زيمبابوي

مونيارادزي جويساي

شنت جموع الطبقة العاملة بزيمبابوي في السنوات الأخيرة من القرن العشرين نضالات جماهيرية هزت أسس المنهج الليبرالي الجديد الخبيث المفروض من حكامنا في أفريقيا وأنحاء العالم خلال العقود الفائتة، بجانب زحزحتها للدولة السلطوية في فترة ما بعد الاستعمار. لكن الهجمات المستمرة والعميقة على ظروف معيشة العمال والطلاب والفلاحين وفقراء الحضر أدت خلال هذه الفترة، وخاصة في العقد الأخير بالنسبة لأفريقيا، إلى اندلاع مقاومة كبيرة في مواجهة التدهور في ظروف المعيشة وكذلك ضد نظم الحكم غير الديمقراطية والسلطوية التي طبقت هذه الظروف. واكتسحت النضالات نظم حكم راسخة في أنحاء مثل إندونيسيا وصربيا وفي أفريقيا الجنوبية في مالاوي وزامبيا.

وأثارت النضالات في زيمبابوي قضايا أساسية بخصوص الحركة في مواجهة الرأسمالية وإمكانات حدوث ثورة اشتراكية بقيادة الطبقة العاملة. وكانت مقاومة الطبقة العاملة ضد حكومة زانو-الجبهة الوطنية قد مضت بعيداً وأعمق من نظيرتها في معظم أنحاء القارة، مما أتاح فرصة لعلو شأن حركة سياسية وهي حركة التغيير الديمقراطي MDC والتي هزت أحد أكثر الطبقات الحاكمة في القارة رسوخاً وعنفاً وهزمتها في النهاية. واضطر نظام الحكم في ظل ضغط جماهيري إلى التراجع جزئياً عن الأجندة الليبرالية الجديدة، مما سبب عزلتها وشيطنتها الحالية من قبل النظام الرأسمالي العالمي. لكن التحول التالي لمثل هذه الحكومة إلى الليبرالية الجديدة اليمينية يثير أيضاً قضايا هامة بالنسبة للطبقة العاملة.

ولا يزال الغموض يكتنف كيفية تداعي الأحداث في زيمبابوي، والتي تعتمد بدورها على عدد من العوامل. وعلى نحو موضوعي فإنها تشمل المدى الذي تواصل فيه الأزمة الاقتصادية تعمقها في ضوء كساد دولي ومرونة الحزب الحاكم وتطور نضال بارز معادٍ للرأسمالية الدولية. وعلى نحو غير موضوعي فإنه ثمة عامل هام وهو إن كانت حركة الطبقة العاملة ستطور بديلاً قوياً ومستقلاً إيديولوجياً وتنظيمياً يتسم بالكفاءة بدلاً من قيادتها الحالية القائمة في الحركة العمالية المنظمة (مؤتمر نقابات زيمبابوي ZCTU)، وسياسياً في حركة التغيير الديمقراطي أم لا. وهناك عامل آخر وهو ظهور حركة جديدة: راديكالية ومعادية لليبرالية الجديدة في المجتمع، ومرتبطة بالنضال ضد العولمة.

واكتسبت الأحداث في زيمبابوي أهمية كبيرة ليس فحسب لأنها دولة رأسمالية هامة في أفريقيا، لكن أيضاً بسبب صلتها بجنوب أفريقيا، أكبر وأهم مركز للرأسمالية الدولية في القارة. إن زيمبابوي هي الشريك التجاري الأكبر لجنوب أفريقيا في القارة (والخامس عالمياً) وتتشارك نفس التقاليد الاستعمارية. كما أنه هناك ما يقدر بمليون عامل مهاجر

من زيمبابوي في جنوب أفريقيا، منهم الكثيرون ممن اهتموا بتطوير حركة التغيير الديمقراطي. وتملك جنوب أفريقيا أكبر طبقة عاملة في القارة وأكثرها نضالاً تاريخياً. وتظهر إمكانية الحركتين في الدولتين الرأسماليتين الأكثر أهمية في الإقليم، والمرتبطتين سوياً في النضال، إمكانات التحول الاشتراكي في أفريقيا الجنوبية. ويمكن للثورات من أسفل أن تجعل الحركة برمتها راديكالية كجزء من النضال البازغ المعادي للرأسمالية. وينظر هذا الفصل في الدور الهام للطبقة العاملة في هذا السيناريو، مقيمًا قوة الطبقة وضعفها منذ تطورها التاريخي في الخمسين عاماً الأخيرة.

التنمية التضامنية وغير المتوازنة: ظهور البروليتاريا الصناعية

نمت حركة الطبقة العاملة الزيمبابوية على أساس واحد من أكثر الاقتصاديات الإفريقية تطوراً في الجانب الصناعي[1]. وربما يكون ذلك أحد أسباب كون استجابة ومقاومة الطبقة العاملة الزيمبابوية أعمق بكثير من نظيرتها في الكثير من الدول الإفريقية الأخرى. وأنها عانت أكثر من غيرها في ظل آثار العولمة السلبية على التحول الصناعي خلال الثمانينيات والتسعينيات[2].

وكان قطاع الصناعة التحويلية في زيمبابوي ينتج مجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية والمنتجات الوسيطة والسلع الرأسمالية الصغيرة والهامة في قطاعات فرعية مثل الهندسة والكيماويات والمعادن والنقل، وهو الأمر الذي يختلف عن قطاع الصناعة التحويلية في معظم أنحاء القارة الإفريقية الذي يهيمن عليه إنتاج السلع الإستهلاكية أو معالجة السلع الأولية. كما أن الصناعة التحويلية في زيمبابوي أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي ممثلا نسبة 24.8% منه في عام 1990 قبل بدء إصلاحات السوق الحرة، وهي النسبة التي تبلغ مثلين أو ثلاثة أمثال النسبة لمتوسط نظيرتها في الدول الإفريقية. وتشكل قوة العمل في الصناعة التحويلية 16.5% من التشغيل الرسمي، ولا يسبقها سوى العمالة في الزراعة، بينما تسهم بنسبة 17-20% من إجمالي العائدات من الصادرات. ويرتبط قطاع الصناعة التحويلية جيداً بالقطاعات الأخرى من الاقتصاد والتي تتمتع أيضاً بمستوى مرتفع من التنمية بما فيها أحد أكبر القطاعات الزراعية الرأسمالية الواسعة في أفريقيا. وتجعل مجموعة متنوعة للغاية من المنتجات، مثل التبغ والقمح والقطن والبن واللحوم، من الزراعة ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (حوالي 14%)

وأعلى مساهم في التشغيل الرسمي (25%) وإجمالي الصادرات (34.5%)[3]. وظهرت تطورات مماثلة في قطاعات التعدين، والخدمات، والمالية[4].

لكن هذه القاعدة المدهشة، والتي ظهرت من عملية تحول صناعي بدأ خلال الحرب العالمية الثانية ويمتد حتى أواخر الستينيات كانت منصة غير متوازنة وغير متساوية وعنصرية والتي لم تظهر أهميتها إلا بمرور الوقت[5]. وكان الاقتصاد قد تضمن بقوة سمات الاستقطاب مثل أن أكثر من 50% من الناتج التصنيعي يأتي اليوم من هراري العاصمة، و25% أخرى من بولاوايو.ويتم إنتاج حوالي 80% من المنتجات في القطاع الصناعي في ظل ظروف احتكارية. وهناك 60% من سكان الحضر يتركزون في هراري وبولاوايو، بينما يقع قرابة 60% من النشاط الصناعي في يد الأجانب[6]. أما في القطاع الزراعي فإن أربعة آلاف مزارع تجاري معظمهم من البيض يسيطرون وحدهم على قرابة 70% من الأراضي الأكثر إنتاجاً، ولذلك فإنهم يسيطرون تماماً على القطاع، بينما ينحصر سبعة ملايين فلاح أو ما نحوهم في أقاليم جرداء لا تهطل فيها الأمطار إلا نادرا[7]. لقد ظهرت نسبة الـ 5% العليا من السكان بما فيها الطبقات العليا البيضاء التقليدية وفئة متزايدة من نخب سياسية واقتصادية سوداء في فترة ما بعد الاستقلال، وتتمتع بسبعين بالمائة من الدخل القومي، بينما صنف قرابة 76% من السكان على أنهم يعيشون تحت خط الفقر الرسمي. وبالفعل فإن زيمبابوي صنفت بين أكبر خمسة مجتمعات الأكثر تفاوتاً بقياس توزيع الدخل في العالم.

وقد نتج عن ضرورة حماية وإبقاء مثل هذه القاعدة الاقتصادية غير العادلة وغير المتوازنة ظهور أحد أبنية الدولة الأكثر سلطوية وعدم ديمقراطية في الإمبراطورية البريطانية، والتي لم تنافسها سوى جنوب أفريقيا. وأُسست زيمبابوي "الدولة" كشركة في ظل شركة جنوب أفريقيا البريطانية المملوكة لسيسل جون رودس في عام 1890 وكانت تتسم بالحرص البالغ على تحصيل عائدات الاستثمار القصوى والأسرع تحقيقاً على حساب السكان المحليين. وفي ظل ضغط متنامٍ من أسفل استمر هذا البناء القمعي في التوسع لأن "تاريخ الحكم الأبيض في زيمبابوي يمثل إلى حد كبير تاريخ تعاقب منتظم لتغيرات نحو اليمين[8]". ووصل ذروته في ظل حكم جبهة روديسيا البيضاء في الستينيات والسبعينيات، مما دفع أحد العلماء إلى ملاحظة أنه "تم خلال حكم جبهة روديسيا تطبيق أدوات القمع لدى الدولة الاستعمارية الاستيطانية على نحو كامل وبقسوة بالغة- وكانت

تلك فترة دولة بوليسية مؤسسة عنصريا[9]". وظل هذا البناء القمعي مصاناً بشكل أساسي حتى بعد الاستقلال، ومغطى "بالشعبوية" (والتي سماها البعض "سلطوية شعبوية")[10]. واستفادت دولة ما بعد الاستعمار من نظام الحكم الموروث لدعم هيمنتها السياسية واحتواء نضال الطبقة العاملة المتنامي. وواصلت الدولة تورطها في موجات القمع، بما فيها مذبحة المعارضين في ماتابيليلاند في أوائل الثمانينيات[11].

تطور النضال الطبقي

بعد هزيمة ساحقة للانتفاضة المعادية للاستعمار، أو "شيمورنجا" Chimurenga، من قبل الإمبريالية البريطانية في 1896-1898 أظهرت الأربعين عاماً التالية تطور وتماسك الدولة الرأسمالية الجديدة، والتي لم يكن فيها الأهالي المحليون محرومين من حقهم الشرعي سياسياً فحسب، لكنهم نزعت منهم بقسوة وسائل الإنتاج المستقلة –أساساً الأرض والماشية- من أجل تحويلهم إلى عبيد عاملين بأجور متدنية ("شيبارو") في المناجم والمزارع الجديدة، ودفع الضرائب الاستعمارية لتمويل التطورات الجديدة[12].

وواجه النظام الجديد من البداية مقاومة ليس من الفلاحين فحسب ولكن من الفئات العمالية الجديدة، وإن كانت مقاومة معزولة ومنقسمة. وحيثما تحولت أحياناً إلى صراع طبقي مفتوح، كما في إضرابات منجم فحم وانكي (كوليري) في عام 1912 ومنجم شامفا (ماين) في عامي 1922 و1927، فإنها قمعت بقسوة وبسرعة من قبل الدولة. وكانت المحاولة الجادة الوحيدة لبناء أبنية منظمة قد تمثلت في اتحاد العمال الصناعيين والتجاريين الذي تكون في عام 1927 بالأساس من قبل عمال وافدين تأثروا بنفس التنظيم في جنوب أفريقيا. لكن هذا الاتحاد تخبط خلال الكساد الكبير للثلاثينيات وصار ضحية للمضايقات الهائلة من الدولة وكذا لطبيعة اقتصاد قائم على عمالة غير ماهرة وشبه مهاجرة والتي جاءت للعمل لفترات متقطعة فحسب ثم عادوا إلى أوطانهم الريفية داخل روديسيا وخارجها.

وكان القسم الوحيد من الطبقة العاملة الذي يمكنه القيادة هو الطبقة العاملة البيضاء، والتي اعتادت بالفعل، بحكم مجيئها من جنوب أفريقيا وبريطانيا، الأشكال البروليتارية من التنظيم والنضالات بما في ذلك الثورة الروسية في عام 1917. وفي عام 1916 كونعمال السكك الحديدية اتحاد عمال سكك حديد روديسيا RRWU، بينما كونت

رابطة عمال المناجم والخدمات المعاونة بروديسيا RMGWA في عام 1919 وقاد التنظيمان، اللذان استفادا من نقص العمالة الماهرة بعد الحرب، بعض الإضرابات الناجحة على نحو مذهل مطالبين بزيادات في الأجور والعمل لمدة 48 ساعة في الأسبوع. حتى إنه كان هناك حزب العمال الروديسي المكون على النمط البريطاني.

وعقب نهاية حكم شركة رودس وإقامة حكم ذاتي داخلي في عام 1923، بنى الممثلون السياسيين لهذه الحكومة، وهم حزب الإصلاح، عهدهم بشكل من رأسمالية الدولة القائمة على تدخل قوي للدولة في الاقتصاد، وتمكين دعم وحماية الضعفاء ورأسمال البورجوازية الصغيرة وعمالها المحيطين. وأصبحت رأسمالية الدولة في روديسيا بمثابة "اشتراكية للبيض[13]"، مع تمتع العمال البيض بحق حصري في تكوين النقابات والمساومة الجماعية.

وأصبحت الأرستقراطية العمالية البيضاء أحد أقوى حصون هذه الدولة العنصرية، وهو وضع أعاق تطور حركة الطبقة العاملة في زيمبابوي، ومن ثم كان مرحباً به على نحو خاص من قبل رأس المال المحلي والدولي على حد سواء. وذكر رئيس الوزراء الجديد جودفري هجنز:

يمكن ربط الأوروبي في هذه البلاد بجزيرة من البيض في بحر من السود.. مع كون الصانع الماهر والحرفي بمثابة السواحل، وكون الفئات التخصصية بمثابة المرتفعات في الوسط. هل سيكون مسموحاً للمواطن المحلي اختراق السواحل والهجوم بالتدريج على المرتفعات؟ إن السماح بذلك سيعني أن بذرة الحضارة ستقتلع من البلاد، وسيرتد الرجل الأسود حتماً لأن يكون بربريا أسوأ من ذي قبل[14].

على أية حال كانت هناك إمكانية لتطوير حركة اشتراكية مستقلة من خلال الحزب الشيوعي لروديسيا الجنوبية الغر، والذي تكون من عناصر راديكالية في حزب العمال الروديسي، وأولئك الذين ارتبطوا بالحزب الشيوعي الجنوب إفريقي والحزب الشيوعي لبريطانيا العظمى. لكن روسيا كانت في ذلك الوقت تدفع باتجاه"جبهة شعبية" لوحدة جميع الطبقات، والتي تعني في روديسيا الوحدة مع الليبراليين البيض. وكان الثمن الذي على الحزب دفعه مقابل هذه الوحدة وقف العمل الذي كان قد بدأه مع الطبقة العاملة السوداء البازغة؛ لأن ذلك بدا عدائياً إزاء قوة العمل البيضاء التي تزداد عنصرية. ودمر ذلك في النهاية الحزب؛ لأنه انفصل عن قاعدة الطبقة العاملة الحقيقية.

ووازى ذلك ظهور المنظمات الممثلة للبورجوازية الصغيرة السوداء الناشئة، كانت أجندتها قاصرة على الضغط على الدولة الاستعمارية لمنح مزيد من الفرص لروديسيين سود بعينهم. وكان المؤتمر الوطني الإفريقي الروديسي الجنوبي SRANC الذي تكون في الثلاثينيات أحد التنظيمات الرئيسة وظل، حتى ظهور نضالات الطبقة العاملة السوداء في نهاية الأربعينيات، صغيراً وغير معني بشكل كبير بالطبقة العاملة السوداء، التي كانت تتطلع للمصلحين البيض من أجل التوجيه والقيادة[15].

البروليتاريا تدخل المسرح

مر الاقتصاد الروديسي بتحول صناعي سريع بين نهاية الثلاثينيات والستينيات اعتماداً على السياسات الرأسمالية للدولة الناتجة من طلب الحرب والسوق الأوروبية الآخذة في التوسع والاتحاد مع زامبيا ومالاوي؛ مما أدى إلى ظهور بروليتاريا صناعية حقيقية[16]. وعلى سبيل المثال، وباستخدام مؤشر 100 في عام 1939، ارتفع الناتج الصناعي الإجمالي إلى 470% بحلول عام 1953 بمعدل نمو سنوي 11.7%، وطوال العشرة أعوام التالية للاتحاد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 8.7%[17]. وبحلول عام 1950 ارتفع إجمالي قوة العمل السوداء أكثر من ثلاثة أمثال ليصل إلى 469 ألف عامل كان منهم النصف من عمال الصناعة والذين تركزوا في هراري وبولاوايو المتكدستين بالسكان، يعملون ويعيشون في ظل ظروف قاسية للغاية دون الحق في الانتظام في نقابات أو تنظيمات سياسية. وكانت الإعاشة ومرافق الرعاية الصحية غير كافية على نحو كامل، وفشلت في أن تأخذ في حسبانها انفجار السكان السود العاملين في الصناعة. وظلت سياسة الاستيطانتعتبر- إيديولوجيا- العمال السود قوة ما قبل صناعية وشبه مهاجرة في أفضل الأحوال والتي ستنسحب في النهاية إلى أراضيها الريفية النائية، واعتبرتهم في أسوأ الأحوال مشردين غير مرغوب فيهم في مدن الرجل الأبيض المتقدمة[18].

وكان النضال الطبقي الأكثر حسماً في فترة ما قبل الاستقلال الإضراب العام الذي وقع في أبريل 1948، "وهو الإضراب الأول الذي هدد الرجل الأبيض" والذي أرسى أساس حركة وطنية معادية للاستعمار[19]. وقد بدأ الإضراب في 14 أبريل في بولاوايو، ورغم استعطاف قادة الاتحادات النقابية من الطبقة الوسطى ومن المؤتمر الوطني الإفريقي الروديسي الجنوبي لثني العمال عن الإضراب، فإن عشرات الآلاف من العمال السود تركوا أدوات العمل احتجاجاً على الأجور الضعيفة ومطالبة بأجر يكفي المعيشة وإعاشة مناسبة على

مستوى وطني ومرافق صحية. وفي غضون أيام انتشر الإضراب على الصعيد الوطني، ودعمته المظاهرات والمنشورات الحماسية حتى إنه ضم الأقسام الأكثر رجعية من الطبقة العاملة بمن فيهم عمال المزارع وخدم المنازل والعاطلون بالحضر وربات البيوت. ولم تكن الدولة الاستعمارية قادرة على قمع الإضراب إلا باستخدام القوة بشكل مفرط وعلى نحو غير مسبوق. ومع هذا فقد اضطرت الحكومة إلى تقديم تنازلات كبيرة بما في ذلك وضع حد أدنى للأجور على المستوى الوطني والاعتراف بالنقابات السوداء.

وقبل شهرين من الإضراب أصبحت الاجتماعات التي دعت لها التنظيمات العديدة، والتي لم تكن تجتذب قبل عام واحد سوى ما يقل عن مائتي شخص، تجتذب حينذاك آلاف العمال في بولاوايو وهراري. ووحدت هذه الاجتماعات أقساماً عديدة من الجموع الحضرية وفق مبادئ عبر وطنية وإثنية ونوعية. وكان الاجتماع النهائي قبل إضراب هراري، والمنعقد في ستودارد هول، قد شارك فيه عمال وأمهات وعاطلون. وكان جواسيس الشرطة يشهدون قوة الحركة وأوردوا تقريراً قالوا فيه:

عقدت العديد من الاجتماعات الجماهيرية في بولاوايو من قبل اتحاد بولاوايو لنقابة العمال الأفارقة ... ورابطة صوت العمال الأفارقة فيما بين السادس عشر من مارس والسادس من أبريل والتي كانت فيها دلائل واضحة على فقد أفارقة بولاوايو ثقتهم في معالجة قادتهم للأمور. وكانت هذه الاجتماعات الجماهيرية تطور غضب عمالي كبير وتمت الدعوة لعمل إضرابي[20].

وفي 13 أبريل أثار اجتماع عام في بولاوايو، والذي حضره أكثر من أربعين ألف إفريقي، الإضراب العام. ورغم الجهود الحثيثة لقادة الطبقة الوسطى السوداء والبيضاء ومستشاري المنظمات التي كانت قد دعت للاجتماع"فإن الجموع رفضت الاستماع للقادة" وصرخوا "لن نذهب للعمل. شيا! شيا! (أي إضراب! إضراب!) إن القادة جبناء؛ لقد أخذوا أموالنا؛ يجب أن نُضرِب. لا نريد قادة خائفين. لن نعود للعمل. نحن نريد الإضراب[21]".

وتميز الإضراب الذي وقع في الصباح التالي بالحماس الشديد، وقامت مجموعات من الخفر بمنع العمال من مغادرة الموقع، بينما قام آخرون (بمن فيهم عصابات الشباب والعاطلين) بالرحيل إلى المدن والأقاليم الصناعية لحث العمال على الإنضمام للإضراب. لقد كان البعد الطبقي للإضراب واضحاً في مهاجمة العمال المضربين لممتلكات الطبقات

الوسطى الإفريقية وليس رموز الاستعمار فحسب، معتبرين أن أفراد الطبقة الوسطى السوداء حلفاء للطبقة الحاكمة الاستعمارية.

على أية حال كان هناك عدم نضج إيديولوجي في الإضراب حيث استغل في البداية من قبل أعضاء راديكاليين بالطبقة الوسطى والذين كانوا قادرين من خلال الارتباط بالإضراب على ركوب موجته للوصول لقمة سياسية. وأحد أبرز الأمثلة على ذلك بنيامين بورومبو، وهو مالك محل صغير شارك في الإضراب ثم ارتقى إلى قيادة الحركة ممتطياً ظهر خطابته الراديكالية والانتهازية. لكن بعيداً عن كونه الزعيم البطولي للإضراب، فقد أظهرت البحوث الحالية أن بورومبو كان بالفعل انتهازياً وحاول الاستفادة مالياً من الإضراب، لكن تحولهم "الحماسي" في دعم الإضراب جعل منه زعيمه الأسطوري[22].

وهناك مثال آخر وهو جوشوا نكومو، والذي تم تعيينه كي يقيم قسم رفاهية اجتماعية لمنع تحرك الطبقة العاملة كما حدث في إضراب عمال سكك الحديد في عام 1945. وارتقى نكومو ليصبح الوطني الأبرز في البلاد بأكملها مما عكس التقاليد الثرية للغاية لعام 1948؛ أي أن نكومو، الذي ينتمي لجماعة النديبيل الإثنية الأقلية، أمكنه الارتقاء لمثل هذا المنصب مما عكس قوة الإضراب. وجاء نكومو لتمثيل قادة الطبقة الوسطى الجديدة، وهو خريج وظفته هيئة السكك الحديدية كمسئول اجتماعي[23].

وأرسى تمرد عام 1948 الأساس لتطوير أول التنظيمات الاقتصادية والسياسية القابلة للحياة لدى الطبقة العاملة، بدءاً من مؤتمر نقابات روديسيا الجنوبية SRTUC، والذي تكون في عام 1954 وقاده نكومو. وفي عام 1957 ظهر أول حزب وطني حقيقي وهو المؤتمر الوطني الإفريقي: وهو حركة قائمة على الطبقة العاملة والذي اتخذ معظم قياداته من الحركة العمالية، وكان نكومو رئيساً له.

وشهدت الحركة الإضرابية "زهي"Zhii في عام 1960-1961 إضرابات جماهيرية في هراري وبولاوايو ومطالب اقتصادية وسياسية معاً. وأدى قمعها الوحشي إلى 23 حالة وفاة والقبض على قادة الحزب الديمقراطي الوطني (وريث المؤتمر الوطني الإفريقي المحظور). وفي وقت كانت فيه معظم دول أفريقيا تحقق الاستقلال، قبلت قيادة الطبقة الوسطى السوداء عرض الدولة عقد انتخابات سوداء على 15 مقعداً من إجمالي 65 مقعداً بالبرلمان. ورفض العمل هذا العرض فيما بعد في مؤتمر مؤتمر نقابات روديسيا الجنوبية في مارس

1961، والذي طالب أيضاً بحد أدنى للأجور على المستوى الوطني والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين.

ولم تتوقف المقاومة المتزايدة للطبقة العاملة السوداء إلا مع تحول الدولة الاستعمارية بقيادة جبهة روديسيا التي تزعمها إيان سميث والتي فازت بالسلطةعام 1962 وقامت في عام 1965 بإعلان الاستقلال من جانب واحد. وبعدئذ لم يكن بمقدور الحركة المعادية للاستعمار التقدم للأمام إلا بمواجهة جماهيرية مفتوحة مع نظام حكم واعتماداً على طبقة عاملة متحمسة. وكانت قيادة هذه الحركة عاجزة عن الارتقاء لمستوى الفرصة المتاحة، ولم تكن تبحث - تحت قيادة نكومو- إلا عن تحقيق تدخل حاسم من قبل حكومة العمال في المملكة المتحدة لصالحها. وانفصل قسم من النخبة المثقفة الراديكالية برئاسة ندابانينجي سيثولي وروبرت موجابي عن نكومو في عام 1963 لتكوين الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي (زانو). وانتقل مركز حركة مواجهة الاستعمار منذ السبعينيات من الطبقة العاملة إلى مثقفي الطبقة الوسطى الراديكاليين الذين خلطت إيديولوجيتهم النزعة الوطنية الراديكالية بالأفكار الماوية والستالينية. وقادوا حرب العصابات التحريرية القائمة على المجندين من الفلاحين، والتي حققت الاستقلال في النهاية في عام 1980.

وكانت بذور فشل الطبقة العاملة هذه قد بذرت في عام 1948. وبينما شكل الإضراب العام تهديداً رئيسا للدولة الروديسية، فإن غياب الاشتراكيين عن تقديم التوجيه قاد الطبقة العاملة إلى التوجه إلى الطبقة الوسطى الإفريقية كي تقوم بالقيادة. وهناك عامل رئيس ثانٍ في بقاء الرأسمالية التي تقودها الدولة والقائمة على التفرقة العنصرية وهو إعادة تنظيم الدولة في بداية الخمسينيات عندما سعت، بدعوى شعار التنوير الليبرالي، لدعم هذه القيادة الإصلاحية السوداء من أجل غاياتها الخاصة. وبعبارة رئيس الوزراء هجنز:

إن ما نشهده هنا ليس أمراً جديداً، لقد حدث بالفعل في أوروبا. إننا نشهد ظهور بروليتاريا، ويتفق في هذه البلاد أنها بروليتاريا سوداء ... لن يكون بوسعنا فعل الكثير مع هؤلاء الناس حتى نقيم طبقة وسطى وطنية[24].

لقد أتاح الاقتصاد، الذى نما بسرعة في سياق "الازدهار الطويل" لفترة ما بعد الحرب، زيادات نسبية في الأجور بالغة التدني للعمال الصناعيين السود، وتمت اختراقات ضئيلة في الحاجز اللوني الذي منع بشكل عام تدريب وتحسين مهارة العمال السود المهرة. وكان وسيلة هذا المنهج الليبرالي الجديد قانون التوفيق الصناعي لعام 1959 والذي كون نقابات

"متعددة عرقياً"، بالرغم من أن الحركة النقابية استمرت في الحقيقة خاضعة لهيمنة العمال البيض وحظر العمل النقابي النضالي مثل الإضرابات.

و"استسلم" رأس المال الاستعماري، المجبر على الاعتراف بوجود العمال السود بالقوة المجردة للنضال الطبقي، بطريقة كانت تهدف إلى حماية مصالحه الطبقية الحقيقية من خلال منح فتات ضئيل "للأرستقراطية" السوداء الناشئة،" أملاً في أن هذه المجموعة سوف تصبح شرطة السكان الصناعيين السود المتزايدة أعدادهم. وتسارعت هذه العملية ولقيت عوناً بعد عام 1958 من قبل الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ICFTU ومركز العمال الأمريكي الإفريقي، وكلاهما كيانات يمينية للإمبريالية الأمريكية في الحرب الباردة.

وانشقت بعض النقابات وحافظت على صلات مع الأحزاب الوطنية، مثل المؤتمر النقابي الإفريقي لروديسيا الجنوبية (SRATUC)، الذي انحاز إلى الاتحاد الشعبي الإفريقي لزيمبابوي (زابو). لكن انقادت الاتحادات التالية واحدا وراء الآخر "للنزعة الاقتصادية"- والتي تعني أن النشاط النقابي قاصر فقط على قضايا "اقتصادية"- تحت وطأة مجموعة من الضغوط، بما في ذلك آلة الدولة القمعية. وكان ذلك صحيحا لاسيما بعد الإعلان الأحادي للاستقلال عام 1965. فقد قمعت المزيد من النقابات السياسية بعد عام 1965 من خلال تشريعات مثل قانون الحفاظ على القانون والنظام وقانون سلطات الطوارئ Emergency Powers Act، والتي قبض وفقاً لها على مئات النقابيين لقيامهم بإضرابات غير قانونية أو استقبال أو الارتباط "بمنظمات غير قانونية"، سواء أحزاب وطنية أو الاتحاد العالمي الستاليني للنقابات. وكان الانشقاق في الحركة الوطنية بين زابو وزانو، والذي كان "قبليا" على نحو متزايد، قد فرض ضريبته على بقايا النقابات السياسية. وكانت معظم النقابات ذات أهمية ثانوية في السبعينيات عندما اتجهت الحركة الوطنية نحو الحركة العسكرية القائمة على الفلاحين. وفي الواقع فإنها توقفت عن كونها نقابات حقيقية وأصبحت بدلاً من ذلك أجنحة عمالية لحركة حرب العصابات. واتضح التدهور في نضال الطبقة العاملة في انخفاض عدد الإضرابات من 138 في عام 1965 إلى 19 إضرابا فقط في عام 1971[25].

وأصبحت الطبقة العاملة في ظل هذه الحالة والقمع البالغ من نظام حكم سميث مخصية وغير معنية بالمرة بنوايا وأهداف النضال الذي بادرت به بنفسها بداية.

وظهرت الحالة المؤسفة للحركة العمالية في تقدير أدائها من قبل الأطراف الدولية التي تمولها مثل الاتحاد الدولي للنقابات الحرة واتحاد العمال الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية (AFL-CIO)، الذين اعتبروا دورهم ضمان أن الحركة العمالية ستكون مؤيدة للغرب في حال تحقق حكم الأغلبية.

انفجارات 1980-1981: آلام المخاض الجديد

كان هناك في غضون عامين من الاستقلال في عام 1980 حوالي 200 إضراب، وقعت في جميع قطاعات الاقتصاد[26]. وكان طلبها الرئيس منصباً على نيل أجور أعلى رداً على الهجمات على العمال في ظل الدولة الروديسية من منتصف السبعينيات فصاعداً. لكن كانت هناك قضايا أخرى مثل العنصرية والبطء والآلة الاستيطانية المعادية للطبقة العاملة. وكان للإضرابات أثر كبير: "كان تأثير إضرابات أبريل (1980) هو محو فائض مايو، بينما انخفضت الواردات بنسبة 10%"، ووصفت على أنها "أحد أكثر أزمات العلاقات الصناعية شدة في تاريخ البلاد." لكن كان للنضال الجماهيري المتضمن في الإضرابات أثر أكبر، من حيث إنه ضغط على الدولة الجديدة ودفعها لإدخال إصلاحات الرفاهية الأكبر إلى الآن منذ نظيرتها في ثلاثينيات القرن العشرين[27].

وكان الاختلاف الرئيس هذه المرة سعي القيادة الجديدة إلى مد هذه الإصلاحات إلى الأغلبية السوداء، في عملية دعم هيمنتها الإيديولوجية من خلال الإعلان المزيف بأن هذه الإصلاحات ستكون "اشتراكية." وكانت حقيقة نظام الحكم الجديد متضمنة في خطاب موجابي للمصالحة عند الاستقلال، والذي طمأن فيه رأس المال الأبيض بأن الملكية لن تمس. وأمل نظام الحكم الأسود الجديد في مد استخدام برامج رفاهية الحياه إلى نسبة كبيرة من الأغلبية السوداء بقدر الإمكان: "الاشتراكية للسود أيضاً." وهكذا شهد قطاع التعليم تضاعف عدد المدارس الابتدائية، بينما قفز الالتحاق بالمدارس الثانوية من 66 ألف طالب في عام 1979 إلى حوالي 150 ألف طالب بحلول عام 1981. وفي قطاع الصحة تمت إقامة نظام رعاية صحية أساسية موسع، والذي أسفر في عام 1990 عن انخفاض في وفيات الأطفال بنسبة 16%، بينما أعيد توطين ما يقرب من حوالي 18 ألف أسرة فلاحين في الأعوام الثلاثة الأولى[28].

على أية حال فإنه عندما فشلت الامتيازات المبدئية المقدمة للعمال، المصحوبةبالاستجداء المبكر "لنزعة حب الوطن"، في إخماد الحماسة المتصاعدة للعمال، ردت الحكومة السوداء الجديدة بطريقة مشابهة لرد نظم الحكم الاستيطانية. وكانت هذه الاستجابة جمعا بين القمع، واستخدام نفس القوانين والآلية التي كان يستخدمها نظام الحكم الاستعماري، وإجراءات تهدف إلى تعزيز واستمالة البيروقراطية العمالية من أجل إضعاف حركة العمال العاديين. وأدان رئيس الوزراء روبرت موجابي في نهاية عام 1981 المعلمين والممرضين المضربين ووصفهم بأنهم أناس ذوو عقول غير ثورية، وادعى أنهم لم يمروا أبدا بالمعاناة الحقيقية للنضال من أجل الاستقلال. وسرعان أن ألقى القبض على العمال المضربين أو اعتقلوا أو ضربوا على يد قوات مكافحة الشغب وفقاً لقانون سلطات الطوارئ وقانون صيانة القانون والنظام، وهما حجر زاوية التشريع الاستعماري اللذان أدخلا في الستينيات لاحتواء الطبقة العاملة السوداء والحماسة الوطنية المتنامية.

وفي عام 1981 نجحت الدولة في إنشاء مؤتمر نقابات زيمبابوي ZCTU الذي هيمن على هيئته التنفيذية الوطنية مؤيدون مطلقون لحكومة زانو- الجبهة الوطنيةبمن فيهم رئيس المؤتمر ألفريد ماكواريما والأمين العام ألبرت موجابي، أخو رئيس الوزراء. كان الهدف المحرك لمعظم القادة هو استخدام النقابات كمنصة للرقي في آلة الدولة. وهكذا فقد أدان رئيس مؤتمر نقابات زيمبابوي العمال المضربين قائلاً: "تحتاج هذه البلاد قوة عمل مسئولة لتشجيع التنمية- إننا لن نحقق أي شيء من خلال الإضراب، مهما كانت صحة شكوانا[29]". ومع نهاية عام 1984 كان هناك تحرر واسع من الوهم حول المجموعة القائمة بالعمل في المؤتمر[30].

"المشاركة الاجتماعية" ونظام الحكم

صيغت "المشاركة الاجتماعية" في قانون علاقات العمل. ووفقاً لهذا القانون فقد منحت النقابات المسجلة حقوقاً احتكارية للمساومة والتمثيل الجماعي، بما في ذلك نظام لاستقطاع المستحقات النقابية من أجر العامل، وفقاً لبنود القانون "صناعة واحدة نقابة واحدة"، بينما خضعت لجان العمال رسمياً للنقابات، وهكذا تمت معالجة واحدة من الشكاوى الرئيسة للبيروقراطية العمالية. وبينما كان القانون يقوي مؤتمر نقابات

زيمبابوي المركزي فإنه قيد بحزم نشاط العمال المستقلين. كما أنه جرم بقوة جميع الإضرابات فعلياً، وواصل الحظر على استخدام المخصصات النقابية لأغراض سياسية. واحتفظت الدولة بصلاحيات هائلة للتدخل في الشئون النقابية الداخلية بما في ذلك الإشراف وتنظيم الانتخابات والاستقطاعات النقابية وتسجيل النقابات.

وثبت عجز هذه البيروقراطية الجديدة عن تحقيق أهداف الدولة بالسيطرة الفعالة على الطبقة العاملة. وأدى التحرر الهائل من الوهم الذي خلقته هذه القيادة، بجانب فسادها الذي جاهرت به، إلى إزاحتها في عام 1985 مع قيام الدولة بالمصالحة مع بعض النقابات القديمة المهمشة.[31] وانتخب القادة في عام 1985 وفي المؤتمر التالي في عام 1988 كل من جيفري موتاندير ومورجان تسفانجيراي اللذين جاءا من عمال المناجم المتحالفين بزيمبابوي أكبر نقابة فرعية بمؤتمر نقابات زيمبابوي. وأشرف تسفانجيراي على تكوين فروع للمؤتمر في الأقاليم والمقاطعات، والتي أصبحت على نحو متزايد منصة تنظيمية هامة للنقابيين الصغار المتحمسين.

وكان هناك لفترة وجيزة(1988- 1992)تغيراً راديكالياً نحو اليسار في أقسام رئيسة من بيروقراطية العمال، مما عكس التوتر الذي سببه تبني نظام الحكم لسياسات السوق الحر من عام 1988 وتأثير المثقفين الستالينيين في جامعة زيمبابوي والذين كان يشاركهم في شعورهم بالخديعة عقب تحول زانو لليبرالية الجديدة بعض قادة النقابات. ونظمت احتفالات يوم مايو في عام 1991 تحت شعارات "أصحاب الأعمال تحرروا، وتمت التضحية بالعمال" و"هل سنجعل من 1991 عام عاصفة البنك الدولي[32]"؟ وطورت بيروقراطية العمال صلات متنامية مع طلبة الجامعات الراديكاليين الذين شارك المئات منهم في مسيرات يوم مايو. وعندما أغلقت جامعة زيمبابوي في أكتوبر 1989 وألقي القبض على قادة الطلبة أدان الأمين العام لمؤتمر نقابات زيمبابوي تسفانجيراي الإغلاق بعبارات قوية للغاية ليتم اعتقاله هو نفسه[33].

وفي انتخابات 1990 ظهر الاستقلال المتنامي لمؤتمر نقابات زيمبابوي برفضه تأييد زانو- الجبهة الوطنية، بينما دعم الكثير من العمال ضمنيا انفصال حزبي جديد عن زانو تمثل في حركة وحدة زيمبابوي ZUM بقيادة إدجار تيكيري. وأثرت الستالينية على قسم رئيس من البيروقراطية العمالية وأظهرت الأهمية الأساسية للتدخل الاشتراكي في الطبقة العاملة. على أية حال فإن هذا التغيير إلى اليسار لم يستمر إلا حتى عام 1992. وبعد ذلك

تبنت البيروقراطية العمالية موقفاً أكثر إصلاحية بدعوتها إلى "عقد اجتماعي" تشارك في الدولة ورأس المال والعمال في تطبيق برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي الذي يدعمه صندوق النقد الدولي[34]. واتضح هذا الموقف الإيديولوجي الجديد للبيروقراطية العمالية، الذي يهدف إلى موازنة أسوأ آثاراً التكيف الهيكلي وليس معارضته برمته، في وثيقة مؤتمر نقابات زيمبابوي الخاصة بسياسته التي حملت عنوان "ما بعد برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي." وحل بهدوء محل كلمة "رفيق" كلمتي "أخ" و"أخت".

تجمع سحب العاصفة- فشل الليبرالية الجديدة

لكن الاستقرار بعيد المدى "للعقد الاجتماعي" أو منهج المصالحة اعتمد على قدرة دولة ما بعد الاستعمار على ضمان تحسين ظروف العمل والمعيشة للجماهير السوداء، كما فعلت الدولة الاستعمارية للعمال البيض. وبدورها فإن الدولة استبقت قدرتها على القيام بذلك بتعميق سياسات الدولة الرأسمالية. لكن كمن في ذلك الضعف التام، لأن حالة رأس المال المحلي والدولي قد تغيرت، وأخذت الليبرالية الجديدة تحل محل هذه السياسات على المستوى العالمي بهدف إحياء الرأسمالية بعد أزمتها العميقة في السبعينيات. وسارعت سيطرة الشخصيات السياسية الداعية لهذه السياسة الجديدة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة من هذه المقاربة، والدعوة للخصخصة، وخفض الضرائب على الأعمال، وتحرير سوق العمل، وإنهاء دعم الدولة للصحة والتعليم الذي يشوه السوق.

على أية حال فإن برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي فشل في معالجة هذه المشكلات. وفي الواقع فقد زاد الأداء الاقتصادي سوءاً خلال هذا البرنامج: حيث كان معدل النمو الاقتصادي السنوي 4.2% في الثمانينيات (5% في السنوات التي لم تشهد جفافاً)، وكان متوسط النمو الاقتصادي في التسعينيات أقل من 2% مقابل نمو مستهدف قدره 5%. وتراجعت عائدات التصدير بنسبة 10.7% في عام 1991، وتراجع إسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14.2%[35]. وفقدت أكثر من خمسين ألف وظيفة، وكان منها 56% في قطاع الصناعة التحويلية، بينما تدهورت الأجور الحقيقية مع ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك بشكل كبير. ووفقا لمجلس المستهلكين في زيمبابوي، وهو هيئة شبه رسمية، فإن "توقعات الحصول على الكعكة الموعودة من برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي قد تبخرت مع استمرار معاناة المستهلكين بشدة مما أطلق عليه الصدمات المؤقتة للبرنامج والتي يبدو أنها كانت دائمة[36]".

لكن إضرابات ومظاهرات الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة المسيسة وطلبة الجامعات والمدارس الثانوية أشارت إلى المستقبل. وطالما ظلت تلك النضالات معزولة ظلنظام الحكم والفئات الحاكمة آمنين نسبياً. لكن لم يكن ممكناً استمرار ذلك لفترة طويلة على نحو واضح. وكانت أزمة النمو الاقتصادي والفقر تدفع أعداداً متزايدة للغاية من الجموع العاملة للثورة. وأن الأمور ستنفجر آجلا أم عاجلا. وبالفعل فإنها انفجرت بدءاً من عام 1996 ووضعت حركة الطبقة العاملة على مسار غير مسبوق من التطور.

الإضراب العام لعمال الحكومة 1996

خرج عشرات الآلاف من عمال الحكومة لمدة ثلاثة أسابيع بدأت في أغسطس 1996 في إضراب عام في أنحاء البلاد احتجاجاً على الأجور المنخفضة ووقف صرف الأرباح، وسوء ظروف العمل، وفساد الحكومة. ولمدة أشهر هددت نقابات القطاع العام، مثل رابطة الخدمة العامة، ورابطة ممرضات زيمبابوي، ورابطة معلمي زيمبابوي، وبضغط من أسفل، بالخروج في إضراب، لكنهم واصلوا تأجيل الدعوة للتحرك. وفي آخر يوم عمل في أغسطس خرج عمال القطاع الطبي بدءاً من الأطباء إلى عمال النظافة تلقائياً وعقدوا اجتماعاً جماهيرياً في المستشفى المركزي في هراري. وانتخبوا لجنة إضراب تمثل جميع قطاعات الوزارة لقيادة الإضراب وتعميمه. وانتشر الإضراب في غضون يوم واحد إلى جميع أقسام الجهاز الإداري وفي أنحاء البلاد وحتى في المدن الأصغر. ولمدة أسبوعين شن الموظفين الإداريين، بقيادة لجنة إضراب مكونة من 11 شخصاً أُطلق عليها لجنة تفاوض الموظفين الإداريين المتحدين، عمل الخدمات الحكومية، وحاول قادة النقابات الرسميون، والذين انضموا للإضراب في ذلك الوقت، وقفه بعد أيام قليلة من بدئه. لكنهم فشلوا، واستمر الإضراب لمدة 12 يوماً آخر، مما أجبر الحكومة على منح حافز قدره 26-29% وأعادت سبعة آلاف مضرب لوظائفهم.

وبعد حديث خشن نوعاً ما من القيادات النقابية انتهى الإضراب بتلقي العمال المضربين زيادات ملموسة في الأجور، والأرباح، ووعود بإصدار قانون جديد للعمل سيغطي جميع العمال ويقدم اعترافاً بنقابات القطاع العام. على أية حال لم يكن عمال قطاع الصحة، وخاصة الممرضين، سعداء بالتسوية وواصلوا الإضراب في نوفمبر، واستمر الإضراب حتى فبراير 1997. وهزموا في النهاية نتيجة لعزلتهم، لكن الهزيمة لم تأت إلا بعد إلهامهم لجموع العمال في القطاع الخاص بشكل عام[37].

لقد كان إضراب عمال الحكومة مفترق طرق كونه كان معتمداً على التقاليد النضالية لفترة 1980- 1981 و1948 ومطوراً تقاليد جديدة. وكان العنصر الهام الأول حجمه المجرد. وعلى سبيل المثال ففي حين كان عدد الألفي عامل المضربين في عام 1995 الأكبر منذ 1980- 1981، فإن هذا الرقم تضاءل تماماً أمام رقم 235 ألف مضرب في عام 1996، وهو ما يمثل بالفعل الإضراب العام[38]. وكما في الإضراب العام في عام 1948 كانت

القوة الدافعة الرئيسة تلك الاجتماعات الجماهيرية لآلاف العمال في هراري في ميدان الوحدة الإفريقية ومستشفى هراري وفي مراكز أخرى لكن بأعداد أقل. وكان أن تحولت في هذه الاجتماعات مطالب المضربين إلى مطالب سياسية على نحو متزايد، بما فيها خفض حجم الحكومة، وتقديم موارد كافية في المستشفيات، وتفعيل قانون عمل متسق جديد. وكانت الاجتماعات أيضاً منتديات تم من خلالها محاسبة القادة وكان يتم منها إرسال مندوبين يومياً لمكاتب الحكومة في هراري، ولحث أولئك الذين عادوا للعمل على الإنضمام للإضراب.

لكن إضراب 1996 العام مثل تطورين رئيسين في حركة الطبقة العاملة. أولهما ظهور عمال عاديين راديكاليين للمرة الأولى ليصبحوا القيادة الفعلية للحركة، وقيامهم بوضع برنامج راديكالي يوحد جميع العمال. وكانت هذه القيادة ممثلة في لجنة الـ 11 التي انتخبت في اليوم الثاني من الإضراب من قبل متحمسين وسط المضربين، بمن فيهم أطباء وممرضات. وكانت الحكومة مجبرة على التفاوض مع لجنة الإضراب، بينما صك القادة النقابيون التقليديون صفقة للتسوية والتي أنهت الإضراب في النهاية. وكانت النتيجة اضطهاد أعضاء هذه اللجنة الذين فقدوا مبدئياً مناصبهم وحياتهم المهنية، ولم يعودوا لوظائفهم إلا بعد معركة قانونية طويلة[39].

وكان انتخاب لجنة الإضراب والسلوك النضالي للإضراب مرتبطين بشدة بالتطور الثاني ألا وهو تدخل مجموعة اشتراكية ثورية في الإضراب. وكانت المنظمة الاشتراكية الدولية International Socialist Organization (ISO) تنظيماً تروتسكياً صغيراً يقوم على مبادئ النشاط الذاتي للعمال ومعارض لمقاربة من أعلى لأدنى القائمة على بيروقراطية الحزب أو النقابة[40]. وكان دور المجموعة متجاهلاً باستمرار وعن عمد من قبل غالبية المؤرخين والمعلقين السياسيين، بالرغم من حقيقة أن نظرة متعجلة على صحف ومجلات هذه الفترة تظهر بوضوح أهميتها[41].

وفي اليوم الثاني من الإضراب، ومع بدء العمال في التجمع في ميدان الوحدة الإفريقية ومستشفى هراري شاركت مجموعات صغيرة من المنظمة الاشتراكية الدولية، ومعظمهم من الطلاب من جامعة هراري، العمال وقدمت رسائل التضامن داعية لوحدة المجموعتين. وأصدرت المنظمة نشرة صغيرة داعية لإضراب غير محدد المدة ومطالب أوسع نطاقاً، وانتخاب لجنة للإضراب. وتبنى العمال هذه الأفكار وأصبح أعضاء المنظمة الاشتراكية

الدولية مكوناً رئيساً للإضراب في هراري وبولاوايو، بالتشاور مع لجنة الإضراب على الطريـق للأمـام. كما سافر أعضاء المنظمة الاشتراكية لمراكز أصغر مشجعين العمال على الإضراب.

وجاء الاعتراف بالدور الرئيس للمنظمـة الاشـتراكية في الإضراب مـن مـصدرين متعارضـين. فقـد نشرت الصحيفة اليومية الحكومية الهيرالد تعليقاً على الإضراب داعية العـمال للنـأي بأنفـسهم عـن "مجموعات تعمل على تحويل إضرابهم المشروع إلى نوع من الثورة البلشفية[42]". وفي الوقـت نفـسه أصبح شعار المنظمة الاشتراكية الدوليـة: "أيهـا العـمال كونـوا حاسـمين! كـافحوا!" الـشعار الرسـمي للعمال المضربين. وفي إضرابـات عـام 1997 انتقـل هـذا الـشعار إلى عـمال القطـاع الخـاص وأصـبح الشعار الرسمي لمؤتمر نقابات زيمبابوي.

لقد كان إضراب 1996 حاسماً. وميز الإضراب إعـادة ظهـور الطبقـة العاملـة باعتبارهـا العامـل الرئيس للتحول السياسي والديمقراطي في مجتمعات رأسمالية على الأطراف، كـما أظهـر أيـضاً الـدور الهام للتدخل الاشتراكي في النضال الطبقي. لقد كان الإضراب البروفة الأهم بالنـسبة للنـضالات التـي انفجرت في الأعوام التالية القليلة.

انفجار عام 1997

شهد عام 1997 أكبر عدد مـن الإضرابـات والمظـاهرات في تـاريخ زيمبـابوي. فقـد خـرج العـمال والكلاب وحتى المحاربون القدماء المهمشون سـابقاً، والفلاحـون احتجاجـاً عـلى التـدهور الهائـل في مـستويات معيـشتهم والـذي نـتج عـن أزمـة اقتـصادية مـستمرة، وسـارعت منهـا إصـلاحات فـترة التسعينيات. فقد أصيب كـل قطـاع بالاقتـصاد بـسبب رفـض أصـحاب الأعـمال الجـامحين، والـذين اعتادوا لسنوات طويلة على انقياد العـمال والنقابـات، في البدايـة زحزحـة مـوقفهم. وكانـت هنـاك إضرابات شجاعة في صناعات البناء والملابـس والخـدمات، وحتـى في قطـاع الزراعـة الـذي لم يـشهد إضرابـات منـذ عـام 1948. وفي عـام 1997 كـان هنـاك 55 إضرابـاً مـسجلة شـارك فيهـا أكـثر مـن 1,073,000 عامل - تقريبـاً كـل قـوة العمـل في القطـاع الخـاص وأعـلى مـن أيـة سـنة أخـرى بعـد الاستقلال في عام 1980[43].

وعلى نحو مشابه، وللمـرة الأولى منـذ الاسـتقلال، غـزا الفلاحـون الـذين ليـست لـديهم أراضٍ والمحاربون القدماء المزارع التجارية للبيض، وقاوموا لوقت مـا جهـود الـشرطة وكبـار قيادات حكومة زانو- الجبهة الوطنية لإخلائهم للأراضي. حتى أنهم انـضموا للمظـاهرات في هراري. وكان الأمر الهام أيضا وجـود أفـراد جنـدوا سـابقا في الجماعـات المـسلحة وخاضـوا

حرب التحرير لكن تم تجاهلهم بعد الاستقلال بوقت قصير، والكثير منهم الآن معوزون أو بدون عمل أو معاش أو أراضٍ. وبدأوا بتأثير من النضالات الجماهيرية المحيطة بهم بالتظاهر ضد الحكومة ومطالبين بتعويضات. وكانت هذه المظاهرات وردود أفعال الدولة ضدهم أمراً رئيساً في نزع شرعية الطبقة الحاكمة فيما بعد الاستعمار[44].

واستسلمت حكومة موجابي، التي ترنحت بسبب الضغوط من أسفل، في نوفمبر 1997 لمطالب المحاربين القدامى، ومنحتهم مبلغاً مقطوعاً وتعويضات يتم تمويلها من عامة الشعب من خلال فرض نسبة 5% تحت مسمى "ضريبة المحاربين القدامى" وزيادة 2.5% في ضريبة المبيعات. واكتشف قسم من قيادة مؤتمر نقابات زيمبابوي بزعامة تسفانجيراي، مثلما اكتشف من قبلهم بورومبو، أن التحول الراديكالي الجديد في الطبقة العاملة عنى أنهم بحاجة للتراجع عن أفكار "الشراكة الاجتماعية" وتبني نظرة أكثر نضالية. وساعدوا في البدء في الاجتماعات الجماهيرية والمنتديات العمالية في المدن الرئيسة، للنظر في المستقبل. ودعوا إلى إضراب قومي لمدة يومين بدءاً من 9 ديسمبر والذي سيصبح:

أكبر وأنجح إضراب منذ الاستقلال- وربما منذ بدء الإضرابات القومية في عام 1948. وأغلقت جميع الشركات وأماكن العمل تقريباً، وشارك في الإضراب أكثر من مليون عامل، وإداري، وعامل بالقطاع غير الرسمي وموظفين مدنيين. وفي معظم المدن فإنه كانت هناك مظاهرات حاشدة مدعومة بمجموعة كبيرة من المنظمات المدنية والمهنية[45].

وعندما أوقفت الشرطة تجمع العمال بشكل عنيف في ميدان الوحدة الإفريقية، الذي أصبح حينذاك نقطة التجمع التقليدية للعمال المضربين، حدثت أعمال شغب تركت وسط المدينة مدينة أشباح. ودعا زعيما مؤتمر نقابات زيمبابوي مورجان تسفانجيراي وجيبسون سيباندا، الذين أصابهما الهلع، إلى وقف الإضراب قائلين إن التحرك الإضرابي سيستكمل في يناير عندما يعود العمال للعمل من إجازة الكريسماس السنوية.

وفي أوائل يناير 1998، وفي ضوء التأخيرات المستمرة من قبل قيادة مؤتمر نقابات زيمبابوي في الدعوة للتحرك التي وعدوا بها في ديسمبر، بدأت ربات البيوت في أحد أفقر أحياء هراري التظاهر ضد الزيادة في أسعار الخبز. وسرعان أن انتشر الشغب بين العاطلين والعمال في هراري وقليل من المدن الأخرى، بالرغم من الجهود الحثيثة لقيادات مؤتمر نقابات زيمبابوي للنأي بأنفسهم عن الاحتجاجات. وسرعان أن تم تبني نشرة صادرة عن المنظمة الاشتراكية الدولية تحمل عنوان "Todya Marara Here?" ("هل يريدون أن نأكل

القذارة؟") من قبل الحشود المشاغبة، مما أدى إلى القبض على الأعضاء الرئيسيين بالمنظمة في هراري وبولاوايو (بمن فيهم الكاتب) باعتبارهم منظمي أعمال الشغب[46].

لقد كانت أحداث يناير نموذجاً قوياً للاتجاه الذي بدأت النضالات تنحوه منذ بدئها في يناير 1996. ما الذي يكمن وراء هذه الانفجارات؟ أولا كان هناك تحول راديكالي متصاعد لأقسام من الطبقة العاملة. وواجهت الإضرابات مزيداً من المقاومة من قبل الدولة، مما أدى إلى فرض مزيد من التحول الراديكالي، والذي انفجر في عام 1996 بطريقة معممة. وأصبحت لجان العمال التي ظهرت مجدداً نقاط حشد للمقاومة خارج النقابات. وبينما استمالت الدولة اللجان ورؤساء العمل في الثمانينيات، فإن أماكن العمل الكبيرة أصبحت في التسعينيات، وعلى نحو متصاعد، نقطة ارتكاز للنضال، وبدأت في شمول مجموعات العمال غير النشيطين، والعمال البيض الأكثر تعليما ومهارة. وبدأ مثل هؤلاء العمال في المشاركة في لجان العمال وقيادتها، وخاصة في أماكن العمل الكبيرة مثل سكك حديد الوطنية الزيمبابوية NRZ. وكان هناك عامل ضمني هنا وهو التغير في شكل الطبقة العاملة.

وبحلول التسعينيات ظهر نمط جديد للعامل الشاب والطموح والمتعلم تعليما جيدا نتيجة للتوسع الهائل في نظام التعليم في الثمانينيات. وقد نما الكثير من هؤلاء العمال الشبان أيضا في المناطق الحضرية (وهو عامل كان من بين أسبابه فشل الدولة في توزيع الأراضي في المناطق الريفية)، على النقيض من الخلفية الريفية لآبائهم. وكان هؤلاء العمال هم من يتلقون الإصلاحات الليبرالية الجديدة، وخاصة تحويل العمال إلى عمالة مؤقتة، وهو ما يعني أن الغالبية منهم عملت كعمالة متعاقدة Contract labour أو بأجر دون أمن وظيفي يذكر. وأصبحت لجان العمال منتديات أكثر مرونة وانفتاحاً للتعبير عن عدم رضاهم ليس ضد رؤساء العمل فحسب ولكن على نحو متصاعد ضد نقاباتهم.

لقد كان لإضرابات 1997-1998 أثراً كبيراً على الدولة. وكانت أحد أرسخ وأعنف النخب الحاكمة في أفريقيا مجبرة على التراجع أمام قوة الثورات التي تقودها الطبقة العاملة. وإدراكاً منه بمصير نظم الحكم الإفريقية السابقة قام موجابي حينذاك بتراجع جزئياقتصادي وإيديولوجي عن الليبرالية الجديدة، وعاد إلى مستوى ما من تدخل الدولة في الاقتصاد ودرجة من التوجه الراديكالي. وعلى نحو إيديولوجي فإن زانو- الجبهة الوطنيةتبنى خطاباً عنصرياً ومعادياً للإمبريالية قائماً على مسألة الأرض، ويستهدف، بتأييد من زعيم المحاربين القدامى تشينجيراي هنزفي، الاستحواذ على عدد أكبر من ذي قبل

على الإطلاق (أكثر من 800). وكانت هناك في هذا السياق محاولة لضخ حياة جدية في "نزعة العالم الثالث" التي اتسمت بأنها راديكالية زائفة، حيث أرسل نظام الحكم قوات زيمبابوية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 1998.

وعلى أية حال فإن موجابي واجه مقاومة لهذا التوجه اليساري ليس من داخل زانو- الجبهة الوطنيةلكن من قبل رأس المال المحلي والدولي. وانهارت قيمة الدولار الزيمبابوي بنسبة 75% في نوفمبر 1998، وفيما بعد في أكتوبر 1999، مع تعليق قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهو الأمر الذي سارع بدوره من الأزمة الاقتصادية[47]. وتمت منهجة حملة لعزل موجابي دولياً. ورغم تعرض موجابي لضغط متزايد للعودة إلى سياسات الليبرالية الجديدة، وهو ضغط مماثل لأثر الثورة من أسفل، فإنه لم يكن له بديل سوى تقديم تنازلات لهذه الحركة.

من الاقتصاد إلى السياسة: تكوين حركة التغيير الديمقراطي

أدت المناقشات التي عقدت في مؤتمر نقابات زيمبابوي إلى مطالبة متزايدة للمؤتمر بأن يقود تكوين حزب للعمال. وفي ضوء أصلها الاقتصادي فقد واجهت هذه المطالبة معارضة مبدئية من قيادته، لكن مع نهاية عام 1998 ساعد الضغط من أسفل على تحقيق ارتداد عكسي عن هذا الرفض. ففي فبراير 1999 عقد مؤتمر نقابات زيمبابوي اجتماع قومياً للشعب العامل. وأسس هذا الاجتماع حركة التغير الديمقراطي والتي دشنت رسمياً في 11 سبتمبر باعتبارها حزباً سياسياً والذي اقترب في يونيو 2000 من هزيمة زانو- الجبهة الوطنية في الانتخابات البرلمانية.

وكانت الفترة فيما بين مارس وسبتمبر 1999، عندما كانت أبنية الحزب توضع، فترة نشاط مفرط بين الطبقة العاملة. وتم وضع لجان لحركة التغير الديمقراطي في المصانع، وكانت في العادة مكونة من الأعضاء المتحمسين بلجان العمال. وعقدت اجتماعات دورية في المدن الرئيسة من قبل الفروع الإقليمية مؤتمر نقابات زيمبابوي، والتي كانت محركاً لأعمال التغيب عن العمل، والتي تعمل الآن كأبنية إقليمية لحركة التغيير الديمقراطي في الواقع. ومن بين نحو ثمانية أبنية إقليمية لحركة التغيير الديمقراطي هيمنت على سبعة منها عمالة منظمة؛ وأشير للحزب باستمرار على أنه "حزب العمال".

وكانت هناك، من البداية، علامات على أن هيمنة الطبقة العاملة على حركة التغيير الـديمقراطي ستكون أمرا غير مفروغ منه. فقد هيمن على مؤتمر فبراير 1999 الذي كون الحركة مثقفـي الطبقـة المتوسطة الليبراليين. وعلى النقيض من ذلك منعت المنظمة الاشتراكية من الحضور. ودعا المناضـلون العماليون إلى تكوين "حزب عمال". وكما حـذرت المنظمـة الاشـتراكية كـان الإعـلان المتبنـى "وثيقـة خطيرة للغاية سوف تديم معاناة العمال والفقراء...إنها في الواقع غطاء ماهر لنوايا واضعيها بالمـضي قدماً في برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي للوصول للسلطة[48]".

وقد اتضح الاتجاه الطبقي للحزب خـلال تدشـين حركـة التغيـير الـديمقراطي في سـبتمبر 1999. وبدون أي تشاور أو مشاركة لأبنيتـه الإقليميـة فرضـت البيروقراطيـة العماليـة التـي هيمنـت عـلى الحركة لجنة تنفيذية "مؤقتة" مكونة أساسـاً مـن أفـراد مـن الفئـات المتوسـطة الليبراليـة الجديـدة وخاصة من الجمعية التأسيسية الوطنية ومن حزب المنتدى (الـذي تـم حلـه). وتـم تهمـيش عامـة النقابيين الذين كانوا قد أقاموا الحركة.

وكان ذلك واضحاً في انتخابات يونيو 2000، والتي تم فيها تهميش البيروقراطيـة النقابيـة ذاتهـا. وشكل النقابيون أقل من 20% من المرشحين البرلمـانيين، وتـم اختيـار معظمهـم، بمـن فـيهم رئـيس الحزب مورجان تسفانجيراي لدوائر انتخابية ريفية غير مـضمون الفـوز بهـا، وهـي الـدوائر التـي لم يتمكنوا من الفوز في أغلبها. ومـع هـذا فـازت الحركـة عقـب الانتـصار في الاسـتفتاء بقرابـة نـصف المقاعد التي نافست عليها، واكتسحت الانتخابات في المراكز الحضرية حيث كانـت الطبقـة العاملـة قوية. وحقق زانو- الجبهة الوطنية انتصاراً هشاً بفضل عنفـه وحملتـه الريفيـة التخويفيـة، وكـذلك بفضل سياسة الأراضي الانتهازية التي تبناها موجـابي، وهـو وضـع سـاعدت عليـه النزعـة المحافظـة لحركة التغيير الديمقراطي تجاه القضية[49]. وبينما اقتربت الحركة من الوصول للسلطة بفضل الطبقة العاملة فقد كان واضحاً أن شخصيتها الطبقية كانت معارضة لطموحات الجماهير التي بنتها. كيـف حدث ذلك؟

إن السهولة النسبية التي تحولت بها الحركـة ذات المقـدرات الهائلـة إلى جبهـة شـعبية ليبرالية جديدة تكمن في الضعف التاريخي والمستمر لحركة الطبقـة العاملـة، والافتقـار إلى حركـة اشـتراكية هامـة. وفي حـين هـزت التحركـات الجماهيريـة في 1997- 1998 موجـابي وأسفرت عن أول تحدٍ كبير لحكمـه خـلال عـشرين عامـا، فإنهـا لم تتطـور إلى حركـة عـمال

مستقلة يمكنها تحدي القبضة الخانقة لبيروقراطية عمالية إصلاحية. وبضغط من أسفل شاركت البيروقراطية في التحركات الجماهيرية وعززتها، وحققت في ذلك سلطة معنوية هامة. على أية حال فإنها ظلت تنزع إلى التذبذب ولم تتحول بشكل جذري، كما اتضح في إلغائها لليوم الثاني من إضراب ديسمبر 1997. وبتهديد من التحول الراديكالي المتنامي للعمال، والتعرض لقمع الدولة (كما في قوانين 1998 التي جرمت الإضرابات ومحاولات حظر مؤتمر نقابات زيمبابوي)، سعت البيروقراطية العمالية إلى كبح العمال. ومن مارس 1998 فإنهم انتقلوا من المظاهرات القائمة على الإضرابات إلى "التغيب السلمي" والذي يخبر فيه العمال بالبقاء في منازلهم. وقلل ذلك النزعة النضالية للتحرك وتأثيره، وأضفى النزعة الفردية على العمال وجعل منهم أكثر تقبلاً للتخويف؛ كما منعت التجمعات الجماهيرية التي كانت أساس الضغط على البيروقراطية النقابية، وقلل من إمكانية محاسبتها. وفي أواخر عام 1998 وأوائل عام 1999 ألغى مؤتمر نقابات زيمبابوي من جانب واحد تحركين كبيرين للتغيب عن العمل.

ويجب أن يفهم دعم مؤتمر نقابات زيمبابوي المفاجئ لتكوين حركة التغيير الديمقراطي في هذا السياق. وفي نهاية عام 1998 أكد المؤتمر أن التغيب عن العمل لم يعد مفيداً، وبدلا من ذلك فإن المطلوب بناء حزب سياسي والفوز بانتخابات عام 2000. وقلل المؤتمر من جدوى النضالات الجماهيرية بدعوى أنها وقوع في فخ العدو، وهو ما قد يعطي زانو- الجبهة الوطنية سبباً لإعلان حالة الطوارئ. وراقت هذه الأفكار للكثير من العمال، وكان ذلك مسئولاً جزئياً عن نمو أوهام النزعة البرلمانية الإصلاحية وما أعقبها من مزيد من تدهور النضالات الحماسية.

وهناك عامل آخر في استيلاء الجناح اليميني على الطبقة العاملة الناشئة يكمن في دور مثقفي الطبقة الوسطى. لقد فرضت الأجندة الليبرالية الجديدة من قبل نظام سلطوي في زيمبابوي، كما كان الحال في معظم مجتمعات الأطراف من قبل نظم حكم الحزب الواحد أو المجالس العسكرية. وفي مثل هذه المجتمعات فإن التمييز بين الاقتصاد والسياسة أصبح متناهي الصغر. وهكذا فإن الثورات التي ظهرت ضد ظروف الجماهير الآخذة في السوء، نتيجة للأزمة الاقتصادية العميقة، افترضت حتماً شكلاً سياسياً- أي أن النضالات الديمقراطية تكون ضد البناء الفوقي السلطوي الذي كان قد "فرض" الأزمة في المقام الأول. وعند هذه المرحلة كانت قوى الرأسمالية العالمية، وهي المدركة للإمكانية الثورية للنضالات الناشئة، مجبرة على

التخلي عن الأشكال السلطوية القديمة لـلـهيمنة في الأطـراف، وعمـدت بـدلاً مـن ذلـك إلى الظهـور بوجه أكثر ديمقراطية، وذلك من أجل تهدئة الحركة الناشئة وتحييدها.

وكانت المجموعات التي حظيت دعواتها الساخرة لتحقيق القيم الديمقراطية البورجوازية، مثـل "حكم القانون"، و"حقوق الإنسان"، و"الحكم الرشيد،" بقبـول أكـبر هـم مثقفـو الطبقـة الوسـطى، الذين تحولوا راديكالياً بتأثير من الأزمة وأمكـن تنظـيمهم في المـنظمات غـير الحكوميـة "والمجتمـع المدني." وفي غياب بديل إيديولوجي منافس، في ضوء القضاء على "الشيوعية" وما رافقها من انتـصار لبورجوازية هـذه الفـترة، دخلـت الكثـير مـن هـذه المجموعـات في "علاقـة جنـسية" مـع الليبراليـة الجديدة، دون التقصي عن الطبيعة الحقيقية لشريكهم. وعلى أية حال فإن الرشاوى المتخفية بدقـة بالغة والتي ضختها الليبرالية الجديدة العالمية في المجموعات المدنية، والأكاديميات، و"وسائل الإعلام المستقلة"، والمنظمات غير الحكومية التي انتـشرت كانـت أقـوى مـن أن تقاومهـا الغالبيـة. وهكـذا أصبحت هذه الطبقات الوسطى من بولندا إلى صربيا، ومن وزامبيـا إلى زيمبـابوي، القـابلات اللـواتي ألقين بحركة الطبقة العاملة المتحمسة ولكن غير الناضجة إيديولوجياً في أحضان الليبرالية الجديدة.

وفي زيمبابوي كان كيان الطبقة الوسطى الهام الذي فاوض الاستيلاء الليبرالي الجديـد عـلى حركـة العمال الناشئة يتمثل في الجمعية الدستورية الوطنية والتي تكونـت في عـام 1997 كوسـيلة لحـشد الطبقة الوسطى حول مطلب دستور جديد، ومولتهـا وأرشـدتها المؤسـسات والنقابـات الديمقراطيـة الاشتراكية الألمانية والاسكندنافية. وأعطى دورها في حركة التغيير الديمقراطي كحزب جديـد احترامـاً في أعين المنظمات المالية الدولية، والتي يمكنها الآن أن تخفض قيمـة موجـابي، والـذي كـان قـد قـام بالسابق بمسعاهم، لكن الذي لم تعد لديه سلطة فرض إصلاحاتهم.

وعلقت قبيل انتخابات عام 2000 قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنـوك الغربيـة مما سارع من حدة الأزمة الاقتصادية.

الليبرالية الجديدة، وحركة التغيير الديمقراطي، وتجربة المنظمة الاشتراكية الدولية

ماذا كان دور المنظمة الاشتراكية الدولية في ذلك؟ وإن كان أحد أعضائها الرئيسيينبالفعل عضواً بالبرلمان عن حركة التغيير الديمقراطي. فهل كانت مشاركة المنظمة عملاً انتهازياً أم أن بقاءها بالخارج يعد عملا من قبيل "النزعة الطفولية لليسار"؟ ستواجه مجموعات كثيرة أسئلة مشابهة مع نمو أزمة الليبرالية الجديدة في العالم.

يتعرض من يعمد إلى البقاء خارجاً وانتقاد حزب مثل حركة طبقة عاملة متصاعدة لخطر الربط بينه وبين نظام حكم ذي نزعة ليبرالية جديدة مكروهومدان. ومن الجهة الأخرى فإن الدخول يهدد "بتصفية الجناح اليميني". وبعد جدال داخلي مكثف قائم على المبادئ التي طورها لينين، تقرر "دخول" حركة التغيير الديمقراطي اعتماداً على مبدأين مترابطين. المبدأ الأول هو رأى لينين بالدخول اعتماداً على المبدأ الذي لا غبار عليه بخصوص الحرية المطلقة في التعبير. وكان الهدف الكشف القاسي عن إفلاس أفكار الحزب وقيادته، وهو ما فعلته المنظمة بمعارضة البيان الليبرالي الجديد للحزب مع "برنامجها للعمل" المعادي لليبرالية الجديدة، وبنشر صحيفة شهرية اسمها Socialist Worker. والمبدأ الثاني هو الاستقلال التنظيمي اعتماداً على جبهة تروتسكي الموحدة، والتي قاومت المنظمة بها محاولات قيادة حركة التغيير لحلها، لكنها سعت بدلا من ذلك، وعلى نحو مستمر، لاستخدام منصات الحزب، بما فيها المقعد البرلماني، للارتباط بالعمال العاديين المتحمسين وتجنيدهم.

وفعلت المنظمة الاشتراكية ذلك بنجاح نسبي في البداية في إقليمي هراري وبولاوايو الأكبر حجماً في البلاد، وثانيا في تكوين لجان صناعية للعمال في المناطق الصناعية المحيطة بدائرتها الانتخابية، وهو ما زودها بأول قواعد حقيقية لها في الطبقة العاملة. ولعبت هذه المجموعات فيما بعد دوراً هاماً في الدفاع عن المنظمة الاشتراكية في مواجهة حركة التغيير، والتي سعت لطردها بسبب هجومها على الطبيعة اليمينية المتصاعدة للحزب. وكانت الفكرة المحورية أن الجماهير ستكون قادرة، بمرور الوقت والاستفادة من التجربة، على الارتباط بالدعاية الشيوعية للمنظمة الاشتراكية، مما كون فرصاً حقيقية أمام نمو التنظيم الثوري.

وفي ديسمبر 2000 ألغت قيادة حركة التغيير من جانب واحد عمل جماهيري طال انتظاره لخلع موجابي، والذي كان مصمماً وفق نموذج التمردات الصربية التي أسقطت سلوبودان مليوسفيتش. وكان ذلك راجعاً للضغوط من رأس المال المحلي والدولي والذي

خشى من الأثر الراديكالي لمثل هذا العمل على الجماهير[50]. وكان افتضاح الأمر بين الأعضاء العـاديين لحركة التغيير، والذي تطور من فشل نوابه البرلمانيون في إثارة مخاوفه بخصوص قضايا معيشية، قـد تبلور حول هذا القرار. وتوصلت الحركة الاشتراكية إلى تمييز هذا الحادث الانفـصال القـاطع لقيـادة حركة التغيير مع قاعدتها الجماهيرية. على أية حال، ولأهمية الانتخابات الرئاسية لعام 2002، والتي لا زالت تعزز أوهام إصلاحية لدى العمال، فقد قررت ألا يكـون هـذا الانفـصال مـن قبـل المنظمـة الاشتراكية. وقدمت في فبرايـر 2001 وثيقـة لحلقـة نقاشـية لقيـادة حركـة التغيـير ألقـت بـاللوم في الحظوظ المتدهورة للحزب على "اختطاف الحزب من قبـل البورجوازيـة، وتهمـيش العـمال، وتبنـي مواقف ليبرالية جديدة والفشل على نحو مخـزي في مواجهـة نظـام حكـم موجـابي ورؤسـاء العمـل بشكل ملموس[51]".وأعقب ذلك، في يوم مايو 2001، دعم المنظمة الاشتراكية قيام المحاربين القـدامي باكتساح المصانع، مـصحوباً بـدعوة للعـمال للقيـام بحركـات مـشابهة بأنفـسهم، ومـن أجـل وقـف التخفضيات والفوز بظروف أفضل.

وكانت المنظمة الاشتراكية غير قادرة عـلى وقـف الاحـتلال الليـبرالي الجديـد النهـائي عـلى حركـة التغيير بالأساس لأنها (المنظمة) افتقدت الحجم الضروري والتوغل في الطبقـة العاملـة لتقـديم وزن مضاد كافٍ مقابل القوى الليبرالية الجديدة المحلية والدولية، مدافعة عن فرضية تروتسكي ببوجوب بناء الحزب الثوري قبل وقوع الانفجار الثوري. كانـت تجربـة المنظمـة الاشـتراكية في حركـة التغيـير هامة بالرغم من ذلك: وقد فسرت تحركاتها كـلاً مـن النفـوذ المحـدود الـذي كـان لـديها، وبقاءهـا ونموها، وتضاعفها حجما خلال هذه الفترة.

ورغم قرار المنظمة عدم القيام بحملة لصالح تسفانجيراي في الانتخابـات الرئاسـية في الهايفيلـد، وهي الدائرة الانتخابية التي أمثلها، فإن نصيب حركة التغيير ارتفع من 73% إلى 82.1% مما جعلها الدائرة الانتخابية الأفضل أداء لحركة التغيير. وبالطبع فإن الدخول لم يكن سهلاً، كما ظهـر في يوليـو 2001 عندما انشق بعض الرفاق الأقدم في هـراري، غـير الـراغبين بالأسـاس في الانفـصال عـن حركـة التغيير، لتكوين ما أسموه الجناح اليساري. لكن إجمالاً فإن التجربة وضعت الأساس لتنظيم اشتراكي كبير ذي جذور كافية في الطبقة العاملة كي تكون في موقف أكثر قوة كي تلعب دوراً قيادياً مستقبلاً.

خاتمة

كما كتبت سابقاً، فإن نتائج انتخابات عام 2002 الرئاسية أعلنت أن الفائز هو موجابي بعد حصوله على 56.2% من الأصوات مقارنة بتسفانجيراي الذي حصل على 42%. وهكذا فإن الآمال الرئيسة في الوقت الحالي لحركة بدأت حوالي عام 1996 بوعود كبيرة قد انتهت بهزيمة انتخابية كبيرة. ما الخطأ إذن؟

وقد اتهمت حركة التغيير الديمقراطي وحلفاؤها المحليون والدوليون الحكومة بتزوير الانتخابات والترهيب الكبير، ورفضوا الاعتراف بالنتائج، مع فرض الغرب لعقوبات والدعوة لانتخابات جديدة. وبينما كان العنف حقيقياً في الانتخابات، وخاصة في المناطق الريفية، فإن مثل هذا العنف كان متوقعاً، وكان بريان بافتابولوس، وهو ليبرالي بارز في المجتمع المدني ووثيق الصلة حركة التغيير الديمقراطي، قد حذر في منتصف عام 2000: "يجب على حركة التغيير الديمقراطيأن تواجه إمكان وقوع انتخابات رئاسية عنيفة. "على أية حال فإن حركة التغيير الديمقراطيفشلت بشكل قاسٍ في القيام بذلك، وبدلاً من ذلك عولت على الاعتقاد بأن التغيير حدث بالفعل".

وقد كانت الأزمة الإيديولوجية والاستراتيجية لحركة التغيير الديمقراطي أزمة خطيرة. فقد ارتكزت على تغير حزبي نحو الليبرالية الجديدة اليمينية، المتزامنة مع تراجع موجابي الجزئي عن التكيف الهيكلي لاتخاذ موقف وطني ومعادٍ للإمبريالية، اعتماداً على مسألة الأرض. وكما حذرت المنظمة الاشتراكية الدولية فإن:"استراتيجية موجابي أثبتت فعاليتها ويمكن أن تنجح في الانتخابات الرئاسية في حين أننا لم نقم بأدنى مساعدة بسبب التكتيكات الخاطئة والاستراتيجيات التي تتبناها الطبقات الوسطى التي تهيمن الآن على حزبنا (حركة التغيير). وكانت مواقفهم الواضحة الداعمة للغرب والمؤيدة للمزارع التجاري والمؤيدة لمواقف صندوق النقد الدولي هدية من الله لموجابي".

وهكذا فصلت معالجة موجابي لمسألة الأرض وخطابه الراديكالي فقراء الحضر عن فقراء الريف، وضمنت انتصاره. وزاد نصيب موجابي من الأصوات بنسبة 7.9% من عام 2000، بينما انخفضت حصة حزب حركة التغيير الديمقراطي بنسبة 5.1%. وكانت مكاسبه الرئيسة في المناطق الريفية، حيث زاد إقبال المصوتين وحصته من الأصوات بشكل كبير، بما في ذلك في ماتابيليلاند التي تمثل معقل حصين للحركة؛ كما فقدت سبع دوائر انتخابية ريفية كانت مضمونة للحركة.

ومن الجهة الأخرى انتقلت حركة التغيير الديمقراطي إلى اليمين، مما سبب قلق أكثر مؤيديها. ومع تعمق الأزمة ودعوة الجماهير للتحرك فشلت حركة التغيير الديمقراطي في التحرر. وارتجفت قيادتها ورفضت في النهاية المسار المصري، واختارت الرضوخ للضغط الغربي، والمحاكم، والفوز بالانتخابات. وتمثل العمل النضالي في الاستنكار والتهديد بانتخابات اعتقدت حركة التغيير الديمقراطي بشكل متزايد أنها ستفوز بها. وهكذا لمتحشد الطبقات العاملة على نحو جماهيري وخاب أملهم مع استمرار معاناتهم تحت وطأة أزمة متصاعدة. ولم يكن مفاجئاً أن الفتور ضرب المناطق الحضرية وجرت الانتخابات بمشاركة تجاوزت 50% بالكاد. وذلك سبب رئيس في أن الثورات التي توقعت ضد انتخابات مسروقة قد فشلت في التحقق. وانخفض زئير الأسد في 1997 بحلول مارس 2002 إلى ما يقل عن مواء قطة، وواجهت دعوة للإضراب بالامتناع عن الذهاب للعمل من قبل مؤتمر نقابات زيمبابوي احتجاجاً على النتائج فشلاً ذريعاً.

لكن لا يعني انتصار موجابي ولا الهدوء الخادع لما بعد الانتخابات نهاية الأزمة في زيمبابوي. إن عمق الأزمة الاقتصادية شديد للغاية، بما في ذلك النقص الحاد في المواد الغذائية. إن استقطاب دولة موجابي من قاعدتها البورجوازية عميق ومتنامٍ؛ كما أن الإمبريالية تعتبر موجابي تهديداً كبيراً لمركز رئيس للرأسمالية في القارة وهو جنوب أفريقيا.

ويجب تذكر أنه في حين أن موجابي مثقف نشيط ولا يشق له غبار، وقادر على تغيرات تكتيكية معقدة، فإنه وزانو- الجبهة الوطنية ليسا محصنين ضد التوترات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية. ولا يزال زانو- الجبهة الوطنية حزبا تهيمن عليه البورجوازية الوطنية السوداء والتي سعت، في سياق الرأسمالية الخاصة الضعيفة في دول الأطراف مثل زيمبابوي، إلى استخدام الدولة، مثل أسلافهم من المستعمرين البيض، كقناة للتراكم. ويمنح ذلك زانو- الجبهة الوطنيةعلاقة متناقضة مع السوق الحر الذي يهيمن على الاقتصاد الدولي: إنه يقاوم الخفض القسري لقدرته على تطوير سياسات اقتصادية تمكن تراكمه الخاص القائم على الدولة، لكن في الوقت نفسه يرى بطمع المكاسب المحتملة التي يمكن أن يحققها من الخصخصة. وتوجد في مقابل البورجوازية الوطنية السوداء الأبنية الدنيا للحزب، وخاصة تلك التي تدور حول المحاربين القدماء الراديكاليين، والذي تشبه تطلعاتهم الضمنية بوضوح تطلعات الطبقة العاملة. ومع ازدياد الأزمة الاقتصادية والسياسية سوءاً، وتحت الضغط الغربي، فإنه لا يمكن لهذه التوترات إلا أن تنمو.

ويمكن أن تجبر هذه العوامل نظام الحكم على محاولة استمالة حركة التغيير الديمقراطي كشريك أصغر في حكومة وحدة وطنية ليبرالية جديدة. ويجب أن تكون هناك بعض الإصلاحات الدستورية التي تسمح بتقاعد نهائي (وكريم) لموجابي وأن يحل محله شخص أكثر قبولاً لدى الغرب. إن الرغبة في هذه النتيجة هي التي تقود واشنطن ولندن لزيادة الضغط على موجابي، والذي أظهر بالفعل ميلاً لأن يسقط وضعه كمعادي للإمبريالية خلال فترة حملته الانتخابية بأن يذكر في خطاب انتصاره أن برنامجاً للتعافي الاقتصادي في الألفية الجديدة، والذي يتسم بالليبرالية الجديدة، سيكون أساس سياساته الاقتصادية.

وليس لموجابي حل بخصوص الأزمة المتصاعدة، وكذلك ليس لدى حركة التغيير الديمقراطي. إن التقارب مع زانو- الجبهة الوطنية، وهو الخيار الذي تفضله غالبية قيادتها، سيصل إلى حد كونه "قُبلة الموت"، بينما مضى جناحها اليميني منحطاً إلى حد بعيد دافعاً إياها لأن تكون أي شيء غير قوة انتخابية آخذة في التدهور السريع. وتظهر هزيمة حركة التغيير الديمقراطي الانتخابية عدم رضا عن الانتهازيين من أبناء الطبقة الوسطى الذين اختطفوا الحركة المتصاعدة خلال 1997-1998. إن هزيمة الطريق الليبرالي الجديد في سياق أزمة متصاعدة يعني أن عودة النضالات المحاربة من أجل إنهاء العمل غير المكتمل لعام 1997 إمكانية بعيدة للغاية.

وهنا تكمن القضية الأكثر عمقا التي تواجهها الطبقة العاملة الزيمبابوية والحركة الاشتراكية اليوم: مسألة القيادة. وبضغط من الأزمة المتصاعدة، ومع التدخل الاشتراكي، هل سيمكن للنشطاء النقابيين العاديين اختراق البيئة الخانقة للبيروقراطية النقابية القديمة؟ هل يمكن لجيل ما بعد الاستقلال، المتعلم والمتحرر والمتحمس للغاية، أن يكون قيادته ويحشد الأقسام الأخرى من المضطهدين أمثال المحاربين القدماء، والفلاحين، والطلاب والعاطلين كما فعلوا في عام 1997-1998؟ هل يمكن أن يشاركوا في نضالات أخرى في الإقليم، وخاصة في جنوب أفريقيا؟ لقد بدأت العملية في بعض النقابات، لكن ببطء بالغ وبمسار متردد، وأخمدها قادة مؤتمر نقابات زيمبابوي. وعلى نحو بديل، فإنه يمكن استمالة الحركة وتحييدها من خلال النقابات المتشظية الجديدة التي كونها زانو- الجبهة الوطنية ومن خلال اتحاد نقابات زيمبابوي الذي يهيمن عليه المحارب القديم جوزيف تشينوتمبا.

وكما أظهر تاريخ زيمبابوي، فإنه إن لم يكن هناك تدخل اشتراكي كبير في حركة الطبقة العاملة المتزايدة، فإنها ستظل عرضة للاستمالة من قبل أعدائها الطبقيين ويمكن أن تصبح عاجزة عن الوفاء بمقدراتها. إن مثل هذا التدخل هام في منح الحركة الاتجاه

التنظيمي والإيديولوجي المناسب. ويمكن أن يساعد على تعميم تجربة الطبقة، ويعمل كمخزون ذكريات خاص بها، ويتشارك دروس وعبر 1948، و1980-1981، و1997-1998. ويمكن أن يظهر الصلة بين النضالات الفردية للأقسام المختلفة للمضطهدين، ويظهر أنها ليست أمراً عارضاً ولا قاصرة على زيمبابوي، لكنها نتائج حتمية لنظام دولي قائم على الإنتاج غير المخطط له من أجل تعظيم الربح. ويمكن التوكيد على الحاجة لبناء جبهة موحدة معادية لليبرالية الجديدة وبقيادة الطبقة العاملة لتحطيم هذا النظام، ويمكن إظهارها في ظروف النضال المعينة.

ومن أجل لعب دور كهذا تظهر تجربة المنظمة الإشتراكية الحاجة إلى بناء تنظيم ثوري كبير ذي جذور كافية في الطبقة العاملة. إن تحقيق ذلك في القرن الحادي والعشرين يتطلب إعادة توجيه راديكالي لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجهنا. ويجب على الاشتراكيين التوجه خارجياً للقيادة والتعلم من الحركة الناشئة ومن بين التجارب المتنوعة للجماعات الاشتراكية المختلفة[52]. ويجب على الاشتراكيين أن يتركوا خلفهم إرث الممارسات الطائفية القائمة على لعبة "الدوليات"، وعبادة الشخصية، والأبنية والممارسات غير الديمقراطية، والانشقاقات والإقصاءات غير القائمة على مبادئ. ويجب أن يقدر الإشتراكيون أن فهماً نظرياً لطبيعة الفترة والاستراتيجيات الضرورية للتعلق بها، هو فقط الخطوة الأولى على طريق طويل؛ لأنه بدون تجربة وإرادة بالتعلم منها، فإن أفضل الحركات قد فشلت في الاختبار الحقيقي في زمنها. وفي ضوء نهاية الستالينية والفرص العظيمة التي جاءت من خلال حركة مواجهة العولمة المتنامية في أنحاء العالم، فإنه ستكون ثمة جريمة مروعة في مواصلة الممارسات القديمة التي تقسم الحركة الثورية الدولية وتفكك حشدها، في وقت لم تكن مقدراتها أعظم حالاً مما هي عليه حينذاك، ولا مهمتها أكثر إلحاحاً مما هي عليه حالياً.

الهوامش

1- See P. Bond, Uneven Zimbabwe: A Study of Finance, Development, and Underdevelopment (Trenton, NJ: Africa World Press, 1998).
2- See generally J. T. Chipika, S. Chibanda and P. G. Kadenge, The Effects of Structural Adjustment in Southern Africa: The Case of Zimbabwe's Manufacturing Sector During Phase 1 of ESAP: 1991–1993 (Harare: SAPES Trust, 2000), pp. 51–5.
3- Ibid
4- Ibid., pp. 15–19
5- Bond, Uneven Zimbabwe; I. Phimister and I. Mandaza (eds), Zimbabwe: A Political Economy of Transition 1980–86 (Dakar: CODESRIA, 1986).
6- Chipika, Chibanda and Kadenge, The Effects of Structural Adjustment, pp. 15–17.
7- J. Herbst, State Politics in Zimbabwe (Harare: University of Zimbabwe, 1990), p. 37.
8- L. W. Bowman, Politics in Rhodesia (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1973), p. 11.
9- N. Tengende, 'Workers, students and the struggles for democracy: state–civil society relations in Zimbabwe', PhD dissertation, Roskilde University, 1994, p. 60
10- Ibid.
11- See Amnesty International's report on state violence in Zimbabwe: http://www.amnesty.org.uk/news/briefings/zimbabwe0600.shtml
12- See generally B. Raftopoulos and I. Phimister (eds), Keep on Knocking: A History of the Labour Movement in Zimbabwe, 1990–1997 (Harare: Baobab Books/ZCTU/Friedrich Ebert Stiftung), pp. 1–41; Charles van Onselen, Chibharo: African Mine Labour in Southern Rhodesia 1900–1933 (London: Pluto Press, 1976).
13-Term used by J. Herbst, State Politics in Zimbabwe (Berkeley, CA, and Oxford: University of California Press, 1990).
14- Raftopoulos and Phimister, Keep on Knocking, pp. 33–45.
15- B. Raftopoulos, 'The labour movement in Zimbabwe, 1945–1965', in ibid., p. 65.

16- See generally I. Phimister, An Economic and Social History of Zimbabwe, 1890–1948: Capital Accumulation and Class Struggle (London: Longman, 1988); Bond, Uneven Zimbabwe.

17- Chipika, Chibanda and Kadenge, The Effects of Structural Adjustment, pp. 6–9.

18- Ibid.; I. Phimister, Wangi Kolia: Coal, Capital and Labour in Colonial Zimbabwe, 1894–1954 (Harare: Baobab Books, 1994)

19- Raftopoulos, 'The labour movement in Zimbabwe', p. 68

20- Ibid., p. 64

21- Quoted in A. Astrow, Zimbabwe: A Revolution that Lost its Way? (London: ZedBooks, 1983), p. 21.

22- Raftopolous, 'The labour movement in Zimbabwe', pp. 69–70

23- J. Nkomo, The Story of My Life (Harare: SAPES Trust, 2001).

24- Government of Zimbabwe, Ministry of Labour Manpower Planning and Social Welfare, Labour and Economy: Report of the National Trade UnionsSurvey (Zimbabwe, 1984), Vol. 1, p. 16

25- Ibid., p. 19

26- see Astrow, Zimbabwe, pp. 175–9; L. Sachikonya, 'State, capital and trade unions', in I. Mandaza (ed.), Zimbabwe: The Political Economy of Transition, 1980–1986 (Dakar: CODESRIA, 1986), p. 268

27- Sachikonye, 'State, capital and trade unions', p. 254

28- R. Saunders, Never the Same Again: Zimbabwe's Growth Towards Democracy, 1980–2000 (Harare: Richard Saunders, 2000), p. 18; Herbst, State Politics in Zimbabwe, p. 45.

29- The Herald, 31 October 1981, quoted in E. Chikweche, 'History of the Zimbabwe labour movement, 1980–1990', LLBS Hons dissertation, University of Zimbabwe, 1991, p. 14

30- The Herald, 31 October 1984; Chikweche, 'History of the Zimbabwe labour movement', p. 15.

31- Chikweche, 'History of the Zimbabwe labour movement', p. 15.

32- Tengende, 'Workers, students and the struggles for democracy', p. 426, citing 'The long march to a labour movement', Social Change and Development, 26 (1992), p. 5.

33- M. Gwisai, 'The legacy of Kempton Makamure', Socialist Worker (Harare), October 2000,

34- Zimbabwe Congress of Trade Unions, Beyond ESAP (Harare: ZCTU, 1996).

35- Chipika, Chibanda and Kadenge, The Effects of Structural Adjustment, pp. 50–2

36- Ibid., pp. 59–61.

37- see Socialist Worker, September 1996; November 1996; March 1998. For general accounts, see Raftopoulos and Sachikonye (eds), Striking Back, pp. 118–27.

38- Saunders, Never Again, p. 68

39- see cases like Jiah and Others v. Chairperson, Public Service Commission

40- see T. Cliff, A World to Win: Life of a Revolutionary (London: Bookmarks, 2000).

41- R. Saunders, Never the Same Again; Raftopoulos and Phimister, Keep on Knocking; Bond, Uneven Zimbabwe

42- The Herald, August 1996

43- Saunders, Never the Same Again, p. 68

44- Ibid., pp. 85–9

45 - Ibid., p. 88; Socialist Worker, February 1998

46- Socialist Worker, February 1998; The Herald, January 1998; Parade, February 1998.

47- . Saunders, Never Again, p. 86

48- Socialist Worker, May–June 1999

49- Saunders, Never Again, pp. 106–13

50- D. Coltart, 'Some words of encouragement', Opinion, 16 December 2000, MDC Web site: http://www.mdczimbabwe.com

51- see The Herald, 13 February 2001, p. 8

52- Weekly Worker on Zimbabwe in 2000–01, http://www.cpgb.org.uk; Black History and the Class Struggle, no. 1 (New York: International Communist League); B. Slaughter and C. Marsden, 'Zimbabwe: promotion of the MDC by middle class radicals politically disarms the working class', World Socialist Web Site, http://www.wsws.org, 7 October 2000.

خاتمة

"شينجا موشاندي شينجا!
كينا مسيبنزي كينا[1]".

ارتبطت القارة الإفريقية بتراكم رأس المال الدولي منذ رسو أول سفن للعبيد من أوروبا قبالة ساحل أفريقيا الغربية. كمالم تكن العولمة أمراً جديداً على أفريقيا. وتحولت القارة، الواقعة لفترة طويلة في شبكة معقدة من التوسع الرأسمالي غير المتوازن الذي أحاط بالعالم، إلى مصدر للمواد الخام للشمال. وجاء ميلاد الرأسمالية العالمية يقطر دما وقذارة من الرأس إلى أخمص القدم[2]". وتخلفت أفريقيا على نحو متوحش بشمولها في عالم رأسمالي ناشئ. ولربما أصيب المثقفون وقادة التحرير السود الكبار خلال القرن العشرين، أمثال فانون وكابرال وولتر رودني، بالدهشة عند سماع حديث العولمة والفرص التي قيل لنا أنها توفرها للأفارقة. لكن هناك حقيقتان مرتبطتان بما يطلق عليه الآن "العولمة" التي تقدم أملاً حقيقياً. أولاً: أن العولمة دفنت أساطير التنمية الرأسمالية المستقلة، والاستقلال الوطني، و"الاشتراكية في دولة واحدة،" وثانياً: أنها أدت إلى المقاومة في كل مرحلة من مراحل هذه العولمة.

وأجبرت أزمة اقتصادية عالمية أخرى في أوائل السبعينيات الرأسماليين على الاستجابة بالقيام بهجوم متجدد (يشار له في الغالب "بالاستعمار الجديد") على المستغَلين في أنحاء العالم لاستعادة الربحية. وكان لهذا الأمر أثر مدمر لمهاجمة الاستهلاك الاجتماعي للأكثر فقراً في قارة مدمرة بالفعل. وكما أظهرت الفصول السابقة فإن النتيجة كانت استقطاعات كبيرة في الإنفاق على الصحة والتعليم والغذاء والنقل. ففي زامبيا عنى التكيف الهيكلي خفض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1991 إلى 0.4% في عام 1993[3].وتنفق العديد من الدول الإفريقية الآن على خدمة ديونها للغرب أكثر مما تنفقه على التعليم والصحة مجتمعين. وفي أبريل 1995 عبر مسئول

بالبنك الدولي عن رضاه عن تقدم التكيف الهيكلي في تشاد، حيث كان الاقتصاد برمته مدمراً، مؤكداً أن الدولة الآن "ناضجة ومؤهلة للتنمية وفق اقتصاد سوق الحر[4]".

وبينما لا زالت العقيدة الليبرالية الجديدة منتشرة، فإنه لا زالت هناك مشكلتان قائمتان. أولاً: أن أفريقيا كانت معتمدة على نحو بالغ على سلع تصدير قليلة كانت دائماً عرضة لقوى السوق الدولي. ثانياً: أن أزمة الديون وفرت رافعة لفرض التسوية الأحادية الاقتصادية والسياسية للرأسمالية الدولية[5].

وبينما عانى الملايين من فقر وبؤس لا يمكن تصوره، فإن جزء كبير من الأموال التي وفرتها قروض التنمية أنفقت ببذخ على النفقات العسكرية واستيراد سلع فاخرة لاستهلاك الفئات الحاكمة الوطنية. إن نفاق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا يجاريه أحد؛ وبينما يباركان اليوم "الحكم الرشيد"، فإنهما منحا بالأمس قروضاً لأمثال موجابي وموبوتو والعنصريين الذين أداروا نظام الحكم العنصري. إن الرأسمالية في أفريقيا مبنية على إرث مستمر للاسترقاق والاستعمار واستمرار سياسات التكيف الهيكلي المفروضة من مؤسسات مالية دولية في الثمانينيات والتسعينيات.

إن التناقض المنطقي لأزمة الرأسمالية في أفريقيا يتمثل اليوم إجمالاً في وباء الإيدز الذي يكتسح القارة. وتكمن المشكلة (والحل على نحو محتمل) في تركز ملكية الموارد ونقص محاسبية جلاكسو سميث كلاين، وميرك، وفايزر، وإيلي ليلي، وهم الشركات الأربع الكبرى متعددة الجنسيات في قطاع الدواء. ولا يوقن هؤلاء الرأسماليون الاحتكاريون بالسوق الحر، والذي يرددون فضائله بخضوع تام. ونسياناً منهم أن الملايين يموتون في أفريقيا بسبب أمراض مثل الإسهال، والملاريا، والإيدز الذي يمكن تفاديه أو معالجته في الغرب. إن أدوية الفيروسات مثل AZT وTC3 التي يمكنها أن تبقي على حياة 32 مليون شخص أو أكثر من رجال ونساء وأطفال مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في الدول النامية لن تصل لهم لأن الربح أهم من الناس في الرأسمالية. وإن لم يكن هناك ربح فما الجدوى من إرسال أدوية لناس يحتاجون لها لكنهم لا يمكنهم الدفع مقابلها؟ إن هذه الحقيقة لم تؤثر على من يحيطون منا بالعالم المشاركين في شبح بازغ يسكن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسيات، والحكومات الوطنية وهو: معاداة الرأسمالية. وليس من قبيل المصادفة أن أكثر شعارات هذه الحركة الجديدة شعبية "عالمنا ليس للبيع" و"الناس قبل الربح".

إن الطبقات الحاكمة الإفريقية جزء إشكالي في هذه الكارثة؛ ليس أقلها تطبيقها لبرامج وإفادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مثل نظرائها الغربيين، من "العولمة" الرأسمالية." وكانت النتيجة، على سبيل المثال لا الحصر، أن شيلوبا (زامبيا)، وماديلا ومبيكي (جنوب أفريقيا)، وموجابي (زيمبابوي)، ونوجوما (ناميبيا) والحكومات التي ادعت سابقًا أنها "اشتراكية" في موزمبيق وأنجولا قد تبنوا وطبقوا سياسات السوق الحر الاقتصادية، واقتصروا على الإشارة لشعار الاشتراكية للحصول على التأييد. وحتى أحزاب المعارضة التي ادعت أنها تمثل الفقراء لم تكن في الغالب أكثر من إحدى صور النخب المعاد تدويرها بدون قاعدة انتخابية جماهيرية، كما في حالة كينيا ونيجيريا. إن نوع الديمقراطية و"الحكم الرشيد" التي تطالب بها الطبقات الحاكمة الدولية والوطنية اكتسبت شكل كونها نخبوية ديمقراطية، حيث لم تعتبر الغالبية الفقيرة فاعلاً سياسياً وأصبحت حاجاتهم عازف كمان ثاني بعد ربح الشركات متعددة الجنسيات[6].

إن هذا الشكل مما يطلق عليه الديمقراطية الليبرالية لا يتطلب مشاركة نشيطة ولكن يتطلب "الاستقرار" والاحتواء السياسي للحرمان الاجتماعي. إن السلبية السياسية الجماهيرية، والتي يشار لها عامة ونمطياً على أنها "فتور"، تعتبر ملمحا أساسيًا للنظم الديمقراطية المستقرة. ولم يتم فحسب تهميش الفقراء واستبعادهم كمواطنين نشطاء، لكن تم استبعاد حاجاتهم من المناقشات. والأمر الأكثر منافاة للعقل أن الطبقات الحاكمة الدولية والوطنية والكثير من المبررين لهم في الجامعات ووسائل الإعلام تظاهروا أن الرأسمالية لم تُفشِل أفريقيا تاريخياً، وفاقموا من المشكلة بالإصرار على وجوب تجرع نفس الدواء.

على أية حالفإن رؤية هذه التطورات من وجهة نظر تدمير القارة فحسب يعني عدم فهم فكرة هذا الكتاب. ففي كل مرحلة من مراحل تطور الحركات الشعبية في أفريقيا، في الغالب بقيادة الطبقة العاملة في الحضر، فإنها حاربت بقوة ونجاح في الغالب ضد هذا التدمير. كما كانت الثلاثين عاماً الأخيرة، بجانب كونها سجلاً للتدمير الرأسمالي في أنحاء القارة، سجلاً لافتاً للاحتجاج والثورة ضد الرأسمالية. إن عدم إدراك ذلك يعتبر عودة للفرضيات العنصرية عن القارة "الميئوس منها[7]".وإن لم تكن هذه الثورات والحركات، في التحليل النهائي، قادرة على حل أزمة الرأسمالية الإفريقية، فإنه يجب ألا يتم تجاهلها؛ يجب أن نتعلم دروساً منها، وأن نحلل جوانب ضعفها، ونعتمد على نقاط قوتها، ونحتفي بانتصاراتها. ومن خلال فعل ذلك وحده يمكننا أن نضمن استمرار هذه الثورات وتقويتها مستقبلاً.

ما العملإذن؟ إن أردنا عولمة أصيلة للديمقراطية وإعادة توزيع عادلة للموارد، وليس نوعاً متخيلاً من ماضي الاستقلال الوطني، فإن الناس الذين ركز عليهم هذا الكتاب، أو الطبقة العاملة، يمسكون بمفتاح كسر القيود التي لا تزال تسترقهم. علاوة على ذلك فإنه لديهم الآن إمكانية القيام بتأثير أكبر من ذي قبل بسبب حركة معاداة الرأسمالية العالمية ضد "ديكتاتورية السوق".

وأكد هذا الكتاب أن هناك حاجة، في أنحاء أفريقيا، لبديل اشتراكي راديكالي. إن الطريق نحو ذلك يجمع معاً حركة بقيادة الطبقة العاملة بالتحالف مع المجموعات المقهورة والمستغلة الأخرى. إن الدعوة إلى سياسة ثورية ليست قائمة على شروط مسبقة بالعصيان الفوري، لكن على فهم أنه من خلال النضال الجماهيري المستمر والمنظم (الحملات والإضرابات والاحتجاجات واجتياح الأراضي والاعتصام بأماكن العمل) الذي يمكن أن يحقق تطلعات الطبقة العاملة والفقراء. ويجب أن تربط مثل هذه الحركة نضالات من يعملون مع العاطلين والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

يجب أن يصطف العاملون في المصانع والمحال والمناجم مع العاملين في المزارع وفي النقل والبناء، ومع الطلاب والمثقفين الذين يقفون مع الفقراء ضد المميزين. لكن القيام بذلك يحتاج إلى أن يكون هناك تنظيم للطبقة العاملة يحارب ليس من أجل تجدد "الأمة" أو للاستقلال "الحقيقي"، المنفصل عن العالم الرأسمالي، لكن من أجل تغير ثوري له جذوره في نضال دولي من أجل تحول اشتراكي. إن دور مثل هذا التنظيم مختلف عن تنظيم نقابي، أو منظمة أهلية، أو منظمة غير حكومية. بل إنها تنظيم سياسي يهدف إلى تقوية وتوحيد نضالاتنا البائسة. ويجب أن يصيغ الرابطة بين النضال من أجل حقوق النساء، والعمل للجميع، وسكن ملائم، ورعاية صحية مجانية. كما يجب أن تربط النضال من أجل تغيير النظام التعليمي بنظام يخدم المجتمع بدلاً من السوق، ولتعرية الفساد والدفاع عن أنفسنا ضد العنف الذي يمثل الحقيقة اليومية للرأسمالية.

لكن يجب أن نستدعي نقطتين. أولاً: أنه يمكن للطبقة العاملة والفقراء أن يغيروا العالم، وهم فعلوا ذلك فعلاً، لكن ليس في ظروف اختاروها بأنفسهم. ثانياً: أن تحرير المستغَلين يجب أن يتم من قبلهم، ليس فحسب لأنهم الذين لديهم القدرة جماعياً على القيام بذلك، لكن لأنه في غمار عملية النضال من أجل التغيير فإن الناس أنفسهم يتغيرون. ومن خلال النضال، والسياسة القاعدية، والتعليم السياسي في التنظيمات الديمقراطية يمكن للناس أن يبدأوا في تكوين أفكارهم الخاصة عن التحول الاجتماعي. وتلك ليست

فكرة مجردة لكنها حقيقة كل الحركات الاجتماعية في أفريقيا منذ الاستقلال: منذ النضال ضد الفصل العنصري إلى النضالات المستمرة في نيجيريا وزيمبابوي للحصول على الديمقراطية. فقد أتاح كل نضال منها للناس فرصة تطوير مهارات ومواهب لم يكن من الممكن أن يحصلوها. وفي وسط هذه الأفكار فكرة أن السياسة يجب أن تؤكد على قدرة النساء والرجال والشباب العاديين، وليس القادة الكبار، على العمل وتغيير حياتهم.

ويمكننا بالنضال معاً أن نبدأ في كسر العوائق الاصطناعية التي أقيمت على نحو مغرض بيننا من قبل مناصرو الرأسمالية الدولية: السياسيين، ووسائل الإعلام، والأكاديميين، و"العولمة." وكل منهم يعمل على صرف الانتباه عن الأسباب الحقيقية للأزمة. وخلال النضال ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا فإن عدم الثقة القائمة بين "الأفارقة" ومن يطلق عليهم "الملونون" قد كسرت جذرياً. أما زيمبابوي، التي قسمت باستمرار وأعيد تقسيمها من قبل موجابي، فإنها كانت موحدة على مستوى غير مألوف من قبل خلال الاحتجاجات 1996- 1998. ولم يكن ذلك أمراً عارضاً. إن الوحدة ضد القمع تشجع التضامن في مناخ يشيد، من خلال التنظيم السياسي والتعليم، بفهم أكبر للجذور الحقيقية للمشكلات التي نواجهها. ويمكننا القول بيقين: إن العمل الثوري بقيادة الطبقة العاملة وحده الذي يمكن أن يمنع بلقنة أفريقيا.

وليست الدعوة لتنظيم ثوري "غربية" في أساسها، وليست قائمة في رؤوس الماركسيين "الأوروبيين". وكانت الحاجة لسياسة ثورية مطلباً ملحاً خلال عقود في القارة. وكان الافتقار إلى حزب اشتراكي ثوري هو الذي ترك العمالة المنظمة والنضالات الشعبية دون اتجاه سياسي ضرورة لحمل الحركات التي تم رصدها في الكتاب للأمام. وقد أقر بالحاجة إلى سياسة ونشاط سياسيين على نحو متكرر من قبل النشطاء والاشتراكيين في أفريقيا. وخلال الإضراب العام في نيجيريا في عام 1964- عندما واجهت لجنة التحرك المشتركة المكونة من قادة عماليين ويدعمهم أكثر من خمسمائة ألف عامل الحكومة الفيدرالية على نحو ممتاز- فإن أحد قادة الإضراب قدم وجهة نظر هامة. إذ أنه أكد أنه في حين أن سبب الإضراب كان قائماً على مطالب اقتصادية، فإن تطوره أثار إمكانية القيام بعمل سياسي، بمساعدة تنظيم اشتراكي ثوري، بما يمكن أن يؤدي إلى ثورة اشتراكية[8].

وفي السنغال عام 1968، وفي حركة بدأت قبل أحداث مايو في فرنسا، كانت البلاد خاضعة بشكل ملموس لسيطرة النقابات والطلاب الراديكاليين. وبينما سعى سنجور، القائد "العظيم" للاستقلال، ولحماية الجيش الفرنسي له، فإن "القوة أصبحت شاغرة ...

وبمواجهـة الانفجـار الإجتماعـي فـإن الحـزب الحـاكم لم يمكنـه التحـرك ... وأودع الـوزراء في المبـاني الحكومية. واختبأت شخصيات بارزة في الحزب الحاكم في منازلهم. وكان ذلك سلوكا غريباً من حزب حاكم قيل إنه يمثل الأغلبية في البلاد[9]". لكـن في النهايـة لم يكـن هنـاك توجيـه سـياسي يمكنـه دفـع الحركة إلى الأمام.

ويجب أن تكون السياسة التي نطالب بها متجذرة في النزعة الدوليـة: عولمـة مـضادة للتـضامن الذي يسعى للمقاومة في أنحاء العالم، شماله وجنوبه، كجزء من نفس النـضال المعـادي للرأسـمالية، مرتبطة بتحول اشتراكي عالمي. لكن لبناء هذا النوع مـن التقليـد فإنـه مـن الـضروري التوقـف عنـد نقطة ثابتة: وهي أن حركة بقيادة الطبقة العاملة تمسك وحدها، وهي منتظمة في حزبهـا الاشـتراكي الثوري الخاص بها، مفتاح إطلاق إبداع وسلطة ملايين الأفارقة لتحويل حياتهم.

وسيقول البعض أن تلك نظرة يوتوبية. لكن كانت هنـاك دائمـاً قـضية المكـان الـذي يُنظَـر منـه للمجتمع من أجل الإلهام، إما لأعلى أو لمنافـسة مريـرة ونفـاق قاتـل للطبقـة الحاكمـة، أو لأسـفل، للقدرات غير العادية للناس "العاديين". ويأتي الأمل في عالم أفضل مـن فهـم إمكانيـة هـذه "القـوة." ويجب ألا ننسى أن سلسلة من الإضرابات الشعبية من قبل حركات العمال الوطنية قد هزت العـالم في السنوات الأخيرة مـن تـايوان 1994 وفرنـسا في عـام 1995 واليونـان وإيطاليـا وكولومبيـا في عـام 1997، مروراً بالأحداث التي لا تصدق في إندونيسيا في عام 1998-1999 والأرجنتين وجنوب أفريقيـا في وقت كتابة هذا العمل. وليس مفاجئاً أن سمى تقرير صادر عن حركة التنمية العالمية بخـصوص ظـاهرة المقاومـة الـسياسية المتنامية بأنهـا "دول الاضـطراب[10]". ويـدرج هـذا التقريـر موجـة مـن النضالات في أنحاء العالم في عـشرة شـهور تلـت الاحتجاجـات في سـياتل في نـوفمبر 1999. وشـملت الإضرابات والاحتجاجات في كينيا، ومالاوي، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا.

وتظهر الأحداث الأخيرة في مدغـشقر الإمكانـات الكبـيرة لقيـام نـضال ثـوري، والمخـاطر الهائلة أمامه. فبعد الانتخابات المتنازع عليها في ديسمبر 2001 شـل مدغـشقر إضراب عـام هـو الأشرس في تـاريخ الـبلاد ومظـاهرات جماهيريـة يوميـة بـدت كبـيرة للغايـة. وبـدا أن الحكومة "الشرعية" قـد اختفـت مـن المـشهد تقريبـاً، بيـنما حثـت الحركـة المعارضـة عـلى "الاستيلاء على السلطة" بالقوة عند الضرورة. وراوغت القيادة، وسعت إلى المفاوضـات، ثـم رفضتها وسعت إلى أن تحظى بالاحترام الـدولي. ومـنح هـذا الـتردد الـرئيس الحـاكم ديـدير باتسيراكا ومؤيديه قُبلة الحيـاة. وتراجـع مـن العاصـمة إلى موطنـه حيـث قـام مـن هنـاك

بفرض حصار اقتصادي على العاصمة. وكانت المعارضة لا تزال مترددة. وجاء مندوبون من القوة الاستعمارية السابقة، فرنسا، ومن منظمة الوحدة الإفريقية وعادوا مراراً.

وفي مارس 2002 أصر زعيم المعارضة مارك رافالومانانا على عودة أنصاره للعمل، منهين الإضراب العام الذي ساد البلاد. وفي نفس الوقت نظم راتسيراكا مظاهرات مضادة أدت إلى أول خسائر في النضال. ومع استمرار القادة في تحدي بعضهم البعض بدأ الساسة في توظيف الإثنية، في محاولة لتقسيم سكان الجزر.

وتظهر مدغشقر إمكانية خلع العمل الجماهيري رئيس حاكم ويذكرنا ذلك باللهفة والأمل في تغير ثوري، والذي وصفه أحد المضربين بأنه "مثل إجازة كل يوم."لكن ذلك يذكرنا أيضاً بأزمة القيادة. ولا يوجد حالياً داخل الطبقة العاملة في مدغشقر تيار ثوري كبير يمكنه دفع الحركة فيما وراء حياء ومحافظة المعارضة الرسمية. وعنى هذا الفشل أن رافالومانانا، وهو نفسه نتاج الإضرابات والمظاهرات، أجبر المدغشقريين في النهاية على الانسحاب من الإضراب العام الذي كان في قلب التعبئة.

إن مقاومة من هذا القبيل ضد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والخصخصة وقعت في أفريقيا قبل وقت طويل من تطور ما اصطلح على تسميتها الحركة المعادية للرأسمالية، المغلفة بأحداث في أماكن مثل سياتل وجنوا فيما بين عام 1999 و2001[11]. لكنها الآن جزء من حركة جديدة، عالمية في الاحتجاج والتطلع، وسبب ذلك بسيط: إننا لا نعيش في عصر السلم والاستقرار، لكن في عصر عدم الاستقرار الذي لا يصدق. وبينما تواصل الرأسمالية استغلال الغالبية العظمى من الإنسانية وقهرها، فإنها تنتج باستمرار طبقة كان لها إمكانية تغيير عالمنا جذرياً.

ونظراً لأن الرأسمالية تفرض على الناس باستمرار مقاومتها، وحتى وإن انحسرت هذه المقاومة، فإن تاريخ أفريقيا يخبرنا أنها سوف ترتفع مرة أخرى. وكما يعلق فيمي أبوريسيد:

هناك فرص عديدة للتغير الاجتماعي الراديكالي. لكن ما لم يقد الاشتراكيون الهادفون لتحقيق ديمقراطية أصيلة القوى الواسعة من أجل التغيير، فإن الثورات قد تأتي دون تحول حقيقي. إن التناقض المنطقي للحرب التي تقودها أمريكا ضد الإرهاب والفقر الشديد في أفريقيا أيد رأي ماركس بأنه في كل مرحلة في أزمة الرأسمالية يحدث إما انتصار للاشتراكية أو رسوخ حكم الرأسمالية والتخريب المتبادل للطبقات المتنافسة. وبكلمة واحدة: الاشتراكية وإما البربرية[12].

الهوامش

1- "أيها العمال، كونوا حاسمين! كافحوا!" شعار استخدمه العمال الزيمبابويون في التسعينيات (انظر الفصل السابع).

2- K. Marx, Capital, Vol. 1 (London: Lawrence and Wishart, 1954), p. 712. See particularly all of ch. 31, ‘Genesis of the industrial capitalist’.

3- R. Abrahamsen, Disciplining Democracy: Development Discourse and Good Governance in Africa (London: Zed Books, 2001), p. 123.

4- Cited in Jean-François Bayart et al., The Criminalization of the State in Africa (Oxford: James Currey, 1999), p. 20..

5- see ch. 1 in J. Walton and D. Seddon, Free Markets and Food Riots: The Politics of Global Adjustment (Oxford: Blackwell, 1994).

6- Abrahamsen, Disciplining Democracy.

7- وهو ما يدفع للقول بالفرضية العامة أن مشكلة أفريقيا تكمن في "القيادة"، ليس بالمعنى المستخدم في هذا الكتاب ولكن بالإشارة غلى أولئك الذين في الحكم وفي مناصب سياسية مختلفة.

8- See a recent collection on some of these questions: C. Barker, A. Johnson and M. Lavalette (eds), Leadership and Social Movements (Manchester: Manchester University Press, 2001).

9- Abdoulaye Bathily, Mai 68 a Dakar—ou la revolte universitaire et la democratie (Paris: Editions Chaka, 1992), p. 80.

10- . States of Unrest: Resistance to IMF Policies in Poor Countries (World Development Movement, 2000), http://www.globalexchange.org/wbimf/statesofunrest.html

11- See E. Bircham and J. Charlton (eds), Anti-Capitalism: A Guide to the Movement (London: Bookmarks, 2001). The best-selling anti-capitalist book in the UK (Guardian, 4 August 2001)

12- Personal communication, November 2001

قائمة المحتويات





يتناول الكتاب قصة نضال الطبقة العاملة الإفريقية ومقاومتها في أفريقيا. شارحا التجربة الماركسية في أفريقيا منذ الاستقلال، ودور النضال الطبقي في تشكيل التغير السياسي في القارة. ويقدم رؤية تاريخية للطبقة العاملة الإفريقية وتطور الرأسمالية في القارة، وخاصة في دول هامة مثل مصر وجنوب أفريقيا. يتعرض كذلك لدور النضال الشعبي والطبقة العاملة في مصر بالتركيز على ثلاثة محطات هامة هي الثورة العرابية والتجربة الناصرية ومرحلة ما بعد الناصرية. إلى جانب ذلك يستعرض كيف ضربت الإضرابات العامة والاحتجاجات الجماهيرية نيجيريا من خلال عرض أشبه بالتأريخ للوقائع مع الإقلال المتعمد للتحليل. وينظر الكتاب في أمر الحركة النقابية الزامبية وكيف أنها كوّنت وقادت الحركة من أجل ديمقراطية تعددية وانتصار "فريدريك شيلوبا" كرئيس للبلاد دون الاستجابة الواضحة لمطالب العمال. ويعرض التاريخ القريب لنضال العمال ضد الفصل العنصري، وما وصلت إليه الحركة العُمَّالية في جنوب أفريقيا بعد ما عرف بالتحول الديمقراطي هناك.



ISBN 978-977-319-241-9





60 شارع القصر العيني 11451 - القاهرة
ت: 27954529 - 27921943 فاكس: 27947566
www.alarabipublishing.com.eg